

شؤون فلسطينية

رئيس التحرير : الدكتور اقيس صايغ

شباط / آذار (فبراير / مارس) ١٩٧٧

رقم ٦٤ / ٦٣

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة .
تصدر عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية .

يشترك في التحرير : محمود درويش .

مدير التوزيع : غازي خورشيد .

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبها ولا تعكس بالضرورة آراء
منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين .

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني
(متفرع من السادات) ، رأس بيروت ، بيروت - لبنان ،
ص ١٦٩١ ، تلفون : التحرير ٣٥١٢٦١ ، التوزيع ٢٢٦٥٨٥ ،
برقيا مرابحات ، بيروت .

سنة العدد : ١/٢ ل.ل. في لبنان ، ٤ ل.س. في سوريا ، ٤٥٠ ل.س. في الكويت والعراق ، ٨ دراهم
في دولة الامارات العربية ، ١/٢ ل.ل. في سائر الاقطار العربية .

الاشتراك السنوي (بريد جوي) : ٥٠ ل.ل. في لبنان وسوريا ، ٦٠ ل.ل. في سائر الاقطار العربية ،
٨٠ ل.ل. في اوروبا وافريقيا ، ١٠٠ ل.ل. في امريكا واستراليا وآسيا .

الاشتراك السنوي (بريد عادي) : ٥٠ ل.ل. في جميع الدول غير العربية .

الغلاف بريشة

ايتيل عدنان

المحتويات

صفحة ٤	عن اللحظة الراهنة ، شؤون فلسطينية •
٦	عشبة انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني : افكار للمرحلة المقبلة، شفيق الحوت •
٢٠	حول المرحلة الراهنة واحتمالات المستقبل ، منير شفيق
٣٣	الوجه القبيح لنظام الكانتونات السويسري ، الدكتور محمد الجدوب •
٥٧	مأزق الاقتصاد الاسرائيلي بين العمل العبري والعمل العربي ، حسين ابو النمل •
٨٥	غاب راشد حسين ، توفيق فياض •
٨٧	كان ما سوف يكون ، محمود درويش •
٩٥	تجارب من الارض المحتلة : زراعة النجوم على ارض فلسطين ، عبد الجواد صالح •

-
- ١١١ مقدمات نظرية حول مسألة تحرر المرأة ، غازي الخليفي .
- ١٣٩ التركيب الاقتصادي لشرق الاردن : مقدمات التطور المشوه
(١٩٥٠/١٩٢١) ، هاني حوراني .
- ١٧٨ رسالة من المشرق : كمبوديا الجديدة ، حمد العابدي .
- ٢٠٢ رسالة الارض المحتلة : بيرزيت اول جامعة عربية في فلسطين .
- ٢٠٥ رأي : الدلالات السياسية لاغتيال محمود صالح ، غ . خ .
- ٢١٠ تقرير : قوات الردع العربية (من تشرين الاول الى كانون الثاني
١٩٧٦) ، عصام الجزار .
- ٢٢١ اسرائيليات : (١) توفيق فياض (٢) حمدان بدر (٣) حنه شاهين .

عن اللحظة الرَّابِجَة

يأتي آذار الداخل ، آذار الارض المفتحة في الانسان ليكون لهذه اللحظة
الرائجة يوصلة اوضح • ويأتي آذار الداخل ، آذار الانسان المتفجر في
الارض ليكون تجديدا لوعي الفارق بين الواقع وبين الامر الواقع • وليتزع
عن « الواقعية » المتداولة احياءها المحايد •

تحتفل العلاقة بين الارض المحتلة واصحابها دما وصمودا وثباتا • ويخطو
اهل الارض المحتلة بالزمن العربي لحظات حقيقة وصواب في اتجاه الغد •
وهذه اللحظة العائمة على رمال الاحتمالات المتحركة في الخارج تأخذ وجهة
الغرق • ان الحالة ملأى بالرموز والدلالات ، والغيم النازل على هذه الايام
قد يؤجل صفاء الرؤية ولكنه لا يزحزح الحتمية ، ولا يغير مسار الخطى ،
ولا يمنع آذار من الانبثاق فالانفجار • وتنتشر الازمة • تتعمق • تحال على
الجميع • تهجم ، ولا تستطيع ان تكون الا ما هي : ازمة اصحابها •

بعد اكثر من ربع قرن من بحث الغزاة الاسرائيليين عن الامن تصت
مظلة « وعد الله لابراهيم » ، وفي اللحظات التي تذرخوا فيها بامنهم المطاريء
كانت الحقيقة تشهر وجهها من احذية المقاتلين العرب ، ومن حجارة في ايدي
اطفال الضفة الغربية والجليل ومن محاربي المزارعين • تخرج من النسيان
الرسمي • تنتشر • تتعمق • تحال على ايام سوداء ، ثم تهاجم •
تهاجم الغزاة وتهاجم الانسجام الذي لا ينسجم •

ان شرط صناعة السلام هو القدرة على صناعة الحرب • وفي هذه
اللحظة الرائجة تنتقل الحرب الى الداخل العربي وتشهر في وجه العدو
القومي اسلحة السلام • ويروج الحديث عن الواقعية ليكون فتوى للتسليم
بالامر الواقع ، انفا عن ملامسة بديهة هي ان الواقعية فهم الواقع من

اجل تغييره • فهل يستطيع الخارجون من الحرب الوطنية ، وهي التي لم تنجز مهامها في التحرير ، ان ينصرفوا الى مواجهة المسألة الاجتماعية المتفاعلة حتى الغليان ؟ • وهل يوسع الشروط الاسرائيلية (الامريكية) لانتهاء الحرب ان تساعدهم - لو ارادوا - في التوصل الى السلام • وهذا هو تعريفه الاسرائيلي الرسمي : « حدود مفتوحة ، مرور حر للاشخاص وللبضائع وعلاقات دبلوماسية » (رابين) •

وهل يستطيع العدو الاسرائيلي ان يخرج من مازقه التاريخي ؟ لم يعد لجوؤه الى حله الجاهز - الحرب بقادر على ايصاله الى السلامة التاريخية • ولا يستطيع - راضيا ومتصررا من عناصر الضغط العربي - ان يواجه السلام في حده الوطني الادنى : الانسحاب الكامل من كل الاراضي العربية المحتلة ، وتأمين حقوق الشعب العربي الفلسطيني بولادة الكيان الفلسطيني المستقل تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية •

لا جديد •• لا جديد رغم كل ما حدث • وان المتوازن الذي ترسو عليه لحظة التسوية الراهنة لا يستطيع اخفاء المازق التاريخي لاطراف متناقضة تدخل معادلة لا تنسجم • المسألة الوطنية - في الشروط الحالية - لا تيسر في اتجاه الحل • والمسألة الاجتماعية تقترب من شروط الانفجار •

وياتي اذار الداخل ، اذار الانسان المتفجر في الارض ليجدد الذاكرة ويصقل الجوهر وليعيد الى الذين ينسون السياق حقيقة الفارق بين الواقع وبين الامر الواقع • ان القوى التي تفهم الواقع فهما ثوريا هي التي تفهمه من اجل ان تغييره • ولذلك ، لا تكون حالة الحصار المضروب عليها - مهما طاللت - اكثر من برهة زائلة •

(شؤون فلسطينية)

عشية انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني أفكار للمرحلة القادمة

شفيق ابحوت

من المفروض ان تكون قيادات فصائل المقاومة الفلسطينية ، ومن حولها جميع القوى السياسية والشعبية والمهنية الممثلة في المجلس الوطني الفلسطيني ، عاكفة هذه الايام على مناقشة واعداد تقاريرها السياسية ، من خلال المراجعة النقدية للمسيرة الفلسطينية طوال العام المنصرمين ، وتسجيل ما لها وما عليها . وذلك تمهيدا للمشاركة في دورة المجلس الوطني القادمة وصياغة الاستراتيجية المطلوبة لتحديد مسار النضال الفلسطيني في المرحلة الجديدة .

وتكتسب هذه الدورة المرتقبة اهمية بالغة الخطورة ، لانها تنعقد في اعقاب الازمة اللبنانية - احدى اخطر الازمات التي تعرضت لها حركة المقاومة منذ نشأتها - ولانها تنعقد ايضا ، على اعتاب مرحلة سياسة تحمل من التوجهات الحاسمة ، ما قد يترك اثارا مصيرية على مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي ، ومستقبل القضية الفلسطينية وحركتها الثورية بالذات .

واذا استطاع المجلس الوطني في دوراته السابقة ، بما في ذلك دورته الاخيرة التي انعقدت بين ٧٤/٦/١ - ٧٤/٦/٨ ، ان يوفق في نحت الصيغ الجماعية ردا على تحديات تلك المرحلة ، وان يحفظ في نفس الوقت ولو شكليا الوحدة الوطنية الفلسطينية ، فان انجاز مثل هذه المهمة ، في هذه المرحلة بالذات ، يبدو غاية في الصعوبة ويستحق بذل كل الجهود .

ان « الانهماك اللغوي » لايجاد اللغة المشتركة الموحدة لن يكون بديلا ممكنا عن « المعاناة السياسية » على المستويين الاستراتيجي والتكتيكي .

ان الاسرة الدولية المعنية بقضية الصراع العربي الاسرائيلي ، وفي طليعتها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، قد اكدت التزامها خلال العام المنصرمين

بالحل السلمي لهذا الصراع * ورغم التباين في تصور كل عضو منها لصيغة الحل المطلوب ، فلقد ساهمت جميعها ، وبشئى الوسائل في فرض الضغوط على اطراف هذا الصراع لاقتناعها باستحالة الوصول الى حل عن غير الطريق السياسي *

وعلى الرغم من ان هذه الاطراف ، لم يسقط اي منها احتمال الحرب الا انها في نفس الوقت ، وبدرجات متفاوتة ، لم تسقط كذلك احتمال السلام ، وتقـــدم بعضها بتصوراته للحل عن هذه الطريق *

وفي المجتمع الدولي اليوم قناعة شبه اجماعية بان الجانب العربي ، ممثلا في مصر وسوريا والاردن ، قد تقدم بتصورات واضحة ومحددة للحل المطلوب ، تشجع على استئناف التحرك السياسي من جديد سواء عن طريق جنيف او عن طريق الامم المتحدة بشكل مباشر *

غير ان هذه القناعة شبه الاجماعية لا تشمل حتى الان طرفين اساسيين من اطراف هذا الصراع وهما بالتحديد : اسرائيل والمقاومة الفلسطينية * فالاتحاد السوفياتي غير مقتنع بموقف اسرائيل ، ولا الولايات المتحدة مقتنعة بالموقف الفلسطيني * ومن دون قناعة العملاقين معا يستحيل التحرك السياسي وتتوقف قاطرته في محطة اللاحرب واللاسلم *

ولذلك ، لم يكن شيئا غير متوقع ما تعرضت له المقاومة الفلسطينية من ضغوط خلال العامين المنصرمين ، ولا سيما في الساحة اللبنانية ، بهدف زيادة « كمية » الموضوع التي سمحت المقاومة بالكشف عنها بالنسبة لاهدافها المرحلية وتوقعها من مسيرة الحل السلمي * ولئن ينجو المجلس الوطني الفلسطيني في دورته القادمة من حملة الضغوط هذه بقصد تطوير برنامجه السياسي الذي اعتمده في دورته الثانية عشرة والذي اشتهر ببرنامجه « النقاط العشر » * وستكون هذه الضغوط دولية وعربية وفلسطينية *

وكما عندنا كذلك في اسرائيل ، هناك ثمة ضغوط تدفع في نفس الاتجاه وان كانت من اوزان اخف وبعبءة عن العنف الذي تعرض له الفلسطينيون * ومهما قيل في اسباب استقالة حكومة اسحق رابين ، فما من شك ، بان احد هذه الاسباب هو الضغط الدولي الذي تتعرض له اسرائيل لتزيد هي الاخرى من « كمية » الموضوع الذي سمحت بالكشف عنه حتى الان ، بالنسبة لتصورها النهائي لاهدافها المرحلية وتوقعاتها من المسيرة السلمية *

واكثر من ذلك ، ان المجتمع الدولي لا يضغط فقط من اجل المزيد من الموضوع

والتحديد في الموقفين الفلسطيني والاسرائيلي ، ولكنه يدفع كذلك من اجل قيام قيادات « فلسطينية » و« اسرائيلية » و« عربية » ، قادرة على الوفاء والالتزام بما طرحه من تصورات .

وهذا هو سر الازمة التي يعاني منها المسؤول الفلسطيني والاسرائيلي على حد سواء ، وهذا هو محور الصراع السياسي في ساحتنا كما في المساحة الاسرائيلية . وهو صراع من العمق والخطورة بحيث تجاوز الاحزاب والتنظيمات فيما بينها ، وانتقل الى داخل الحزب الواحد والتنظيم الواحد .

ولذلك فان مهارة الحزب او التنظيم او القائد عندنا ، وفي طرف الخندق الاخر، تتجلى في القدرة على وضع المعادلة السياسية التي تضمن له الافلات من دوائر الضغط المتناقضة الرؤى ، باقل خسارة ممكنة على الصعيدين الخارجي واندخلي، وتضمن له المصدقية المتوقعة من المسؤول . انها معادلة صعبة جدا ، وتحتاج الى كل مقومات السياسي المناور ، مقرونة بمدى قدرته على استيعاب حركة التاريخ وادراكه لموازين القوى المعاصرة واستشفافه لما يحمله المستقبل من امكانيات التغيير .

ويعلم قادة المرحلة المقبلة ، لدى كل الاطراف انهم مقبلون على مناورة كبرى ، اخطر ما فيها امكانية تحولها من مجرد مناورة الى مسرح للتعامل الجاد المسؤول . وعندئذ فان سلاح المناورة سيصبح نفسه سلاح المعركة ، وعلى من يخوضها ان يتحمل كافة نتائجها . معركة سلاحها تاريخ وجغرافيا وطوبوغرافيا وارقام واحصاءات ووثائق والتزامات و... ورؤيا للمستقبل تفرض مواصفات الوقفة الراهنة التي لا يجوز التساهل فيها .

وليست « صيغة القرار » وحدها هي ما يعاني منه المسؤول الفلسطيني او المسؤول الاسرائيلي في هذه الفترة الحرجة . فهناك كذلك مشكلة « صنع » هذا القرار .

ففي مصر وسوريا والاردن ، القيادة تصنع القرار بمبادرة منها ، ثم تباركه وتدعو اليه المؤسسات الملحقه بهذه القيادات . وربما كان هذا هو السبب الاهم الذي مكن قادة هذه الاقطار من اتخاذ المبادرة قبل غيرها من اطراف الصراع في طرح تصوراتها للحل السلمي . وقد سبق لوزير الخارجية الاميركي السابق ان سجل هذه الملاحظة خلال زيارته المكوكية عندما قال انه في تلك العواصم

كان يجابه مسؤولا واحدا يملك القدرة على صنع القرار والالتزام به ، بينما قسي اسرائيل فلقد كان عليه ان يجابه اكثر من مسؤول واكثر من مرجع وكلهم ممن المشاركين في صنع القرار .

ولو تسنى لكيسنجر ان يلتقي مع الفلسطينيين لاكتشف انهم يشتركون مع عدوهم الاسرائيلي في هذه المشكلة او ربما هذه الميزة .

فلقد كان من دواعي اعتزاز حركة المقاومة المستمرة ، نجاحها في الحفاظ على الحوار الديمقراطي بين فصائلها وقواها ، وحرصها على اتخاذ قراراتها بالاجماع مهما طال الحوار وتشعب وتعقد . وهناك من اخذ على قيادة المقاومة مغالاتها في ممارسة اللعبة الديمقراطية وابدوا خشيتهم من ان تفقدها للعبة من ميزتها الثورية .

اذن ، فمجلسنا الوطني ، في دورته القادمة ، وبعد انجازه ، « لصيغة » القرار ، عليه تأمين كيفية « صنعه » بشكل يضمن له شعبيته ، دون ان يهدد الوحدة الوطنية بالانقسام او المتفتت . وهو ما اشرنا الى صعوبته في بداية هذه المقالة . فكيف الخروج من المأزق ؟

شخصيا ، لست من المؤمنين بنسخ تجارب الاخرين وسحبها على الساحة الفلسطينية . فلكل شعب ، ولكل ثورة ، من السمات والظروف والتقاليد ما يصلح لها . غير ان هناك من التجارب التنظيمية ما يمكن اعتمادها كقوانين عامة لكل الشعوب ولكل الثورات وعبر كل الازمان .

فالاجماع على الرأي مثلا ، هو وضع مثالي يتمنى كل مناضل سياسي لو كان باستطاعته تأمينه داخل الاطار الذي يناضل فيه . واذأ تعذر ذلك ، فلا مناص عندئذ من اللجوء الى قانون الاكثريّة التي تلزم الجميع برأيها . فما من شعب ، وما من ثورة ، الا وتعرضت خلال مسيرتها الى منعطف تختلف الاراء من حوله . وعند مثل هذه المنعطفات ، قرأنا في التاريخ الماضي وشاهدنا في تاريخنا المعاصر ، اكثر من اسلوب اعتمده هذه الثورة او تلك في حل مشكلة الخلاف في الرأي .

★★ منها من لجأ - للاسف الشديد - الى التصفيات الدموية ، واستئثار الفريق المنتصر بصنع القرار .

★★ ومنها من لجأ - للاسف - الى التصفية السياسية واخراج الفريق المعارض من محفل صنع القرار بعد التنديد والتشهير به والصاق كل الاوحال به .

★★ ومنها من لجأ - وهذا هو الموقف الاكثر ديمقراطية والاسلم وطنيا - الى الانقسام داخل المحفل ، واعتماد قانون الاكثرية مع ضمان الاحترام الكامل لحقوق ممثل الاكثرية المسؤول ، وحقوق ممثل الاقلية المعارض .

ويدهي ان من بين هذه الخيارات لا يتردد فلسطيني عاقل في اختيار البديل الثالث ، لا لانه الاكثر ديمقراطية وبالتالي الاكثر تجاوبا مع نفسية الفلسطيني ، بل لانه كذلك البديل الوحيد الذي لا يحمل بين ثناياه اي ثغرة يمكن لاعداء الثورة الفلسطينية ان تنفذ منها لضرب الثورة بيد ابناءها اشقاء السلاح الواحد . واكثر من ذلك ان اعتماد هذا البديل بالذات هو الضمانة التنظيمية الوحيدة لاستمرار الثورة في حال انتكاسة المرحلة وانهايار مسيرة الحل السياسي بكاملها . كما انه في حال استمرار المرحلة وتوالي حلقاتها السياسية فمن شأن وجود « معارضة » ان يدعم المسؤول الفلسطيني لينجز مهمته على احسن وجه ممكن .

ولعله يجدر بنا ، ونحن نبحث هذه النقطة بالذات ، ان نتذكر بان هذا هو البديل الذي يعتمده العدو الصهيوني قبل قيام اسرائيل وبعد قيامها . فالخلاف والتباين في وجهات نظر الاحزاب الصهيونية لا تقل اتساعا وعمقا عن خلافاتنا وتباين نظراتنا . غير ان العقل الصهيوني استطاع توظيف هذه الخلافات لصالح الحركة الصهيونية ككل ، بعد ان حرقها عن زوايا التناقض الى زوايا التكامل . ولو استجاب بن غوريون ، مثلا لغلاة المتطرفين من الصهاينة ورقض قرار التقسيم عام ١٩٤٧ باعتباره لا يعطي اليهود كل فلسطين، لربما فقدت الصهيونية كل فلسطين ولما وصلت الى ما وصلت اليه الان . ولكنه رفض الاستجابة يومها، وكان رده ان وايزمن جاء بوعد (يقصد وعد بلفور) من سطرين ، وجاء هو بدولة، وعلى الاخرين ان يكملوا ما اتفقت الحركة الصهيونية على انجازه .

★★★

ونعود لموضوعنا الذاتي ، والبديل الذي يبدو ان لا بديل سواه امامنا في الدورة القادمة ، اي اعتماد قانون الاكثرية والاقلية . ان السؤال الذي يتبادر للذهن هنا :

★★ هل باستطاعة الثورة الفلسطينية ان تتحمل مثل هذا الانقسام بديلا عن وحدتها الوطنية ، وان تنهض في نفس الوقت بتحمل تبعات المسؤولية الكبرى التي قد تفرضها المرحلة القادمة ؟

إذا شئنا المزيد من الصراحة ، فإن لهذا السؤال بقية :

✳ هل باستطاعة الدول العربية المشتركة في عملية الحل السلمي تحصيل مثل هذا الانقسام ، وقيام معارضة فلسطينية لن تنجو هذه الدول من نقدها ، وربما تجريحها ؟

لو كان فصل هذين السؤالين ممكنا ، لاجبنا على السؤال الاول ، وربما بشيء من الادعاء المقبول ، بأن ذلك ممكن ، وأن باستطاعة قيادة الاكثية تحمل تبعاتها والنهوض بمسؤولياتها . ورصيدها لتحقيق ذلك هو هذا الدعم المتواصل لها من قبل جماهير الفلسطينيين ولا سيما في الوطن المحتل . اضعف السى ذلك ما استطاعت هذه القيادة انجازه من مكتسبات دولية دفعت بالعديد من دول العالم لتعديل موقفها والبدء باقامة علاقات ثنائية معها .

غير ان الفصل بين السؤالين يبدو لي شخصيا ، بعد ان استوعبت بعض غير الازمة اللبنانية ، غير وارد . وأن شركاء المسيرة في مصر وسوريا لا يحتملان مثل هذا الانقسام وتشريعه ومنحه حصانة للمعارضة .

ومرة اخرى نجد انفسنا في مأزق ونبحث عن طريق للخروج منه . فكيف الخروج وعن أي طريق ؟

ان هذا السؤال ليس هاجسا شخصيا انفرد في تحمل هموم البحث عن جواب له . هو من غير شك هاجس كل القياديين في حركة المقاومة . بل هو هاجس كل مواطن فلسطيني في ارضنا المحتلة وفي الشتات . ولا ريب في ان اكثر من جهة فلسطينية تناقش الان مثل هذا السؤال لا انطلاقا من الناحية التنظيمية المحضة ، وانما كامتداد للتحليل السياسي الشامل لما قد مضى ، والتقدير السياسي الشامل لما هو آت ، وكيفية التصدي لحل مشاكله .

فالثورة الفلسطينية في مجموعها لم تعد مجرد « عميل فدائي » كما كانت في اواخر الستينات واولئ السبعينات . لقد اصبحت بتجاربها المتعددة والباهظة الثمن ، حركة سياسية فيها من العمق بقدر ما اتسعت رقعتها وتضاعف انصارها وجماهير مؤيديها . وان كان ثمة تباين في درجات النضوج التي وصلت اليها فصائل الثورة وقواها الشعبية والمهنية ، فمن المؤكد بان الثورة ككل ، قد قطعت شوطا كبيرا على طريق النضوج المسؤول ، والتحول من مرحلة الاكتفاء « سرد الفعل » الى مرحلة « الفعل » والمبادرة .

وارجو ان لا اكون مبالغيا في تفاؤلي ، وسنرى على كل حال ، في الدورة القادمة

ما سنتقدم به هذه الفصائل من تحليلات واقتراحات ورؤى ، للاسهام في عملية الخروج من المأزق المشار اليه عبر المعاناة السياسية التي لا يدبيل عنها .

وليس من الصعب ان نتكهن سلفا ببعض النقاط الاساسية التي قد تحكم مجمل النقاش السياسي المرتقب .

★ أولاً : قضية الحل السلمي من حيث المبدأ .

وفي قناعتني ان الرفض المبدئي للحل السلمي لا لامر الا لانه سلمي وليس حربيا لم يعد مقبولا بل ومحرجا لحركة المقاومة . وخصوصا بعد اعتماد هذه الحركة للنضال السياسي كركيزة كفاحية تكمل نضالها المسلح وتفسره وتكسب له المزيد من المؤيدين والانصار .

لم يعد مقبولا منا قبل غيرنا ، ان تبقى صورتنا في العالم وكأننا نقاتل من اجل القتال . وعلينا ، كما فعل من قبلنا الجزائريون والقيتناميون ان نثبت للعالم باننا نقاتل من اجل تحقيق هدف سياسي واضح . واننا كشعب وكثوار نكون اسعد الجميع لو تمكنا من تحقيق هذا الهدف دون الاضطرار لدفع ضريبة الدم الغالية . علينا ان نعكس الصورة الخاطئة التي يحاول اعداؤنا تظهيرها وتكبيرها عنا ، فنذكر العالم اننا لم نرفع السلاح ولم نلجأ للقوة الا عندما يئسنا من تحقيق اي هدف من اهدافنا ، عبر الوسائل السلمية والتحركات الدبلوماسية . وهذا يتطلب منا مراجعة موقف الرفض المبدئي الذي تتبناه بعض الفصائل ونقده بكل جرأة ووضوح . ولننزن بكل دقة ما جره علينا مثل هذا الرفض من سلبيات وايجابيات . وبديهي بعد الوصول الى القناعة المشتركة ان تنعكس هذه على اعلامنا وتصريحاتنا ومجمل ادبياتنا .

واذا توهم بعضنا ان التأييد الرومانسي الذي شعرنا به وانتشينا منه لفكرة غير قصيرة تجاه بعض مقولاتنا انما يعكس مجمل الرأي العام العالمي ، فهم من غير شك مخطئون . ان الرأي العام العالمي ، مع تأييده المستمر لنا ولجميع قضايا الحرية والاستقلال والعدالة فانه يربط هذه جميعها وباستمرار بحرصه على قضية السلام .

★ ثانياً : قضية مضمون الحل ، سواء جاء عن طريق الحرب او السلم .

هناك حلول مرفوضة حتى ولو فرضت بقوة السلاح ، كما هناك حلول مرفوضة

مهما كانت الضغوط والمؤثرات السياسية • وعلينا ان نميز بدقة الفروق بين هذه الحلول • وليس هناك حتى الان ما يمكن تسميته بـ « الحل السلمي » وانما هناك مشروعات لحلول عدة •

– هناك ما يمكن تسميته بـ « الحل الاميركي » اي « الحل الاسرائيلي » لحد بعيد ، وهو الحل الذي اساء سمعة كل الحلول الاخرى التي التزمت طريق التحرك السياسي سبيلا لتحقيقها •

– وهناك ما يمكن تسميته بـ « الحل السوفياتي – الاميركي » ولا يزال هذا الحل موضع نقاش متواصل وشد وجذب بين كل من واشنطن وموسكو في اطار الوفاق الدولي •

– وهناك ما يمكن تسميته بـ « الحل الدولي » وهو الذي يعتمد قرارات الامم المتحدة بصدد مشكلتي فلسطين والشرق الاوسط ، وكان آخرها ما صدر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في شهر تشرين ثاني ١٩٧٦ من توصيات في منتهى الاهمية والجدية حول تقرير ما عرفت باسم « لجنة العشرين » •

– وهناك ما يمكن تسميته بـ « الحل الوطني القومي » ، وهو ما يجب ان يتفق العرب والفلسطينيون عليه ، وطرحه بديلا لكل الحلول السابقة الذكر •

فهل تقف منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الوحيد لشعب فلسطين نفس الموقف من جميع هذه الحلول ، وكلها حلول سلمية كما هو واضح ؟

بالطبع لا ، وبالتالي فانها طفولة سياسية ان يستمر بعضنا في التعامل مع هذه الحلول وكأنها نسخ كربونية عن بعضها البعض ، علما ان بين بعضها من الفروق ما يبدو استحالة تجاوزه من دون اللجوء للحسم العسكري وتعديل موازين القوى •

فالموقف السليم هو ذلك الموقف المحدد من مشروع الحل المحدد • هذا مقبول وذلك مرفوض • هذا قابل للنقاش والتفاوض وذلك مرفوض •• وهكذا • وكما في ميدان القتال كذلك في ميدان السياسة ، الصراع مستمر والحرب كرف •

★ ★ ثالثا : قضية العلاقات مع العرب •

اذا كانت القضية الفلسطينية قضية عربية ، وهي بالفعل كذلك ، فانه من الضروري جدا ان تنعكس هذه المقولة الصحيحة على علاقات المقاومة الفلسطينية بالدول العربية •

ومنذ انطلاقتها ، استشعرت المقاومة الفلسطينية اهمية هذه العلاقات وخطورتها • وكان اول ما جابهته من مشاكل في هذا الصدد ، هو القناة التي يجب ان تختارها لتسيير هذه العلاقات وتنميتها • هل تختار القناة الرسمية ام القناة

الشعبية؟ وهل تقصر تعاملها على الانظمة العربية وقممها واجهزتها ، ام تقصد هذا التعامل على القوى والاحزاب الوطنية في هذا القطر او ذاك؟ ومما زاد في صعوبة الموقف ، ولا سيما في الستينات ، ما كان على السطح السياسي القومي من خلافات واختلافات بين هذه الانظمة . في هذه الفترة كانت تصنيفات الانظمة : هذا وطني وذاك رجعي ، حادة في مواصفاتها ، وواسعة في شعبيتها .

واتضح من خلال مراقبة التجربة التي خاضتها المقاومة ، انها اختارت طريقا بين بين . طريقا يمكن وصفها بانها طريق « التعامل » مع الانظمة الرسمية ، و « التفاعل » مع القوى الوطنية والتقدمية القائمة داخل هذه الانظمة . وكلنا يدرك الان خطورة للحساسيات التي كانت تحيق بهذه الطريق ، خصوصا بعد ان تفجر منها ما تفجر سواء في الساحة الاردنية ام في الساحة اللبنانية .

لم تكن تلك ، الطريق الصعب وحسب ، انما كانت الطريق الاصعب . لكن هل كان للمقاومة خيار ؟

لقد كانت منظمة « فتح » بالذات اول من بادر ، من بين جميع القوى الفلسطينية الى تجاوز التصنيفات القائمة في الستينات للانظمة العربية ، فرفضت ان تكون « التقدمية والرجعية » هي المعيار الذي يحدد علاقاتها مع الانظمة العربية . وتقدمت بمعيار جديد يعتمد موقف هذا النظام او ذاك من كفاح الفلسطينيين المسلح كدلالة على تقدميته او رجعيته ، على وطنيته او انهزاميته . وتحملت « فتح » في سبيل تثبيت هذا الشعار العديد من السهام التي اطلقت عليها من جهات فلسطينية وعربية على حد سواء . ولكنها استطاعت ان تصمد وان تثبت هذا الشعار وان تقود وراءها اكثرية القوى الفلسطينية على هذه الطريق دون ان تحاول فرضها على الجميع ، بدليل استمرار تعاونها مع الفصائل التي رفضت هذا المعيار واستمرت في اعتماد التصنيفات القديمة القائمة على التقييمات الايديولوجية للنظام الاجتماعي لهذا القطر العربي وغيره ، كمعيار لها .

ولكن ما بين اوائل الستينات واواسط السبعينات جرت مياه كثيرة تحت الجسور العربية وطرات متغيرات جذرية ، وتغيرت تحالفات وتبدلت موازين قوى .

في هذه الفترة ، قامت حرب ١٩٦٧ وما جرته من ذبول . وانتهت حرب القومية العربية في اليمن ، واقامت مصالحات بين الانظمة ، واستمر العمل الفدائي بالقتال ووقع الصراع في الاردن وخرجت المقاومة من ساحتها الاستراتيجية هناك ، ومات عبد الناصر ، وتحولت الاوضاع في مصر وسوريا وليبيا ، وقامت حرب تشرين وبرزت اهمية النفط، وتضعف التحالف العربي السوفياتي، ووقعت حرب اهلية في لبنان و... وغير ذلك كثير مما اضاف الى محاذر الطريق التي اعتمدها المقاومة

« تعاملًا » مع الانظمة و « تفاعلا » مع القوى الوطنية التقدمية القومية .

وإذا كانت تجربتنا الدامية في الاردن قد دقت ناقوس الخطر لمراجعة موقفنا من هذه الطريق ، فإن تجربتنا الاخرى في لبنان ، تحتم علينا - وليس لنا اي خيار - من ممارسة هذه المراجعة بحثا عن معادلة جديدة تكون أكثر تركيبا وتفصيلا في سياستنا التحالفية لتجنب المزيد من الاخطار .

وهذا هو قدر هذه الثورة وهو ليس من صنعها ، ومع ذلك فعليها ان تواجه هذه الحقيقة ، وان تقف منها موقفا محددًا وواضحا يحميها من ذرائع اي نظام يريد ضربها لاي سبب من الاسباب ، وفي نفس الوقت يبقي لها هذا الرصيد الهام من دعم وتأييد القوى الوطنية والقومية ، وهو رصيد لا غنى للثورة عنه .

وقد يكون كافيا لمعادلة عامة في هذا الصدد ان تحكم علاقات المقاومة مع الدول العربية بشكل عام ، ولكن ذلك غير كاف بالنسبة لعلاقتها مع قطرين عربيين - بالذات : مصر وسوريا .

ولا اريد في هذا المجال ان اسهب كثيرا فاكرر من البديهيات ما هو معروف لكل عربي ، كالحديث عن وزن مصر ، او تاريخ سوريا او ما قدمته هاتان الدولتان للقضية الفلسطينية .

وساقصر الحديث وبتركيز شديد على الحقائق التالية :

(١) - ان مصر وسوريا لا تنطلقان في موقفهما من القضية الفلسطينية من منطلق قومي وحسب ، وانما تنطلقان ايضا من منطلق الدفاع عن وجودهما القطري باعتبارهما اطراف صراع مباشر مع العدو الصهيوني واجزاء من اراضيها محتلة حتى الآن . وبالتالي ، ليس « الترف القومي » وحده الذي يحركهما (اذا جاز مثل هذا التعبير) وانما الكرامة الوطنية المثلومة بسبب الاحتلال لاراضيها . بالاضافة الى ما يعكسه هذا الصراع على اوضاعهما الاقتصادية ومشاكلهما الاجتماعية .

(٢) - ان تحرير فلسطين مهمة قومية لا يستطيع الفلسطينيون اتجازها بمعزل عن الدعم والتأييد العربيين اللذين يصلان ، ووصلا ويجب ان يصل ، حد المشاركة في الحرب وبشكل مباشر . وعندما نتكلم عن الدور العربي في هذا المجال فاننا

نتكلم عن مصر وسوريا قبل اي فريق آخر ، اولا للسبب الذي ذكرناه قبل قليل ،
وثانيا للسبب الجغرافي الثابت دائما وابدأ • فلا حرب ثورية ولا حرب عربية
بمعزل عن مصر وسوريا •

٢) - وهذه تبدو فرعية ولكنها اساسية ، ان الحديث عن مصر وسوريا يفقد
معناه ان لم تكن هاتان الدولتان العربيتان متضامتين الى ابعد حدود التضامن •
واي خلاف بينهما يفقد كل واحدة منهما قيمة دورها وفعاليتها •

ومن هنا فان للعلاقة الفلسطينية مع هذين القطرين ، بغض النظر عن هوية
الانظمة فيهما خصوصية استراتيجية من غير المعقول او المقبول اغفالها - ولو
للحظة واحدة - مهما كانت الدوافع والظروف •

وقد بات واضحا ، وبعد تجربة الازمة اللبنانية ، ان هذين القطرين ادركا
ايضا اهمية علاقتهما بالمقاومة الفلسطينية التي استطاعت بنضالها وصمودها
ان تؤكد وجودها ، كما اكدت استحالة الاستغناء عنها كقوة ثالثة لا يستقيم اي
عمل عسكري او سياسي دون وجودها هذا • فمنظمة التحرير الفلسطينية وحدها
القادرة ، باسم فلسطين والفلسطينيين ان تمنح الشرعية لاي قرار سياسي يتناول
القضية الفلسطينية ومصير شعبها العربي • ومن يمنح بإمكانه ان يمنح •

ونستطرد في هذا المجال للحديث عن علاقة اخرى لها سمات الخصوصية وهي
علاقة المقاومة في الاردن •

فاذا كان تحرير فلسطين بالقوة لا يتم بمعزل عن مصر وسوريا ، فان اي تسوية
مرحبة لهذه القضية لا يتم بمعزل عن الاردن •

والحديث عن الاردن يتجاوز « النظام » للحديث عما هو اهم • انه الحديث
عن هذا الخط الطويل الذي يفصل بين شرق النهر وغربيه • وهو الخط الفاصل
بين شرق الاردن وارضنا المحتلة حاليا ، وبين شرق الاردن والضفة الغربية
(المرشحة للدولة الفلسطينية) مستقبلا •

وانه الحديث عن دولة يقيم فوق ترابها قرابة المليون ومئتي الف فلسطيني ، اي
ما يعادل ثلث شعب فلسطين كله •

فعلى ضوء هذه الحقائق لا بد لنا من وضع سياسة خاصة تتعلق بعلاقاتنا
مع الاردن • علاقات لا تخاطب النظام وحده ، وانما عبر هذا النظام تخاطب ما
هو اهم منه واخذ : اي الجغرافيا السياسية والحقيقة الديموغرافية •

لا بد من حوار عقل بيننا وبين هذا النظام والوصول الى صيغة تكفل على اقل تعديل تحقيق الهدف المعلن لنا وله ، وهو تحرير شعبنا في الارض المحتلة من نير الاحتلال الصهيوني .

وفيل الانتهاء من هذه النقطة حول العلاقات الفلسطينية العربية تجب الاشارة الى ان تحديد وتوضيح مثل هذه العلاقات لا يعني على الاطلاق القبول او الاستسلام لما يطرح علينا ، لان قيمة هذه العلاقات وضمانة استمرارها هو في قيامها على اسس متكافئة بين شركاء متساوين في الحقوق والواجبات . لا تبعية ولا وصاية ولا انفراد باتخاذ القرار ، وانما مشاركة واخوة وخطة جماعية . وتواصل مستمر لتفادي وحصر اي خلافات جانبية كلها بالحسوار السياسي المسؤول .

★ رابعا : العلاقة بين الاهداف الاستراتيجية والاهداف المرحلية .

يحلو للبعض ان يصور الاختلافات السياسية بين فصائل المقاومة على انها مبدئية ، وتتجاوز الدائرة التكتيكية الى الدائرة الاستراتيجية .

ويرى هذا البعض ان رفع اي شعارات مرحلية انما يعني بالضرورة التنازل النهائي عن الشعار الاستراتيجي القاضي بتحرير كامل التراب الفلسطيني واقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية .

ان مثل هذا التصور ، اما انه يغالي في تبسيط الامور لدرجة السذاجة ، واما انه يستهدف التهويل بقصد الاحراج فالاحراج كما يقولون .

والمغالاة في التبسيط قد تؤدي بنا للتخبط العشوائي بين مفهومي الاستراتيجية والتكتيك ، وبالتالي الى ارباك مسيرتنا النضالية وافقادها لمصداقيتها . كما ان اعتماد التهويل الديماغوجي بقصد استصدار « براءات وطنية » يومية تؤكد فيها القيادة على التزامها بشعارها الاستراتيجي لكي لا تخرج ولا تخرج ، يضيق من قدرة هذه القيادة - اي قيادة - على المناورة التكتيكية وكسب المواقع السياسية المطلوبة على طريق الهدف الاستراتيجي المنشود .

هذا من الناحية الشكلية ، فماذا من ناحية المضمون ؟

بديهى انه ليس باستطاعة اي قيادة سياسية فلسطينية او اسرائيلية ان تعلن تنازلها عن الاهداف الاستراتيجية للحركتين اللتين افرزتهما هاتين القيادتين : المقاومة الفلسطينية ونقيضها الحركة الصهيونية .

حتى لو اعلنت هاتان القيادتان او اي منهما هذا التنازل فانه لا يلزم احدا غير الموقعين عليه .

وطالما ان اسرائيل تدين بالفكرة الصهيونية القائمة على اغتصاب ارض الغير، وفتحها - الى ما شاء الله - ليهود العالم ، وتصر على اقامة الدولة العرقية المذهبية ، فمن البديهي ان الفلسطينيين ومعهم كل العرب والعالم التقدمي سيستمرون في رفعهم لنقيض كل هذه الاهداف بقصد تحرير الارض المغتصبة واقفالها في وجه اي هجرة لا تخضع لقوانين واعراف الهجرة في العالم كله ، تمهيدا لاقامة الدولة الديمقراطية العلمانية المنفتحة على كل المذاهب والاراء .

هذه قضية صراع ايديولوجي تتجاوز بعمقها قدرة اي قيادة سياسية عندنا او في اسرائيل على الغائها باتفاق او معاهدة .

وليس سرا، لا علينا ولا على عدونا انهم ونحن ننظر الى اي هدف مرحلي ونسعى اليه او نجاهد ضده على ضوء تقييم هذا الهدف واهميته بالنسبة للغاية النهائية، اي الهدف الاستراتيجي .

فالعودة لتقسيم فلسطين مثلا ، كتسوية مرحلية ، ينظر اليها الفريقان الفلسطيني والاسرائيلي بنفس الحذر والقلق . وتجد عند الفريقين من يرى هذه التسوية اما « كبداية نهاية لاسرائيل » او « كبداية نهاية لفلسطين وقضيتها » . والفريقان على حق في هذا الحذر وهذا القلق . وليس باستطاعة اي منهما القبول بهذه التسوية دون تبيير رهانه المصيري على المستقبل وما قد ينجم عن مثل هذه التسوية من تغييرات داخل المجتمعين الفلسطيني والاسرائيلي ، وخارجهما في المنطقة العربية ، بل وفي العالم اجمع . لانه من العبث ان يعتمد اي من الفريقين على موازين القوى الراهنة واعتبارها ازلية وغير قابلة للاختلال .

ومن هنا فان حدود المناورة في المعركة المرحلية الراهنة لن تتجاوز الدائرة السياسية الى الدائرة الايديولوجية ، لانه ليس لاي من الفريقين اية مصلحة في الصراع داخل الدائرة الثانية . وارباب التحرك السلمي الدولسي يدركون هذه الحقيقة وخطورة الانزلاق الى الصراع في ميدانها مما قد ينسف كل المساعي السلمية .

وانذلك فمن المتوقع ان تكون هذه النقطة حول علاقة الهدف المرحلي بالهدف الاستراتيجي محور نقاش حاد يجب على المجلس الوطني في النهاية ان يحسمها بكل وضوح فنرتفع عن سداجة التبسيط ونترفع عن ديماغوجية التهويل ونفارق بالتالي بين ما يقرر ليكنم وبين ما يقرر ليذاع ويشاع .

وليس في تاريخ الشعوب من هدف استراتيجي تحقق بضربة صاروخية واحدة لا عسكريا ولا سياسيا . لا في تاريخ الفيتناميين ولا الجزائريين ولا

الكامبوديين ولا اي شعب اخر • نضال هؤلاء جميعا كان مساسلا مترابط الحلقات
عسكريا وسياسيا ، سواء وراء متاريس المقاتلين او موائد المتحاورين •

هذه بعض النقاط الاساسية التي ستكون محور « المعاناة السياسية » والتي لا
مفر من حسمها • فان تم من حولها الاتفاق بالاجماع ، فقد ينجو المجلس الوطني
عندئذ من اي انقسام ، وتتكسر الوحدة الوطنية الفلسطينية مرة اخرى ووفسق
مفاهيم واضحة لا مجال للاجتهاد في تفسيرها ، كما حدث للنقاط العشرة •

يبقى بعد ذلك الناحية التنظيمية ، اي الاسلوب الذي سيعتمد هذه المرة فسي
تشكيل القيادة السياسية المعروفة باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير • خصوصا
وان المجلس الجديد قد تضاعف عدده واصبح الى حد ما اشمل في تمثيله لمشعب
فلسطيني مما كان عليه المجلس السابق • ويضاف الى هذا ، ايضا ، امكانية
تشكيل حكومة مؤقتة ، وعلاقة هذه الحكومة بالمنظمة • فهل ستكون البديل
للجنة التنفيذية ؟ ام ستكون مؤسسة مستقلة ، بمعنى ان تأخذ المنظمة واجهزتها
شكل التنظيم السياسي الذي يشرف على الحكم دون الممارسة المباشرة ؟

هذه ايضا ، من الموضوعات التي قد تساهم في عملية الخروج من المأزق ومواجهة
المرحلة الجديدة بموقف وقيادة قادرين على التصدي للتحديات المستقبلية •
وعلينا ونحن في خضم مناقشاتنا حول المرحلة القادمة ان نتذكر دائما اننا
نسنا امام بداية ولسنا امام نهاية وانما في حلقة جديدة من مشوار طويل ، واننا
نحيا في عالم عربي يحمل في احشائه اخطر ثروة عرفها القرن قد تفرز اخطر ثورة
كذلك •

واذا كان من كلمة اخيرة ، فانني من الواثقين بان الشعب الفلسطيني والعالم
كله يتوقع من هذه الدورة المرتقبة للمجلس الوطني نقلة نوعية في التحرك
الفلسطيني تكون على مستوى المتغيرات التي طرأت وقادرة على الصمود امام
المنعطف المنتظر •• والفلسطينيون قادرون •

حول المرحلة الراهنة واحتمالات المستقبل

منير شفيق

لا بد من وقفة لتحليل ميزان القوى في الوطن العربي عموماً وفي لبنان ، خصوصاً • وتحديد الاتجاهات السياسية • ومحاولة استشفاف تطورات الاحداث في المرحلة الراهنة والقادمة • وذلك بعد ان توقفت الحرب الاهلية في لبنان ، وبعد انعقاد مؤتمر القمة في الرياض والقاهرة • وما ترتب عن ذلك مسن تطورات في عودة العلاقات المصرية - السورية ، والسورية - الفلسطينية •

ميزان القوى :

اولاً : العدو الصهيوني :

كان العدو الصهيوني قد تنفس الصعداء في اثناء تصاعد الحرب الاهلية في لبنان ، وفي ظروف الانقسام الحاد المصري - السوري ، والسوري الفلسطيني • وكان ينتظر ان تنتهي الثورة الفلسطينية في لبنان وسوريا كما ضربت في الاردن عام ١٩٧١ • ولكن انعقاد مؤتمر القمة العربيين في الرياض وفي القاهرة ، بعد الصمود البطولي للثورة والجمهير الفلسطينية والقوى الشعبية والوطنية اللبنانية وما نجم عنه من وقف للحرب الاهلية في لبنان ضمن المحافظة على وجود الثورة الفلسطينية وفقاً لاتفاقية القاهرة ، وعودة التأكيد ، وعلى المستوى اللبناني العربي ، على ان منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، ثم ما نجم عن ذلك من بداية لراب الصدع المصري - السوري ، والسوري - الفلسطيني • ان كل ذلك اعاد جو الاختناق بالنسبة للعدو الصهيوني • وقد تقاعمت ازمتة الداخلية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً •

ولعل من المؤشرات التي تدل على مأزق العدو السياسي داخليا استقالة حكومة رابين وما نشهده من انفراط لتحالفات ، ومحاولة تكون تجمعات وتحالفات اخرى • وما يبدو من تخبط في تحديد السياسات وبروز تراجعات، ولو محدودة، من قبل مختلف الاحزاب والكتل السياسية بالقياس لما قبل سنتين • اما من جهة الازمة الاجتماعية فهناك مؤشرات القضايح والانتحار وهبوط معدلات الهجرة وارتفاع معدلات الهجرة المعاكسة • كما ان الامر ليس صعب الملاحظة من ناحية

الوضع الاقتصادي ابتداء من التدهور المستمر ليرة وارتفاع معدلات البطالة ، ومرورا بالتضخم والمزيد من العسكرة للاقتصاد والمزيد من الاعتماد على المساعدات الامريكية . طبعاً ان هذه الازمات الاقتصادية والاجتماعية مؤسّس بدوره على عمق الازمة السياسية الداخلية . ولها دورها الراجع عليها .

اما من الجهة الاخرى فقد اشتدت عزلته الدولية (لم يبق له الان من حلفاء غير الامبريالية الاميركية والنظام العنصري في جنوبي افريقيا . وهذه الاخيرّة تواجه الان حصاراً وهي تحت النيران . اما الامبريالية الاميركية فهي في حالة من التآزم كما سنرى لاحقاً) . ولهذا يمكن القول ان العدو الصهيوني يمر الان في اصعب ظروف عرفها منذ تأسيس دولته . واذا كانت عضلاته العسكرية ما زالت قوية الا ان ذلك لا يشكل الا احد العوامل لحساب موقعه في ميزان القوى . وهو على كل الاحوال ليس العامل الحاسم . وانما العامل الحاسم هو القوة السياسية والوضع العام في ميزان القوى .

ثانياً : الامبريالية الاميركية :

تعاني الامبريالية الاميركية من تفاقم في ازمته السياسية والاقتصادية الداخلية فهناك ازدياد في التضخم والركود والبطالة . وتواجه تحدياً متعاضداً من الاتحاد السوفياتي على مستوى عالمي . كما ان الخسائر الكبيرة التي لحقت بها من هزيمتها في الهند الصينية ، فضلاً عن خسائرها في حرب تشرين (فقدت ما بين ٣٠ - ٤٠٪ من احتياطها الاستراتيجي للأسلحة التقليدية المخزونة في أوروبا من خلال جسرها الجوي للعدو الصهيوني في حرب تشرين وتسليحه فيما بعد) . وتعرض منذ سنتين الى نيران متعاضمة من بلدان العالم الثالث وشعوبه . اما علاقتها الأوروبية واليابانية فقد تعرضت هي الاخرى للاهتزاز . واصبحت مضطرة لتقديم التنازلات للمحافظة على حلفائها ولتعزيز الحلف الاطلسي .

كانت الامبريالية الاميركية خلال الثلاث سنوات الماضية منذ حرب تشرين قد هبطت موقعها في ميزان القوى العام في الوطن العربي عموماً على الرغم من انها حققت بعض النقاط ضد الاتحاد السوفياتي في منطقة الشرق الاوسط عبر سياسة الخطوة - خطوة والمساومات مع بعض الدول العربية . ولكنها منيت بفشل مشروعها للتسوية الذي عملت له خلال السنتين الاخيرتين في منطقة المشرق العربي . ذلك المشروع الذي رمى الى تصفية الثورة الفلسطينية ، واجراء تسوية من خلال الاردن . وكان هذا المشروع يشكل العامل الاكثر حسماً في تفجير الحرب في لبنان وتصعيدها ، وبصورة خاصة ، ضد الثورة الفلسطينية والجماهير والقوى الوطنية اللبنانية . وقد تكرر هذا الفشل من خلال مؤتمر القمة في الرياض

والقاهرة • حيث توقفت الحرب ، وحصلت الثورة الفلسطينية على اجماع عربي ولبناني جديد • أكد على وحدانية منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني • وعلى حق الثورة الفلسطينية في التواجد على ارض لبنان وفقا لاتفاقية القاهرة • كما ادت هذه التطورات الى بداية رآب للصدع بين سوريا ومصر وكذلك بين سوريا ومنظمة التحرير • وهو الصدع الذي عملت الامبريالية الامريكية طوال ما بعد حرب تشرين على توسيعه الى حدوده القصوى • ان هذه النتائج تعني بالنسبة للامبريالية الامريكية اضعافا لموقعها في ميزان القوى فسي البلاد العربية • وهو يعبر عن ذلك الان بالارباك الذي وقعت فيه السياسة الامريكية في المنطقة • وبالإعلان عن انتهاء سياسة الخطوة - خطوة •

ثالثا : الاتحاد السوفياتي :

كان دور الاتحاد السوفياتي في منطقة الشرق الاوسط قد ضعف بعد تدهور علاقاته بمصر • وزاد ذلك بعد الغاء المعاهدة المصرية السوفياتية ولكن من الناحية الاخرى فان علاقاته بسوريا قد اصبحت بالاهتزاز في المرحلة الاخيرة من الحرب اللبنانية • واصبح تأثيره في الوضع عموما اضعف بعد مؤتمري القمة العربيين وبعد انتهاء الحرب في لبنان • ويعبر عن ذلك من خلال التشاؤم الظاهر في الصحافة والتعليقات السياسية السوفياتية حول الوضع في الشرق الاوسط •

رابعا : الوضع العربي والفلسطيني :

ان عقد مؤتمري القمة العربيين في الرياض والقاهرة وقراراتهما ، ووقف الحرب في لبنان ومن ثم بداية توثق العلاقات المصرية - السورية وتحسن العلاقات السورية - الفلسطينية - يعني ان الوضع العربي والفلسطيني هو الان في الموقع الاقوى في ميزان القوى العام في المنطقة • واذا استمر هذا الوضع وتصلب فان ذلك يؤدي الى توفر الامكانات للانتقال الى مواقع هجومية •

وهنا لا بد من ان نلاحظ ان الثورة الفلسطينية استطاعت ان تنتصر على اخطر مؤامرة امريكية تعرضت لها • واستطاعت ان تخرج من مؤتمري القمة باعتراف شامل بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني • فضلا عن الاعتراف بحقها في التواجد المسلح على ارض لبنان وفقا لاتفاق القاهرة • ولقد سقطت تلك الاحلام التي تخيلتها الصحافة الامريكية والاوربية خلال العام الماضي بانتهاء الثورة الفلسطينية والخلاص منها • وأخذ يحل محلها الان تعاضم فسي التأييد الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية •

اما من الجهة الاخرى فان الانتفاضة الشعبية العارمة التي شهدتها مصر مؤخرا

لتؤشر أيضا على نهوض جماهيري يؤكد على ان عين الشعب لا تنام . وان الشعب لا يمكن تجاهله في معركة التحرير والاستقلال ولا يجوز ان يتنكر لمطالبه العادلة المشروعة ، او ان يسام الخسف والجوع على ايدي الفاسدين والاحتكاريين وسارقي قوت الجماهير . كما تؤشر على ان جماهيرنا العربية تقف في الصفوف الاولى في النضال ضد الكيان الصهيوني والامبريالية . ومن اجل تعزيز الاستقلال الوطني ودفع عجلة النضال العربي الى الامام . (نميز هنا بين خط الجماهير في الانتفاضة وبين الذين شوهموا بالتخريب والحرق والسرقه . او الذين حاولوا استغلالها لاغراض مدغولة) .

ملحوظة : عندما نتحدث في ميزان القوى عن الضعف والقوة فاننا نرى ذلك نسبيا ضمن حالة شبه المتوازن الاستراتيجي لمصلحة الثورة الفلسطينية والعرب .

الاتجاهات السياسية والتوقعات المنتظرة لتطور الاحداث :

ان فشل المشروع الامريكى في تصفية الثورة الفلسطينية وفي اجراء تسوية من خلال الاردن . ومن ثم بروز مشروع التسوية الذي كانت قد دعت له مصر ، وتمحور التحركات العربية حوله يطبعان الوضع الراهن في المنطقة بطابعهما . ان هذا المشروع الاخير يتلخص في ان على امريكا ان تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية وتوافق على قيام دولة للفلسطينيين والانسحاب « الاسرائيلي » من الارض العربية كشرط للتحرك السياسي القادم باتجاه التوصل الى « تسوية » : اما الشروط المقابلة فهي مرتبهة على الموافقة على هذا الشرط . ولهذا فان عقدة الوضع بالنسبة للتطورات القادمة يمسك بها عاملان رئيسيان :

١ - مدى صلابة الموقف العربي بتمسكه بهذا المشروع .

٢ - وبالجواب الامريكى عليه .

ويمكن القول ان مدى صلابة الموقف العربي هو الذي يلعب الدور الحاسم على الموقف الامريكى وعلى اتجاه التطورات القادمة في المنطقة عموما وفي لبنان خصوصا .

ان الاتجاه العربي حتى الان ، وكما تعبر عنه مصر وسوريا والسعودية ، يميل الى اللمة الوضع العربي ، والدفع باتجاه المشروع المذكور ، اي يشكل عملية تحويل للطايرة الى الملعب الامريكى .

اما بالنسبة للعدو الصهيوني فهو يعاني ارتباكا عاما . ولا شك في انه يسعى الى استمرار حالة الاحرب واللاسلم ، والى عودة الاقتتال الى لبنان ، مع التحضير لشن الحرب اذا ما تطورت الاحداث في غير ما تشتتهي سفنه . ولكن ذلك كله سييوء بالفشل ، ويتفاقم سوء حالته ، اذا لم تشتعل الصراعات العربية

السابقة من جديد • اي اذا بقي الوضع العربي - الفلسطيني الحالي متماسكا وتعزز اكثر فالعدو سيحاول ولكنه سيفشل •

ان دور الاتحاد السوفياتي من حيث التحرك الديبلوماسي يواجه حرجا شديدا بسبب تدهور علاقاته العربية • ومن ثم من غير المتوقع ان يلعب دورا سياسيا مؤثرا في المرحلة القادمة اذا بقي الوضع العربي الراهن مستمرا •

اما بالنسبة لاتجاه سياسة منظمة التحرير فهي تعمل على نزع فتيل تجدد القتال ضدها في لبنان ضمن المحافظة على وجودها وفقا لاتفاقية القاهرة • وتمضي في تعزيز علاقاتها العربية ضمن التمسك بوحداية تمثيلها للشعب الفلسطيني ، هذا فضلا عن تصعيد نشاطها الدولي للحصول على اكبر تأييد ممكن • بيد ان ذلك يجب ان يمضي ضمن ضرورة تعزيز وحدتها الوطنية ، وتطوير قوتها العسكرية والجاهيرية الفلسطينية والعربية • وتصعيد كفاحها المسلح والشعبي ضد العدو الصهيوني ، الى جانب التسليح باليقظة العالية في مواجهة المؤامرات والمخاطر القادمة •

لقد سبق وقلنا حول الجواب الامريكي على المشروع الذي يواجه كارتر الان - الاعتراف بمنظمة التحرير ، الموافقة على قيام دولة فلسطينية ، والانسحاب من الاراضي العربية ، انه سوف يؤثر وفقا لاتجاهه على تطور الاحداث القادمة • وان كان المؤثر الرئيسي على هذا الجواب نفسه هو مدى صلابة الموقف العربي •

امام كارتر ثلاثة خيارات في الاجابة عن هذا المشروع •

الاول : الرفض ، ورمي قفاز التحدي ، ومخاطبة العرب والفلسطينيين بلغة القبضة الحديدية • ولكن هذا الخيار ليس سهلا ونستبعد اللجوء له • وذلك لانه يؤدي بالامبريالية الامريكية في ظل ميزان القوى العالمي وفي منطقة الشرق الاوسط الى هزيمة مؤكدة • فضلا عن انه قد يفقدها تلك النقاط التي احرزتها في صراعها ضد الاتحاد السوفياتي •

الثاني : ان يقبل بالمشروع ومن ثم يدفع بشروط خطيرة مقابل ذلك ولكن ثمة ثلاث صعوبات يتطلب من كارتر اجتيازها لمجرد القبول :

أ (الصعوبة الاولى ان ذلك يعني التخلي عن سياسة امريكية ضد الشعب الفلسطيني دامت ما يقارب الثلاثين عاما ، وهي اعتبار الشعب الفلسطيني كومة لاجئين يجب ان يذاب في البلاد العربية •

ب (الصعوبة الثانية ، ان ذلك يعني اخطر تراجع امريكي يقدم في منطقة الشرق

الايوسط حتى الان . اي الاعتراف بمنظمة التحرير بعد اعتبارها لسنوات عديدة منظمة ارهابية ومخربة ويجب سحقها .

ج (الصعوبة الثالثة ، يعني الاصطدام بالموقف الصهيوني على مستوى دولة العدو وعلى الصعيدين العالمي والامريكي . ان الدولة الصهيونية تأخذ موقفا متشددا حازما وتاريخيا من مسألة الاعتراف بالشعب الفلسطيني . وتشكل هذه المسألة بالنسبة لها معيارا حاسما . ولهذا فان على كارنر ان يلجأ لاحداث تغييرات في السياسة الرسمية لدولة العدو لتوافق معه على هذا الموقف او ان يواجه التحدي الشديد الذي ليس من السهل حساب ابعاده . الامر الذي يجعل تجاوز هذه الصعوبة هي المسألة الاخطر فيما بين الصعوبات الثلاث المذكورة ، ومن هنا ليس من المتوقع ان يلجأ لهذا الخيار .

الثالث : ان يلجأ كارتر الى خيار المناورة والمماطلة ضمن السعي لممارسة سياسة الضغط وسياسة الاغراء معا على الدول العربية ، اساسا ، مصر وسوريا والسعودية مجتمعة او منفردة للتخلي عن مشروعها والقبول بمشروع آخر هو التسوية من خلال الاردن وتصفية منظمة التحرير . ومن هنا فان الامبريالية الامريكية ستلجأ الى هذا الخيار . ولكن نجاحه او فشله يتوقفان على مدى صلابة الموقف العربي . فانه سيفشل اذا قوبل بتصلب في الموقف العربي وعندئذ لن يكون امام الامبريالية الامريكية غير الخيارين الاولين . والارجح الخيار الثاني معدلا بعض الشيء كالقبول بمنظمة التحرير ضمن وقد عربي .

ان مراجعة هذه الخيارات الثلاثة تجعلنا نرى الحرب تطل مع كل منها . ففي حالة الخيار الاول اي مواجهة الموقف العربي بالتحدي فان هذا سيفتح امام دولتي المواجهة مصر وسوريا طريق الحرب لا محالة . اما في حالة الخيار الثالث والنجاح فيه اي دفع الدول العربية المعنية مجتمعة او منفردة للتخلي عن منظمة التحرير ، وقبول تسوية من خلال الاردن فهذا يعني اندلاع الحرب في لبنان لا محالة ، لان الثورة الفلسطينية ستتعرض عندئذ لمواجهة مؤامرة تصفية . اما في حالة الخيار الثاني اي الموافقة على الاعتراف بمنظمة التحرير وعلى قيام دولة فلسطينية والانسحاب من الاراضي العربية . فقد يدفع العدو الصهيوني لشحن الحرب .

من هنا يمكن وصف المرحلة القادمة انها ستكون مسرحا لسباق بين الحرب وبين التسوية كقرسي رهان . وهذا يتطلب الاستعداد للحرب على أعلى مستوى . ان المسألة الباقية التي تحتاج في هذا الصدد الى دراسة احتمالاتها هي العامل

الرئيسي الذي سيتوقف عليه الى حد بعيد القرار الامريكى وتطور الاحداث في المرحلة الراهنة والقادمة * وهو مدى صلابة الموقف العربى في تمسكه بمشروع مؤتمر القمة العربيين في الرياض والقاهرة * او مدى استعداده للخضوع للضغط او للاغراء او كليهما معا للانقلاب على منظمة التحرير والمقبول بمساومة مع الامبريالية الامريكية على حساب شعب فلسطين *

ليس ضروريا الغوص في مناقشة احتمالات هذه المسألة بالنسبة لكل دولة عربية على حدة * ولكن يمكن القول ان هنالك ارضية للتمسك بهذه المسألة ، كما ان هنالك نقاط ضعف ولا شك * واذا طغت نقاط الضعف ، وانقسم الموقف العربى ، في الوقت نفسه ، فان ذلك رغم مخاطره الشديدة سيبيقي الباب مفتوحا امام الثورة الفلسطينية لتخرج من مؤامرة التصفية منتصرة مرة اخرى ، شريطة ان يتوفر عامل الصمود * وهو أمر ممكن تماما * ومن هنا يمكن القول ان على الثورة الفلسطينية التحلي باليقظة تجاه الموقف العربى حول هذه المسألة * وتمتدّين التضامن العربى معها و ضد العدو الصهيونى والمؤامرات الامريكية * وعليها هنا ان تسعى للحيلولة دون حدوث تراجع عن مقررات مؤتمر الرباط ومؤتمرى الرياض والقاهرة * وهو أمر يتطلب تجنيد كل العوامل الايجابية في الوضع العربى بهذا الاتجاه * ولكن كخط عام يجب ان يصحب هذا المسعى عمل حثيث وجدى لتعزيز وحدة كل فصائل منظمة التحرير ، ووحدة اوسع الجماهير الفلسطينية * والعمل على تمكين التلاحم الجماهيرى العربى ، وبصورة خاصة اللبناني ، في دعم الثورة الفلسطينية ، وتطوير قواها المسلحة وتصعيد كفاحنا المسلح والشعبى ضد العدو الصهيونى * كما يتطلب الاسراع في إعادة توحيد لبنان وبنائه وتصفية الانقسامات التى لعبت دور العامل الداخلى في الحسرب وتفاقت معها ، شريطة ان يتم كل ذلك ضمن الوجود المسلح للثورة في المخيمات والجنوب وتعزيزه الى اقصى ما يمكن * لان هذا الخط العام يخدم ايضا في مواجهة احتمالات طغيان نقاط الضعف في الوضع العربى ، والتي لا يجوز ان تنام اليقظة العالية تجاهها ، ولو للحظة واحدة *

لعل من الضرورى التاكيد على ان تقديم تحليل صحيح ومقنع لميزان القوى القائم بالاتجاه الذى تم تناوله اعلاه ، يساعد ، كواحد من العوامل ، على تصليب الموقف العربى والفلسطينى (الفلسطينى في الحاليتين) * ذلك لان الموقف العربى ما زال يحمل اوهاما كثيرة من اثار الماضى حول قسوة الامبريالية والعدو الصهيونى *

ان المشكلة التى يجب ان يعيها الفلسطينيون والعرب هي ان يتحسسوا جيدا مواطن القوة في وضعهم الراهن في ميزان القوى ، ومواطن الضعف في وضع

الامبريالية الامريكية والعدو الصهيوني . وذلك لشد العزائم وتصليب المواقف والانتقال للمهجوم وعدم السماح للانهيارات المعنوية والتراجعات بسبب التقديرات الخاطئة لميزان القوى . وانه لشيء مبك حقا الا نتحسس مواطن القوة في وضعنا فنترجع حيث يجب ان نتقدم ، وننهار في حين يجب ان ينهار اعداؤنا . ونتشبت حيث يمكن ان نتماسك ، وتخور العزائم وتضعف المعنويات حيث يجب ان تشتد العزائم وترتفع المعنويات . ان الظروف مناسبة للتصلب ، وعدم تقديم تنازلات . وشن الهجمات على العدو الصهيوني والامبريالية الامريكية .

تبقى مسألة يجب التوقف عندها هنا . وهي ضرورة ملاحظة الفرق بين المشروعين المذكورين اي المشروع الذي يتجه لاجراء تسوية من خلال الاردن ، والقاضي بتصفية الثورة الفلسطينية . وبين المشروع العربي الاخر الذي يسعى للتسوية من خلال الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية واقامة دولة مستقلة للفلسطينيين . ان ملاحظة الفرق بين هذين المشروعين مسألة على غاية من الاهمية حتى بالنسبة للذين يرفضون كل هذه المشاريع من حيث اتت . ولهم موقف ثابت ضد التسوية . وذلك ليس لكي يقفوا الى جانب هذا المشروع ضد ذلك . وانما لان ذلك يجعلهم يرون بوضوح ، وبصورة صحيحة ، كيف يعالجون كل حالة . وذلك على ضوء خطورتها المباشرة . اما الناحية الاهم فتكمن في ان الفهم الصحيح للفرق بين المشروعين يشكل دعامة للوحدة الوطنية الفلسطينية ، فيعطي لهذه الوحدة تدعima سياسيا مباشرا . ويجنب الثورة صراعات داخلية ، اقل ما يقال فيها ، انها في غير اوانها ، ولا تخدم مختلف احتمالات تطورات الوضع . من هنا لا بد من ان نرى ان المشروع الامريكي الذي يريد تسوية من خلال الاردن سيواجه الحربة قورا الى صدر الشعب الفلسطيني . ويفتح الباب لمجزرة رهية في لبنان . بينما يؤدي المشروع الاخر الى نقل رأس الحربة الى جهة الامبريالية الامريكية والكيان الصهيوني . حيث رأينا من الاحتمالات التي تحملها اجابة كارتر على هذا المشروع مسالتين رئيسيتين الاولى احتمالات اندلاع الحرب مجددا ، والثانية احتمالات التناقض الشديد مع الموقف الصهيوني الذي قد يلجا الى الحرب هو الاخر ، حيث سيواجه مأزقا خانقا الى اقصى الحدود . ولهذا من المهم ان نرى الفرق بين المشروعين . ومن ثم الفرق في نتائج كل منهما على ارض الواقع ، حتى ولو كنا معارضين للمشروعين من حيث الاساس . ان « المشروع العربي » سوف يمر بمرحلتين لا محالة :

١ - المرحلة الاولى وهي الممتدة من الان حتى تحديد موقف امريكي منه .

٢ - المرحلة الثانية وهي التي ستاتي على ضوء الاجابة الامريكية .

فمن ناحية المرحلة الاولى فستكون الكرة في ملعب الامبريالية الامريكية وستعطينا فرصة جيدة لتعزيز وضعنا ، والمحافظة على وحدتنا ، وتقوية انفسنا .

كما ان الاجابة الامريكية على المشروع في حالة الرفض تكون قد وفرت علينا صراعات داخلية ، ووضعت الجميع في خندق واحد ، رغم كل الخلافات . اما في حالة النجاح باجتذاب احد الاطراف العربية المعنية او كلها ، للقبول بالتسوية من خلال الاردن . فهذا سوف يضع جميع الثوار الفلسطينيين والشعب الفلسطيني في خندق واحد ايضا دفاعا عن الثورة الفلسطينية التي ستتعرض لحملة تصفية لا تستثنى احدا . اما الحالة الثالثة وهي الموافقة على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وعلى قيام دولة فلسطينية . فان ذلك سيمر عبر صراع معقد طويل . ولكن من الناحية الاخرى حين يستقر الاتجاه لتنفيذ هذا المشروع فسوف تبرز فورا المخاطر التي يخشى منها الذين يرفضون مثل ذلك الحل ، وهي خشية مشروعية ومسوغة . وذلك من جهة ما يمكن ان يبتز من تنازلات مقابلة او من جهة ما يمكن ان يتولد عنه من انقسام في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية . ولكن ما دامت هنالك مرحلة مليئة بالاحتمالات بين الان وبين مجيء مرحلة تلك المخاطر . فمن المهم الا نستبق ذلك في صراعات ليس الان او انها . ومن ثم المهم ان نرى مختلف جوانب الوضع لنستطيع الاتحاد في دحر المخاطر والمؤامرات الراهنة . والتي لها الاسباقية فيما نتعرض له . وبالنسبة ان التجربة التاريخية خلال الاستين الماضيتين اثبتت على ارض الواقع صحة هذه الموضوعية . حيث رأينا اصحاب تلك المقولات التي كانت تتحدث عن « القيادة المستسلمة والمنبطحة » يقفون طوال سنتين في خندق واحد ، وتحت قيادة تلك « القيادة » . يقاثلون جنبا الى جنب ضد الخطر الاشد الداهم . ولكن اذا كانت ممارستهم للوحدة الوطنية ، عمليا ، موقفا صحيحا ، الا انهم يتناقضون مع انفسهم حين يمارسونها ، ويطرحون ، في الوقت نفسه ، مقولاتهم حول اولوية الصراع ضد « القيادة المستسلمة والمنبطحة » . والمطالبة « بقضحها » ، و « تعريتها » . الخ . ان الموقف سيأتي متماسكا حين تحدد الاولوية ، في كل مرة ، بدقة شديدة . وتأتي الممارسة الفعلية منسجمة معها . بل ان ذلك وحده هو الذي يجعل التمسك بالمبدأ يتدعم بالسياسة التكتيكية الصحيحة نظريا وعمليا . ان التمسك بتحرير كامل التراب الفلسطيني لا يمكن الا ان يمر عبر احباط سلسلة المؤامرات التي تتعرض لها الثورة خلال الطريق المتعرج الطويل . ومن ثم لا مفر من احباط المؤامرة بعد الاخرى ، ومعركة بعد معركة . لا دفعة واحدة . ان هذا الطرح لا ينطلق من محاولة لتصفية حسابات مع مقولات خاطئة ، ويجب الا يساء فهمه ، باي شكل من الاشكال ، وانما ينطلق من حرص على ضرورة المحافظة على الوحدة الوطنية بين جميع فصائل الثورة الفلسطينية تحت خيمة منظمة التحرير الفلسطينية . وتدعيم ذلك بالتحليل السياسي الصحيح ، والموقف السياسي الصحيح لان المحافظة على الوحدة الوطنية الفلسطينية تشكل حجر الاساس بالنسبة للثورة وللشعب الفلسطيني لاحباط المؤامرة ، ومن اجل انتصار قضيتنا العادلة .

الموضع في لبنان :

ثمة موضوعة اساسية يجب ان ان يدركها كل من يعالج الوضع في لبنان وهي ان ميزان القوى الداخلي في لبنان هو دائما انعكاس شديد الامانة لميزان القوى في المنطقة العربية . وهو من ثم لا يحمل ميزان قواه الخاص المستقل . ولا يكون تأثير ميزان القوى العام عليه كعامل خارجي . ان ميزان القوى العام في المنطقة يمتد الى صلب ميزان القوى الداخلي في لبنان ، بل ان هذا الاخير يتشكل على صورته ومثاله . وانذا لم يقم هو من تلقاء نفسه بهذه المهمة فان الجيوش ستجتاحه لتقوم هي بهما .

ولعل استعراضا سريعا للثلاثين سنة الماضية يؤكد هذه الموضوعة . فعلى سبيل المثال عندما ضعف الاستعمار الفرنسي في المنطقة وقوى ساعد نوري السعيد بهجمة حلف الشرق الاوسط وحلف بغداد واجه لبنان هزة قوية اطاحت بالرئيس بشارة الخوري وجاءت بكميل شمعون حليف نوري السعيد والبريطانيين في ذلك الحين . وعندما اخذ نفوذ نوري السعيد وبريطانيا ينهار في البلاد العربية . ويتصاعد المد التحرري بقيادة البطل القومي جمال عبد الناصر انفجرت في لبنان ثورة ١٩٥٨ . ولكن عندما تحركت الامبريالية الامريكية لتحل محل الاستعمار البريطاني انزلت جيوشها في لبنان . وخرجت الشهابية كتعبير عن ميزان القوى بين عبد الناصر وبين الاستعمار الامريكي . وعندما نزلت ضربة قاسية بعبد الناصر وسوريا في حرب حزيران تشكل في لبنان التحالف الثلاثي واسقطت المشهابية ليأتي فرنجية معبرا عن رجحان كفة الامبريالية الامريكية والعدو الصهيوني في ميزان القوى في المنطقة . ولكن ذلك واجه ايضا في الوقت نفسه سعيًا حثيثًا من الجانب القومي العربي لوقف الانهيار والعمل لاعادة تعديل ميزان القوى . وهنا كان لا بد للثورة الفلسطينية من ان تدخل لبنان وتمكن من انتزاع اتفاقية القاهرة كدليل على تحرك مصر وسوريا والثورة الفلسطينية بعد ١٩٦٧ لتجاوز الهزيمة واستعادة المواقع . ولكن عندما تغير ميزان القوى في المنطقة نتيجة حرب تشرين لمصلحة مصر وسوريا والدول العربية عموما ولمصلحة الثورة الفلسطينية والحركة الشعبية العربية كان لا بد من ان يتغير ميزان القوى الداخلي في لبنان . والذي اخذ يخل نتيجة التغير الذي حصل في حرب تشرين المجيدة . ومن هنا يمكن ان نقرأ رسائل بيير الجميل في اوائل عام ١٩٧٥ تعبر عن ضعف الدولة اللبنانية ونشوء عدة « دول » وانهيار هيبة السلطة . وهو الامر الذي دفع لاشعال الحرب من جهة الامبريالية الامريكية لتصفية الثورة الفلسطينية . ومن جهة الكتائب والاحرار للابقاء على ميزان القوى السابق والحيلولة دون تغييره والسيطرة على كل الوضع في لبنان . ولكن ماذا نرى في المحصلة بعد هذه الحرب . ان ميزان القوى الداخلي في لبنان يعكس الان ميزان القوى العام في المنطقة والذي

سبق وتناولناه اعلاه • انه صورة مصغرة لذلك الميزان • واذا كان سيعاد تركيب دولة لبنان فلا بد لهذه التركيبة من ان تعكس ميزان القوى في المنطقة العربية • وتظل تتأثر بأي تغيير ذي اهمية فيه •

ميزان القوى الداخلي الراهن في لبنان :

اولا : بالنسبة للقيادة المارونية المتمثلة « بالجبهة اللبنانية » ، فقد خرجت الخاسر الاول داخليا في لبنان • فبعد ان كانت تسيطر على الدولة وعلى لبنان عموما قد انكفأت الان تحاول عبثا أن تسيطر على جزء منه • أنها مجرد قرة ما من بين القوى في الميزان الداخلي • ولم تعد لها اليد الطولى والكلمة صاحبة القرار •

ثانيا : ان القوة النافذة الان والتي هي صاحبة القرار فتتمثل باللجنة العربية الرباعية ومعها الثورة الفلسطينية • طبعا هنالك تفاوت في قوة كل منها ، مثلا لسورية نور متميز واكبر ، ولكنها مجتمعة تشكل القرار وليس بمقدور اي منها ان تنفرد بالقرار لان ذلك سيؤدي الى أزمة جديدة بسبب تناقضه مع محصلة ميزان القوى العربي • وبكلمة ان لبنان عربي •

ثالثا : ان الرئيس الياس سركيس - المقصود هنا اتجاه عام يمثله - يشكل من حيث كونه رئيس الجمهورية ، قوة من خلال ترجمته لميزان القوى العام • وانطلاقا من هذا الوضع هو الشريك في القرار العربي •

رابعا : القوى الاسلامية الوطنية تقدمت في ميزان القوى موضوعيا ، ولا بد من ان يعكس ذلك بالمكاسب التي ستحصل عليها في عملية اعادة بناء الدولة اللبنانية، وبما سيتم ادخاله من اصلاحات •

ان هذه الصورة لموضع ميزان القوى الداخلي والتي تعكس فعلا ميزان القوى العام في المنطقة حتى هذه اللحظة • تجعلنا نرى ان التحركات الراهنة لقيادات « الجبهة اللبنانية » سواء باتجاه التقسيم (اللامركزية السياسية) او باتجاه العناد في الاقرار بميزان القوى ، ينطلقان ، رغم خطورتهما ، من مواقع الضعف لا من مواقع القوة • ان هذا الاتجاه يتناقض مع قرارات مؤتمري القمة • ويتعارض مع مهمة اللجنة الرباعية ، ومع خط الثورة الفلسطينية • وينقى المعارضة الشديدة من الرئيس الياس سركيس الذي يجب ان يأتي محصلة لميزان القوى العام والمحلي • فضلا عن المعارضة الشديدة من الاطراف الاسلامية والوطنية • ولهذا يمكن القول ان ثمة ارضية حقيقية لاحباط هذا الاتجاه التقسيمي والمتعن والمعادى للثورة الفلسطينية ، والمعادى لاعادة توحيد لبنان وبنائه على ضوء ميزان القوى

المذكور في المنطقة العربية وفي لبنان . كما يمكن القول ان ثمة ارضية قوية كذلك لمقاومة اي اتجاه يسعى لتكريب الوضع في لبنان خارجا عن قرارات مؤتمر الرياض والقاهرة ، ومتجاهلا ميزان القوى العام في المنطقة . ولكن من الجهة الاخرى هنالك ارضية لصراعات جزئية فيما بين مختلف الاطراف المعنية ضمن حدود محاولة كل طرف ان يكبر من حصته نسبيا ويصغر من حصة هذا الطرف او ذلك او الاطراف الاخرى نسبيا . ولكن باللحظة التي يتعدى فيها ذلك حدودا معينة فان تلك الصراعات الجزئية ستتحوّل الى حرب جديدة اذا لم تتراجع في الوقت المناسب . وسيكون العرب والفلسطينيون والقوى الخارجية اطرافا مرة اخرى في هذه الحرب . ولكن ذلك سيكون في الوقت نفسه مؤشرا لعملية تغيير في وضع ميزان القوى في المنطقة العربية منعكسا في لبنان .

ان الثورة الفلسطينية يمكنها ان ترى بوضوح ماذا تريد ؟ ومن ثم يمكنها ان تقود سياسات صحيحة في ذلك الاتجاه . فالثورة الفلسطينية قد تعهدت من خلال قائدها العام على تنفيذ قرارات مؤتمر القمة العربيين . فهي ، من ثم ، ترى ان من مصلحتها التمسك بهذا القرارات نصا وروحا . فقيما يتعلق بلبنان فهي قد تعهدت بتطبيق اتفاقية القاهرة بينما تعهدت الاطراف الاخرى كلها باحترام الوجود المسلح للثورة الفلسطينية في لبنان وفقا لاتفاقية القاهرة . كما تعهدت الاطراف كلها ان تقيم علاقاتها مع منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني اي ان يحترموا استقلال القرار الفلسطيني ولا يتدخلون في الشؤون الداخلية للثورة الفلسطينية . اما من الجهة الاخرى فان الثورة الفلسطينية ترحب وتسعى لنزع فتيل عودة القتال على الارض اللبنانية . واعادة توحيد لبنان شعبا ودولة والعمل الجاد لاعادة بناء اقتصاده الوطني وازدهاره . وبهذا تأخذ الثورة الفلسطينية موقفا ايجابيا من اللجنة الرباعية العربية ومن قوات الردع العربية ، ومن الرئيس الياض سر كيس على اساس الخطوط المذكورة اعلاه . اما الخط الاحمر الذي سوف يجبرها للعودة للقتال فهو التنكر لاتفاقية القاهرة ومحاولة المساس بجوهرها ونصوصها . وهو امر يكون موقفها فيه دفاعيا وعادلا ومسوغا .

تبقى المسألة المرتبطة بما تقدم ، والتي لها اهمية خاصة ، وهي مسألة الجنوب . فبالنسبة للجنوب لا بد من تعزيز وجود الثورة الفلسطينية المسلح وفقا لاتفاقية القاهرة . والعمل الجاد لاحباط محاولات العدو الصهيوني من خلال بعض العملاء او الحاقدين الطائفيين ، الرامية الى منع تطبيق اتفاقية القاهرة وتكريس الانقسام في صفوف ابناء الشعب اللبناني في الجنوب ، والذي يحمل في طياته استخدام بعض القرى كجسر للعدو الصهيوني ، ومن هنا لا بد من تثبيت وجود الثورة الفلسطينية المسلح في جنوبي لبنان وفقا لاتفاقية القاهرة اي ان يصار الى تشكيل اوسع جبهة عريضة حول الثورة الفلسطينية . ثم اجراء مصالحة مع القرى المسيحية التسي

تقف الآن في الصف المقابل • وذلك تحت شعار إعادة وحدة الشعب ، وعزل العدو الصهيوني وعملائه ومقاطعته •

واخيرا فيما يتعلق بميزان القوى في الجنوب فانه مرتبط بميزان القوى ابعام في المنطقة وفي لبنان • ومن ثم فان بالامكان تحقيق الانتصار على مؤامرة العدو الصهيوني • وتكريس وجود الثورة الفلسطينية في الجنوب رغم انف العدو الصهيوني • وهنا أيضا ان المشكلة هي ان نتحسس مواطن القوة في وضعنا وننهج سياسات صحيحة فلا شيء يشكل خطرا علينا مثل التقدير الخاطيء للموقف الذي يحطم المعنويات ويسمح للمؤامرة ان تتقدم على ارض مفرغة من المقاومة اللبنانية والفلسطينية المسلحة ومن السياسات الصحيحة • وبكلمة اخيرة ، اننا في الجنوب ايضا نستطيع ان نتقدم ونكون في موقع جيد •

الوجه القبيح لنظام الكانتونات السويسري

الدكتور محمد المجزوب

قبل الحرب الاهلية في لبنان ، كنا نسمع ونقرأ الكثير عن سويسرا . وكان كل ما يقال فيها يوحى بانها جنة الله في ارضه ، او المدينة الفاضلة التي تحدث عنها افلاطون والفارابي . وكانت فئات كثيرة من اللبنانيين تبدي ، في كل مناسبة ، تقديرها البالغ للنظام الديمقراطي والبرلماني المطبق في سويسرا ، وتطالب ، عند حدوث اي خلل في النظام اللبناني ، بنقل التجربة السويسرية الى لبنان ، جازمة بان العمل بالنظام السويسري كفيل بازالة اسباب الصراع الطبقي او الفتوي او الطائفي ، وتعزيز الروح الديمقراطية ، وتوفير الرفاهية والازدهار للمواطنين . وكنا ، بشيء من التحفظ والحذر ، نصدق كل ما يقال ويكتب ، منتظرين اول فرصة سانحة للانكباب على درس الموضوع والوقوف على صحة المعلومات الشائعة .

وخلال الاحداث الدامية ، طرح اليمين اللبناني بعض الافكار والمشروعات لمعالجة الازمة كان من ابرزها فكرة الاخذ بنظام الكانتونات السويسري ، من اجل تحويل لبنان الى دولة فدرالية (اتحادية) قادرة على تحقيق « الوحدة فسي التعددية » . وجندت الافواه والاقلام للتبشير بالفكرة ، والاشادة بالديموقراطية السويسرية ، والتاكيد على وجود العديد من نقاط الالتقاء والتشابه بين اوضاع لبنان واطراف سويسرا . وبالغ اهل اليمين في امتداح النظام السويسري حتى خيل الى البعض ان انقاذ لبنان ، من محنة المزمنة ، لن يتم الا باقتباس نظام شبيه بهذا النظام .

وانتهزنا هذه الفرصة ، والقينا نظرة شاملة على الاوضاع السويسرية ، محاولين التعرف الى الدوافع والحوافز التي حدثت باليمين اللبناني الى المناداة باعتماد نظام الكانتونات ، ومحاولين كذلك اكتشاف حقيقة النظام السويسري الذي احيط بهالة من الاكبار . وبعد التدقيق توصلنا الى النتيجة التالية :

١ - ان سويسرا دولة تحكمها طبقة اوليغارشية تبهر العالم بدعاياتهم المفضلة ، وتصغر أنظمة الدولة وعرائقها لخدمة مصالحها المترتبة بعضا

الامبريالية العالمية • واليمين اللبناني يسعى الى نقل التجربة السويسرية الى لبنان لانها ، في رأيه ، تضمن له استمرار امتيازاته وتعود عليه بالمزيد من المكاسب المادية •

٢ - ان سويسرا لم تتبوأ مركزها المالي والمصرفي الضخم الا بسبب مشاركتها في استغلال ثروات الشعوب المسحوقة •

٣ - ان سويسرا تتمتع بمركز اقتصادي رفيع ، ولكن هذا المركز يخفي وجها قبيحا ، لانه يضع الاقتصاد في خدمة الاحتكار واللصوصية ، لا في خدمة الشعوب •

٤ - ان سويسرا تعيش في ظل واجهة زائفة من الديمقراطية ، لان الحكم فيها يخضع لسيطرة ارباب الشركات الاحتكارية •

٥ - ان سويسرا تخدع الشعوب باسطورة حيادها ، لانها ما زالت تستغل هذه الاسطورة لتحقيق اغراض مادية واستعمارية •

وسنعالج هذه النقاط بشيء من التفصيل •



اولا - نظام الكانتونات وامقيارات اليمين •

ماذا يقصد اليمين اللبناني عندما يتحدث عن نظام الكانتونات ؟

انه يقصد النظام الدستوري والسياسي المطبق في الاتحاد السويسري او (حسب التسمية الرسمية للدولة السويسرية) الكونفدرالية السويسرية •
وكانتون كلمة من اصل ايطالي تعني : المقاطعة او المنطقة او الولاية •

وسويسرا مكونة ، حاليا ، من ٢٢ كانتونا او ولاية ذات سيادة ، كما ينص على ذلك الدستور السويسري • ومن المحتمل ان ينضم الى العدد الراهن كانتون جديد يحمل اسم جورا Jura ، مكون من المناطق الشمالية المناطق بالفرنسية ، والداخلة في ولاية برن ، منذ عام ١٨١٥ • فسكان هذه المناطق يناضلون منذ اعوام للانفصال عن ولاية برن وتكوين ولاية خاصة بهم • وقد تم الاتفاق على اجراء استفتاء شعبي في العام القادم للبت في موضوع انشاء الكانتون الجديد •

وتاريخ سويسرا حافل بالاحداث المثيرة • وهي لم تصل الى نظامها الاتحادي الا بعد سلسلة من الحروب والمعارك الدينية والسياسية ، كانت اخرها

الحرب الاهلية التي نشبت في عام ١٨٤٧ بين المقاطعات الكاثوليكية المحافظة والمقاطعات البروتستانتية المتحررة ، وتمت الغلبة فيها للبروتستانتين الذين خاضوا غمار تلك الحرب القصيرة بقيادة جنرال كاثوليكي ، هو دوفور Dufour وعقد مؤتمر وطني بعد الحرب تمخض عن دستور عام ١٨٤٨ ، الذي تم ابداله ، في عام ١٨٧٤ ، بالدستور الراهن للاتحاد .

وفي غمرة الاحداث اللبنانية ، وبعد اخفاق فكرة التقسيم ، اقدم اقطاب اليمين على طرح فكرة الكانتونات كمخرج نلازمة وبديل للصيغة التي ارسى قواعدها الميثاق الوطني . ويبدو ان الفكرة من وحي اميركي ومباركة اوروبية . وكان الدكتور شارل ملك اول من لوح بها وبشر ، ففي تموز (يوليو) الماضي ادلى بتصريح قال فيه : « ان الولايات المتحدة تنظر الى الحرب اللبنانية من زاوية انها تتركب من ثلاثة اشياء : حرب داخلية اهلية ، وحرب فلسطينية - لبنانية ، وحرب راديكالية - شيوعية او انقلابية عالمية » . واضاف انه لا يملك معلومات عن خطة اميركية للتقسيم ولكنه يتصور اليوم « بعد الذي حصل في لبنان ، صار عند الاميركان استعداد للنظر في المساهمة في ايجاد نوع من التنظيم الداخلي الذي يؤول الى الاستقرار ، وهذا قد يشمل شيئا من الفدرالية او نظام الكانتونات ، ولكن من ضمن اطار وحدة لبنانية » . واكد في نهاية حديثه « ان لبنان هو واقعا مقسم » (١) .

وبعد اسابيع عاد الرئيس السابق شارل حلو من اوروبية ، بعد غياب استمر ستة اشهر ، وادلى بتصريح لاذاعة هولندا استهله بالدعوة الى اعتماد نظام الكانتونات والعمل بالامركزية في المجالات الاقتصادية والادارية والمالية ، معتبرا ان هذه الخطوة مرحلية ولا بد منها لاعادة توحيد لبنان شعبا وارضاً . واكد ، في حديثه ، على ان لبنان هو سويسرا الشرق ، وتساءل : « ولماذا لا يكون لبنان سويسرا الشرق على الصعيد السياسي ؟ » (٢) .

وعلى اثر هذا التصريح كثر الحديث عن مشروع الكانتونات . وذكرت بعض الصحف ان صيغة جديدة ومفصلة لمشروع سمي بمشروع « الادارة الجديدة للبنان » قد عرضت ، في اطار من السرية التامة ، على الرئيس فرنجية ، وان هذه التسمية التي تم اختيارها ليست غير مشروع نظام الكانتونات ، الذي يقسم لبنان الى مجموعة مقاطعات تتمتع كل منها بالاستقلال الذاتي والحكم المحلي ، وان المشروع استوحى دستور الدولة السويسرية ، وان بعض كبار القانونيين في اوروبية درسوه من مختلف الفواحي قبل صياغته الاولية الحالية (٣) .

وفي اليوم الذي توجه فيه الرئيس حلو الى الاردن ، موقدا من قبل جبهة الكفور لاجراء اتصالات بالملك حسين والمسؤولين في عمان ، اشارت بعض الصحف الى انه يحمل اقتراحا (مشفوعا برسالة من الرئيس شمعون ، صديق الملك حسين) يحل الازمة اللبنانية عبر نظام الكانتونات واللامركزية ، لان الهدف من الزيارة هو الموقف على رأي الاردن في الاتحاد الكونفدرالي (بين الاردن وسوريا ولبنان والمقاومة الفلسطينية) ، وفي نظام الكانتونات للبنان تمهيدا لطرحة على دمشق مقرونا بموافقة الاردن (٤) .

وفي نفس اليوم تضمن التصريح اليومي للشيخ بيدار الجميل اشارة واضحة الى اتفاق اقطاب اليمين على مخطط الكانتونات ، فقد تحدث عن بناء لبنان عن طريق احياء التعايش الاسلامي المسيحي ، وقال ان ذلك غير ممكن « الا اذا اتيح للمسيحيين ان يمارسوا نوعا من العناية المباشرة بشؤونهم ٠٠٠ ان يتاح لهم ان يكونوا احرارا في مناطقهم على الاقل ، فلا تفرض عليهم الفوضى الفلسطينية ولا مطامع اليسار الدولي ولا شهوة الاقلية الفاجرة الى التسلط والسيطرة » (٥) . وفي اليوم التالي صعد صراحته الى حد الدعوة الى نظام لامركزي يكون اساسه « الوحدة في التعددية » . وفهم الجميع ان الترجمة الصحيحة لكلامه هي الدعوة الى اقامة نظام الكانتونات (٦) .

وعندما اصبح هذا النظام المشروع المفضل لليمين اللبناني اسرع الدكتور هنري كيسنجر (وزير الخارجية الاميركية آنذاك) الى الترويج له عن طريق الحديث عن مشروع اعادة توحيد لبنان على اساس الكانتونات ، لانه « يجب ان يكون لكل من الطائفتين المسيحية والاسلامية نمط حياة خاص يتوافق مع التقاليد الخاصة بكل منهما » (٧) .

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي ، اقترحت اللجنة السياسية المنبثقة من « مؤتمر البحوث اللبنانية - الكسليك » اربع صيغ لبناء لبنان الجديد ، دون ان تخفي تفضيلها للشكل الاتحادي للدولة . والصيغ الاربعة هي :

١ - صيغة الميثاق الوطني المعدل بموجب وثيقة ١٤ - ٢ - ١٩٧٦ (اي ما سمي بالوثيقة الدستورية) .

٢ - صيغة الدولة الموحدوية العلمانية .

٣ - صيغة الدولة الاتحادية المؤلفة من مقاطعات ذات استقلال داخلي واسع ، يتنوع داخل كل منها اكبر مقدار ممكن من التجانس السكاني ، وتلتقي

في اتحاد تمارس داخله مشاركة متساوية في الحكم وتمتع كل منها بحق النقض .

٤ - صيغة الدولة الفدرالية ذات المقاطعات التي تتمتع باستقلال داخلي وتشارك في الحكم المركزي دون ان يكون لها حق النقض ، اذ ان المناصفة في التمثيل والتصويت باكثرية مزدوجة يعوضان ضمانات هذا الحق (٨) .

وتبنى حزب الوطنيين الاحرار فكرة الكانتونات ، فدعا الرئيس شمعون الى تطبيقها على الطريقة السويسرية بحيث يكون لكل كانتون دستوره وجهاز حكمه . ولكن المحامي موسى بونس (وهو من المنظرين في الحزب) اقترح مشروعاً ، عرضته صحيفة الحزب مع خرائط تفصيلية ، واسماه « المناطقية » ، تصل اللامركزية فيه الى درجة الكونفدرالية ، ليس بين الطوائف ، وانما بين المناطق الثلاث التي سيتكون منها لبنان الجديد (٩) .

ونلاحظ ان كل حديث عن الكانتونات يقترن بالمثل السويسري ويتضمن رغبة عارمة في تحويل لبنان الى سويسرا شرقية ، او سويسرا الشرق . ويبدو ان اعجاب اليمين اللبناني بسويسرا له ما يبرره ، فهو تابع ، في الدرجة الاولى ، من المركز الرفيع الذي تتبناه سويسرا في مجال القدرة المالية والاقتصادية ، فعلى رغم ضآلة مساحتها (٤١٢٩٥ كلم ٢) ، وقلة سكانها (٦٤٣١٠٠٠ ر) فانها تعتبر السوق المالي الاول في العالم ، والسوق العالمي الاول للذهب ، والسوق العالمي الاول لتأمين التامين Réassurance . وتأتي في المرتبة الثالثة في العالم من حيث القوة المالية ، وفي المرتبة الحادية عشرة من حيث القوة الصناعية . وهي مركز اقوى صناعة غذائية في العالم . والسويسريون هم الشعب الثاني الاكثر ثراء في الدنيا (١٠) . وفي بلادهم اكثر من اربعة الاف مصرف ، ففي مدينة لوجانو Lugano وحدها ، التي لا يزيد عدد سكانها على ٢٥ الف نسمة ، اكثر من ٣٠٠ مصرف ، وشركة مالية ، ووكالة استثمار .

واعجاب اليمين اللبناني بالنظام السويسري ليس بالامر المستغرب ، لان اليمين ، انى كان ، يطمح الى تبني النظام السياسي والاقتصادي الذي يستطيع ان يحقق له اكبر قدر ممكن من الخدمات والتسهيلات .

ويمكننا تلخيص الميزات البارزة التي يتسم بها النظام السويسري ، والتي تستهوي اهل اليمين في كل قطر وتجعلهم يتمنون نقل التجربة السويسرية الى اوطانهم ، بالامور الاربعة التالية :

١ - المركز المالي والمصرفي الحر الذي تتمتع به سويسرا .

- ٢ - نظامها الاقتصادي الذي يجعلها من اغنى الدول .
- ٣ - نظامها البرلماني الديمقراطي الذي يطبق بحكمة ومسؤولية .
- ٤ - حيادها الذي يضرب به المثل .

ولو تركنا جانبا ما تزودنا به وسائل الاعلام (التي توجهها الاحتكارات الدولية) عن الاوضاع السويسرية ، وحاولنا الغوص في الاعماق ، فماذا نجد في سويسرا ؟ هل يستحق نظامها السياسي والاجتماعي والمالي والمصرفي تلك المهالة من القداسة والاكبار التي تضىف عليه ؟ هل يصلح النظام السويسري لان يكون قدوة حسنة للدول ، ولا سيما النامية منها ، التي تسعى ، بالطرق المشرفة والمشروعة ، الى توفير السعادة الدائمة لمواطنيها والاسهام مع غيرها من الدول المحبة للسلام في ازالة اسباب الخصام ؟ ويتساؤل موجز : هل سويسرا هي ، حقا ، ذلك البلد المثالي الساحر الذي نتحدث عنه بعض الكتب كما نتحدث الكتب السماوية عن الجنة التي وعد بها المتقون ؟

ان لسويسرا وجها اخر غير مألوف يختلف كل الاختلاف عن الصورة المرسمة في اذهاننا عنها . ولعل الامبريالية العالمية (المستفيدة الاولى من الخدمات التي يوفرها لها هذا البلد) هي التي تحرص كل الحرص على اخفاء وجهها الحقيقي خوفا من تعرض وجودها ومصالحها للخطر .

وللكشف عن الوجه الاخر يمكننا الاعتماد على ما كتبه بعض المفكرين السويسريين المرموقين ، من ذوي الضمائر الحية والجرأة النادرة والوطنية الصادقة . ويأتي جان زيغلر Jean Zeigler ، الاستاذ الجامعي والناشط في البرلمان السويسري ، في طليعتهم . فقد نشر في العام الماضي كتابا رائعا بعنوان « سويسرا فوق كل شبهة » ، اعتبر فيه ان وطنه اصبح العقل المدبر لوحش عالمي اسمه الامبريالية . ومن هذا الكتاب القيم سنستقي كثيرا من المعلومات (١١) .

ثانيا - الوجه الاخر لمركز سويسرا المالي والمصرفي .

يريد اهل اليمين ان يصبح لبنان ، كسويسرا ، مركزا ماليا ومصرفيا حرا تتكدس فيه اموال الدنيا . وهم يعلمون ان لبنان لن يصبح كذلك الا اذا وافق شعبه على ان يقوم بلده بتأدية نفس الدور الذي تمارسه سويسرا داخل النظام الامبريالي العالمي . فسويسرا تقوم بدور المخبأ او المخزن او المستودع لمسروقات

الامبريالية • ان الاوليفارشيية الامبريالية ، المتواطئة مع الاوليفارشييات المحلية ، تحتاج الى بلد آمن يسمح تشريعه المصرفي وتسهيلاته النقدية واستقراره السياسي بتكديس الاموال المسروقة من العالم الثالث فيه واستثمارها من جديد بغية تحقيق ارباح جديدة خيالية •

وقد وجدت الاوليفارشيية العالمية ضالتها في سويسرا • ولم يخيب حكام سويسرا آمالها • فالاموال المسروقة تحول الى سويسرا بوسائل مشروعة وغير مشروعة • والمصارف نفسها تشارك سرا في تنفيذ هذه المهمة • وهناك مهربون محترفون ينقلون الاموال النقدية من مختلف الدول الى المصارف السويسرية مقابل عمولة تصل احيانا الى ٧ ٪ (١٢) •

والغريب او المستغرب ان الصحافة ، بشكل عام ، تحجم عن نشر ايصة معلومات رسمية عن مقدار المبالغ الفلكية المهربة الى سويسرا • وكلما سئل المجلس الفدرالي (الحكومة) عن ذلك اكد جهله بحجم هذه المبالغ ، وبمصدرها ، وبامكانه ايداعها ، مع ان الجميع يعلمون ان المصارف الخمسة الرئيسية في سويسرا تسيطر وحدها على نسبة من المبالغ توازي قيمة الانتاج القومي ، وان الرساميل المهربة لا تخضع للضريبة في اقطارها الاصلية ، وان بعض هذه الرساميل هو ثمرة اعمال اجرامية قابلة للعقاب ، وان مصدر كميات كبرى من الاموال هو الطبقات الحاكمة في الدول النامية ، وان الدول التي تفقدها تتشدد عادة في اخراج الرساميل منها • ويمكننا ايراد ثلاثة امثلة :

١ - بعد انهيار النظام اديكساتوري في البرتغال ، في نيسان (ابريل) ١٩٧٤ ، هربت اموال كثيرة الى الخارج ، على الرغم من صدور مراسيم تحظر ذلك • وفي تموز (يوليو) ١٩٧٥ ، نشر مصرف البرتغال تقريرا جاء فيه ان اكثر من مليار (اسكودو) هربت من البلاد بشكل اوراق نقدية ما بين نيسان ١٩٧٤ ونيسان ١٩٧٥ ، وان مصارف الدول التي تلقت هذه المبالغ قد اعادتها الى مصرف البرتغال لاستبدالها بالذهب او بالعملات الصعبة • واكد التقرير انه كان للمصرف الوطني السويسري حصة الاسد في هذه العملية •

٢ - عندما خلع الانقلابيون الاثيوبيون ، في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٤ ، الامبراطور هيلاسيلاسي ، اكتشفوا انه كان يستولي على كميات الذهب المستخرجة من بلاده ويحولها الى الخارج • وقدرت ان الرساميل التي اودعها في المصارف الاجنبية ، ولا سيما في المصارف السويسرية ، تبلغ ٦ مليارات من الدولارات • وقد اقدم على ذلك على الرغم من فقر شعبه وحاجة بلده الى

الرساميل لانجاز بعض المشاريع العمرانية واستثمار بعض الخيرات المدفونة في الارض .

٢ - في ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٧٥ ، ذكرت مجلة « التايم » ان طائرة سويسرية حطت في مطار سايفون في نهاية مارس من نفس العام ، اي قبل ايام من الاطاحة بالجنرال ثيو ، رئيس جمهورية فيتنام الجنوبية ، والمارشال لون فول ، رئيس جمهورية كمبوديا ، وكانت تحمل مواد غذائية ومعدات طبية . وبعد تفريغ شحنتها اتصل رجال القصر الجمهوري في سايفون بقائدها وطلبوا منه نقل ١٦ طنا من الذهب الى سويسرا لحساب الرئيسين المذكورين .



ويبدي اهل اليمين اعجابهم البالغ بسرية المصارف في سويسرا ، فما هي ، في الحقيقة ، سرية المصارف ؟

انها اسلوب متقن وبارع يقضي بتشجيع بعض المارقين من رجال الحكم في الدول النامية على تهريب اموال شعوبهم واخفائها في دهاeliz المصارف السويسرية . وهي كذلك اسلوب ذكي للاستيلاء على ما يتيسر من هذه الاموال عندما تسمح الظروف بذلك .

واذا حدث، مثلا، ان اودع مبلغ ما في احد المصارف السويسرية واحيط بالسرية التامة ، ولكن تبين فيما بعد ان المبلغ مسروق وان هناك من يطالب به ، فانه يصبح بحكم المستحيل تقريبا استعادة المبلغ . فلكي يحق لدع ما حجن حساب للغير في المصرف يتوجب عليه التقدم بطلب يحدد فيه اسم صاحب الحساب ، وهويته ، ورقم حسابه ، واسم مصرف الايداع ، والقيمة التقريبية للمبلغ المودع . ومن النادر ان تكون في حوزته كل هذه المعلومات . وحتى لو حصل عليها ورفعها الى السلطات المختصة فمن المحتمل (والتجارب تثبت ذلك) الا يحصل على بغيته . ولو تصورنا ان الشكوى رفعت الى المراجع القضائية فسان صاحب الحساب لا يعدم وسيلة لتهريبه ، فيكفيه ان يتصل هاتفيا بالمصرف ليطلب منه تغيير رقم حسابه فورا ، او تحويل الحساب الى مكان او مصرف اخر .

ان عددا كبيرا من القادة والسياسيين الذين سيطروا على مقدرات الدول النامية (واحيانا مقدرات الدول المتقدمة) قد تمكنوا من الاستيلاء على قسم من ثروات بلادهم وتحويله الى المصارف السويسرية . وبعد الاطاحة بهم لم يتمكن القادة الجدد الذين حلوا محلهم من استعادة هذه الاموال بسبب سرية المصارف . فالنظام الجديد الذي خلف نظام الدكتاتور تروخيليو ، الرئيس السابق لجمهورية الدومينيكان ، طالب مرات ومرات باستعادة الاموال التي ابتزها أبناء تروخيليو

واودعوها مصارف سويسرا ، فلم يوفق حتى الان . وتقدر هذه الاموال بنصف مليار دولار .

وقصة محمد خيضر واموال جبهة التحرير الجزائرية المودعة في احسد المصارف السويسرية ما زالت ماثلة في الازهان . فقد كان خيضر امينا لصندوق الجبهة . وقبل استقلال الجزائر اودع البنك التجاري العربي (وهو سويسري) مبلغ خمسين مليون فرنك سويسري . وفي عام ١٩٦٤ ، وعلى اثر الخلافات بين اعضاء المكتب السياسي للجبهة ، حل السيد آيت حسين محل خيضر ، فعهدت اليه الحكومة باسترجاع المبالغ من سويسرا . ولكن خيضر سارع الى تحويل قسم منها الى خارج سويسرا . ورقعت القضية الى المحاكم السويسرية حتى وصلت الى المحكمة الفدرالية في لوزان (وهي المحكمة العليا في البلاد) ، فكان جوابها واضحا : ان خيضر هو الذي وضع المبلغ في المصرف ، والمصرف لسن يسلمها الا لصاحبها . وهذا الحكم قد صدر في صيف عام ١٩٧٤ ، أي بعد عشر سنوات من اقامة الدعوى ، وبعد اغتيال خيضر . وما زالت اموال الجبهة (وهي مبالغ مكونة من الاشتراكات المالية التي تبرع بها العمال الجزائريون في فرنسا ما بين عام ١٩٥٤ و ١٩٦٢) قابعة في خزائن المصرف السويسري . وقد تبقى مدة في حوزة المصرف قبل ان تصدر الحكومة السويسرية مرسوما بتوزيعها على المؤسسات الخيرية ، ومنها المبرات اليهودية (١٢) .

وماذا تفعل سويسرا بالرساميل المهربة والمخزونة في مصارفها ؟

ان الطبقة الحاكمة تدلي بعدة حجج ، لعل اهمها الحجة القائلة بان هذه الرساميل ضرورية لتمويل الانتاج القومي في سويسرا . ولكن الحجة واهية لان الادخار القومي فيها يكفي وحده لتمويل كل مشاريع الازدهار الاقتصادي . ان الرساميل المهربة ضرورية ، في الحقيقة ، لشيء اخر ، لتمويل عمليات مشبوهة ومغامرات استغلالية ترسمها الامبريالية وتنفذها الانظمة المتواطئة معها . وما حل بدولة التشيلي اعظم مثل على ذلك .

ففي الخمسينات من هذا القرن ، وبعد ظهور بعض الحركات الوطنية في العالم النامي ، قررت الامبريالية العالمية التصدي بسرعة لاية حركة تحررية . وهذا ما فعلته ، وبشكل مباشر ، في دول اميركا اللاتينية ابتداء من عام ١٩٥٦ ، وخصوصا بعد نجاح حركة كاسترو في كوبا . وهذا ما فعلته كذلك في افريقية ، بعد نجاح الثورة المصرية في عام ١٩٥٢ ، وظهور لومومبا في الكونغو البلجيكي في عام ١٩٦٠ .

ولكن هزيمتها في فيتنام لقنتها درسا يتلخص في وجوب الاعتماد على الحلفاء

والعملاء لقمع حركات التحرر • وغيرت أسلوب عملها ، فلم تعد تتدخل مباشرة ، بل أصبحت تعتمد على الانظمة الخاضعة لها ، او المتواطئة معها ، للقيام بنفس الدور • ومثل ظفار لا يحتاج الى شرح • ان الامبريالية العالمية تقف بالمرصاد لاية حركة ترمي الى تغيير اي نظام رجعي او متخلف ، والانظمة العميلة تبتظر اشارة منها للانقضاض على بواجر التحرر •

وحتى لو حدثت الثورة الداخلية بالطرق السلمية والدستورية فان الامبريالية مستعدة لخنقها ماليا واقتصاديا • وما حصل في التشيلي مثال صارخ على التكتيك المستحدث الذي تتبعه الامبريالية • فمنذ ان تسلم الرئيس المنتخب الراحل ، سلفادور اللندي ، سلطاته الدستورية ، في اواخر عام ١٩٧٠ ، بدأت الامبريالية تنظم وتنفذ اعمال التخريب والمقاطعة ضد اقتصاد التشيلي • وكان لاوليفارشيبة السويسرية الحاكمة باع طويل في خنق النظام الديموقراطي الذي اطل على هذا البلد • وقد تم ذلك بواسطة تخريب القطاعات المهمة فسي اقتصاده ، وخصوصا قطاع المواد الغذائية الذي تسيطر عليه الشركات السويسرية • ودخلت الامبراطوريات المصرفية السويسرية حلبنة الصراع فامتنعت عن تقديم اي اعتماد او عون للنظام الجديد • واشتركت وكالفة الاستخبارات الاميركية في المؤامرة فافسدت (باعتراف رئيسها السابق) كبار الموظفين وحرصتهم على ارتكاب الاخطاء الجسيمة لعرقلة اعمال الدولة (١٤) ، ولم تتورع عن توزيع ملايين الدولارات في البلد وتحريض اعضاء النقابات على الاضرابات والاستمرار فيها مقابل اغراءات مالية كبيرة (١٥) • ودمغت الحكومة السويسرية نفسها بالتواطؤ عندما رفضت ، خلافا للبروتوكول ، تنكيس اعلامها عند مقتل الرئيس اللندي ، وارسال برقية تعزية الى ارملته •

ثالثا - الوجه الاخر للنظام الاقتصادي الحر في سويسرا

لو قمنا بدراسة عميقة وموضوعية لهذا الاقتصاد لخرجنا منها بخيبة امل مريرة ، ولاكتشفنا ان سويسرا ليست سوى نظام تسيطر عليه اوليفارشيبة ضيقة الافق تسخر التشريع والانظمة السياسية والاقتصادية والانتخابية والعقائدية لخدمة مآربها • ويفضل نظام مصرفي مصاب بالاضخم او الانتفاخ غير الطبيعي يعتمد على السر المصرفي وعلى الحسابات المرتكزة الى الارقام لا الاسماء ، استطاعت هذه الاوليفارشيبة تحويل بلدها الى مخبأ ضروري لسروقات النظام الرأسمالي ، وتحويل نظامها الى جهاز امبريالي مساعد للامبريالية العالمية •

ان اسباب المصارف السويسرية الكبرى لا تقتصر اعمالهم على الشؤون المالية ، بل هم يمارسون كذلك وظائف سياسية • انهم ينجزون مهمات استعمارية ،

فهم ، مثلا ، اشتركوا مع الامبريالية العالمية في خلق النظام الشعبي الديمقراطي في التشيلي عن طريق تخفيض الاعتمادات المصرفية له ثم قطعها عنه . وهم يسهمون ، بقدراتهم المالية الهائلة ، في تعزيز الانظمة العنصرية في جنوب افريقية وروديسيا ، وفي اطالة عمر الانظمة الدكتاتورية الطاغية في مختلف انحاء العالم . أنهم يفسدون الرأي العام في سويسرا ويشوهون نضال الشعب السويسري عندما يحاولون اقناعه بوجود انسجام او تناغم تام بين مصالحه واهدافه الوطنية وبين استراتيجيتهم القائمة على نهب ثروات الشعوب المسحوقة .

ان الامبريالية ، التي اعتبرها لينين اعلى مراحل الرأسمالية ، تعاني اليوم ازمة . ولكنها ليست ازمة احتضار ، بل ازمة تكيف واعادة تكوين . ان الهدف الاساسي للامبريالية هو استغلال الشعوب . وكانت طريقة الاستغلال في الماضي تتم بواسطة دولة او دول قوية . وبعد ظهور المعسكرين العالميين وانتشار نزعة الاستقلال والحرية لدى الشعوب المضطهدة ، ادركت الامبريالية ان الاسلوب القديم لم يعد صالحا او قابلا للحياة ، فعمدت الى تبني اسلوب اخر لا يعتمد على الاجتياح والاحتلال . لقد حلت الشركات العالمية ذات الجنسيات المتعددة محل الدول الاستعمارية . وتهدف هذه الشركات الى تحقيق اكبر قدر من المكاسب المادية عن طريق سيطرتها على الانظمة السياسية في العالم . وقد عمدت مؤخرا الى الغاء فكرة التنافس فيما بينها لئلا يسيء ذلك الى قدرتها على نهب الشعوب .

وسويسرا هي اليوم المقر المركزي والرئيسي لهذه الشركات الضخمة . وهي تقوم بدور الحليف للامبريالية العالمية . وعلاقتها الاقتصادية والتجارية بالدول النامية مؤشر مهم ، ففي عام ١٩٧١ (وحسب احصاءات الادارة الفدرالية للجمارك في سويسرا) كانت قيمة الصادرات السويسرية الى هذه الدول ٤٩٩ مليارات من الفرنك السويسري ، مقابل ٢٦٦ مليارات من الواردات . وفي نهاية عام ١٩٧٢ ، بلغت قيمة الاستثمارات السويسرية الخاصة في العالم الثالث ٤ مليارات .

رابعا - الوجه الاخر للديموقراطية السويسرية

عندما يسأل عشاق الديمقراطية السويسرية عن سر ولهمم بها يجيبون بان الامر بسيط لا يحتاج الى شروح . ان السر يكمن في ان هذا النظام الديمقراطي يزخر بميزات كثيرة ، اهمها : قدرته على تحقيق التطور السياسي للبلد بشكل هادئ وورصين ، وكفالاته لحرية الرأي والتعبير ، وتأمينه لحرية العمل الجاد والمنافسة الشريفة للأحزاب السياسية ، وتطبيقه لنظام برلماني سليم . غير ان هذه الميزات ، عندما توضع تحت مجهر الواقع الاليم ، لا تقوى على الصمود .

١ - ان المتعمقين في الدراسات السويسرية يؤكدون ان تاريخ سويسرا لم يكن هادئا ، وان تطورها السياسي ، عبر العصور ، لم يكتمل الا عبر المأسسي واللام . فاصل الاتحاد السويسري يعود الى ميثاق التحالف الذي ابرمته ، في عام ١٢٩١ ، ثلاث مقاطعات بقصد الدفاع عن نفسها ضد السيطرة النمساوية والجرمانية . وفي عام ١٣١٥ ، جرت ممالك طاحنة حاسمة بين الطرفين انتهت بطرد المستعمر الاجنبي من المقاطعات . وارتفع عدد المقاطعات ، آنذاك ، الى الثلاث عشرة ، واتسم تاريخ البلاد بسيطرة الاقطاعية والمركزية و بانتشار الفوضى والاضطرابات في العلاقات المتبادلة بين المقاطعات .

وفي نهاية القرن الثامن عشر بدأت العناصر التقدمية في الشعب السويسري تتحرك للمطالبة بالوحدة الوطنية وبتحويل الكانتونات الى دولة موحدة . وكانت الثورة الفرنسية مناسبة كبرى للتعبير عن نغمة الشعب السويسري على النظام الاقطاعي المستبد ونظام كانتوناته الهزيل . ولكن الجيوش الفرنسية التي احتلت سويسرا ، في عام ١٧٩٨ ، وفرضت عليها دستورا جعلتها بموجبها « جمهورية سويسرية موحدة وغير قابلة للتجزئة » ارتكبت خطأ فادحا عندما ارادت اخضاعها لتوحيد مطلق سابق لاوانه ، على قرار التوحيد الذي حققته الثورة في فرنسا . وكان من نتيجة هذا الخطأ ان نشبت ، في عام ١٨٠٠ ، ثورة في سويسرا اطاحت بالحكومة التي تشكلت بحماية حكومة « المديرين » الفرنسية . وبعد عام اندلعت حرب اهلية بين المقاطعات حدت بنابليون الذي التدخل (١٦) .

وفي عام ١٨١٥ ، وعلى اثر انهيار الامبراطورية النابليونية ، ارتفع عدد المقاطعات المنضمة الى التحالف السويسري الى اثنتين وعشرين ، وظهر في البلاد تياران : وحدوي واتحادي . غير ان كفة التيار الاتحادي هي التي رجحت .

وتأثرت سويسرا ، في النصف الاول من القرن المنصرم ، بالسياسات الديمقراطية والتحررية التي هبت على الغرب . وشهدت الصناعة فيها تطورا مضموسا حملها على توحيد انظمتها المالية والاقتصادية ، والغاء الجمارك بين مقاطعاتها ، والبحث عن اسواق خارجية لتصريف منتوجاتها . ولكن الخلافات والمنازعات الدينية عادت لتمكر صفو العلاقات بين المقاطعات الكاثوليكية (الاقل عددا وثروة) والمقاطعات البروتستانتية . وفي عام ١٨٤٧ ، اندلعت حرب اهلية خاطفة فيها انتهت بانتصار المقاطعات الاخيرة .

وما دمنا نتصفح تاريخ سويسرا فلا بد لنا من قراءة صفحة سوداء فيه . لقد عرف السويسريون ، بعد عام ١٣١٥ ، فترة سلام اتسمت بتكاثر السكان

وقلة الموارد • ولكن حكاهم ، الذين كانوا ينتمون الى الطبقة الاقطاعية ، استنبتوا حينئذ وسيلة بارعة وغريبة لحل مشكلة التضخم السكاني ، فراحوا يبيعون أو يؤجرون ، علنا ورسما ، العدد الفائض من مواطنيهم للحكومات الأوروبية التي كانت تستخدمهم كمرتزقة في جيوشها وتخوض ، بسيفهم سم وارواحهم ، حروب التوسع والسيطرة ، ارضاء لنزوات ملوكها أو تحقيقا لاطماعهم ، فكان ابناء المقاطعات السويسرية ، وجلهم من الفقراء المعدمين ، يموتون أو يشوهون من أجل اهداف لا تعود على بلدهم باي نفع أو خير • وفي نهاية القرن الثامن عشر كان هناك أكثر من سبعين ألف سويسري مجندين ، بشكل دائم ، في الجيوش الأوروبية •

ومما تقدم نستنتج ان تاريخ سويسرا لم يكن ، كما يتصور البعض ، ناصع البياض ، وان تطورها السياسي والاجتماعي لم يتم ، كما يزعم البعض ، بشكل متزن وهادئ •

٢ - والمطلعون على الاوضاع العامة في سويسرا يعرفون ان الدستور ينص على وجوب احترام الحريات العامة ، وخصوصا حرية الرأي والتعبير ، ولكنهم يعرفون كذلك ان ثمة فرقا او هوة بين النص المكتوب والممارسة الفعلية • ان معظم الدول التي تخضع لانظمة رأسمالية أو اوليغارشية تحرص على تزيين دساتيرها باروع ما قيل عن تقديس الحريات العامة ، تاركة لرجالها مهمة التلاعب بهذه الحريات والتحايل عليها •

صحيح ان الحريات العامة في سويسرا مكفولة دستوريا • وصحيح ان المواطن يستطيع ، اذا شاء ، ان يعبر عن رأيه ومعتقده بمختلف السبل المتوافرة • وصحيح ان الحاكمين والمسؤولين يتعرضون ، من وقت لآخر ، لانتقادات واتهامات لاذعة فيقبلونها برحابة صدر • ولكن كل ذلك يجري ضمن المخطط الذي تضعه وتنظمه الاوليغارشية الحاكمة • ان حرية الرأي مهوونة ، نظريا ، ولكنها قسرية الواقع مقيدة • ان النظام القائم قد رسم لها حدودا معينة لا يجوز لها ان تتجاوزها • وكل مخالفة للاسس والركائز التي يقوم عليها النظام توصف بانها هدامة وخطرة ، وتقمع فورا أو بعد حين ، ويتعرض صاحبها لاتواع شتى من الضغط والوعيد والتهديد •

ان النائب في البرلمان السويسري يتمتع بالحصانة التي تخوله حق التعبير عن آرائه بحرية تامة وبمختلف الوسائل ، الا ان اقدامه على خرق حرمة « المقدسات » التي يفرضها النظام يعرضه لحملة فورية وواسعة النطاق من القمع أو التهديد أو العزل الاجتماعي • فهو ، في البداية ، ينعت بأنه غير رصين • ثم توصف آراؤه واقواله بالتطرف والتهور • وبعد ذلك يعمد اهل النظام الى شن

حملة قدح وذم وتحقير ضده ، من شأنها الحط من قدره في اعين المواطنين . وهذا ما خبره السيد Arthur Villard ، النائب الاشتراكي في البرلمان ، عندما حمل على الحكومة لبيعها الطائرات السويسرية من طراز Pilatus-Porter الى الولايات المتحدة وحلفائها واستخدامها في حرب الابداء في فيتنام (١٧) .

والمؤلم حقا ان اهل النظام ما زالوا حتى اليوم يبررون كل تفاوت طبقي ، او على الاقل كل تفاوت في الاجور والرواتب ، بنظريات بالية عفى عليها الزمن ، مثل نظرية « منطقي الاشياء » او « طبيعة الاشياء » .

واذا كانت المعارضة ، في كل بلد ديموقراطي ، هي الوجه الاساسي البارز لحرية الرأي والتعبير ، فان اهل النظام في سويسرا يبذلون الجهود ويجندون الطاقات للحيلولة دون توافر الظروف والفرص لظهور معارضة نوعية بنساءة . انهم ، على غرار ما يحدث في دول اوليغارشية كثيرة ، يسمحون بانتقاد كل شيء ما عدا الايديولوجية التي يعتنقونها . انهم يتساهلون بانتقاد الشكل ويفأخرون الغير بمدى ما وصلت اليه الحرية في بلادهم ، اما الجوهر الذي يتناول اسس النظام فشيء مقدس لا يخضع للنقد ولا يحتمل المناقشة . ولو حاول احد المواطنين يوما ان يتسلح بالجرأة ويهاجم « مقدسات » النظام لهبت فسي وجهه على الفور ، ومن كل الجهات ، زوابع عاتية كفيلة باخراسه او تحطيم مستقبله .

٣ - والمتخصصون في علم الاجتماع والسياسة يجزمون بأن الاحزاب السياسية في سويسرا لا تقوم بدورها المطلوب ولا تتنافس في سبيل الخير العام . ان حكام سويسرا يشيدون بنظامهم الديموقراطي الذي لا يخضع لدكتاتوريات البروليتاريا ، ولا لسطوة الحزب الواحد ، بل لحكم الاحزاب المتحالفة المتعاونة . ولكن ما هي القيمة الفعلية للاحزاب السويسرية ، ولا سيما للاحزاب الحاكمة ؟ وما هي الفروق الايديولوجية البارزة بينها ؟ وما هو مدى تأثيرها في الحياة العامة ؟

في سويسرا ٢٩ حزبا . وفيها ثلاثة ملايين ناخب ، لا ينتسب الى الاحزاب اكثر من ١٠ ٪ منهم . وغالبية الاحزاب تنشط على صعيد اقليمي دون ان يكون لها تأثير في بقية اجزاء الوطن . هناك ثلاثة احزاب فقط لها وجود ملموس في معظم الكانتونات . والثلاثة ، مجتمعة ومتألفة ، لا تحصل على اكثر من ٢٠ ٪ من اصوات المقترعين . وهذا يعني ان ليس في البلاد حزب كبير يمثل الاغلبية .

واذا كانت وسائل الاعلام الموجه في السالم تتحدث باعجاب وتقدير عن مدى الوعي الاجتماعي والسياسي الذي يتمتع به المواطن السويسري ، فان

الحرص على تأدية الواجب الانتخابي يجب ان يكون من حقوق هذا الوعي .
ولكن الاحصاءات تشير الى عدم اكتراث هذا المواطن كليا بالشؤون الانتخابية،
فظاهرة الامتناع عن الاقتراع في سويسرا امر يسترعي الانتباه ويستدعي
التحليل والتفسير . ففي انتخابات عام ١٩٧٢ ، ضرب الامتناع رقما قياسيا
فتجاوز ٦٧ ٪ . وهذه النسبة تقلل من اهمية التمثيل الشعبي وتجعل من البرلمان
مذبزا لا يمثل اكثر من ٣٠ ٪ من الناخبين ، واكثر من ١٤ ٪ من المواطنين (اذا
اخذنا بعين الاعتبار عدد المقترعين وعدد السكان) .

٤ - وعلماء السياسة يرون ان النظام البرلماني السويسري لا يستحق كل
هذه الضجة التي تثار حوله . فهذا النظام ، ككل نظام اتحادي ، يتكون من
برلمان (يسمى الجمعية الفدرالية) ذي هيئتين تسميان في سويسرا : المجلس
الوطني ومجلس الولايات . والمجلسان يتمتعان بصلاحيات متشابهة ، ويتكون
الاول من ٢٠٠ نائب ينتخبون لمدة اربع سنوات بطريقة الاقتراع او التمثيل
النسبي ، ويشكل كل كانتون (او ولاية) دائرة انتخابية . اما مجلس الولايات
فيتكون من ٤٤ نائبا ، بمعدل ممثلين اثنين عن كل كانتون .

ودراسة بسيطة للحياة البرلمانية في سويسرا تؤكد لنا ان البرلمان لا يمثل
الشعب السويسري تمثيلا صحيحا :

١ - فالمواطنون الذين تتراوح اعمارهم ما بين ٢٠ و ٤٠ عاما يمثلون
الغالبية في الهيئة الانتخابية ، ولكن ٧ ٪ من النواب فقط تنتمي الى هذه الفئة .
ب - والنساء يشكلن ٥٣ ٪ من الهيئة الناخبة ، ولكن ١٥ امرأة فقط
استطعن الوصول الى مقاعد البرلمان . هذا مع العلم ان حق الانتخاب لم يمنح
للمرأة السويسرية الا في عام ١٩٧١ ، في حين ان المرأة اللبنانية قد نالت هذا
الحق منذ عام ١٩٥٢ .

ج - وفي سويسرا ٣٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠ عامل ، وليس لهم سوى ممثل واحد .

د - والعائلات الغنية الكبرى تتوارث ، ابنا عن اب ، المناصب النيابية ،
ففي كل دورة انتخابية يلاحظ المراقبون ان نسبة التغيير في وجوه النواب ضئيلة
وان الابناء والانسباء يخلقون الراحلين او المتقاعدين او المتغيين من النواب
السابقين .

هـ - والدخل السنوي المتوسط للمواطن لا يتجاوز ٦٨ الف فرنك ، اما
الدخل المتوسط المعلن للنائب فيتجاوز ٥٣ الفا .

والاوليغارشية السويسرية تحكم سيطرتها على البرلمان ليبقى التشريع

رهن ارادتها • وكلما رغب نائب في مناقشة بعض القضايا التي تمس جوهر النظام ، أو عمل المصارف ، أو العلاقات الخارجية ، تصدت له الاوليفارشيية وثبطت من عزيمته • وهي تتبع اسلوبا ماهرا في الهيمنة على اعضاء البرلمان والحكومة ، وفي ترويضهم وتوظيفهم لخدمة مصالحها • انها تسيطر على معظم الشركات الكبرى ذات النفوذ الواسع • وكلما توسمت خيرا في نائب جديد وجهت اليه سهام الترغيب والاغراء وعرضت عليه عضوية مجالس الادارة في شركاتها • بل انها تكافئه احيانا (وخصوصا عندما تثبتت من كفاءاته وتتلقى خدماته) بترقيعه الى رئيس لمجلس ادارة احدى الشركات • وكل ذلك مقابل تعويضات مالية مغرية • و ٨٢٪ من نواب البرلمان السابق كانوا اعضاء في مختلف مجالس الادارة •

وفي سويسرا حكومة ، تسمى المجلس الفدرالي ، مكونة من سبعة اعضاء تنتخبهم الجمعية الفدرالية (البرلمان) في بداية كل دورة تشريعية • ويتناوب السبعة على الرئاسة ونيابة الرئاسة • ويعتبر رئيس المجلس الفدرالي رئيسا للاتحاد السويسري • وليس للرئيس صلاحيات خاصة • انه يتولى تمثيل الاتحاد في الداخل والخارج ويدير جلسات المجلس • والحكومة ليست مسؤولة امام البرلمان ، ولا يمكن اسقاطها خلال الدورة التشريعية • انها تستمد فترة بقائها من عمر البرلمان •

وهل يطلب من الوزير ، قبل انتخابه او بعده ، مؤهلات او كفاءات معينة ؟ يطلب منه ان يلتزم انصت الطويل ، فلا يتدخل في المناقشات العامة الا بحكمة وحذر ، ولا يبدي اي رأي أو يقدم اي اقتراح من شأنه عرقلة مخططات الاوليفارشيية المهيمنة • المطلوب منه ، باختصار ، ان يكون انسانا مغمورا وطيعا لا لون له ولا طعم •



ذلك هو الوجه الحقيقي للديموقراطية السويسرية • والفئات اللبانية المغمرة بالتجربة السويسرية تصر على نقلها الى لبنان لانها تمكنها ، باسم الديمقراطية والحرية ، من توسيع حلقة امتيازاتها ، وستر عوراتها ، وتسخير الدولة لتحقيق مآربها • واذا كانت تظن ان اروع ما في هذه التجربة ليس النظام السياسي والاجتماعي وانما التزام الحياد ، فهي وأهمه ، لان حياد سويسرا فقد فضائله منذ زمن وتحول الى أداة ووسيلة لخدمة مصالح الطبقة الحاكمة •

خامسا - الوجه الاخر للحيداد السويسري

الحيداد ، في القانون الدولي العام ، نوعان : مؤقت ودائم . والمؤقت موقف تلتزمه الدولة تجاه حرب معينة لا تود المشاركة فيها . وهو ينتهي بانتهاء الحرب . اما الحيداد الدائم فهو مركز قانوني تتعهد فيه الدولة التي تتبناه بعدم اللجوء مطلقا الى القوة الدفاعا عن نفسها . ومقابل ذلك تتعهد الدول المجاورة والكبرى ، عادة ، باحترام هذا الحيداد وضمانه ضد كل دولة تحاول خرقه . وسياسة الدول الاوروبية في القرن التاسع عشر ، والرغبة في المحافظة على وجود الدول الصغيرة ، والحرص على تجنب الاحتكاك بين الدول الكبرى ، والميل الى ايجاد توازن دولي يقترن بسلام عالمي ، هي التي املت فكرة الحيداد الدائم .

والمصدر الاساسي للحيداد الدائم هو ، قبل كل شيء ، اتفاق دولي . وهذا الاتفاق قد يكون معاهدة جماعية ، كحيداد بلجيكا لعامي ١٨٣١ و ١٨٣٩ ، وحيداد اللوكسمبورج لعام ١٨٦٧ . وقد ينتج عن قرارات منفردة متضامنة كحيداد سويسرا ، الذي صدر عن تصريح ادلت به الدول الموقعة على معاهدة باريس لعام ١٨١٥ ، وعن قرار وقعه الدول الكبرى والبرتغال في نفس العام واعترفت فيه بحيداد سويسرا وبعزمها على حمايته واحترامه . وقبلت هذا القرار ، بعد ذلك ، دول عديدة . وحيداد النمسا لعام ١٩٥٥ مر بنفس المراحل تقريبا .

والغرض الاساسي من الحيداد الدائم هو تجنب الاخطار الحربية في منطقة يتنازع عليها الكبار ، او في منطقة يمكن ان تندلع منها شرارة الحرب اذا بقيت مسرحا للخصومات والمساومات . فالحيداد هو ، اذن ، بمثابة وسيلة او محاولة تهدف الى توفير السلام في منطقة خطرة .

والى جانب هذا الغرض الجوهري هناك اهداف جانبية خاصة تختلف من دولة حيادية الى اخرى ، فحيداد سويسرا ، الذي كان قبل عام ١٨١٥ ، تقليدا قديما لا يخضع لانظمة واضحة ، كان الغرض منه تجنب المقاطعات السويسرية اخطار الحروب التي كانت محتدمة في اوروبا بين الدول الكاثوليكية والدول البروتستانتية . وبعد مؤتمر فيينا أصبح الهدف من حيدادها اقامة سد منيع في وجه المطامع الفرنسية . وبعد تحقيق الوحدة في كل من ايطاليا والمانيا بسدا الحيداد كوسيلة فعالة لانقاذ سويسرا ، ذات القوميات واللغات والاديان المختلفة ، من اطماع جيرانها الذين كانوا ينادون بوجوب تكوين الامم انطلاقا من مبدأ القوميات . ويقسر البعض حيداد سويسرا في الوقت الحاضر برغبتها في الابتعاد عن المنازعات بين الشرق والغرب وعن الاحلاف العسكرية .

والمعجبون بالحياد السويسري كثيرون ، ومنهم اهل اليمين اللبثاني . وهم يعتقدون ان هذا الحياد مثل اعلى لكل دولة نامية ، ولكل دولة تضم قوميات ومذاهب متعددة . ويبالغ بعضهم فينسب اليه كل المحاسن والميزات والفضائل التي تشتهر بها سويسرا .

وعندما ندقق مليا في الامر نجد ان الطبقة الاوليغارشية الحاكمة قد افرغت الحياد من مضمونه القانوني الاصيل لتمكن من استغلاله في سبيل مصالحها . وهي تردد في كل مناسبة النظرية التي اذاعها مرة Pictet-de-Rochemont وهو دبلوماسي سويسري كان له دور بارز بعد مؤتمر فيينا لعام ١٨١٥ . فقد كان يحاول اقناع الدول الكبرى بضرورة الحفاظ على الحياد السويسري ، معتبرا ان سويسرا قد ارتضت الحياد لخدمة المصلحة الاوروبية . قال : « ان سويسرا لا تلتزم الحياد من اجل نفسها ، بل من اجل الاخرين ، لان وجود دولة حيادية في قلب اوروبا يتجاوب مع المصلحة الخاصة لكل دولة من دول القارة » . وقال في احدي المناسبات للسياسي المشهور مترنيخ : « ان الحياد السويسري هو في مصلحة جميع دول اوروبا » .

غير ان الاديب الفرنسي Chateaubriand (١٧٣٢ - ١٧٩٩) كان ، من قبل ، قد اكتشف حقيقة هذا الحياد عندما قال : « ان السويسريين الذين يلتزمون الحياد خلال الثورات الكبرى التي تندلع في الدول المحيطة بهم يفتنون من مصائب غيرهم ويؤسسون مصرفا بفضل الكوارث الانسانية » .



ولو عدنا الى المعنى اللغوي لكلمة « محايد » في اللاتينية لالفينا انها تعني « لا هذا ولا ذلك » ، اي ان المحايد « ليس احد الاثنين » . وهذا يدل على ان الحياد عمل سلبي . وبما ان سويسرا كانت تمتنع باستمرار عن اتخاذ اي موقف في الحقل الدولي ، وترفض الافصاح عن اي اتجاه ، وتذهب في بعض الاحيان الى حد انكار حقيقة المنازعات التي تمزق الشعوب ، فان احد مفكريها ، A. Gorz قد اضطر الى التاكيد على ان « سويسرا لا وجود لها » ، بمعنى ان ليس لسويسرا ، في الحقيقة ، وجود دولي محسوس .

ومع ذلك فان حكام سويسرا لا يملون من التطييل والتهليل لحيادهم ، والحديث عن ضرورته لسلام العالم ، والتركيز على ايجابيته . واذا سئلوا عن ابرز معالم هذه الايجابية اجابوا بانها تتجلى في الوساطة . فهل تمارس سويسرا ، حقا ، هذا الدور ؟

ان دور الوساطة الذي تؤديه سويسرا ، من وقت الى وقت ، دور متواضع جدا لا يكاد يذكر . بل هو في الواقع لا يستحق هذه التسمية ، لانه ليس سوى تدبير بسيط تقوم به السلطات السويسرية ويسقر عن السماح لطرفين دوليين متنازعين بعقد اجتماعات او اجراء مفاوضات فوق ارضها . ان العامل الجغرافي هنا يتفوق على كل دور سياسي .

ففي عام ١٩٦٢ ، جرت في احدى المدن السويسرية مفاوضات بين الفرنسيين والجزائريين . الا ان سويسرا لم تكن ، بالنسبة الى هذا الحدث ، الا مكان لقاء للطرفين المتحاربين . ومع ان الحكومة السويسرية قد انتدبت احد سفرائها ليكون تحت تصرف الطرفين ، فانه لم يقد ابداء بمهمة وساطة ، بل قسام بدور ساعي البريد . ولهذا قال المفكر Zeigler : « منذ الحرب العالمية الثانية لم تقبل الحكومة السويسرية مطلقا ، او بشكل اوضح لم يتح لها ان تمارس وظيفة وسيط حقيقية » (١٨) .

ولعل اخطر ما ينطوي عليه الحياد السويسري في الفترة الراهنة هو رعايته لتجارة الحرب او تجارة الموت . وتعد هذه التجارة التي تنطلق من سويسرا ، الدولة التي تفاخر الدنيا بمحبتها للسلام واحتضانها للعديد من المنظمات الدولية ذات الطابع الانساني ، وصمة عار في جبين حيادها . وتكفي وحدها لنسف كل ركائز الحياد وفضائله من اساسها .

وتجارة الحرب والدمار نشاط اساسي تتقنه الامبريالية على مختلف انواعها واشكالها . بل ان هذه التجارة تعتبر من صلب الامبريالية التي تبني مجدها ورفاهيتها على اشلاء الضحايا وجثث الابرياء . وازدهار هذه التجارة ورواجها في سويسرا دليل ساطع على تواطؤ نظامها مع الامبريالية ، وبرهان واضح بالتالي على انحراف حيادها عن الخط السليم المعلن . وتحمل سويسرا هنا مسؤولية كبرى لانها تسمح باستخدام ارضها كمركز ومقر ومكان لممارسة هذه التجارة :

١ - فارضها تستخدم كمركز تجمع وانطلاق لتجار الحرب العالميين . فهؤلاء يتخذون من سويسرا مركزا لشراء الاسلحة الفتاكة وبيعها ونقلها واعادة بيعها دون ادخالها الى الارض السويسرية . ان هذه العمليات تتم بواسطة مكاتب ، موجودة في بعض المدن السويسرية المهمة ، تديرها شركات تجارة الحرب .

٢ - وارضها تستخدم كعقر للشركات الكبرى ذات الجنسيات المتعددة والانتاج المتنوع . وهي من اصل اجنبي ، ولكنها تقيم في سويسرا . فزوريخ ،

مثلا ، مقر لأكبر شركة في العالم لصنع مادة النابالم • وجنيف مقر لأكبر شركة في العالم لصنع القذائف التي تستعمل ضد الأشخاص • وفي كل يوم ، وفي جميع أرجاء الدنيا ، يستعمل النابالم وتلقى القذائف فيحترق الأطفال وتتمزق اجساد الأبرياء ويعم الخراب • وأكد تقرير رفع الى مجلس الشيوخ الاميركي ، في حزيران ١٩٧١ ، ان مليونين من اطفال فيتنام قد لاقوا حتفهم ، ما بين عام ١٩٦٨ و ١٩٧١ ، بسبب استعمال هذه « المبيدات البشرية » • وقدمت استجوابات عديدة الى المجلس الفدرالي السويسري حول هذا الموضوع فاعلن بأنه لا يستطيع ان يتخذ أي تدبير ضد هذه الشركات •

٣ - وارضها تستخدم كمكان لانتاج الاسلحة المختلفة • ففي سويسرا ، حاليا ، عدة شركات لانتاج الاسلحة ، اشهرها اثنتان يكون كل منهما امبراطورية كبرى لانتاج ادوات الموت الزؤام : شركة Bührle ، المتخصصة في صنع الرشاشات والمدافع وابراج الدبابات • وشركة Sig-Schaffouse ، المتخصصة في صنع بنادق الاقتحام • وهذه الشركات تعمل في سويسرا ، معززة مكرمة • وهي تحظى برعاية الحكومة ودعمها لانها ، اولا ، تصنع الاسلحة للجيش السويسري ، مما يجعلها تدعي بانها تحمل لخير الوطن ، ولانها ، ثانيا ، تتمتع بنفوذ مالي كبير يتيح لها تحقيق ارباح فلكية وشراء ضمائر واقلام عديدة • وهي اليوم تستفيد من وضع او ظرف تاريخي خاص • انها لا تنتج الا القليل من الاسلحة الثقيلة ، واختصاصها يقتصر على انتاج سلاح المشاة ، وبنادق الاقتحام ، والمدافع المضادة للطائرات ، والالغام الموجهة ضد الافراد • وهناك شركات سويسرية تحتكر صناعة بعض ادوات الدمار في العالم ، كطائرة Pilatus المذكورة ، التي تحتاج الى مسافة قصيرة للاقلاع ، وتستطيع التحليق على علو منخفض ، وتستخدم في حرب العصابات للكشف عن الثوار المتوارين في الغابات •

ومن هو الزبون او المستهلك الاول لهذه الاسلحة ؟

انها الدول النامية التي تقبل على ابتهاعها من اجل استخدامها في معاركها الحدودية التي تضاعف عددها واشتد اوارها في الآونة الاخيرة ، وفي حملاتها الداخلية الرامية الى قمع الحركات والتيارات المناهضة لانظمتها السياسية • ان هذه الدول عاجزة عن شراء الطائرات الحربية الضخمة ، ولكنها قادرة على ابتهاع عدد هائل من الاسلحة الخفيفة وتدريب رجالها عليها بسرعة فائقة • ان المناضل تشي غيفارا قتل ، في ٨ - ١٠ - ١٩٦٧ ، ببندقية اقتحام من صنع سويسري •

ونلاحظ ان معظم الانظمة الدكتاتورية التي تشتري السلاح السويسري

تكرسه لقمع حركات العمال والفلاحين والطلاب فيها . ولهذا أخذت صادرات سويسرا من السلاح تسجل ارتفاعا مستمرا . ففي عام ١٩٧٤ ، بلغت قيمة هذه الصادرات ٢٣٦ مليون فرنك ، غير ان الرقم قد وصل الى ٣٦٩ في عام ١٩٧٥ . واشهر زبائن سويسرا في هذا الحقل اسبانيا وايران وجنوب افريقيا (١٩) .

وعلاقة سويسرا الوثيقة بالنظام العنصري المقيت في جنوب افريقية تقضي على كل ادعاء بالحياد . فسويسرا تأتي في المرتبة الثالثة بين دول العالم التي تستثمر رساميلها في هذا البلد . وحجم استثمارات الشركات السويسرية فيه ارتفع من ١٠٠ مليون فرنك في عام ١٩٥٦ ، الى ١٢٠٠ مليون في عام ١٩٧١ . وارتفع حجم الصادرات السويسرية اليه الى ٣٣٠ مليون فرنك في عام ١٩٧٢ ، بعد ان كان ١٠٢ مليون في عام ١٩٦٢ . و ٨٠٪ من ذهب جنوب افريقية ، الذي يباع في السوق العالمية الحرة ، يمر بزوريج .

وفي عام ١٩٦٨ ، نظمت الامم المتحدة مؤتمرا دوليا في طهران حول حقوق الانسان . وكان يمثل سويسرا في المؤتمر احد سفرائها البارزين . وقد قال في الكلمة التي القاها : «ان الشعب السويسري يدين السياسة العنصرية التي تتبعها جنوب افريقية» . واثيرت عاصفة ضده في البرلمان السويسري . وطالب البعض بعزله من وظيفته . وحاول وزير الخارجية ان يخفف من وقع هذه «الخطيئة» ، فلجا الى منطق غريب . لقد اعترف بمعارضة الشعب السويسري للعنصرية ، ولكنه سارع الى التاكيد بان على الحكومة السويسرية الا تعكر صفو العلاقات بينها وبين جنوب افريقية ، وذلك لسبب بسيط : لان سويسرا ، اذا امتنعت عن تمويل جنوب افريقية ، فسيكون هناك حتما دولة اخرى تقوم بهذا العمل !!

★ ★

والحديث عن الحياد يقودنا الى استعراض موقف سويسرا من النزاع العربي الصهيوني . ان جميع الدلائل تثبت (على الرغم من الفوائد الطائلة التي تجنيها سويسرا من ودائع العرب في مصارفها) ان موقفها من هذا النزاع، او موقفها من مجمل القضايا العربية ، يتسم بالتحيز الصارخ لاعداء العرب ، ويتنافى بالتالي مع قواعد الحياد التي تعلنها . ويكفينا الاستشهاد بثلاث حوادث تثبت تواطؤ حكومتها مع اسرائيل ووضعهم مقدرات بلادهم تحت تصرف الجهاز العسكري الاسرائيلي :

الاولى : هي قيام مهندس سويسري يعمل لحساب العدو الصهيوني بصرق تصاميم طائرة الميراج الفرنسية من احد الاجهزة الرسعية السويسرية

وارسالها الى اسرائيل . ومع ان السلطات السويسرية قد علمت بهذا الامر الخطير ، فانها لم تفعل شيئا .

والثانية : هي مهاجمة اربعة من الفدائين العرب ، في ١٨/٢/١٩٦٩ ، لاحدى طائرات العال في مطار زوريخ ، مبررين هجومهم بوجود معدات حربية على متن طائرة مدنية . وكانت كل القرائن تثبت ذلك ، فالطائرة تتسع لـ ١٦٢ راكبا ، ولم يكن على متنها الا ١٧ راكبا . ومع ان نسبة الركاب فيها لم تكن تتجاوز عشر قدرتها القصوى على الاستيعاب ، فان وزنها انذاك قد بلغ الحد الاقصى من حمولتها . وهذا يعني ان مستودع الامتعة فيها كان مكتظا بمعدات غير عادية ، مثل الاسلحة والذخيرة وقطع الغيار والادوات الحربية . ثم ان الطاقم العادي لطائرة البوينغ يتكون ، عندما تكون الطائرة كاملة العدد، من ثمانية افراد . ولكن طاقم الطائرة الاسرائيلية كان مكونا من ١٢ شخصا ، وكان احدهم (وهو امر مستغرب) يحمل جوازا مصرية . وبعد اطلاق النار على الطائرة تدخلت الشرطة السويسرية ، وطلبت من الفدائيين التخلي عن اسلحتهم ، فانصاعوا . وفي هذه الاثناء ، وعلى مرأى من رجال الشرطة ، قفز من الطائرة حارس اسرائيلي مسلح صوب رشاشه نحو الفدائيين واردى احدهم قتيلا . وطلب الفدائيون من السلطات السويسرية الكشف على الطائرة وتفنيشها ، او على الاقل احتجازها ، بغية اجراء التحقيقات السريعة اللازمة ، فرفضت . وطالب محامو الفدائيين ببيان عن حمولة الطائرة فتجاهلت سويسرا الامر . وبعد فترة وجيزة ، افرجت السلطات السويسرية عن الحارس الاسرائيلي بكفالة ، ورفضت معاملة الفدائيين بالمثل (٢٠) .

والحادثة الثالثة : هي تهريب الاعتدة الحربية من سويسرا بالطائرات المدنية الاسرائيلية . ففي ٢٨ - ١ - ١٩٧٠ ، طالعتنا الصحف السويسرية بخبر مفاده ان مصلحة الجمارك في مطار جنيف قامت بتفتيش بضاعة للترانزيت تشحنها طائرة تابعة لشركة العال ، واكتشفت شحنة مهمة من العتاد الحربي كانت معدة للارسال الى تل ابيب ، وتشمل قطع غيار لطائرات الفانتوم الاميركية . وفتحت النيابة العامة الفدرالية تحقيقا ، ولكنها سرعان ما اسدلت الستار على القضية .



وبعد وقوفنا على بعض الحقائق المرة التي ينطوي عليها ، نتمنى ان سويسرا ،

لا يسعنا ، في ختام حديثنا ، الا ان نبدي الملاحظات التالية :

١ - ان دعوة اليمين اللبناني الى اعتماد نظام الكانتونات لا يمكن ان تفسر الا برغبته في تحويل لبنان الى بلد شبيه بسويسرا ، تتحكم بمصيره طبقة اوليغارشية كلما حققت مكسبا ، او كدست مبلغا ، او ابتزت شعبا ، قالت هل من مزيد ؟

واليمين يقع في تناقض فاضح عندما يقتبس من الانظمة السويسرية ما يلائم مصالحه فقط . ان سويسرا ، مثلا ، تتبنى نظام التمثيل النسبي في الانتخابات ، غير ان اليمين يرفض العمل به بحجة انه يساعد اليساريين على الوصول الى البرلمان . وفي سويسرا تعددية حزبية ، غير ان اليمين يطالب بالغاء الاحزاب في لبنان ، او بحصرها بثلاثة فقط مع وضع قيود مشددة على عمل الاحزاب اليسارية . ورئيس الاتحاد السويسري (اي رئيس الجمهورية) هو في نفس الوقت رئيس المجلس الفدرالي (اي الحكومة) . وهو ينتخب لسنة واحدة ولا يتمتع بصلاحيات خاصة ، لان سويسرا ، كما يقال ، تكره السياسيين الاقوياء . ولكن اليمين يطالب دوما بتقوية صلاحيات رئيس الجمهورية في لبنان ، وينادي احيانا بالنظام الرئاسي .

٢ - ان اليمين اللبناني يتجاهل عمدا مسيرة التطور التي قطعها التاريخ السياسي والدستوري في سويسرا . ان الصلاحيات الواسعة التي كانت الكانتونات تملكها في الماضي قد تقلصت وتناقصت بالتدرج . ومعظم التعديلات التي ادخلت على الدستور كانت ترمي الى تعزيز سلطة الدولة الاتحادية وتركيز الصلاحيات الاتحادية في يد الحكومة . وكل من يتابع تطور النظام الاتحادي في سويسرا يلمس ، بصورة واضحة ، ذلك الاتجاه الوحدوي الذي يتعاضم شأنه جيلا بعد جيل فيدفع الكانتونات الى التقارب والانصهار عن طريق التخلي التدريجي عن صلاحياتها لصالح السلطة المركزية في الاتحاد . وفي الوقت الذي يهب فيه على سويسرا تيار التوحيد والاندماج ، يصر اليمين اللبناني على الوقوف في وجه التيار ويدعو الى اضعاف وحدة الوطن عن طريق تقسيمه الى كانتونات تتمتع بالحكم الذاتي .

٣ - ان اليمين اللبناني قد مني ، بعد طرحه مشروع الكانتونات ، بخيبة امل ، فلم يلق التأييد الذي كان يتوقعه . وهذا ما دفعه الى اعتماد تكتيك جديد والدعوة الى مشروع اخر ، املا ان يحظى بالقبول ويحقق له نفس الاهداف التي يعمل لها . انه مشروع اللامركزية . ولكن حديث اللامركزية يحتاج الى بحث اخر .

الحواشي :

- ١٣ - في ايلول ١٩٧٤ ، امرت الحكومة السويسرية بتوزيع قسم من الممتلكات المالية الاجنبية المودعة في المصارف السويسرية منذ الحرب العالمية الثانية . وقد كان للميراث اليهودية نصيب وافر منها .
- ١٤ - راجع تصريح Colby ، الرئيس السابق للوكالة في مجلة «التايم» في ١٩٧٤/٩/٣٠ ، ص ٢٤ .
- ١٥ - راجع صحيفة «نيويورك تايمز» في ١٩٧٤/٩/٨ .
- ١٦ - راجع ما كتبه الدكتور ادمون رباط عن الاتحاد السويسري في كتابه «الوسيط في القانون الدستوري العام» ، الجزء الاول ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٦٨ ، ص ٥٦٤ وما بعدها .
- ١٧ - Zeigler ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ و ١٢١ .
- ١٨ - نفس المرجع ، ص ١٤١ .
- ١٩ - نفس المرجع ، ص ١٥٦ وما بعدها .
- ٢٠ - راجع كتابنا عن «خطف الطائرات في الممارسة والقانون» ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٢٠٢ .
- ١ - اللواء ، ١٩٧٦/٧/٥ .
- ٢ - السفير ، ١٩٧٦/٨/١٢ .
- ٣ - بيروت ، ١٩٧٦/٨/١٣ .
- ٤ - السفير ، ١٩٧٦/٨/١٤ .
- ٥ - نفس المرجع السابق .
- ٦ - السفير ، ١٩٧٦/٨/١٥ .
- ٧ - السفير ، ١٩٧٦/١٠/١٩ .
- ٨ - النهار ، ١٩٧٦/١١/١٨ .
- ٩ - النداء ، ١٩٧٦/١٢/١٢ .
- ١٠ - هذه المعلومات مستمدة من نشرة Suisse , OCDE , Etudes éco , Paris 1975
- ١١ - صدر الكتاب في باريس في عام ١٩٧٦ ، بعنوان :
Une Suisse au - dessus de tout soupçon
- ١٢ - ذكرت المجلة الالمانية Der Spiegel في ١٩٧٦/١/١٩ ، أن المهربين يتقاضون عمولة مقدارها ٧٪ ، وذلك مقابل تهريبهم بالحقائب ، العملة الاسبانية من فئة الالف بييتا .

مأزق الاقتصاد الإسرائيلي بين العمل العبري والعمل العربي

حسين أبو النمل

رغم ان هذه الدراسة ليست معنية بدراسة تاريخ ونشأة الحركة الصهيونية ، والذي هو موضوع قائم بذاته وعالجته دراسات اخرى متخصصة ، ترى من الضروري ان تؤكد انها مع وجهة النظر القائلة بان الصهيونية ، هي نتاج عصر الامبريالية ، والسذي بدأ في النصف الاخير من القرن التاسع عشر . وليس مصادفة تاريخية ان يرتبط تاريخ هذه الحركة منذ قيامها الى يومنا هذا بالدول الامبريالية . وتلخص هذه المسألة رسالة هرتزل الى سيسل رودس اذ قال له «انك مدعو للمساعدة في صنع التاريخ ، ان هذا الامر لا يمكن ان يخيفك وسوف لا تهزأ منه . انه لا يدخل في الاطار الذي اعتدت عليه ، فهو لا يتعلق بافريقيا وانما بقطعة من آسيا الصغرى كما انه لا يتعلق بالانجليز وانما باليهود .» ومع ذلك ، فان المسألة لو كانت تواجهك لكنت قمت بها منذ زمن . اما لماذا الجأ اليك والمسألة بعيدة عنك ، فجوابي انها مسألة استعمارية .»

الامر الثاني الذي لا بد من الاشارة اليه ، ان احتضان الدوائر الامبريالية الرسمية للحركة الصهيونية ، ومنذ وقت مبكر ، لا ينفصل اطلاقا عن حصيلة خبرة الدول الامبريالية في كيفية توظيف المشاكل الطائفية في خدمة مصالح تلك الدول . ولنا في حوادث لبنان الطائفية في الفترة بين ١٨٤٠ - ١٨٦٠ خير معين في تبيان تلك الحقيقة . فقد كان وقود وقطبي الصراع محليا ، المدروز والوارنة ، يحظيان بدعم قطبي الصراع دوليا على اقتسام المصالح الاستعمارية . ففي حين كانت فرنسا تدعم كاثوليك لبنان ، كانت بريطانيا تدعم المدروز ، والاطراف الثانوية في الصراع كانت تحاول ايجاد مرتكزات طائفية لها في المنطقة ، روسيا تتاجر بالارثوذكس وتركيا تتاجر بالطائفة السنية .

ان الدول الامبريالية التي عرفت كيف توظف المشكلة الطائفية في ١٨٤٠ - ١٨٦٠ ، لتدعيم نفوذها في الامبراطورية العثمانية ، وللحصول على مكاسب جديدة غير التي كانت لها في السابق ، لم يكن صعبا عليها ادراك اهمية الحركة الصهيونية ، وتوظيفها لخلق مشكلة جديدة في المنطقة ، تلعب دور القنبلة الموقوتة التي تستطيع تفجيرها ساعة تريد . تلك القنبلة التي انفجرت اكثر من مرة . ولكن مصير اسرائيل هرتزل لن يختلف في النهاية عن مصير روديسيا سيسل رودس الذي استنجد به هرتزل ذات يوم . وللتاريخ قوانينه الصارمة التي لا تخطيء .

نصف قرن ٠٠ والحقيقة واحدة

«ينبغي أن تقال الحقيقة كاملة بالرغم من انها تحمل بين ثناياها الالم والحزن . لقد درجنا على التباهي وقرع الاجراس : (اننا) حولنا الصحراء القاحلة الى جنة عدن . (نحن) والسواعد هي سواعد احمد ومصطفى ٠٠ » (١) الكلمات لغوردون ، احد « آباء العمل العبري » (٢) انذي عاش في الفترة بين ١٨٥٦ - ١٩٢٢ (٣) . بعد اكثر من نصف قرن وفي عام ١٩٧٦ يعترف يسرائيل كنيغ في مذكرته الشهيرة ، وبعد نجاح اضراب يوم الارض ، ٠٠ بالحقيقة التي كان قد قالها غوردون فيقول «ترك الاضراب انطباعا قويا لدى العامل ومؤسسات الخدمات ، بأن حسن سير الاقتصاد يعتمد على الايدي العاملة العربية . وفي الوقت نفسه اثبت السكان العرب حيويتهم بالنسبة للاقتصاد الذي يديره يهود ٠٠ » (٤) .

رغم مرور ما يزيد على نصف قرن على كلام غوردون ، لم يتبدل الوضع من ناحية المبدأ ، فاليد العاملة العربية ، التي تحدث عنها كنيغ ، هي سواعد احمد ومصطفى ، التي كان قد تحدث عنها غوردون ٠٠ الذي لم يكن يعترف بالحقيقة ، حبا بالحقيقة ، بل ، لاتخاذها وسيلة تحريضية ، لكي يقوم العمال اليهود باحتلال العمل والارض ٠٠ وكثيرة هي المبررات التي يقدمها دعاء هذه السياسة ، واحيانا « الطهارة » هي السبب ، ولذا « ينبغي ان يكون كل ما يخلق ويتكون في البلاد من صنع ايدينا : كل شجرة ، كل خضرة ، كل بيت ، كل سياج ٠٠٠ كل شيء ينبغي ان يكون من صنع ايدينا يعرقنا نحن فقط ينبغي ان تترطب ارضنا، وايدينا نحن هي التي ينبغي ان تعيد لها الحياة ٠٠ (٥) » .وبفعل هذه الدعوة ٠٠ و«عند بداية هذا القرن قررت الهستدروت الصهيونية اقامة غاية تحمل اسم هرتزل تخليدا لذكراه ، وكخطوة اولى شرع في غرس مشتلة اشجار ٠٠٠ بواسطة العمال العرب . وقد اثار هذا العمل استياء عظيما بين صفوف العمال اليهود ٠٠٠ لماذا ؟ وكيف يحدث ذلك ؟ غابة لذكري القائد الكبير ، بعمل غير عبري » . وقد اعتبروا ذلك تدنيسا لمحرمه هرتزل وشرفه ٠٠٠ «وتعبيرا عن الاحتجاج نقرر خلع المشاتل التي لم تفرس بواسطتنا ٠٠ ومن ثم نقوم بغرسها من جديد ٠٠ » (٦) . وهذا ما كان ٠٠٠

في النهاية : من يملك العمل يملك الارض

ولكن المسألة ليست مسألة صوقية ، وقضية «طهارة» و «نقاء» كما فهم البعض المسألة او عبر عنها . بل قضية سياسية تتعلق بزراع المستوطنين في الارض الفلسطينية ، ويتوازن المجتمع الاسرائيلي واستكمال تكوينه الطبقي ، وكما لا يقال « ايضا في وطن بعثنا نستطيع ان نكون فقط شعبا من التجار والباعة المتجولين والسماسرة وليس عمالا منتجين ٠٠ (٧) » . وقد كان هنالك وعي لـ « خطر يحدث بنا من العامل الاجنبي (٨) ٠٠ » وأنه « اذا اصبحت فلسطين كلها تابعة لليهود الاغنياء ، وكل العمال من العرب ، فان فلسطين ستكون في المواقع بلاد العرب وليست بلاد اليهود ٠٠٠ (٩) » ولذا فقد اعتبر العمل العبري شرطا للبعث (القومي) ويقول غوردون بهذا الصدد «أن عملية امتلاك الارض بالاموال لا تعتبر انقاذا بالمعنى القومي ، طالما ان الارض لا تستغل بأيدي اليهود ٠٠ ان انبعاث الشعب لا يمكن تصوره بدون عمل في الارض ٠٠٠ (ولذا) ينبغي علينا ان نضع العمل في مركز مطامحنا وان نؤسس عليه كل بنياننا ٠٠ (١٠) » .

الادب السياسي الصهيوني حافل بالافكار المشابهة للاراء التي سبق عرضها ، والتي فيما لو جردناها من الطابع الصوفي الذي يلف معظمها لامكن لنا تبين الاسباب الاقتصادية والسياسية الكامنة وراء تلك الدعوة ٠٠ والتي لا تقفز فوق المخاطر التي يمثلها الاعتماد على الايدي العاملة الاجنبية ٠٠ ، تعبر عنها نيرة يوسف امارونفتش الذي قال « ان شعبنا لا يمتلك هيكلًا واسعًا من العمال القريبين من الطبيعة ومن مواد انتاج الطبيعة ، ان شعبنا كهذا نهايته التحجر في جسده وروحه ، وليس له حق الوجود حتى ولو نجح في ان يوجد لنفسه بوسائل مصنعة امكانية الوجود ٠٠ (١١) » .

رغم الاسباب السياسية التي قدمها دعاة العمل العبري ، فان الغلبة في النهاية كانت للحقائق الموضوعية التي فرضت نفسها ، وسادت الافكار العملية التي عمل على اساسها تيودور هرتزل «مؤسس حركة الصهيونية العالمية المنظمة (١٢) » ، والذي كان «ابعد ما يكون عن فهم الديانة اليهودية الحققة (١٣) » .

لقد ادرك هرتزل الحقيقة المعروفة وهي «ان السحر والرومنطقية يلعبان دورا ضئيلا جدا في حياة البشر العاديين بمن فيهم اليهود ٠ وهكذا فإنه على الرغم من ان لليهود كانوا يكررون العهد كل يوم بالا ينسوا القدس ، معذرين بذلك التوق للعودة اليها ، فان قليلين جدا منهم ذهبوا فعلا الى هناك للحج او الاستيطان حتى عندما لم تكن هناك عقبات في طريق العودة ٠٠ (١٤) » . وكذلك فان عدد اليهود في فلسطين عام ١٩١٤ مجرد ٣٥ الف يهودي من بين ١٢ مليون يرددون في صلواتهم ثلاث مرات في اليوم ان لن ينسوا اورشليم والعودة الى ارض الميعاد ٠٠ (١٥) » ، وانه « رغم ما كتب عن المكانة التي تشغلها فلسطين في قلب الشعب اليهودي الا انها كأرض للعيش لم يكن لها الا تأثير ضئيل على الفرد اليهودي ٠٠ (١٦) » ، وأشار داعية صهيوني في رسالة له الى مجلة العالم اليهودي في ١٨٩٧/١/٢١ الى ان «اليهود هم اقل طائفة من بين الطوائف الاخرى تقصد السى فلسطين ٠٠ (١٧) » .

وان اليهود الذين « غادروا روسيا او بولنده والارض المقدسة على شفاهم ، كانت اقدامهم تسير ثابتة في الاتجاه الاخر : الى المانيا او انكلترا او اميركا ٠٠ (١٨) » .

الخرافة تندمج في سند الملكية الايديولوجية على مقاس الوضع الطبقي

الخرافة على الشفاه ، والحقيقة حيث تسير الاقدام كان هذا المأزق الذي ادركه هرتزل ٠٠ والحل كان يكيف يمكن للخرافة ان تتطابق مع الحقيقة ٠٠ الحل كان ممكنا اذا كان «يمكن للخرافة ان تندمج في سند الملكية ٠٠ (١٩) » ، ولماذا « فقد استثار الزعماء الصهيونيون ايضا حافز الربح عند الافراد الذين يؤيدون الحركة ٠٠ (٢٠) » ، ووعدهم هرتزل عبر كتابه ، دولة اليهود ٠٠ «لن نخسر ممتلكاتنا التي اكتسبناها ، بل سنحولها الى نقد ٠ سيرحل فقط اولئك الذين هم متأكدون انهم بذلك يجسنون مركزهم (٢١) ٠٠ » . «وان الخروج سيكون في الوقت نفسه ارتقاء طبقيًا ٠٠ (٢٢) » . وعلى الجانب الاخر ، فقد قدم كتاب «دولة البعوض» اغراء من نوع اخر الى البرجوازيين اليهود ، فبالاضافة الى « ان المسودة الاصلية لكتاب الدولة اليهودية كانت تحمل اسم «رسالة الى آل روتشيلد(٢٣)» » ، وانها كانت مقصودة لاستعمال اسرة روتشيلد الخاص ٠٠ (٢٤) » . وان « اول نسخة

من كتاب الدولة اليهودية قد وجهت الى عائلة روتشيلد (٢٥) « فان « النصف الاخير من الكتاب في معظمه عبارة عن نشرة تمهيدية لشركة تصف فيها مشاريعها ٠٠ (٢٦) » .
 « الشركة اليهودية ، ٠٠ ستكون الى حد ما على نمط الشركات الكبرى لتطوير الاراضي
 ٠٠ وستكون تحت اشراف الزمرة القيادية من رجال المال اليهود ، وسيجني هؤلاء
 عائدات هائلة من استثماراتهم ٠٠ (٢٧) » . «المليون سيغلب خمسة عشر مليوناً .
 والبلليون خمسة عشر بليوناً ٠٠ وستؤول هذه الارباح الضخمة من هذه المضاربة بالارض
 الى الشركة ، فمن حقها كأي رائد اقتصادي ان تحصل على هذه المكافأة غير المحدودة
 مقابل تحملها المخاطرة (٢٨) » هذه الاغراءات التي قدمها هرتزل في كتابه «دولة اليهود»
 كانت تحاول ردم الهوة بين «الخرافة» و«الحقيقة» والتي كان يجسدها اليهود الذين غادروا
 روسيا او بولندا والارض المقدسة على شفاههم ، وكانت اقدمهم تسيير ثابتة في الاتجاه
 الاخر : الى المانيا او انكلترا او اميركا ٠٠ الفجوة ، كانت تتمثل بالمصلحة المادية
 لليهودي اولا ٠٠ وبعد ذلك بمراحل تأتي الاعتبارات الاخرى ٠٠ والحل كان بسند الملكية
 الذي يمكن ان تندمج فيه الخرافة ٠٠ ذلك السند الذي يجعل المهاجر يرتقي طبقياً ، ويحسن
 مركزه ٠٠ حسب تعبير تيودور هرتزل ٠٠

ان الذي اعطى لافكار هرتزل هذه قيمة عملية كبرى هو توافقها مع البنية الطبيعية
 والتكوين الذهني لمعظم المهاجرين من اوربوا الشرقية والذين كانوا يتوجهون للغرب
 ولامریکا . فمن المعروف ان روسيا القيصرية قد شهدت في الربع الاخير من القرن التاسع
 عشر تدفقاً هائلاً من الرساميل الاوروبية الغربية ساهمت في رسملة ومكننة الاقتصاد
 الروسي ، وقد وجدت البرجوازية الاوروبية في السوق الروسي مجالاً جديداً للاستثمار
 والربح ، مضافاً لذلك الاعتبارات الاستراتيجية التي كانت تحرك البرجوازية الاوروبية
 للاسهم في تقدم وتصنيع روسيا القيصرية التي كانت بفعل اوضاعها الاقتصادية المتردية
 تشهد اوسع الحركات الثورية واعمقها والتي تمثلت بثورتي ١٩٠٥ ، وثورة ١٩١٧
 الاشتراكية . من جملة النتائج المباشرة لتدفق الرساميل على روسيا القيصرية ، كان
 تفسخ الهياكل الاقتصادية والاجتماعية . وقد اصاب اليهود قدراً كبيراً من هذه الاثار بفعل
 الدور الخاص الذي كانوا يؤديونه في الحياة الاقتصادية الروسية والذي يمكن لنا اعتباره
 دور المرابي والحرفي . ورغم مشاركة اليهود في أنشطة اخرى مثل التجارة ، واستئجار
 الاراضي وتشغيل صالات القمار والحانات ، فان دور المرابي والحرفي كان هو الدور
 الاكثر اتساعاً وبروزاً ٠٠ ومن هنا فان تزايد التدفق المالي ، وبالتالي دور البنوك
 الاجنبية في روسيا ، وتزايد حجم التصنيع ، كان يعني توجيه ضربة قاصمة لدور المرابي ،
 ولدور الحرفي ، والذي لم يعد قادراً على الصمود والمنافسة . الامر الذي ادى الى
 خسارة نسبة كبيرة من اليهود لدورهم فيسي الدورة الاقتصادية
 الروسية . ووضعهم وجهاً لوجه امام احتمال البطالة ، او
 التحول الى بروليتاريا ، او الهجرة للخارج بحثاً عن فرص جديدة ٠٠ هذا مع العلم
 ان المشكلة لم تكن مشكلة نسبة محدودة من يهود روسيا بقدر ما كانت مشكلة الاغلبية .
 اذ اتضح من دراسة حول تاريخ الصهيونية ، ان نسبة عالية من يهود روسيا كانت
 تعتاش من استغلال عرق الاخرين اكثر من اعتمادها على دورها الانتاجي ٠٠

واذا كان يهود روسيا قد فقدوا دورهم التقليدي في الاقتصاد ، فانهم لم يتخلصوا من
 ايدولوجية البرجوازية الصغيرة السائدة بين صفوفهم ، ويغذيها باستمرار مناخ العداء

للإهود الذي كان يسيطر على المواطن الروسي العادي ، بفعل سبب موضوعي ، هو كراهية الدور الربوبي الذي كان يلعبه الإهود ، وانها مسألة بالغة الدلالة ان تطالب إحدى المظاهرات بحرق صكوك الرهن التي بحوزة الإهود ، اشارة من المتظاهرين الى ان عمليات الريا كانت تنتهي باستيلاء الإهود على الارض عند عجز الفلاح عن سداد القرض الذي يسلف عادة من المرابي اليهودي باريح خيالية ، الامر الذي يوضح ان المسألة ليست مسألة بضعة أفراد روس ، او بضعة مرابين يهود . وقد عرفت السلطات القيصريّة كيف تستغل هذه الحقيقة لتصعيد مشاعر الكراهية ضد الإهود لاخفاء المشاكل الحقيقية في روسيا ، ولتوفير المبرر لضرب الاتجاهات الثورية تحت حجة ان محركها هم من الإهود . (٢٩) .

لقد حاولت الايديولوجية الصهيونية ، كما صاغها هرتزل توخيف هذا الوضع ، وذلك بان ، تقدم الاغراء الذي يدغدغ مصالح وعقلية من يريد الخروج . . الهجرة الى فلسطين، وهذا الخروج سيكون ارتقاء طبقياً ، وتحسين مركز . . بدلا من احتمال التحول الى بروليتاريا ، او الهجرة الى دولة اخرى . . مع ميزة هامة جدا هي ان المهاجر سيتحول الى ملاك بمجرد وصوله الى فلسطين وهذا بحد ذاته اغراء لا يمكن تجاهله . . وبهذا اصبح ممكننا اختصار الفجوة بين الخرافة والحقيقة ، بعد ان اصبح التسليم بالخرافة يعني عملية (قبض) اكثر مما هي عملية (دفع) . . وبعد ان دمجت الخرافة بسند الملكية . .

ان خير معبر عن هذه المسألة ، الفكرة التي طرحها أحاد هعام في رده على سياسة وفلسفة العمل العبري عندما قال عام ١٩١٢ «بإستطاعة اليهودي ان يكون مزارعا مجتهدا، صاحب بيت قروي ، يعيش على الفلاحة التي يتقنها ويغوص فيها ، ففي كل صباح يخرج الى حقله ، للاشراف على عماله ، الذين يحراثون او يزرعون ارضه ، الذين يغرسون او يركبون كرمته ، ولا يمتنع أيضا عن العمل بيديه مع عماله . . ان مستوطناتنا القروية في فلسطين حتى ولو اتسعت مع مرور الزمن لتصل نهاية حدود الامكانيات ، ستبقى دائما مستوطنات « عليا » تابعة لاقليّة متحضرة متطورة تستمد قوتها من عقلها ومالها ، بينما الجماهير القروية الفقيرة التي تستمد قوتها من عمل ايديها ، لن تكون لنا في ذلك الوقت . . (٣٠) ، . ولذا فقد كان كل مستوطن يعيل ثلاث عائلات عربية . . (٣١) . . وبكلمة اخرى فان كل مستوطن كان يستغل ثلاث عائلات عربية . . واصبح «عدد السكان العرب داخل بعض المستوطنات يفوق عدد السكان اليهود . . (٣٢) ، . لماذا ؟ . . لانه كان امام المستوطن اليهودي امكانيتان : المهبوط الى المستوى العيشي لاهل البلاد العرب . . (٣٣) . . هذا ما كان يمكن ان يحقق افضل منه في موطنه الاصيل لو اراد التحول الى بروليتاريا . . فان يتحول الى مستغل للعمل الرخيص ، وقد اختار المزارع الطريقة الثانية، فتعززت مزرعته ، وتحولت المستوطنات الى اقطاعيات تعتمد على استغلال العمل الرخيص كما هو الحال بالنسبة لاستغلال عمل السود في الولايات المتحدة . . (٣٤) ، . وهو ما يتناسب ويتواءم به هرتزل في كتابه دولة الإهود « بان الخروج سيكون في الوقت نفسه ارتقاء طبقياً . . » .

بفعل هذا الواقع الموضوعي ، اعيد تفصيل الايديولوجية على مقاس الواقع العملي ، واصبح العمل نوعين ، نوع يشترط الطهارة ، ونوع آخر لا يستدعيها ، ف مقص اغصان

الكرمة وتركيب اشجار الحمضيات وما شابه تعتمد على طهارة اليد العاملة اليهودية ...
واما الاعمال الدنيا الشاقة مثل عزق الاعشاب ، وكل ما يحتاج الى جهد بدني فقد بقيت
من نصيب الايدي العاملة العربية .. (٣٥) »

تشذيب الايديولوجية لتأتي على مقياس الحقائق الموضوعية ، وفر الاغراء المطلوب
لاستجلاب المهاجرين الجدد ، لتناسيها مع مصالحهم وايديولوجيتهم الطبقيّة ، وكانت
هجرتهم بحثا عن موقع طبقي جديد ، أكثر منها بفعل الاضطهاد الذي يعانون منه ،
فسيل الهجرة من روسيا لم يتوقف بعد قيام الثورة الروسية ، رغم توقف الاضطهاد ،
والحقوق التي كفلتها ثورة أكتوبر والغاءها لكافة اشكال التمييز ضد مواطنيها اليهود ...

وبشكل عام فلقد استمرت الحركة الصهيونية في ممارسة السياسة العملية أنفة الذكر ،
ما قبل وما بعد قيام اسرائيل ، تلتك الاستمرارية التي كانت الابن الطبيعي للمظروف
الموضوعية التي احاطت بنشأة ونشاط الحركة الصهيونية ، وحجتها الدائمة لخلق الحافز
لدى يهود «الشتات» كي يهاجروا الى فلسطين . واذا كانت الحركة الصهيونية قد وجدت
حلا للتناقض الناشئ بين الاعتبارات الايديولوجية والتي تعبر عنها خير تعبير اطروحات
غوردون وغيره من اباء العمل العبري . وبين الحقائق الموضوعية ، المثلة بالمتكويين
الطبقي والدوافع المادية التي تلعب دورا حاسما في مسألة هجرة يهود الشتات الى فلسطين
المحتلة ، فانها لم تؤمن مخرجا للمأزق الذي حذر منه ، الا وهو مخاطر احتلال الارض
دون احتلال العمل ، بالمعنى السياسي لهذه المسألة وليس بمعناها الصوفي .

المراحل متعددة * والمشكلة واحدة

ولقد اختلف حجم المشكلة من مرحلة لآخرى من مراحل عمل ونشاط الحركة الصهيونية،
حيث كانت المشكلة تخف ، ولكنها سرعان ما تعود للبروز من جديد . ولكنها لم تختف
في اي مرحلة نهائيا ، ولم يعتمد اقتصاد اسرائيل في اي من هذه المراحل على عمل
عبري بالشكل الذي يمكنها من الاستغناء عن اليد العاملة العربية . وكثيرا ما حاولت
ان تعوض هذه المسألة بالاعتماد على اليهود الشرقيين ، خصوصا في فترة الخمسينات
وبعد عملية التهجير الواسعة وبالمقابل عملية الاستيلاء الواسعة على اراضي العرب وذلك
اثر نكبة ١٩٤٨ . فقد ازداد تكاليف اسرائيل في هذه المرحلة على المهاجرين الشرقيين
وخصوصا يهود البلاد العربية ، الذين شكلوا بالنسبة لها حلا مؤقتا لمشاكلها ، ولكنه
لم يكن حلا دائما بل كان حلا محكوما ومقيدا بجملته اعتبارات لا تستطيع ان تقفز
فوقها (٣٦) .

اذ ، وبالرغم من تخلف المجتمعات التي قدم منها هؤلاء المهاجرون ، لكنهم كانوا يمثلون
شرائح طبقية متقدمة من ابناء تلك المجتمعات وتركزهم الطويل في المدنية ، وتخصصهم
في بعض المهن ، وارتفاع نسبة المتعلمين بينهم بالمقياس لابناء مجتمعاتهم الاصلية ،
جعل من المستحيل توظيفهم ككل في قاعدة الاقتصاد الاسرائيلي وبالتالي يسدون بشكل
كامل الفراغ الذي كان يعاني منه اقتصاد اسرائيل على صعيد المهن الشاقة والتي استثنيت
من طهارة العمل العبري في السابق ، ولكن رغم طبيعة تكوين المهاجرين من البلاد

المتخلفة ، فإن اسهامهم في حل هذه المشكلة كان اسهاما كبيرا ، ولا يمكن التقليل من دوره ، ولكن حرية دولة العدو على هذا الصعيد لم تكن حرية مطلقة ، بل كانت مقيدة باعتباريات اخرى لها اثر حاسم في ذهن المخطط الاسرائيلي . تلك الاعتبارات التي يمكن تلخيصها بمازق مستوى المعيشة المرتفع باعتباره الوجه الآخر لعملية استجلاب المهاجرين الجدد ، ان لم يكن للاحتفاظ بأولئك الذين هاجروا الى اسرائيل . ويعبر عن هذه المسألة خير تعبير القول انه «بدون مستوى معيشة مرتفع لا توجد هجرة وبدون هجرة لا تكون اسرائيل ٠٠ (٣٧) » . وهذا القول ما هو الا تكرار لدعوة مرتزل في «دولة اليهود» عن الخروج الذي سيكون في الوقت نفسه ارتقاء طبقياً ٠٠ وعن المهاجرين الذين سيحصنون مركزهم .

الاعتبار الثاني هو محاولة قيادة الحركة الصهيونية واسرائيل خلق ما يمكن تسميته بـ (السلام الاجتماعي) لتجنب المجتمع الاستيطاني في فلسطين المحتلة هزات اجتماعية خطيرة . تلك النظرية التي دفعت اسرائيل الى اتباع سياسة اجور تفوق انتاجية العمال في بعض الاحيان . ومن المستحيل على الاقتصاد الاسرائيلي ان يتحمل في المدى الطويل مثل هذه السياسة التي تبقياها اسيرة المساعدات الاجنبية ، سواء اخذت بشكل قروض او هبات لتمويل مثل هذه السياسة وغيرها من المخططات .

الصهيونية بين التمييز ضد ، والتمييز لصالح اليهود

الاعتبار الثالث هو ان الحركة الصهيونية ، لاكثر من سبب لا تستطيع التخلي عن نظرية التمايز كعنصر حاسم في استمرارية الحركة الصهيونية والمسألة اليهودية ، ويعبر خير تعبير قول بن غوريون عن « ان مساواة اليهود بغير اليهود في الحقوق والواجبات يجعل من خطر الاندماج اشد ٠٠ (٣٨) » . واذا كان بن غوريون قد استعمل هذا التعبير بمعروض حديثه من الغاء التمييز الواقع ضد اليهود ، فان مسار الامور لم يبدل من جوهر حديث بن غوريون فالتمييز قد يكون لغير صالح ، وقد يكون لصالح اليهود ، وفي كلتا الحالتين فانه يكون عنصرا ضروريا لخلق مصلحة مادية مباشرة للانسان اليهودي العادي في استمرار الحركة الصهيونية واسرائيل . والمظهر العملي للتمييز لصالح اليهود هو في ارتقاءهم طبقياً وعلى حساب الاخرين .

هذه العناصر مجتمعة تلازمت مع ادراك قيادة الحركة الصهيونية انها لم تستطع ان تجمع في فلسطين المحتلة ، وطيلة قرن من الزمن سوى حوالي ٢٠ ٪ من يهود العالم ، وفي مواجهتها منطقة كاملة معادية لها وترفض وجودها ، الامر الذي دفعها لمحاولة تعويض التفوق الكمي بتفوق نوعي من خلال تكثيف الرساميل المستغلة وتصنيع المجتمع بشكل متسارع ، وقد اتضح هذا من خلال برامجها التصنيعية وتزايد مساهمة الصناعة في ناتجها القومي ، والتوسع في الصناعة وتكثيف الرساميل ، يعني توسعا في الحاجة الى اليد العاملة الفنية وغير الفنية . وقد استطاعت اسرائيل ان تحل مشكلة الحاجة لليد العاملة الفنية بواسطة برامجها التعليمية من ناحية ، وبارتفاع نسبة الاكاديميين والفنيين من بين المهاجرين الجدد ، هذا مع العلم ان مصادر الهجرة قد اصبحت محصورة تقريبا في بعض الدول المتقدمة ، والتي لا يمكن لها ان تقدم مهاجرين بالنسبة التي يحتاجها

الاقتصاد الاسرائيلي من اليد العاملة غير الفنية . ناهيك عن الاعتبارات التي سبق الاشارة اليها . ومن هنا فقد كان المآزق الاسرائيلي يتمثل في تخلف وتيرة تزايد اليد العاملة غير الفنية عن السرعة التي يتزايد بها التثمين والتصنيع ، واليد العاملة غير الفنية والتي دفعت اسرائيل الى الاعتماد اكثر فاكثر على اليد العاملة غير اليهودية لضمان استمرار ونمو اقتصادها . واعادها مرة ثانية الى سياسة تجزي الطهارة التي سبقت الاشارة اليها ، بين عمل عال يستدعي الطهارة وآخر لا يستدعيها .

ان الاعتماد على اليد العاملة غير العبرية في السنوات الاخيرة من الستينات لم يعد يفعل المؤثرات نفسها التي كانت في المراحل السابقة . لقد اصبحت بفعل خطة مدروسة ومنظمة وضعت موضع التطبيق العملي في النصف الاول من الستينات وما زالت اسرائيل تسير بناء عليها حتى الان . ويتضح لنا هذا من خلال القاء نظرة سريعة على اتجاه نمو الاقتصاد الاسرائيلي ، والخطة الاقتصادية الاسرائيلية كما تعبر عنها الارقام بما لها من دلالات .

وعندما نقول بفعل خطة مدروسة ومنظمة ، فاننا نعتمد على ان التوسع الصناعي الاسرائيلي هو في متناول يد السلطات الرسمية الاسرائيلية ، والتي تبرمج عملية التصنيع ، وتساهم بنسبة كبيرة منه ، وما تبقى منه تحرص على ان يكون متناسقا مع الخطة الصناعية العامة ، ولديها من الوسائل ما يكفل لها هذا الامر . كالمساعدات ، والقروض واعانات التصدير ، واسعار الصرف . (٣٩)

ان اكثر الارقام دلالة هي النسبة التي تزايدت بها المنتوجات الصناعية ، والحجم الذي بدأت تحقله في الناتج القومي الاسرائيلي . فقد تزايدت الصادرات الزراعية من ١٨١٢٣ مليون دولار عام ١٩٤٩ اي ما نسبته ٦٣٦٪ من اجمالي الصادرات مقابل ١٠٣٧٢ مليون دولار صادرات صناعية اي ما نسبته ٣٦٤٪ الى ١٧٣ مليون دولار صادرات زراعية عام ١٩٧٣ ، ولكن قيمتها النسبية هبطت لتبلغ ١١٩٪ فقط من اجمالي الصادرات . وفي الوقت نفسه قفزت الصادرات الصناعية لتبلغ ١٢٧٥٦ مليون دولار عام ١٩٧٣ اي ما نسبته ٧٨١٪ (٤٠) . وفيما تضاعفت الصادرات الزراعية في الحقبة بين ١٩٤٩ - ١٩٧٣ ، بـ ٩٥ مرة فقط ، فان الصادرات الصناعية قد تضاعفت ١٢٣ مرة ، بينما زاد اجمالي الصادرات الاسرائيلية ٥٠٨ مرة (٤١) .

طاقة انتاجية عاطلة ام احتياطية ؟!

ان تزايد نسبة الصادرات الصناعية في صادرات اسرائيل بالمعدلات المشار اليها ما هو الا انعكاس للبرنامج التصنيعي الذي نفذته اسرائيل ومولته بوسائل مختلفة ، من هبات وقروض وتعويضات . ان المشكلة ليست في التوسع الصناعي الذي شهدته اسرائيل ، بل في الحدود التي بلغتها ، ومقدار الطاقة الصناعية التي وظفتها اسرائيل . والتي تتجاوز مقدرة اسرائيل على التشغيل ، حيث بدأت اسرائيل تعاني من الطاقة الانتاجية العاطلة في صناعتها . ففي عام ١٩٦٦ وبعد ان قطعت اشواطاً بعيدة في تحطيم اقتصاد عرب الاراضي المحتلة ١٩٤٨ ، من مصادرة اراضي وغيرها من مصادر السرقة

ويعد ان حولت معظم السكان العرب الى يروليتاريا ، وبعد ان حولت القرية او المدينة هناك الى شبه فندق يصلح كمكان إقامة للعاملين في الاقتصاد اليهودي ، رغم كل هذا فقد بلغت الطاقة الانتاجية العاطلة في عام ١٩٦٦ في بعض الصناعات حوالي ٤٠٪ من الطاقة الانتاجية لتلك الصناعات (٤٢) وفي الطاقة الانتاجية العاطلة عام ١٩٦٦ سر قدرة ، واستعداد اسرائيل لاستيعاب اعداد لا بأس بها من عرب المناطق المحتلة بعد ١٩٦٧ . الامر الذي يوضح ان تلك الامكانية قد سبق الاعداد لها منذ وقت مبكر ، وما قبل قيام حرب ١٩٦٧ . ولقد استمرت استعدادات اسرائيل في استيعاب اليد العاملة العربية من المناطق المحتلة بعد ١٩٦٧ لتبلغ في ١٩٧٣ والفترة التي تلتها حوالي مائة الف عامل عربي ، بين عمال منظمين وشرعيين يعملون عن طريق الهستدروت واخرون غير شرعيين ، سواء اولئك العمال الذين يعملون في مشاريع انتاجية في مناطق ١٩٤٨ او في المشاريع التابعة التي انشأت في المناطق المحتلة ١٩٦٧ لتموين الصناعة الاسرائيلية لحاجتها من السلع نصف المصنعة .

طاقة انتاجية عاطلة والتثمين مستمر

لكن وبرغم هذا ، فان التوسع الصناعي الاسرائيلي لم يتوقف ، والطاقة الانتاجية العاطلة استمرت في التزايد ، وقد اتضح من دراسة اعدتها حاييم ليفي عميد كلية ادارة الاعمال في الجامعة العبرية ونشرتها جريدة هارتس في عددها الصادر يوم ١٩٧٣/١٢/١٠ ان الصناعة الاسرائيلية قادرة على زيادة الانتاجية بنسب تتراوح بين ٣٥٪ و ٥٠٪ دون اية توظيفات جديدة ٠٠ (٤٣) . وهكذا يتضح معنا ان الطاقة الانتاجية العاطلة في الصناعة الاسرائيلية في تزايد مستمر بين السنوات ١٩٦٦ - ١٩٧٣ بينما يتزايد الاعتماد على اليد العاملة العربية . واذا جاز لنا اعتبار حرب ١٩٦٧ وما تمخض عنها من ابتلاع لمناطق عربية جديدة ، ويد عاملة عربية رخيصة ، مرتبطة اشد الارتباط بالبرامج الصناعية الاسرائيلية وبالتالي بالطاقة الانتاجية العاطلة ، وبمعنى ادق الاحتياطي في الطاقة الانتاجية الصناعية الاسرائيلية ، فانه يجوز لنا ربط التزايد في احتياطي الطاقة الانتاجية في الصناعة الاسرائيلية عام ١٩٧٣ ، وفاق المستقبل ، وطموح اسرائيل بان يوفر هذا المستقبل ، سلما او حربا ، اليد العاملة الضرورية لتشغيل تلك الطاقة الاحتياطية . الامر الذي يدفعنا للجزم بان تلك الطاقة الاحتياطية ، وبالتالي الاعتماد على اليد العريضة هي بفعل مخطط مسبق وواع . وكانت دراسة اعدتها مؤسسة (راند) قد اشارت الى «انه اذا ما استمر الاقتصاد الاسرائيلي بالتطور على اساس نسبة نموه الحالية فيمكنه استيعاب ٣٠٠٠٠ عامل اضافي من المناطق المحتلة عام ١٩٧٣ و ٢٠٠٠٠ عامل اضافي سنويا من المناطق المحتلة حتى عام ١٩٧٨ » (٤٤)

تزايد الاستثمارات ، تزايد الاعتماد على العمال العرب

ان تزايد « الموارد التي لا تزال عاطلة او متوفرة بكثرة في الاقتصاد الاسرائيلي كالات ورأس المال غير البشري » (٤٥) والذي اكده النسب المسابقة المعطاة قد تراسق مع ازدياد مطرد في نقص الطاقة العاملة والتي هي الوجه الآخر لتزايد الطاقة الانتاجية الاحتياطية - العاطلة في الاقتصاد الاسرائيلي . وقد عبر عن هذا المازق (الا وهو تفاوت

معدلات التوسع بنسب كبيرة بين نمو رأس المال ونمو الطاقة العاملة (أكثر من تصريح لاكثر من مسؤول اسرائيلي وقد سبق لاسحاق رابين رئيس وزراء اسرائيل ان صرح (١-٨-١٩٧٤) قائلاً « وصلنا الى وضع اصبحت فيه الطاقة البشرية في اسرائيل تقيدنا اكثر من اي عامل اخر ٠٠ (٤٦) » وفي وقت سابق قالت مجلة هاعولام هازيه انه قد «صرف النظر عن المشروع الذي اعد لتصدير عمال عرب الى اوروبا بعد ان اتضح ان هناك طلبا في اسرائيل لكل عرض للأيدي العاملة ٠٠٠ (٤٧) » - وكان يوسف الموجي ، وزير العمل الاسرائيلي قد توقع في ٢٩-١٢-٧٢ «ان النقص في الطاقة البشرية سيستمر حتى في السنوات الخمس المقبلة ٠٠٠ (٤٨) » .

تركيب اليد العاملة الاسرائيلية

ان الذي زاد مشكلة اليد العاملة في الاقتصاد الاسرائيلي تفاقماً هو طبيعة تركيب اليد العاملة الاسرائيلية ، ووجود فائض في اليد العاملة الفنية بالقياس لامكانيات الاقتصاد الاسرائيلي على التشغيل ، فـ «نسبة الجامعيين العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي الى جملة الطاقة العاملة تبلغ ١٤٫٩٪ بينما تبلغ في المانيا الغربية والولايات المتحدة الامريكية ١٣٫٤٪ و١٣٫٢٪ على التوالي ٠ (٤٩) وبرغم هذه النسبة المرتفعة «فان عشرات الجامعيين في مراكز الاستيعاب ليس في امكانهم ايجاد عمل ٠٠ (٥٠) » . واذا كان بإمكان اسرائيل ان تؤجل تشغيل طاقتها الانتاجية العاطلة - الاحتياطية في الآلات ورأس المال غير البشري ، فان امكانياتها في تحمل وجود بطالة او بطالة مقنعة في يدها العاملة الفنية تبقى امكانية محدودة وتحتل مخاطر جمة ابرزها الهجرة المضادة لهذه اليد العاملة ، وهو امر لا تستطيع المغامرة فيه .

المهاجرون اليهود لا يحلون المشكلة

هذا مع العلم ان محاولتها لتعويض النقص في اليد العاملة غير الفنية بالفائض لديها من اليد العاملة الفنية يحتمل مخاطر جمة ابرزها احتمال الهجرة المضادة . وكذلك فان هذه السياسة قد كانت محل معارضة مسن باروخ باراك رئيس مصلحة الاستثمارات الاسرائيلية في الولايات المتحدة ان صرح ابان انعقاد المؤتمر الاقتصادي الثاني الذي عقد في اسرائيل في منتصف عام ١٩٦٩ قائلاً «ان اسرائيل تبذل طاقتها البشرية ، فالهندسون لا يزالون يوظفون كعمال تقنيين ، والعمال التقنيون كعمال مشرفين ، والعمال المهرة كعمال اشغال وتصليات ، بدلا من ان يكونوا عمالا في مصانع الالكترونيات ٠٠ (٥١) » ولا يمكن لنا ان نفصل حديث باروخ باراك هذا عن السياسة الاسرائيلية التي اتبعتها اسرائيل لاحقا ، حيث انتصرت وجهة النظر الداعية للتوسع في تشغيل اليد العاملة العربية من المناطق المحتلة ١٩٦٧ . وكذلك حديث هعولام هازيه عن صرف النظر عن مشروع تصدير عمال عرب الى اوروبا بعد ان اتضح حاجة الاقتصاد الاسرائيلي لاي عرض لليد العاملة ٠٠٠

ان هذا المأزق معرض للتزايد مع تزايد الهجرة من الخارج ، بدلا من ان توفر حلاله . فـ «غالبية هؤلاء المهاجرين يتمتعون بمهارات وكفاءات انتاجية ابعد ما تكون عن تلك

المهام البسيطة - اي العمل غير الفني - وبالتالي فانها لا تكون تعويضاً عن النقص الحالي في الطاقة البشرية الموجودة في اسرائيل ٠٠٠ (٥٢) .

ان ما تقدم يوضح طبيعة الخطط الاقتصادية الاسرائيلية القائمة على التوسع في عملية الاستثمار الى اقصى مدى ، مستغلة وفرة رؤوس الاموال واليد العاملة والفنية ، ومن ناحية اخرى توضح طبيعة ما تزق اسرائيل على ضعيف اليد العاملة غير الفنية ، واستحالة حله من خلال المهاجرين الجدد ، او الطاقة العاملة الفنية العاطلة حالياً ، الامر الذي يؤكد الدور المرسوم للعمال العرب في الاقتصاد الاسرائيلي ، والذي سيزيد من اعتماده عليهم ، ليس لحل المازق الحالي فحسب ، بل لكي يكون قادراً على تنفيذ مخططاته للمستقبل . وفي رأسها الاندماج في السوق الأوروبية المشتركة ، حسب ما نصت الاتفاقية الموقعة بالاحرف الاولى بين اسرائيل والسوق في ٢٣ - ١ - ١٩٧٥ . (٥٢) واكثر من ذلك محاولة اسرائيل لعب دور القاعدة الاقتصادية لدول السوق الأوروبية المشتركة في المنطقة ، وكان عضو رئاسة السوق المشتركة قد قال في اعقاب تلك الاتفاقية « ان الهدف الرئيسي من هذا الاتفاق ليس فقط تخفيض الضرائب بل اجراء تعاون اقتصادي بين اسرائيل والسوق ٠٠ وان الاتفاق سيؤدي الى اقامة شركات ومشاريع مشتركة ٠٠٠ وان في أوروبا نقصاً في الايدي العاملة وفي المساحات المخصصة للصناعة ونأمل ان نجد هذا في اسرائيل ٠٠ (٥٤) » وفي ضوء هذا الحديث يكتسب كلام صحيفة معاريف في تلك الفترة اهمية كبرى عندما اشارت الى ان « المفاوضات مع السوق ملزمة حتى الان بالتأثير على اتجاهات التخطيط والانماء والاستثمارات واعداد طاقة بشرية في الاقتصاد الاسرائيلي ٠٠ (٥٥) »

ولو تذكرنا ان اسرائيل تعاني من نقص كبير وخطير في الطاقة البشرية ، وكذلك الامر بالنسبة للرساميل الموظفة بها ، لادركنا على الفور ، الدور المخصص للعمل العربي في ذهن المخطط الاقتصادي الاسرائيلي ٠٠

تجزئ الطهارة ، وتقسيم العمل طبقياً وقومياً

ويقول هذا الوضع ، والذي هو كما اتضح معنا نتيجة لسياسة مرسومة ، عملت اسرائيل على ترتيب اوضاعها العمالية على اساس تقسيم العمل والتخصص بين عمل فني بقي حكراً على اليد العاملة اليهودية وعمل غير فني يقع عبئه بشكل اساسي على اليد العاملة العربية ، وفي هذا الصدد لا بد من الاشارة الى سياسة اسرائيل باستيعاب اليهود الشرقيين ودمجهم اكثر فاكثرت في الحياة الاقتصادية الاسرائيلية وضمهم الى الشريحة العليا من الطبقة العمالية في اسرائيل .

وفي الوقت نفسه الاستمرار في مصادرة اراضي عرب المناطق المحتلة ١٩٤٨ لتخطيط الهياكل والمبنى الاقتصادية لهم وتحويلهم الى ايد عاملة رخيصة في الاقتصاد الاسرائيلي ولكي يسد النقص في الطاقة العاملة غير الفنية .

ان طبيعة تركيب اليد العاملة من عبرية وعربية في الاقتصاد الاسرائيلي تتضح من خلال الجداول التالية :

جدول رقم ١ -

تركيب القوى العاملة في الاقتصاد الاسرائيلي عام ١٩٧٣
عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية (عرب ، يهود)

فروع الاقتصاد اجمالي (الف)	يهود (الف)	نسبة اليهود %	العرب (الف)	نسبة العرب المئوية
كافة الفروع	٩٨١١٠٠	٩٠	١٠٧٢٣	١٠
الزراعة	٦٠٨٠٠	٧٤%	٢٠٦٠	٢٦%
الصناعة	٢٥٣٦٠٠	٦٤%	١٦٢٠	٦%
الكهرباء	٦٦	٦٥%	٥	٥%
البناء تجارة، مطاعم	٦٦٢٣	٧٢%	٢٦٨	٢٨%
فنادق	١٢٤٩	٩٠%	١٤	١٠%
نقل	٧٢٠٠	٦١%	٦٩	٩%
تأمين	٦٦٥٠٠	٦٨%	١٥	٢%
اعمال عامة	٢٥٠٤	٦٤%	١٥٥	٦%
خدمات	٧٠٤	٦٣%	٥٣	٧%

(٥٦)

جدول رقم ٢ -

تركيب القوى العاملة في الاقتصاد الاسرائيلي عام ١٩٧٣
توزيع القوى العاملة حسب طبيعة المهنة (يهود + عرب ١٩٤٨)

تصنيف المهنة	اجمالي (الف)	يهود (الف)	عرب (الف)	نسبة اليهود %	نسبة العرب %
اجمالي	١٠٨٨٤	٩٨١١	١٠٧٢٣	٩٠	١٠
مجالات علمية	٦١٨	٦١	٥٨	٦٦%	١%
واكاديمية	١٢٣٢	١١٥٠	٨٢	٦٣%	٧%
مهندسون وتقنيون	٣٥٢	٣٤٥	٥٨	٦٨%	٢%
اموال مكتبية	١٧٧١	١٦٨٢	٨٨	٩٥%	٥%
وادارية	٨٥٥	٧٨١	٧٤	٩١%	٩%
بائعون	١٣٣٨	١٢٢٢	١١٥	٩١%	٩%
عمال خدمات	٧٥٦	٥٩٨	١٥٨	٧٦%	٢١%
عاملون بالزراعة عمال مهرة /	٢١٧٠	٢٧٩٨	٣٧٢	٨٨%	١٢%
صناعة الخ	٧١٧	٥٤٩	١٦٨	٧٦%	٢٤%
عمال غير مهرة					

(٥٧)

جدول رقم - ٣ -

تركيب القوى العاملة في الاقتصاد الاسرائيلي عام ١٩٧٣
تركيب القوى العاملة في القطاعات الرئيسية بعد اضافة عمال مناطق ٦٧

القطاع الاقتصادي	اجمالي	يهود	عرب مناطق ٤٨	عرب مناطق ٦٧	اجمالي العرب	نسبة اليهود	نسبة العرب
بناء	١٥٤,٥٩٢	٩٦,١٠٠	٢٦,٨٠٠	٢١,٦٩٢	٥٨,٤٩٢	٦٢,٢	٢٧,٨
صناعة	٢٨٠,٨٩٥	٢٥٣,٦٠٠	١٦,٢٠٠	١١,٠٩٥	٢٧,٢٩٥	٦٠,٢	٧,٨
زراعة	٩٢,٢٣٠	٦,٨٠٠	٢٠,٦٠٠	١١,٨٣٠	٣٢,٤٣٠	٦٥,٢	٣٤,٨

(٥٨)

جدول رقم - ٤ -

تركيب القوى العاملة في الاقتصاد الاسرائيلي عام ١٩٧٣
تركيب اليد العاملة العربية (منطقة ١٩٤٨)

تصنيف المهنة	العدد (الف)	نسبة مئوية
اجمالي	١٠٧,٣	
مجالات علمية واكاديمية	٨	٠,٧٤٥ %
مهندسون وتقنيون	٨٢	٧,٦٤٠ %
مديرون	٨	٠,٧٤٥ %
امعمال مكتبية وادارية	٨٨	٨,٢٠٠ %
بالعسوق	٧٤	٦,٨٠٠ %
عمال خدمات	١١٥	١٠,٧٠٠ %
عاملون بالزراعة	١٥٨	١٤,٧٠٠ %
عمال مهرة/صناعة ... الخ	٢٧٢	٢٤,٦٠٠ %
عمال غير مهرة	١٦٨	١٥,٦٠٠ %

(٥٩)

جدول رقم ٥ -

تركيب القوى العاملة في الاقتصاد الاسرائيلي عام ١٩٧٣
تركيب القوى العاملة اليهودية

المهنة	اجمالي (الف)	نسبة مئوية
مجالات علمية واكاديمية	٦١	٪ ٦٢
مهندسون وتقنيون	١١٥٠	٪ ١١٧
مديرون	٢٤٥	٪ ٣٥
اعمال مكتبية وادارية	١٦٨٢	٪ ١٧١
بانسون	٧٨١	٪ ٧٩
عمال خدمات	١٢٢٢	٪ ١٢٤
عاملون بالزراعة	٥٩٨	٪ ٦٠
عمال مهرة/صناعة ... الخ	٢٧٩٨	٪ ٢٨٥
عمال غير مهرة	٥٤٩	٪ ٥٥

(٦٠)

جدول رقم ٦ -

تركيب القوى العاملة في الاقتصاد الاسرائيلي عام ١٩٧٣
نسبة توزيع اليد العاملة العربية ، بالمقارنة مع نسبة توزيع
اليد العاملة اليهودية

نسبة اليهود ٪	نسبة العرب ٪	نسبة العرب لليهود ٪
٦٢	٠,٧٤٥	٪ ١٢
١١٧	٧,٦٤	٪ ٦٥
٣٥	٠,٧٤٥	٪ ٢١
١٧١	٨,٢٠٠	٪ ٤٧
٧٩	٦,٨٠٠	٪ ٨٦
١٢٤	١٠,٧٠٠	٪ ٨٦
٦٠	١٤,٧٠٠	٪ ٢٤٥
٢٨٥	٢٤,٦٠٠	٪ ١٢١
٥٥	١٥,٦٠٠	٪ ٢٨٣

(٦١)

ويتضح لنا من خلال الجدول رقم (١) ان نسبة العرب المؤوية تبلغ ١٠ ٪ من اجمالي العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي ، وفيما لو اعتبرنا ان متوسط توزيع العمال العرب في القطاعات الاقتصادية المختلفة يجب ان يدور حول نسبة ١٠ ٪ ، لاتضح لدينا طريقة توجيه اليد العاملة العربية ، فهناك فرعين اقتصاديين فقط هما الزراعة والبناء تبلغ بهما نسبة العرب ٢٦ و ٢٨ مرة ضعف النسبة المقررة للعرب اي ١٠ ٪ وبالمقابل يلاحظ ان نسبة العرب في الفروع الاخرى هي دون المتوسط المقرر للعرب وتهبط لتبلغ ٢ ٪ فقط في قطاع التأمين .

هذا ويلاحظ نفس الشيء بالنسبة للجدول رقم (٢) وتوزيع العاملين على اساس تصنيف المهنة ، ففي الوقت الذي تبلغ فيه نسبة العرب ١٠ ٪ من اجمالي العاملين ، فان المصنفين باعتبارهم عمالا غير مهرة يبلغون ٢٤ ٪ اي ٢٤ مرة ضعف المتوسط العام اي ١٠ ٪ بينما لا تزيد نسبة العرب العاملين في مجالات علمية واكاديمية عن ١ ٪ اي ١٠ / ١ النسبة المقررة للعرب .

ان اضافة عمال المناطق المحتلة ١٩٦٧ الى عمال المناطق المحتلة ١٩٤٨ قد زاد من الخلل الذي تبينه ارقام الجدولين (١) و (٢) فبينما كانت نسبة العمال العرب من مناطق ١٩٤٨ تبلغ في قطاعات البناء والصناعة والزراعة ٢٨ ٪ و ٦ ٪ و ٢٦ ٪ على التوالي فان النسب قد زادت بعد اضافة عمال مناطق ١٩٦٧ كما هو واضح في جدول رقم (٣) الى ٣٧٫٨ ٪ و ٧٫٨ ٪ و ٣٤٫٨ ٪ على التوالي .

ان التوزيع الطبقي للعمال العرب واليهود ، والتوجيه المهني لكل منهما يتضح معنا اكثر فلكثر من ملاحظة الجداول (٤) و (٥) و (٦) ، حيث تتبين نسبة توزيع اليد العاملة العربية واليهودية ، كل على حدة على اساس تصنيف المهنة ، وبكلمة ادق التركيب الطبقي لكل منهما ، ومن هنا كان الجدول رقم (٦) الذي اعد للمقارنة بين التركيبين الموضحين في جدول رقم (٤) و (٥) .

و « تقوم فكرة الجدول رقم (٦) على اظهار التباين بين تركيب القوى العاملة اليهودية واليد العاملة العربية ، لتوضيح الوظيفة الطبقي لكل منهما في اسرائيل . ولو اخذنا تركيب القوى العاملة الاسرائيلية واعتبرنا كل نسبة من نسب العاملين هي اساس القياس فالافتراض ان تكون نسب تركيب اليد العاملة العربية متقاربة مع نسب تركيب اليد العاملة اليهودية ، اي ان تساوي النسبة المستخرجة في ضوء تركيب اليد العاملة العربية ١٠٠ ٪ من النسبة المستخرجة في ضوء تركيب اليد العاملة اليهودية ، واي خلل في هذه النسبة يوضح مقدار الخلل في تركيب اي منهما . وكما هو موضح في الجدول ، ففي الوقت الذي تختل فيه النسبة لصالح العرب على صعيد العاملين بالزراعة والعمال غير المهرة بثلاثة اضعاف تقريبا ، نجدهم لا يشغلون سوى ١٢ ٪ مثلا من النسبة المفترض ان يشغلوها في المجالات العلمية والاكاديمية » (٦٢) .

اهمية العمال العرب • نسبة مؤوية ام مرحلة انتاجية ؟

ان الارقام التي تقدمها الجداول السابقة واضحة في دلالاتها ، وتبين الوظيفة الطبقية لعرب المناطق المحتلة في الاقتصاد الاسرائيلي وتؤكد ان اهمية اليد العاملة العربية في

الاقتصاد الاسرائيلي ، اضافة الى انها تمون الاقتصاد الاسرائيلي بـ ١٠ ٪ من الطاقة العاملة فيه ، فانها تتركز في القطاعات الانتاجية . واكثر من ذلك فان اهميتها لا تنبع من كونها ١٠ ٪ فقط ، وهي نسبتها الى اجمالي الطاقة العاملة ، بل من النسبة التي تمثلها من اجمالي العاملين في قطاع الانتاج ، وعلى سبيل المثال فان نسبة عمال المناطق المحتلة ١٩٦٧ والتي تبلغ « ٤٥ ٪ من اجمالي الطاقة العاملة تساري ١١٥ ٪ من الطاقة العاملة في مجال الانتاج (٦٣) » ، وقد قدرت نسبة العمال العرب من مناطق ١٩٤٨ و ١٩٦٧ « لاجمالي الطاقة العاملة في مجال الانتاج بحوالي ٣٧ ٪ ٠٠ (٦٤) » .

وحتى هذه النسبة لا تعكس اهمية اليد العاملة العربية كون النسبة محسوبة على اساس اجمالي العاملين في قطاع الانتاج . ولكن تركز العرب في الاعمال غير الفنية يعطيهم اهمية نسبية جديدة تبلغ على الاقل ضعف النسبة التي يشكلونها من اجمالي العاملين في قطاع الانتاج .

وان الـ ١٠ ٪ التي يمثلها العمال العرب من اجمالي اليد العاملة والتي تشكل حوالي ٣٧ ٪ من اجمالي العاملين في قطاع الانتاج ، تتضاعف مرة جديدة لتبلغ نسبة تزيد على ٧٥ ٪ عندما تحسب بالقياس الى عدد العاملين فيما يمكن تسميته المهن السوداء في الاقتصاد الاسرائيلي ، فهم لا يشغلون اكثر من ٦ ٪ من العاملين بالصناعة و ٢٦ ٪ من العاملين بالزراعة ولكن هذه الـ ٦ ٪ والـ ٢٦ ٪ ليست رقما مجردا لانها مرحلة انتاجية بكاملها . واثرا لا يمس ١٠ ٪ او ٢٦ ٪ او ٦ ٪ من الاقتصاد ، فالسيطرة على مرحلة انتاجية هي سيطرة على العملية الانتاجية بكاملها ، وعندما تحسب الاهمية على اساس المراحل الانتاجية ، تتساوى اهمية العمال مع اهمية المهندس او المدير الذي يشرف على وينظم العملية الانتاجية ، وكما يتساوى الكاتب مع عامل المطبعة الذي ينضد الحروف في تقديم العمل للقارئ رغم فارق الاجر وطبيعة المهنة والتصنيف الطبقي لكل منهما .

العمل العبري بعد ثلاثة ارباع القرن

ان العرض الذي تقدم يوضح حقيقتين متلازمتين ، الاولى خرافة سياسة العمل العبري وعدم امتلاكها للمقومات المطلوبة ، والثانية الدور الحاسم لليد العاملة العربية في الاقتصاد الاسرائيلي . ولكن رغم كل هذا فان السلطات الاسرائيلية تصر عبر تصريحات هنا وهناك على ان تشغيل العمال العرب هو من اجل توفير لقمة الخبز لهم . فموشى ديان ، عندما كان وزيرا للدفاع ، كان يقول « ان الجواب الوحيد للنزاع هو التعلّوش مع العرب علينا ان نحولهم من لاجئين يعيشون على مخصصات السمن والارز الى اناس يعملون ، علينا ان نؤدي بهم الى وضع يمكنهم من العيش بشرف ، اننا لسنا بعيدين عن ذلك ، فخلال الاعوام الخمسة الماضية عملنا بما فيه الكثير ، ولكن يقتضي بذل المزيد من العمل . ان المصرخة المطالبة بالعمل العبري تصم آذاني لانها تعني عدم توفير عمل للعرب (٦٥) » .

العمل العربي بين السياسة الاعلانية والحاجة العملية

ان تشغيل اليد العاملة العربية ليست للأسباب الاعلانية التي يقول بها موشى ديان ، وما

تصريحه سوى نموذج ٠٠ بل لسبب قديم - جديد منذ بداية هذا القرن وحتى الان ٠٠ منذ ايام هرتزل وأحد هعام الى يومنا هذا ٠ ويوجزه قول صحيفة هآرتس « لقد قيل الكثير عن الفوائد الاقتصادية التي جناها العرب ، بيد ان الفوائد التي جناها لليهود لا تقل عنها ٠ فلولا العمل العربي لما كانت موجات الهجرة تستوعب بالسرعة التي استوعبت بها ٠٠ ان مهاجري المانيا في الثلاثينات قد استوعبوا في منازل ، اعتمد في بنائها على مواد البناء التي انتجها العرب ، وتم بناء قسم منها في القدس وحيفا ، بواسطة الايدي العربية ، كما ان عملية استيعاب مهاجري ٠٠٠ الخمسينات تمت بالاستعانة بتجنيد الايدي العربية قسي المناطق القديمة ٠ ان التطور المعروف لدينا - اي التوسع في اليد العاملة العربية - في الاعوام التي اعقبت حرب حزيران ليس فيه جديد ٠٠ (٦٦) » ٠ ويكلام هآرتس هذا عام ١٩٧٢ تؤكد حديث أحد هعام عام ١٩١٢ عن ان «مستوطناتنا القروية في فلسطين حتى ولو اتسعت مع مرور الزمن لتصل نهاية حدود الامكانيات ، ستبقى دائما مستوطنات عليا تابعة لاقلية متحضرة متطورة تستمد قوتها من عقلها ومالها ، بينما الجماهير القروية الفقيرة التي تستمد قوتها من عمل ايديها ، لن تكون لنا في ذلك الوقت ٠٠ (٦٧) » ٠ ولا في اي وقت اخر كما يبدو ٠! رغم ان السيد كنيغ ، في مذكرته المشهورة له رأي اخر ، فقد هزه يوم الارض ويعنف ، ولذا فقد اكتشف الوجه الآخر ، لموضوع اليد العاملة العربية في الاقتصاد الاسرائيلي ، وتذكر انه « نتيجة لهرب العمال اليهوديين اليهود من العمل في مجال الاشغال اليدوية » (٦٨) ٠ انفتح الباب « امام العرب على مصراعيه (٦٩) » ٠ والنتيجة انه « اصبح حسن سير اقتصاد الدولة متوقفا عليها - اي اليد العاملة العربية - الى حد بعيد ٠٠ (٧٠) » ٠ ويعد اضراب يوم الارض ، حيث اعد ملحقا لمذكرته والتي اعدت قبل ذلك ، تاكدت قناعة اسرائيل كنيغ اكثر فيقول « ترك الاضراب انطبعا قويا لدى العمال ومؤسسات الخدمات ، بأن حسن سير الاقتصاد يعتمد على الايدي العاملة ٠ وفي الوقت نفسه اثبت السكان العرب حيويتهم بالنسبة للاقتصاد الذي يديره يهود ٠٠ (٧١) » ويعد ان يعدد الفروع التي يسيطر عليها العمال العرب يقول « والمتبعية التي تميز فروع اقتصاد كثيرة مرتبطة بهذه الايدي العاملة ، اعطت شعورا بالقوة لعرب اسرائيل الامر الذي استغلته الجهات المهتمة بذلك ٠٠ (٧٢) » ويشير كنيغ في مكان اخر من مذكرته الى « ان تركيز السيطرة على قطاعات اقتصادية معينة يمكن العرب من الاضراب او عدم التعاون مما سيؤدي الى اضرار اقتصادية بالغة للدولة ، وعلى الخصوص اضرار سياسية عن طريق ابراز وزنهم كعامل مهم في اقتصاد الدولة ٠٠ (٧٣) » ٠ وفي ضوء ما تقدم يتترح : « وضع اتفاقات مناسبة مع كل ادارة مشروع او معمل خاضع لقانون استثمار رأس المال » في المناطق الحساسة ٠٠ بحيث لا يزيد العمال العرب على نسبة ٢٠ ٪ (٧٤) » ٠

المازق : الضريبة توجه للعمال العرب فتصيب العمال اليهود

اقتراح كنيغ ، اقتراح حسن في حدود ظواهر الارقام وذلك بتحديد النسبة ٢٠٪ ! ولكن المسألة ليست مسألة نسبة ترتفع أو تنخفض ، وتمس العرب فقط ٠ فمراحل اي عملية انتاجية بمقدار انفصالها فهي متحدة ٠٠ وعندما نقول مازق اقتراحات السيد كنيغ وبالتالي مازق الصهيونية ففي الذهن استحالة المساس بالعمال العرب ٠٠ دون المساس بالعمال اليهود ٠ وان اراد خلق المشاكل للعمال العرب ٠٠ فهو لا يستطيع الا ان يخلق ويقدر مساو

(ان لم يكن اكثر) مشاكل للعمال اليهود ، للاقتصاد الاسرائيلي . . واستطرادا لكل
البنية الاجتماعية لاسرائيل . .

فالسيد كنيغ يتحدث بمعرض حديثه عن العرب عن « تركيز السيطرة على قطاعات
اقتصادية معينة . . (٧٥) » ماذا يعني التركيز ؟ ويفعل ماذا ؟ كنيغ نفسه يعطي مكان
اخر من مذكرته السبب بانه « نتيجة لهرب العمال اليديويين اليهود من العمل في مجال
الاشغال اليدوية . . (٧٦) » .

ولكن هل المشكلة هي مشكلة هرب ؟ اي ان الحل هو في منع الهرب ! المشكلة كما يقول
كنيغ بسبب «الفارق الشاسع بين العرض والطلب على الايدي العاملة في الاقتصاد بكل
فروعه وخاصة فرع البناء وورش اصلاح السيارات وكل الاعمال اليدوية بشكل عام ،
والتبعية التي تميز فروع اقتصاد كثيرة مرتبطة بهذه الايدي العاملة . . (٧٧) » .

يمكن لنا الخروج من كلام كنيغ هذا بالحقائق التالية :

- ١ - تركيز العرب وسيطرتهم على فروع اقتصادية .
- ٢ - اعتماد الفروع الاقتصادية الاخرى على الفروع التي يسيطر عليها العرب . .
- ٣ - (هرب) العمال اليهود من الاعمال اليدوية .
- ٤ - الفارق الشاسع بين العرض والطلب على الايدي العاملة . خصوصا الاعمال التي
يتوجه اليها العرب .
- ٥ - يقترح تحديد نسبة العرب بـ ٢٠ ٪ .

رغم حديث كنيغ عن (هرب) العمال . . وفي ضوء كل العرض الذي تقدم ، وفي ضوء
الحقائق التي سجلها كنيغ نفسه ، يتضح ان المشكلة ليست في (هرب) بسبل في طبيعة
الاشياء نفسها . . فلو خفض عدد العمال العرب ، وهو امر ممكن باصدار قرار حكومي ،
ولكن ما هي الخطوة التالية ؟ فتركز العمال العرب ، كما اقترح معنا يعني ان نسبة
تتجاوز ٧٥ ٪ من العاملين ، في فرع معين هم عرب وفيما لو خفضت النسبة الى ٢٠ ٪ .
فستنخفض الطاقة الانتاجية بدرجة كبيرة - ٧٥ ٪ الى ٢٠ ٪ - ولكن فروع اقتصادية اخرى
تربطها بالفروع (العربية) علاقة تبعية كما يقول كنيغ نفسه ، فهل ستنخفض انتاجية الفروع
(التابعة) بمقدار الانخفاض المقترح في الفروع (المتبوعة) . وهل اقتصاد اسرائيل علسي
استعداد لتحمل هزة من هذا المستوى ؟ وبالتأكيد ان السيد كنيغ عاقل لدرجة ان لا يقترح
هكذا تخفيض . اذا ، وللا الفراغ الذي يتركه العمال العرب ، سيجبر العمال اليهود الذين
(هربوا) حسب تعبيره ، على الحل محل العمال العرب المطرودين . ولكن هذا يستدعي
من السيد كنيغ اجابة على حقيقة سجلها هو نفسه عندما اشار الى « الفارق الشاسع »
وليس الفارق فقط ، بين العرض والمطلب على اليد العاملة . بكلمة اخرى فلو نجح في (جلب)

المهاجرين ولكن اماكنهم الشاغرة من سيملاها ، خصوصا وانها وظائف ممتازة بالتاكيد
والا لما (هربوا) اليها . من المؤكد ان السيد كنيغ بوصفه صهيونيا لا يمكن ان يخطر في
باله ان يملأ الفراغ الناتج عن العمال اليهود (المهاجرين) بالعمال العرب (المطرودين) .
وحيث ان سيكون السيد كنيغ عرضة للاتهام بأنه قد قلب مفاهيم المعلم الاكبر هرتزل والذي
اراد الهجرة الى فلسطين نوعا من الارتقاء الطبقي . . اذا سيد السيد كنيغ بصلته في
المهاجرين الجدد . لكنهم ولسوء حظه « ابعده ما يكونون عن تلك المهام البسيطة (٧٨) » .
اذا ما العمل ؟ . لا حل ! وهنا المأزق .

اسرائيل والخيارات الصعبة - المستحيلة

خيارات اسرائيل بالنسبة لمأزق اليد العاملة تنحصر باحتمالين : العودة الى سياسة
العمل العبري او الاستمرار في السياسة الحالية . وللاحتمالين نفس النتائج السياسية
والاقتصادية السلبية .

ان العودة الى سياسة العمل العبري ، حتى ولو بنسبة معينة ، تعني ببساطة شديدة
اعادة النظر في هيكل القوى العاملة الاسرائيلية وطريقة توزيعها على الفروع الاقتصادية
والهنا المختلفة ، لان طريقة التوزيع هذه تخضع لنسبة مزج معينة ، اي استحالة امكانية
الاستغناء عن مهنة معينة دون الاستغناء عن بقية المهن ذات العلاقة الوثيقة بها ، او
الاستغناء عن مرحلة انتاجية بغض النظر عن حجمها دون الاستغناء عن بقية المراحل
الانتاجية .

استحالة ضغط اليد العاملة

ورب قائل بإمكانية ضغط اليد العاملة في بعض القطاعات الانتاجية ، والتوسع فسي
احلال الآلة مكان العمل اليدوي بما يوفره هذا من يد عاملة . ولكن الثابت ان قدرة
اسرائيل على هذا الصعيد هي قدرة محدودة جدا ، وان لم نقل معدومة ، نظرا لكثافة
التوظيفات الرأسمالية . وعلى سبيل المثال فان كثافة رأس المال الموظف في قطاع الزراعة
يفوق حاجة القطاع الزراعي .

خسائر اعادة توزيع اليد العاملة اليهودية

ان اعادة توزيع اليد العاملة العبرية وتوجيه اعدادها منها للطلول محل العمال العرب ،
سوف تؤدي الى خلق فراغ في القطاعات التي سحب منها عمال ، وبالتالي فان حجم
الانتاج القومي لا بد وان يهبط بنسبة قريبة من تلك النسبة التي هبط بها حجم اليد
العاملة .

ان الخسارة في الانتاج لا يمكن ان تقاس فقط من خلال النسبة التي قلت بها اليد
العاملة ، بل تتعلق ايضا في كيفية ونسبة استغلال الطاقة العاملة ، وكان هنالك من
اشار الى « ان اسرائيل تبده طاقتها البشرية ، فالمهندسون لا يزالون يوظفون كعمال
تقنيين . والعمال التقنيون كعمال مشرفين والعمال المهرة كعمال اشغال وتصليحات بدلا من

ان يكونوا عمالا في مصانع الالكترونيات .. (٧٩) » .

واكثر من ذلك فان مهن العرب لا تقف عند حدود عمال اشغال وتصلحيات ، بل اكثر سوءا وشقاء من ذلك . وعندما يوظف اي عامل في مهنة دون مستواه وقدرته ، فان هذا يعتبر خسارة مركبة ، أولا ، بالفارق بين قدرته الفعلية ، والطاقة المستغلة منها ، وثانيا ، تدني مستواه الفني وعدم اكتسابه اية خبرات جديدة ذات صلة بتخصصه الاصيل . هذا ومن المتعارف عليه اقتصاديا ، اعتبار من لا يعمل في مجال تخصصه عاطلا عن العمل .

ان اعادة توزيع القوى العاملة وتوجيه جزء منها الى الاعمال الدنيا وذات المردود المنخفض ، سوف تؤدي ، اما الى الحفاظ على هيكل الاجور القديم ، اي ان يدفع للوظيفة الجديدة انديا الراتب الذي كان يدفع للوظيفة القديمة العليا - وفيما لو تذكرنا ان معدل الاجور الذي يدفع للعمال اليهود يفوق انتاجيتهم لاسباب اجتماعية وسياسية متعددة لا مجال لذكرها الان وتتحمل خزينة الدولة ذلك الفارق ، لاتضح لنا حجم الاعباء المالية التي ستلقى على كاهل الخزينة العامة .

واما ان تدفع للوظيفة الجديدة الدنيا ، الراتب المخصص لها في هيكل الاجور ، وحينئذ سيهبط مستوى المعيشة لعدد من العاملين في وقت يحافظ فيه الباقرن على مستوياتهم السابقة ، وهذا يقود حتما الى مساس سياسة اسرائيل الهادفة لخلق « سلام اجتماعي » وذلك مقدمة طبيعية لتساعد الصراعات الطبقيّة للدرجة التي تخشاها اسرائيل .

مطلوب ازمة اقتصادية اعمق من ازمة ١٩٦٦ !!

ان المشكلة لا تنحصر في حجم الناتج القومي الذي سينخفض ، او الاعباء التي ستلقى على كاهل الخزينة الاسرائيلية ، بل في ردود فعل اولئك المدعويين (لخفض) مستواهم الطبقي والمهني - وما هي الظروف التي ستدفعهم للقبول ؟ الدافع الايديولوجي . سبق ان اتضح لنا حجمه عندما عرضنا آراء هرتزل وآحاد هعام وغيرهم . لذا يتوقع مدير مصلحة القوى البشرية في وزارة العمل « اذا ما حدثت ازمة - اقتصادية - شبيهة بازمة ١٩٦٦ ، فانها ستمس قطاع البناء وعند ذلك سيتاثر العمال العرب المركزيين في هذا الفرع . واذا ما مست السياحة ، فان العمال العرب من المناطق الذين يعملون في المطاعم وجلي الصحون هم الذين سيتضررون ايضا ، وفي مقابل ذلك اذا مست الازمة الصناعية بحيث يصبح من الضروري ايقاف وتيرة النمو الصناعي ، فان المتضررين سيكونون بين العمال اليهود ، واذا ما تعمقت الازمة ، حينئذ سيحل العاطلون عن العمل من العمال اليهود تدريجيا محل العمال العرب وحتى في فروع الاعمال البسيطة .. » (٨٠)

مازق الهجرة .. والوضع الاقتصادي

اذا ، المطلوب « ازمة شبيهة بازمة ١٩٦٦ » .. واكثر من ذلك « اذا ما تعمقت الازمة » .. تحل مشكلة الاحلال ، وتوجيه العمال اليهود نحو « قطاع البناء » و « جلي الصحون » و « فروع الاعمال البسيطة » . . . ولكن هل من ضمان بان العمال اليهود سوف يتوجهون

نحو هذه الفروع .. ام نحو الخارج ، فتكون بداية الهجرة للخارج وتوقف الهجرة للداخل . وهذا ليس توقعا ، بل في ضوء ما حدث ابان سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٦٦ - ١٩٦٧ . ففي عام ١٩٥٣ ، وحيث كانت هنالك ازمة اقتصادية ، اذ انخفض الناتج القومي بالقياس للعام السابق ، لم يهاجر لاسرائيل سوى ١٢٠٠ مهاجر فقط . وازمة ١٩٦٦ ، التي كانت اخف وطأة من ازمة ١٩٥٣ حيث تزايد الناتج القومي بنسبة ١ ٪ فقط ، ظهرت اثارها في عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ ، حيث بلغت الهجرة ٨٢٠٠ و ٤٣٠٠ مهاجر على التوالي في حين بلغت في الاعوام ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٤٠٦٠٠ و ٥٣٨٠٠ و ٤٦٣٠٠ و ٢٢٩٠٠ مهاجر على التوالي (٨١) . هذا ومن الجدير بالذكر ان الناتج القومي الاسرائيلي كان قد حقق تزايدا بنسبة ١٠ ٪ و ١٠ ٪ و ١١ ٪ و ٩ ٪ و ٩ ٪ للسنوات المسالفة الذكر في حين لم يزد الناتج السنوي عام ١٩٦٦ سوى بـ ١ ٪ فقط (٨٢) .

ان المساس بموضوع الهجرة هو مساس بالموضوع الاكثر حساسية بالنسبة لاسرائيل ، وهو موضوع متشعب الاثار والنتائج ، ويمس صلب الايديولوجية الصهيونية وسياساتها الاستيطانية .

ان لجوء اسرائيل الى اعادة توزيع هيكل قواها العاملة ، امر سيقودها حتما الى مجموعة نتائج سلبية جدا على جملة منطلقاتها ومرتكزاتها الايديولوجية والطبقية ولن تقتصر الهزة على بنيانها الاقتصادي فحسب ، بل ستؤدي الى خلخلة وجودها السياسي ايضا ، وبعد ما يزيد على نصف قرن على حديث هرتزل عن « الارتقاء الطبقي » و« تحسين مستوى معيشة المهاجر » سوف تقلب الآية وستفشل النبوة ، وستفشل معها نظرية بن غوريون عن التمييز والتمايز .. كضمان لاستمرار المسألة اليهودية .. وسوف تتأكد مرة اخرى الحقيقة التاريخية القائلة ، ان الايديولوجية الرجعية ، مصيرها الفشل دائما .

ان المثل العربي القائل بـ « امرين احلاهما مر » ينطبق تمام الانطباق على اسرائيل ، فكما تقدم معنا هي عاجزة عن التخلي عن اليد العاملة العربية ، والبديل الاخر هو استمرار الوضع على ما هو رغم مخاطره .. وهذا ما اشار اليه كنيغ في مذكرته الشهيرة . اما المخاطر فقد لخصها توليدانو مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية الذي سبق له ان قال « لا يوجد حل كامل للمشكلة .. ربما يعتقد البعض ان الوظائف والمراكز تقضى على الرغبات القومية .. انني انفي ذلك .. ان السؤال هو : كيف يمكن العيش على افضل وجه مع اقلية قومية ليس لرغباتها القومية حل في اسرائيل .. » (٨٣) .

« ليس لرغباتها حل في اسرائيل » ولكن لها دور في اسرائيل .. وبين الحل والدور يكمن مآزق اسرائيل التاريخي ..

وان السؤال الذي لا بد وان يطرح في ضوء العرض الذي تقدم ، اين اصبحت وما هو مستقبل السياسة الاسرائيلية التي انتهجتها بعد عدوان ١٩٦٧ ، والتي تقول بان تحسين مستوى معيشة عرب المناطق المحتلة سوف يؤدي الى القضاء على روح المقاومة لديهم .. (٨٤)

وان ما ينطبق على عرب المناطق المحتلة ١٩٦٧ ينطبق على عرب المناطق المحتلة ١٩٤٨ ، من ناحية المنبدا ، رغم اختلاف نظرة ومخططات اسرائيل تجاه كل منهما .

الاهام وتفاوت اساس القياس

يوما بعد يوم ، تتأكد صحة مقولة بنحاس سابير وزير مالية اسرائيل السابق الذي سبق له ان عارض وجهة النظر تلك ، قائلا بخطأ من يظن ان تحسين مستوى المعيشة يلغي التطلعات الوطنية . وبالفعل فانها لظاهرة ملفتة للنظر ان كافة سياسات اسرائيل ومحاولاتها قد انتهت بتصاعد المشاعر الوطنية وزيادة حجم وحدة المقاومة بكافة اشكالها على السياسة الاسرائيلية . رغم انه من المعروف تقليديا ارتباط الاحتجاج والتدمر بالاضطهاد وسوء الاوضاع المعيشية .

الامثلة التي حاول سابير ان ينفقها صحيحة رغم النتائج التي انتهت اليها . والمخلسل لم يكن بالفرضية ، بل باطراف المعادلة التي تقوم عليها تلك الفرضية ، والنقطة التي ينطلق منها ، والتي هي اساس القياس . واذا كان وضع العرب قد تحسن ، فبالقياس لماذا ؟ خطأ الصهيانية كان انبلاقيهم من ان وضع الفلسطينيين بعد ١٩٤٨ ، من طرد ونفي وتشريد هو وضع طبيعي ، وبكلمة ادق يفترض هذا التسليم بصحة قيام اسرائيل وبالتالي صحة الرضخ الذي انتهى اليه الفلسطينيون . اي ان هناك عرب لا يملكون شيئا ، ومن هنا فعليهم ان يقبلوا شاكرين اي شيء يقدم اليهم ، لان اي شيء هو اكبر من الصفر ، والذي هو النقطة التي ينطلق منها الصهيانية ، وكذلك الامر بالنسبة للاجئين في المخيمات من غزة والضفة الغربية ، والذين يعتاشون على مساعدات الامم المتحدة ومخصصات السمن والارز التي تحدث عنها موشي ديان . وبالتالي فان تقديم فرص العمل اليهم هو امري جيد ، وافضل من وضعهم الحالي . لذا فان الفرضية الصهيونية حول تحسين مستوى المعيشة هي فرضية صحيحة . ولكن ، الفرضية الصحيحة قد ادت الى نتائج معاكسة لتلك التي توقعتها الفرضية . المسبب . هو ان اساس القياس ونقطة انطلاق العرب لا تبدأ في مرحلة ما بعد ١٩٤٨ . المرحلة التي اصبح بها الفلسطينيون معدمين . بل تبدأ في مرحلة ما قبل ١٩٤٨ حين كانوا ملاكا لارضهم . التي تمنحهم الان اسرائيل فرصة عمل فيها فقط . فرصة عمل توفر دخلا لهم وتحسن معيشتهم . لكنها لاتصاهي اطلاقا ما يقدمه لهم امتلاكهم للارض . وذلك الملاحي بعد ان عربي من ملابسه كاملة ، (سيفرح) قطعاً ، عندما ترمى له قطعة صغيرة تستر عورته . لكن هذه الفرحة لا تلغي قناعته بانه كان مالك المذلبة بكاملها . وما يمنحه الرضى ويعيد له توازنه ، استعادة كامل بذلته . بلدته .

ان الارقام التي قدمت لتبيان حجم ودور اليد العاملة العربية في الاقتصاد الاسرائيلي ، والتي تؤكد ان تخوف كنيغ كان في محله ، تؤكد ان العرب يملكون في ايديهم امكانية التأثير على مفصل مؤلم جدا . مفصل حساس ، متشعب التأثير والانعكاسات . يملكون سلاحا يستطيعون بواسطته شل دولة العدو ، وتعريضها لهزات قاتلة ، وقدرة اسرائيل على المجابهة قدرة محدودة جدا . فـ حسن سير اقتصاد الدولة متوقف عليها ، الى حد بعيد (٨٥) . وسيطرة العرب هذه تمكنهم من « الاضراب او عدم التعاون مما سيؤدي الى اضرار اقتصادية بالغة للدولة » (٨٦) .

حسن سير الاقتصاد يتوقف على العرب : اذا ما ائذي ينتظره هؤلاء لتخريب سير الاقتصاد ؟ ! هذا السؤال التحدي مطروح على الجميع . فهل نقبض الفرصة ونوجهها ؟

هل ينقذ العرب اسرائيل ؟

اسرائيل تعيش مأزقا تاريخيا .. والايديولوجية الصهيونية كايديولوجية رجعية تواجه خيارات مغلقة . السؤال : هل نمنحها فرصة الحياة ؟
وفي ضوء كل ما تقدم اليس التفكير بتحرير كل فلسطين هو تفكير عاقل . يستند على امكانية علمية .. وفي متناول اليد .. وفي المدى التاريخي المنظور .. وليس صوقيية وطنية ونوعا من العدمية .. نحن لم نقلها .. هم قالوها بلسان كنيغ وقالوها قبل ما يزيد على نصف قرن . او ليس صهيوني هو القائل بانه « اذا اصبحت فلسطين كلها تابعة لليهود الاغنياء وكل العمال من العرب فان فلسطين ستكون في الواقع بلاد العرب وليست بلاد اليهود .. (٨٧) » و « ان شعبا لا يمتلك هيكلا واسعا من العمال القريبين من الطبيعة ومن مواد انتاج الطبيعة ... هو شعب ليس له حق الوجود حتى ولو نجح في ان يوجد لنفسه ، بوسائل مصطنعة ، امكانية الوجود .. (٨٨) » و ...

علينا نحن ان لا نكون تلك الوسائل المصطنعة ...

الحواشي :

- ١ - شؤون فلسطينية - العدد ٢٤ . سياسة العمل العبري بين الامس واليوم .
عبد الحفيظ محارب - ص ١٣٣ .
- ٢ - المصدر نفسه ص ١٤١ .
- ٣ - موسوعة الصهيونية واسرائيل - نيويورك - مطبعة هرتزل ١٩٧١ -
ص ٤٠٢ .
- ٤ - شؤون فلسطينية - عدد (٦٠) ص ١٨٢ راجع شؤون فلسطينية عدد ٦١
ص ١٨٩ الحاشية . ونشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية العدد (٩ -
١٩) من ١-٥ الى ١١-١٩٧٦ . الترجمة المنقحة والمدققة لوثيقة كنيغ .
- ٥ - موشي بارسليفسكي . الحركة العمالية في ارض اسرائيل . الجزء
الاول ١٩٦٦ . ص ٨٣-٨٤ . ذكرها عبد الحفيظ محارب . مصدر
سابق - ص ١٤٢ .
- ٦ - تسفى بن شوشان ، تاريخ حركة العمال في ارض اسرائيل - المجلد الاول .
الطبعة الثانية . ١٩٦٣ . ص ١٢٨ - ١٢٩ . اشار اليها عبد الحفيظ
محارب في شؤون فلسطينية عدد ٢٤ - ص ١٤٨ - ١٤٩ .

- ٧ - يوسف اهارونفتش ، الشعب والبلاد - ١٩٧٠ - ص ٨٣ نكرها مقال ،
العمل العبري بين الامس واليوم ، شؤون فلسطينية عدد ٢٤ - ص ١٤١ .
- ٨ - يوسف اهارونفتش ، المصدر نفسه ، ص ٨٣ وعبد الحفيظ محارب ،
مصدر سابق ، ص ١٤١ .
- ٩ - شلومو ريخف ، كتابات مختارة ، ١٩٦٦ - ص ٢٢٢ ، نكرها عبد
الحفيظ محارب ، مصدر سابق ، ص ١٤٣ .
- ١٠ - غوردون : كتابات غوردون ، المجلد الثالث المكتبة الصهيونية ١٩٥٤ -
ص ٥١ ، نكرها عبد الحفيظ محارب ، مصدر سابق ص ١٤١ .
- ١١ - اهارونفتش ، مصدر سابق ، ص ٨٣ ، وعبد الحفيظ محارب ، مصدر
سابق ، ص ٨٣ .
- ١٢ - المختار من مجلة الدراسات الفلسطينية - عدد (١) الصادرة عن مؤسسة
الدراسات الفلسطينية - ١٩٧٤ : الجذور الطبقية في العقيدة الصهيونية :
ستيغنز هلبروك ، ص ٣٢ .
- ١٣ - ج.ب. جانسن - الصهيونية واسرائيل وآسيا - مركز الابحاث ، بيروت
١٩٧٢ ، ص ٣٠ .
- ١٤ - المصدر نفسه ص ٢٢ .
- ١٥ - المصدر نفسه ص ٢٣ .
- ١٦ - بي هوروفيتش ، المسألة اليهودية والصهيونية ، لندن ، ١٩٢٧ ، ص
٧٤ - ٧٥ ، اشار اليها ج.ب. جانسن مصدر سابق ، ص ٢٣ .
- ١٧ - ج.ب. جانسن ، مصدر سابق ، ص ٢٣ .
- ١٨ - اليهودية والقومية الاخرى ، هـ.ر ترفر - رويد ، لندن - ١٩٦٢ ، ص
١٣ - ١٥ اشار اليها كتاب الصهيونية واسرائيل وآسيا - مصدر سابق
ص ٢٥ .
- ١٩ - المصدر نفسه .

- ٢٠ - الصهيونية واسرائيل وآسيا . مصدر سابق . ص ٦٣ .
- ٢١ - تيودور هرتزل - دولة اليهود . راجع الصفحات ٣٠ ، ٦٠ ، ٧٠ ، ٨٥ .
ذكرها ج.ب.ب. جانسن . مصدر سابق . ص ٦٣ .
- ٢٢ - المصدر نفسه .
- ٢٣ - الجذور الطبقية في العقيدة الصهيونية ، مصدر سابق ص ٢٥ .
- ٢٤ - المصدر نفسه ص ٢٥ .
- ٢٥ - المصدر نفسه ص ٣٢ .
- ٢٦ - ج.ب.ب.ب. جانسن . مصدر سابق . ص ٦٣ .
- ٢٧ - الجذور الطبقية . . . مصدر سابق . ص ٣٤ .
- ٢٨ - المصدر نفسه ص ٢٥ .
- ٢٩ - لمزيد من التفاصيل راجع صبري جريس ، مخطوطة «تاريخ الحركة الصهيونية ، ١٨٦٢ - ١٩١٨ ، الجزء الاول .
- ٣٠ - ذكرها عبد الحفيظ محارب . مصدر سابق ، شؤون فلسطينية عدد ٢٤ ، ص ١٤٢ .
- ٣١ - موشي بارسلينسكي . الحركة العمالية في ارض اسرائيل ، الجزء الاول ١٩٦٦ ص ٨٤ . ذكرها عبد الحفيظ محارب . مصدر سابق . ص ١٣٩ .
- ٣٢ - المصدر نفسه .
- ٣٣ - يشحاق تينكين . مجموعة مقالات . ص ١٠٢ . ذكرها عبد الحفيظ محارب مصدر سابق . ص ١٢٨ .
- ٣٤ - المصدر نفسه ص ١٢٨ - ١٣٩ .

- ٣٥ - يوسف أهارونفتش • الشعب والبلاد ، ١٩٧٠ - ص ٨٦ • نكرها عبد الحفيظ محارب • مصدر سابق ص ١٤٨
- ٣٦ - راجع : بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي - مركز الابحاث - بيروت ١٩٧٥ المقدمة والصفحات ٢٢ - ٢٨ •
- ٣٧ - بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي • مصدر سابق • ص ٧ •
- ٣٨ - شؤون فلسطينية عدد ٥٠ - ٥١ • ص ٤٠٨
- ٣٩ - بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ١٠٠ •
- ٤٠ - راجع شؤون فلسطينية عدد ٤٨ ، مقالة الحوار العربي - الاوروبي ، اوروبا الغربية والعرب واسرائيل •
- ٤١ - المصدر نفسه • ص ٦٧ •
- ٤٢ - الدكتور عمرو محي الدين - الاقتصاد الاسرائيلي - جامعة بغداد مركز الدراسات الفلسطينية بغداد ١٩٧٣ • ص ٥٢ •
- ٤٣ - هارتس ١٠-١٢-١٩٧٣ •
- ٤٤ - بناء امبريالية جديدة • اسرائيل والضفة الغربية - شؤون فلسطينية عدد ٢٨ ص ٩٦ •
- ٤٥ - الدكتور يوسف شبل • تجارة اسرائيل الخارجية • مركز الابحاث - بيروت ص ٩٦ •
- ٤٦ - ز ١٠١٠٠ رقم ٥٩٦ •
- ٤٧ - نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية • السنة الاولى • نشرة رقم ١٥ • ص ٢٨٧ •
- ٤٨ - ر ١٠١٠٠ عدد يوم ٢٩-١٢-٧٢ نكرها بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي مصدر سابق • ص ٥٣ •
- ٤٩ - ر ١٠١٠٠ رقم ١٥٤ تاريخ ٣-١-١٩٧٣ •

- ٥٠ - المصدر نفسه .
- ٥١ - نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية . ملحق العدد ٩ ، ١ ايار ١٩٧٣ .
- ٥٢ - هارتس عدد ١٥ - ٥ - ١٩٦٩ . ذكرتها شيلاريان . مصدر سابق ص ٩٢ .
- ٥٣ - لمزيد من التفاصيل عن الاتفاقية . راجع شؤون فلسطينية عدد ٤٤ ونشرة ر ١٠١٠ - ٧ ايار ١٩٧٥ .
- ٥٤ - شؤون فلسطينية عدد ٤٤ ، ص ٥٢ ونشرة ر ١٠١٠ رقم ٧١٧ تاريخ ١-٢-١٩٧٥ .
- ٥٥ - معارف ١٢-١-١٩٧٣ .
- ٥٦ - بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي ، مصدر سابق ص ١٩٧ .
- ٥٧ - المصدر نفسه . ص ١٩٨ .
- ٥٨ - المصدر نفسه ص ٢٠٢ .
- ٥٩ - المصدر نفسه ص ١٩٩ .
- ٦٠ - المصدر نفسه ص ٢٠٠ .
- ٦١ - المصدر نفسه ص ٢٠١ .
- ٦٢ - المصدر نفسه ص ٢٠١ .
- ٦٣ - المصدر نفسه ص ٩١ .
- ٦٤ - المصدر نفسه .
- ٦٥ - معارف ١٩-٦-٧٢ . ذكرت في شؤون فلسطينية عدد ٢٤ ، ص ١٣٦ .
- ٦٦ - هارتس ٢٤-٥-٧٢ . ذكرت في شؤون فلسطينية عدد ٢٤ ، ص ١٣٥ .
- ٦٧ - العمل العبري بين الامس واليوم ، مصدر سابق . ص ١٤٢ .

- ٦٨ - مذكرة كنيغ - نشرت في شؤون فلسطينية عدد ٦٠ .
- ٦٩ - المصدر نفسه .
- ٧٠ - المصدر نفسه .
- ٧١ - المصدر نفسه .
- ٧٢ - المصدر نفسه .
- ٧٣ - المصدر نفسه .
- ٧٤ - المصدر نفسه .
- ٧٥ - المصدر نفسه .
- ٧٦ - المصدر نفسه .
- ٧٧ - المصدر نفسه .
- ٧٨ - شيلاريان . مصدر سابق .
- ٧٩ - نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ملحق العدد ٩ ، ايار ١٩٧٣ .
- ٨٠ - معاريف ١٢-٥-١٩٧٢ .
- ٨١ - بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي ص ١٠٤ - ١٠٥ .
- ٨٢ - المصدر نفسه ص ١٠٣ .
- ٨٣ - معاريف عدد ٢٠-١١-١٩٧٤ ذكرها حبيب قهوجي في كتاب «عرب فلسطين المحتلة ١٩٤٨ ، انتماء وصمود» . مؤسسة الارض . دمشق ١٩٧٦ . ص ٢١ .
- ٨٤ - هذه الفكرة يمثلها خير تمثيل موشي ديان وزير دفاع اسرائيل السابق .
- ٨٥ - اسرائيل كنيغ . مصدر سابق .
- ٨٦ - المصدر نفسه .
- ٨٧ - العمل العبري بين الامس واليوم ، مصدر سابق - ص ١٤٣ .
- ٨٨ - المصدر نفسه - ص ١٤١ .

غاب راشد حسين

للشعر لون العاصفة • ومن التقى راشد حسين ذاق طعم الفرح وذهب في العاصفة • كنت في الرابعة عشرة حين كان راشد يتأجج • كان طرفه بن العبد - لا ادري لماذا - يطل في الذاكرة القروية كلما اطل راشد حسين من على صفحات الجرائد ومن عيون الصبايا • ولم تكن قريتي آنذاك تعرف الخيول ، فجئته من حقول القمح في مرج بن عامر الى الناصرة • وكانت الناصرة عكاظ •

ضعت في موجات الزحام امام المدرسة الثانوية ، ابحت عن اخي الاكبر • وككل القرويين كنت احمل خبزاً وزيتونا وقصائد • وانجرفت في مظاهرة الاحتجاج على الاعتداء الصهيوني على مستشفى غزة ، فاضعت اخي والتقيت راشد حسين • ذلك الفتى القروي ، مديد القامة ، الاسمر ، الحامل في كفه دما وقصيدة ، الزارع جنين العاصفة •

لم اكلمه • ولكن قصيدته اخذتني من يدي ورمتني في المظاهرة ، الى ان فرقنا مراوات الشرطة العسكرية والغاز المسيل للدموع • كانت هذه هي المرة الثانية التي يجرفني فيها مثل هذا الحشد الهائل من البشر • كانت الاولى تجرفني بعيدا عن فلسطين في عام النكبة • وكانت الثانية تؤسسني في صميم فلسطين • بكيت في الاولى وهتفت في الثانية •

• • ولم يأت اخي غازي في تلك الليلة الى البيت القديم الذي كان يسكنه وراشد حسين في حي الروم في الناصرة • ولم يأت راشد ايضا • وحين طرقت الباب في منتصف الليل كانت الشرطة العسكرية تقف خلفه • لم يأخذوني • بل اخذوا سلمان • وعرفت ان راشد واخي لم يعتقلا ، ثم التقينا والتقينا •

وحين انتقلت في العام الدراسي التالي الى مدينة الناصرة سكنت البيت القديم ذاته مع شقيق العاصفة احمد حسين • وكان راشد قد أصبح جزءا من هموم الناس ، وجزءا من فلسطين الصغيرة الكبيرة • يتحدث عنه الفلاح والعامل ويعيش الطلبة على قصيدته القادمة ، وعلى مقاله الاسبوعي الساخن • كان الوطن العربي يهب ويغلي ويثور ، وكانت الناصرة مظاهرات ودما يسيل على الشوارع ، وراشد حسين ينشد للنيل والاوراس وبردى وليافا والقدس • وكانت القصائد تتحول الى حجارة تقاوم بها الاحتلال والحصار •

...
•• وأن تمتطي العاصفة معناه أنك تسير نحو الشمس ، أو المسى الهاوية .
وكان راشد حسين يمتطي العاصفة ، ويغوص في الجرح . ثم غاب عن
الناصره ، وأقام في تل أبيب ليواصل زراعة العواصف . كنت التقية هناك ،
وتحدثت عن قرية مصمص وعن الناصرة . وكان دائما يبتعد عنها ليقترّب من
الشمس . وكان راشد لا يزال صغيرا على الشمس ، فخفنا عليه .

وغاب . عدت الى حيفا ، وكانت العاصفة التي زرعها راشد تيشر بولادة
اعصار . وفي حيفا التقيت محمود درويش ، واقمنا في شقة واحدة . وذات
يوم جاءنا راشد وكان ينوي السفر . سهرنا الليل كله ، وحاول محمود
درويش ان يثنيه ، ولكن راشد حسين كان يصمت . تغيب عيناه في الكأس ،
ويغالب الحنين الى العاصفة . ضاقت به الناصرة ، ضاقت به ياقا وتل أبيب
واجتاحه الشوق الى المغامرة . وقال في الصباح وداعا ، وغاب .

ايام وسنين . ولم ار راشد ولم اسمع عنه الا من محمود درويش حين
التقيته ، بعد غياب ، في القاهرة وبيروت . واليوم مات راشد حسين . كنت
جالسا ومحمود حين جاءنا الخبر . أية مصادفة مفاجئة . كنا معا حين ذهب
في الوداع الاول . وكنا معا حين ذهب في الوداع الاخير الاخير .

وحين طلب محمود درويش الى موظف الارشيف ان ياتي بصورة راشد
حسين ، سأل الموظف بعفوية قاتلة : « ماذا كان يعمل ؟ » : غصصنا وقال
محمود بمرارة : « كان ذلك كافيا لان يقتله » .

توفيق فياض

كان ما سوف يكون (في ذكرى راشد حسين)

محمود درويش

في الشارع الخامس حَيَّاني • بكى • مال على السور
الزجاجي ، ولا صفصاف في نيويورك • ابكاني • اعاد الماء
للنهر • شربنا قهوة • ثم افترقنا في الثواني •

منذ عشرين سنةً

وانا اعرفه في الاربعين

وطويلا كنشيدٍ ساحليّ ، وحزين

كان يأتينا كسيف من نبيذٍ • كان يمضي كنهايات صلاة

كان يرمي شعره في مطعم « خُريستو »

وعكا كلها تصحو من النوم

وتمشي في المياه

كان اسبوعا من الارض ، ويوما للغزاة

ولامي ان تقول الان : آه !

ليديه الوردُ والقيدُ • ولم يجرحهُ خلف السور الا جرحهُ
 السيدُ • عَشَّاقٌ يجيئون ويرمون المواعيدَ • رفعنا الساحل
 الممتدَّ • دشنا العناقيدَ • اختلطنا في صراخ الفيجن البريِّ •
 كسرنا الاناشيدَ • انكسرنا في العيون السود • قاتلنا • قتلنا •
 ثم قاتلنا • وفرسان يجيئون ويمضون

وفي كل فراغٍ
 سنرى صمت المغني ازرقاً حتى الغيابُ
 منذ عشرين سنة
 وهو يرمي لحمه للطير والاسماك في كل اتجاه
 ولامي ان تقول الآن : آه

ابن فلاحين من ضلع فلسطين
 جنوبي
 شقي مثل دوري
 قوي
 فاتح الصوت
 كبير القدمين

واسع الكف • فقير كفراشه
 اسمر حتى التداعي
 وعريض المنكبين
 ويرى ابعد من بوابة السجن
 يرى اقرب من اطروحة الفن
 يرى الغيمة في خوذة جندي
 يرانا ، ويرى كرت الاعاشة

وبسيط ٠٠ في المقاهي واللغة
ويحب الناي والبيرة
لم يأخذ من الالفاظ الا ابسط الالفاظ
سهلا كان كالماء
بسيطا ٠٠ كعشاء الفقراء

كان حقلا من بطاطا وذرره
لا يحب المدرسة
ويحب النثر والشعر
لعل السهل نثر
ولعل القمح شعر

ويزور الاهل يوم السبت
يرتاح من الحبر الالهي
ومن اسئلة البوليس
لم ينشر سوى جزئين من اشعاره الاولى
واعطانا البقيه

شوهدت خطوته فوق مطار اللد من عشر سنين
واختفى ٠٠

كان ما سوف يكون
فضحتني السنبله
ثم اهدتني السنونو
لعيون القتلة

•• شاحبا كالشمس في نيويورك :
من اين يمر القلب ؟ هل في غابة الاسمنت ريش لحمام؟
• وبريد فارغ • والفجر لا يلسع •
• والنجمة لا تلمع في هذا الزحام •

ومسائي ضيق • جسم حبيبي ورق • لا احد حول مسائي
« يتمنى ان يكون النهر والغيمة » •• من اين يمر القلب ؟ مَنْ
يلتقط الحلم الذي يسقط قرب الاوبرا والبنك ؟ شلال دبايبس
سيجتاح اللذات التي احلمها •

لا احلم الآن بشيء
اشتهي ان اشتهي
لا احلم الان بغير الانسجام
اشتهي

او
انتهي
لا • ليس هذا زمني

شاحبا كالشمس في نيويورك
اعطيني ذراعي لاعانق
• ورياحي لاسير •

ومن المقهى الى المقهى • اريد اللغة الاخرى
اريد الفرق بين النار والذكرى
اريد الصفة الاولى لاعضائي
واعطيني ذراعي لاعانق
ورياحي لاسير
ومن المقهى الى المقهى

لماذا يهرب الشعر من القلب اذا ما ابتعدت يافا ؟ لماذا
تختفي يافا اذا عانقتُها ؟ لا . ليس هذا زمني .

واريد الصفة الاولى لاعضائي
واعطيني ذراعي لاعانق
ورياحي لاسير

.. واخترت في الشارع الخامس ، او بوابة القطب
الشمالي . ولا اذكر من عينيه الا مدنا تأتي وتمضي . وتلاشى
.. وتلاشى ...

والتقينا بعد عام في مطار القاهرة
قال لي بعد ثلاثين دقيقة :
« ليتني كنت طليقا
في سجون الناصرة »

نام اسبوعا . صحا يومين . لم يذهب مع النيل الى
الارياف .

لم يشرب من القهوة الا لونها
لم ير المصري في مصر
ولم يسأل سوى الكتاب عن شكل الصراع الطبقي
ثم ناداه السؤال الابدي الاغتراب الحجري

قلت : من اي نبي كافر قد جاءك البعد النهائي ؟

بكي من كسل في نظراتي . هل تغيرت ؟
تغيرت . ولم تذهب حياتي
عبثا .

مال الى النيل وقال : النيل ينسى ؟
قلت : لا ينسى كما كنا نظن
وتذكّرنا معا ايقاعنا الماضي
وموجات السنونو فوق كف تفرع الحائط
والارض التي حملها في دمنا كالحشرات
وتذكرنا معا ايقاعنا الماضي وموت الاصدقاء
والذين اقتسموا ايامنا ، وانتشروا
لم يحبونا كما كنا نشاء
لم يحبونا ولكن عرفونا ...

كان يهذي عندما يصحو . ويصحو عندما يبكي
ويمشي كخيّام في البعيد العربي
ذهب العمر هباء
وفقدت الجوهريّ

واختفى قرب غروب النيل
اعددت له مرثية اخرى وجناز نخل

يا انتحاري المتواصل
اوقف العمر لكي نبدأ من اي رحيل
وتأجج كنباتات الجليل
وتوهج كقتيل

يا انتحاري المتواصل
قف على ناصية الحلم وقاتل
فلك الاجراس ما زالت تدق
ولك الساعة ما زالت تدق

وتلاشى مرة أخرى
 وخانتني الغصونُ
 كان ما سوف يكونُ
 فضحتني السنبله
 ثم اهدتني السنونو
 لسيوف القتلة

كانت نيويورك في تابوتها الرسمي تدعونا الى تابوتها .
 في الشارع الخامس حيّاني . بكى . مال على نافورة الاسمنت .
 لا صفصاف في نيويورك . ابكاني . اعاد الظل للبيت . اختبأنا
 في الندى . هل مات منا أحدٌ ؟ كلا . تغيّرت قليلا ؟ لا . هل
 الرحلة ما زالت هي الرحلة والميناء في القلب ؟ نعم .

كان بعيدا وبعيدا ونهائي الغياب
 دَخَنَ الكَأْسَ ..

تلاشى

كغزال يتلاشى

في مروج تتلاشى في الضباب
 ورمى سيجارة في كبدي وارتاح
 لم ينظر الى الساعة

لم يسرقه هذا الشجرُ الواقفُ تحت الطابق العاشر في
 منهاتن . أَلْتَفَّ بذكراه .. تغشاه رنينُ الجرس السري . مرّت
 بين كفيّنا عصافيرُ وعصافيرُ وموتٌ عائليٌّ . ليس هذا زمني .
 عاد شتاءٌ آخر . ماتت نساءُ الخيل في حقل بعيد . قال إنَّ
 الوقت لا يخرج مني . فتبادلتُ وقلبي مُدْنًا تنهار من أوّل هذا
 العمر حتى آخر الحلم ..

أُنَبِّقِي هَكَذَا نَمْضِي إِلَى الْخَارِجِ فِي هَذَا النَّهَارِ الْبَرْتَقَالِي
فَلَا نَلْمَسُ إِلَّا الدَّخْلَ الْغَامِضَ ؟

مَنْ أَيْنَ أَتَيْتَ ؟
اخْتَرَقْتَ عَصْفُورَةً رَمَحًا
فَقَلْتُ اكْتَشَفْتُ قَلْبِي

انْبِقِي هَكَذَا نَمْضِي إِلَى الدَّخْلِ فِي هَذَا النَّهَارِ الْبَرْتَقَالِي
فَلَا نَلْمَسُ إِلَّا شَرْطَةَ الْمِيْنَاءِ ؟

يَهْذِي خَارِجَ الذِّكْرَى • أَنَا الْحَامِلُ عِبَاءَ الْأَرْضِ ، وَالْمَنْقَذُ
مِنْ هَذَا الضَّلَالِ • الْفَتِيَاتُ انْتَعَلَتْ رُوحِي وَسَارَتْ • الْعَصَافِيرُ
بَنَتْ عَشَا عَلَى صَوْتِي وَشَقَّتْنِي وَطَارَتْ فِي الْمَدَى ••

لَمْ يَتَغَيَّرْ أَيُّ شَيْءٍ
وَالْأَغَانِي شَرِدْتَنِي شَرِدْتَنِي

لَيْسَ هَذَا زَمَنِي • لَا ، لَيْسَ هَذَا وَطَنِي • لَا لَيْسَ هَذَا بَدَنِي •

كَانَ مَا سَوْفَ يَكُونُ
فَضَحْتَهُ السَّنْبِلَةَ
ثُمَّ أَهْدَتْهُ السَّنُونُو
لِرِيَّاحِ الْقَتْلَةِ ••

تجارب من الارض المحتلة زراعة النجوم على ارض فلسطين

عبد الجواد صالح

لقد ظهرت واضحة ابعاد واهداف الاحتلال الصهيوني العنصري منذ ايامه السوداء الاولى بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ . وهي بالطبع نفس الابعاد والاهداف لاحتلال عام ١٩٤٨ . على انها اصطدمت بواقع جديد فرضه تواجد اكثرية الجماهير الفلسطينية على ارضها بالرغم من استخدام وسائل كثيرة لتهجير الشعب وحثه على مغادرة ارضه بواسطة مكبرات الصوت التي دارت في شوارع المدن والمقرى طالبة من الناس الهجرة ، ومعلنة عن وجود وسائل النقل المجانية تنتظرهم على ابواب المدن المقهورة ، فان الاغلبية فضلت الانزراع في ارضها .

امام اصرار شعبنا العنيد على التجذر في ضمير ارضه، اتخذت سلطات الاحتلال سياسة مفضوحة في تنفيذ مآربها ، فزالق قري من الوجود ، ونسفت البيوت على رؤوس اصحابها كما فعلت في قري عمواسن ويالو وبيت نوبا . وبدأت في مصادرة الارض واستملاكها بقوانين جائرة . على ان هذه السياسة بقيت محصورة في بعض المناطق الهامة كالقدس وما يحيط بها . ولكن عندما تم ضرب الثورة الفلسطينية ، في ايلول الاسود ، فتحت الاضواء الخضراء امام اطماع الصهيونية العنصرية ، فبدأت مشاريع الاستيطان التوسعية تأخذ مداها حيثما وجدت الارض الصالحة للزراعة . حتى بيارات الغور التي لم يقتربوا منها عندما كانت مسرحا للعمل الفدائي ، قاموا بمصادرتها وتدمير اكثر من اربعماية محرك لضخ المياه، وتدمير الاف المساكن التي كانت تضم المزارعين بين جدرانها .

واتخذت الهجمة الصهيونية المسعورة شكلا اخر اخطر من المصادرة القسرية وذلك هو التدمير النفسي والقومي للانسان الفلسطيني عامة ، والجيل الناشئ خاصة . ليس فقط بمحاولة تحييده عن طريق فتح مخيمات الصيف المشتركة بين الشباب والشابات الصهاينة وبين الشباب والشابات العرب ، حيث يحاضر فيهم خبراء في غرس مفاهيم خاطئة . ولا عن طريق تشجيعهم على العمل في المؤسسات الصهيونية ، حيث الاغراءات المالية فحسب ، بل وفتح مجالات الضياع والانحراف.

الجنسي والادمان على المخدرات • لقد نجحت بلدية البيرة - مثلاً - في منع اي مدرسة من مدارس البيرة من المشاركة في هذه المخيمات ، وذلك باستخدام كـل وسيلة تحت اليد ، بالإضافة الى الاتصال الشخصي مع المعلمين والمعلمات ، بشكل خاص ، اذ كان مدير التربية وبعض المدراء لا يجدون غضاضة في المشاركة في مثل هذه النشاطات الصيفية •

وجابهت المدينة غزوة من نوع جديد وعلى ارض حديقة بلدية البيرة التي تحتل اكثر من اربعة وعشرين دونما ، تحيطها اشجار الصنوبر والسرو المرتفع ، وتغطي الارض احواضاً من المورد جعلها فريدة من نوعها بين الحدائق العامة في كثير من البلاد العربية وغير العربية • ومع ان المجلس البلدي قد قرر عند بدء الاحتلال ولمدة سنتين عدم فتحها حتى لا تستقبل المحتلين ، فان الحاجة المادية واستمرار الاحتلال اجبرت المجلس البلدي على اعادة فتحها وتلزم مقصفها باكثر من ثلاثة الاف دينار سنوياً • وهذا المبلغ يشكل دخلاً هاماً في ميزانية ظروف الحسب بالإضافة الى ان مجلس مدينة البيرة من بين البلديات القليلة التي رفضت اخذ اية قروض من سلطات الاحتلال •

لقد اتخذت الصهيونية شكلاً منحنياً وذلك باياحة ممارسة الجنس المكشوف وامام المواطنين وخاصة الشباب منهم • في اكشاك كانت مخصصة للعائلات ، تغطيها شجيرات « الساعة » وهي مدادة تثمر زهراً مستديراً يرشف الصغار عصيرها الحسلي الذي يتكون في منتصف الزهرة • قامرت البلدية بهدم هذه الاكشاك ، ونشر يافطات ثابتة في ارجاء الحديقة تحرم ارتكاب اية مخالفات مخلة بالاداب •

ولكن ذلك لم يثمر ففي احد ايام صيف مدينة البيرة الجميل ، وهي تعتبر من اجمل واحداً مصايف فلسطين ، دق جرس التلفون في مكتب رئيس البلدية :

تال المتحدث ، الحقنا الشرطة اعتقلت معظم العاملين في المقصف •

× لماذا ، هل وقع انفجار في الحديقة ام اغتيل احد العملاء •

× لا ابداً ، جاء احد العاملين بالغداء الى بعض الزبائن فوجدهم يمارسون الجنس ، وعندما احتج ، دعوه لممارسة الجنس مع احدهم ، وامام ذلك ضرب الاربعة بالسدر وحمولته فنشبت معركة ، واتصل احدهم بالشرطة ، فجاءت سياراتهم واعتقلوا معظم العاملين •

ناغلت سماعاً لهاتف وتوجهت رأساً الى مخفر الشرطة ، وفي الطريق تذكرت انني السبب وراء ورطة هؤلاء المساكين ، اذ امرتهم بمنع هذه المخالفات

ولو بالقوة • وقد قاموا بذلك عدة مرات ولم تحصل اية مضايقات ، ولكن في هذه المرة يظهر ان الزبائن من نوع ممتاز •

وقابلت قائد الشرطة الصهيوني في غرفته في الطابق العلوي من مخفر شرطة المدينة ، واثناء صعودي الدرج سمعت صراخ العاملين بعد ان استفردوا بهم ضربا داخل حجرات المخفر •

× مطلوب يا حضرة القائد وقف الضرب حالا ، والافراج عن كافة العاملين رأسا •

● لقد اعتدى عمال البلدية على رجال الشرطة وهذا يشكل جريمة تتطلب محاكمتهم عسكريا •

× انهم ليسوا شرطة ، بل يرتدون زيا مدنيا ، وارتكبوا مخالفة بل حماقة في مكان عام ، انها جريمة يعاقب عليها القانون •

● السيد رئيس البلدية نسي انه في اسرائيل ، قالها هازنا ومبتسما ببرود وموجهها حديثه الى مساعده •

× بل انهم في البيرة ، ولنا تقاليد يجب ان تراعى •

● السيد رئيس البلدية يعتقد انه ما زال يعيش قبل عام ١٩٦٧ • ونسي ان المواطن الصهيوني يملك مطلق الحرية في ان يعمل ما يشاء حيثما يشاء (موجهها كلامه مرة اخرى لمساعدته) ، ثم التفت الي وقال : حيثما وجد هذا العلم يرفرف (وأشار الى العلم الذي يحمل النجمة السداسية ويحتل منتصف طاولته الكبيرة الذي ورثها عن قائد المقاطعة الاردني) ، فان القانون الاسرائيلي هو المعمول به •

× اني ابغك رسميا بانني ما دمت لا املك الحرية في ادارة شؤون حديقة عامة في حدود البلدية التي اراسها فانني اقرر اغلاقها ، وساعلن رسميا في الصحف سبب قراري هذا • وخرجت بدون انتظار الاجابة • ووصلت مكنتي بسرعة لم ادرك مدتها ، وبينما كنت اطلب من كاتب المدينة دعوة المجلس البلدي لجلسة طارئة ، وصل كافة العاملين الذين اعتقلوا الى مكنتي •

واستكمالا لمخطط تدمير الانسان العربي في فلسطين المحتلة اتخذوا وسيلة نشر استخدام المخدرات وتشجيعها ، مستخدمين مقهى صغيرا ، في بيت درج لعامة لم يكتمل بناء طابقها العلوي • وبدأت افواج من النساء تتوافد الى ذلك المقهى ،

وإدراك المجلس البلدي أنه لا بد من مؤامرة تنسج خيوطها في هذا المكان ضمد شبابنا . وبالفعل تأكد لنا أن شبكة شبه رسمية لتوزيع المخدرات تعمل من هذا المكان الذي يقع بين مدرسة بنات البيرة الثانوية والمدرسة الهاشمية الثانوية للاولاد وقريبة من الكثير من المكراجات حيث يتجمع العمال . كانت مصيدة خطيرة حيث يسهل الايقاع بالقرب . وبعد محاولات فاشلة دامت عدة اشهر ، استخدم المجلس البلدي كافة القنوات الرسمية ، لجأنا الى الاتصال مع بعض عناصر الشرطة العرب الشرفاء الذين قبضوا على صاحب المقهى بالجرم المشهود ، وبإلضغظ على احد القضاة حكم على صاحب المقهى بالسجن ثلاث سنوات وإغلاق المقهى . وفوجيء المجلس البلدي بالافراج عنه بعد اقل من ثلاثة اشهر والسماح له بإعادة فتح المقهى بأمر من ديان مباشرة ، وقد حرم صاحب المقهى من استقبال الزبائن الصهاينة أو استخدام الحشيش بعد أن انهالت عليه انذارات حركة المقارمة .

نموذجان من الغزوة على سبيل المثال لا الحصر ، ولكن بدأ واضحاً أن نتائج الغزوة بدأت نتائجها تظهر في المستشفيات وعند الاطباء الذين لفتوا انظارنا الى ظاهرة ازدياد امراض الزهري وغيرها بين الشباب . ودقت اجراس حرب غير معلنة بين الطرفين .

ولكن الشعوب تملك اقوى سلاح وجد على هذه المعمورة وهو الانسان . وبدأ البحث عنه ، وخلق من جديد ، وإعادة تكوينه ليوقف على ارض صلبة ليتمكن من الصمود امام التحدي الذي يهدد وجوده ومن ثم ينطلق ليحرر ارضه ونفسه .

وبدون الحديث عن العقبات التي وضعها بعض اعضاء المجلس البلدي ، بعضهم عن جهل ، وعضو معين ، كان في يوم من الايام حزبياً سقط في السجون ، واستمر سقوطه حتى الدور الاسفل أثناء الاحتلال الاسرائيلي ولنطلق عليه اسم ابو حسن . كان ابو حسن هذا يضع العقبات خدمة للاسرائيليين .

وما زال يعمل حتى الان بوضع العراقيل امام احدى تجارب الارض المحتلة التي نحن في صدد تسجيلها .

بدأت الحرب من جانبنا ، فدعونا خيرة رجال التربية في معاهد مدينتي البيرة ورام الله وجامعة بيرزيت وبعض سيدات ورجال الجمعيات الخيرية والنسوادي الرياضية للاجتماع في مجلس بلدية البيرة . وتحدثنا بشكل عام وخاصة حول ضرورة انشاء معسكرات عمل للطلبة أثناء الاجازة الصيفية لمنع انحراف اجيالنا الصاعدة . وانبرت العقبات امام الفكرة وخاصة بين الذين يحسنون ضغط قوانين التربية الحديثة والقديمة ، ولكنهم يفتقدون الالتزام بقضية شعبهم . وهذا خطأ

وقعنا فيه ، ولم نعد نخطيء فيه مرة ثانية ، اذ لا ضرورة للعمل مع من يكون قتيا على اطلاع واسع ويفتقد الايمان بالعمل من اجل شعبه . بل ثبت بالعكس ان امتلاك الايمان بالشعب والعمل من اجله مع معرفة اساسية لمجال اختصاص الخبير اجدى من النوعية الاولى .

ويدأت اثاره التساؤلات من قبل هذه النوعية .

انكم تفترضون وضعاً مثاليا عندما تعتقدون ان الطلبة سينضمون الى معسكرات العمل هذه بينما يستطيع الطالب ان يتقاضى ثلاثة دنانير مقابل عمل تافه في احدى المزارع الصهيونية .

× ويتساءل شخص اخر من نفس العينة ، هل اخذتم موافقة الحاكم العسكري المسبقة لاشتراكنا . وهل خصص المجلس البلدي ميزانية لهذا الغرض .

× ويسال ابو حسن ، عضو المجلس البلدي ، لماذا لم يدع مدير التربية والتعليم لحضور هذا الاجتماع !!

× ويتساءل اخر . هل تعتقدون انه يمكن لنا ان نتفرغ طوال الاجازة الصيفية ونحرم انفسنا من عمل سيغطي جزءا كبيرا من نفقات الاولاد والزوجات .

وكان الجواب على كل التساؤلات : نعم ان الانسان (ولم اذكر الفدائي) الذي يضحى بحياته من اجلكم سنجد مثيله بين الطلاب والذي سيكون لديه الاستعداد للانضمام الى معسكر للعمل لخدمة بلده . ثم فان العمل للعناية بابنائنا وشبابنا لا يحتاج لموافقة اي كان . وبدت ظاهرة في ذلك الاجتماع ان المرأة كانت نسيباً اكثر حماساً وتجاوباً من الرجل ، ربما لاثبات وجودها وموقفها النضالي ضد الاحتلال . وربما ساعدها في ذلك ان قدرتها وبكارتها النضالية لم تمس سابقاً من قبل اجهزة القمع كما حصل بالنسبة للرجل ، وربما نتيجة وضعها الاقتصادي وعدم تحملها مسؤولية العائلة . وربما لهذه الاسباب مجتمعة كان موقف المرأة الفلسطينية النضالي ضد الاحتلال ايجابياً .

اثناء مشاركة الجميع في وضع برامج معسكرات العمل ، بما فيها النشاطات الثقافية ، والفلكلورية ، التي تجمع كل ما يحتاجه الشباب لبناء ذاتهم وربطهم بارضهم وقضيتهم ، ثار مدير التربية والتعليم في المنطقة (سيأتي الحديث عن دوره كعميل في تجربة قادمة) لعدم دعوته . وحرص الحاكم العسكري الذي لا يحتاج الى مزيد من التحريض . فاستدعى الحاكم العسكري جميع الذين شاركوا في الاجتماع واذنهم بعدم التعاون مع رئيس البلدية في هذا الشأن وهدد الحاكم

العسكري بعض المعلمين والمعلمات الذين وقفوا موقفا صامدا بالابعاد او الاعتقال . وكان لا بد من التوقف عن تنفيذ المشروع مؤقتا لاجاد منفذ جديد للعمل من خلاله .

كان يمكن ان ننفذ المشروع لو شاركنا مدير التربية والتعليم ، واخذنا اذننا مسبقا من الحاكم العسكري . ولكن المشروع في هذه الحالة ، سيصبح تحسنت سيطرة الحكم العسكري وخبرائه من الصهاينة ، وبالتالي نفقد الغرض من وراء الهدف الذي كنا نهدف اليه . بالاضافة الى ان المجلس البلدي اتخذ سياسة عدم التعاون في كافة المجالات مع سلطات الاحتلال الصهيوني منذ ان وقع عدوان ١٩٦٧ وذلك من منطلق مبدأ ان من سيتعاون مع اية سلطة محتلة لا يحوز على ثقة شعبه .

وكان لا بد من العمل من اجل الانسان العربي الفلسطيني المهدد تحت نير الاحتلال العنصري . وبدأ العمل في اتجاهين مكملين لبعضهما البعض . بدأنا سلسلة محاضرات ولقاءات عن دور المثقف في المجتمع ، انطلاقا من وجهة نظر ملخصها ان المواطن المثقف هو الذي يلتزم بقضايا شعبه ، ويعرف كيف يتعامل مع المشاكل التي تجابهه كفردي وكمجتمع ويعمل على حلها .

ولقد عينا منطقتين في المدينة تشكلان مواقع تعاونية مع الاحتلال العنصري ، احدها جبل الطويل وهو اسم على مسمى لمنطقة مرتفعة تشرف على مدينتي البيرة ، ورام الله وتطل في نفس الوقت على البحر الميت ، وهي منطقة كانت مخصصة لمشروع سياحي ، شقت طرقها وتم تعبيدها في نفس اليوم الذي وقع فيه الاحتلال . وبدأت مطامع السلطات المحتلة تتوجه الى هذا الجبل ، فكانت يبسن الحيز والاخر ، وما زالت ، تعسكر فيه مؤقتا وتضع اجهزة الرادار عليه لارتفاعه . فشرحنا للطلبة والطالبات اهمية المنطقة من الناحية الاستراتيجية ، وكيف ان شجرة يزرعها الانسان على هذا الجبل ستصبح جزءا من حياته . وان اي اعتداء عليها وحرمان من زرعها ان يتظلل بظلالها سيتحول الى اعتداء شخصي على حياته . ولقد كان هذا الاستنتاج في محله . وكان واضحا بين الاطفال الذين لم تتعد اعمارهم الست سنوات . فعندما قامت سلطات الاحتلال بانشاء معسكر لها على هذا الجبل ، بدأ الاطفال يواجهون هذا التحدي بالعنف . ان بدأوا بقطع خطوط التلفونات عنهم ، وقص الاسلاك الشائكة التي كانت تحيط بالمعسكر ، وكلما كانت سيارات جيش الاحتلال الصهيوني تمر من داخل مدينة البيرة متوجهة للجبل ، كانت تتحول الى اهداف لمقالع الاطفال برمونها بالحجارة .

وقد طلب الحاكم العسكري من المجلس البلدي ايقاف هذه العمليات والا اتخاذ اجراءات انتقامية ضد المدينة باسرها . وكان الرد في منتهى البساطة ، انكم تحرمون هؤلاء الاطفال من نعمة الاستمتاع بما زرعوه ، فلو قمنا بمنعهم لضربونا

بالحجارة • والحل الوحيد امامكم اخلاء هذا الجبل •

ولقد ادى اشتراك الاطفال انى نتيجة ايجابية اخرى ، فاقت كل وسائل التهديد والضرب للاطفال الذين كانوا دوما يشكلون عائقا لزراعة اشجار الزينة حول شوارع المدينة ، فلقد كان الاطفال يتلذذون بخلع الاشجار بعد زراعتها من العمال، اما بعد تجربة اشتراكهم الفعال ، وقيامهم بانفسهم بعملية الزراعة وخاصة في حمل ونقل الاشجار من قمة الجبل الى سفوحه ليناولوها للكبار لزراعتها ، لقد كانوا كحيوانات الكنغارو يقفزون بحماس من صخرة الى صخرة ، يحتضنون الشجرة بين ايديهم وعلى صدورهم حماية لها • فاصبحوا بعد المشاركة هذه، وبنال الجهد ، حراسا امناء على الاشجار في المدينة •

والمنطقة اثنائية التي اخترتها لتكون مسرحا للتفاعل بين الانسان الجديد والارض منطقة تقع شمالي المدينة ، وعلى مقربة من قيادة المنطقة الغربية للجيش الاردني ، التي تحولت الى قاعدة صهيونية للتدريب ، فعلى مقربة من هذا المعسكر تقع احدى السهول القليلة في مدينة البيرة الجبلية ، التي كان يحولها العدو الى مواقف للسيارات التي كانت تشارك في المسيرة السنوية التي تقيمها السلطة المحتلة كوسيلة لتعريف زبائنها على « ارضهم التي حررت » •

انتقلنا الى الموقع في ثلاث باصات تبرعت بها شركة باصات المدينة ، وكان جميع الطلبة من المدرسة الهاشمية الثانوية ، التي اكتسبت سمعة نضالية مشرفة ، وفي نفس الوقت تميزت عن معظم المدارس الثانوية بنتائجها العلمية وتفوق طلابها • واثناء العمل جاء مراسل البلدية ليخبرنا بأن الحاكم العسكري يطلب اليانا ان نغادر الارض ونكف عن العمل فيها •

— قل له انني لم اجد رئيس البلدية •

وجاء مرة ثانية وثالثة ونادينا الطلبة ، بينما تابع سائق تراكاتور البلدية شق الارض التي اصبحت كالصخر نتيجة وقوف السيارات الصهيونية عليها •

ما رأيكم ، هل نتوقف عن العمل ؟

وصاح الجميع ، لا ، فلنستمر بالعمل ، وايضربوا رؤوسهم بالصخر •

• اذا استمروا

ودب الحماس ، وكان التحدي تحول الى طاقة مذهلة • وبعد دقائق جاءت

سيارة جيب عسكرية ، ونزل منها الميجر بنز ، مساعد الحاكم العسكري للمنطقة .

● الحاكم العسكري يطلب اليكم ان تتوقفوا حالا عن العمل في هذه المنطقة .

– لا لن نتوقف .

● بل يجب ان تتوقفوا .

– لا توجد سلطة على وجه هذه الارض تمنعنا من تشجير ارضنا .

وتجمع الطلاب وشكلوا دائرة ليستمعوا الى النقاش الدائر ، والموقف الذي سيسفر عنه . انسحب الميجر بنز ، وبمجرد ركوبه سيارة الجيب ، صفق الطلاب بشكل عفوي .

وقمنا بعد ذلك بتجربة متقدمة نوعا وهدفا وذلك بإنشاء معسكر عمل لحفر اساسات مقر انعاش الاسرة . على ارض تبرع بها مجلس بلدية البيرة ، في وسط المدينة القديمة ، والتي كانت تضم اعشاشا وبيوتا قديمة . قمنا بهدمها بعسد التعويض على اصحابها . لقد اخترنا هذا الموقع بالذات ليكون على مقربة من المواطنين المسحوقين الذين يجب ان تهيأ لهم فرص الاستفادة من مشاريع الجمعية المتعددة ، من مكافحة الامية الى فرص التدريب والعمل في الاقسام المهنية المختلفة .

لقد كان المعسكر مختلطا يجتمع بين الشباب والشابات من مختلف المهــن والنشاطات . كان يضم معلمين ومعلمات ، طلبة وطالبات ، عمالا وعاملات ، كشافة ومرشدات ، مواطنين ومواطنات من البيرة ورام الله ونابلس والقدس . كان الزوار يأتون من مختلف المدن والقرى ليعملوا جنبا الى جنب مع المتطوعين الدائمين . ووصل الامر بمعظم ازواج كافة اعضاء الجمعية للعمل في نهاية كل اسبوع . ولوضع المعسكر الجغرافي في محيط متخلف نوما ما ، حرصنا اشد الحرص على تجنب اي تجاوز او سوء ادب يمكن ان يثير شعور المواطنين من حرايتنا .

وعنما يمر المواطنون بجانب ورشة العمل ، كان يدور مثل هذا الحوار :

● يعطيهم العافية ، الشباب

– الله يعافيكم ، اذا سمحت يا عم باجس ، تعال قليلا .

● تأمر يا اخ

– هل تعرف ماذا نعمل ومن اجل ماذا ؟

– لا ، لا اعرف هو انا بقراً الليخت !!

● سنبنني هنا مقر انعاش الاسرة ، وستجد زوجتك فرصة العمر لمكافحة اميتها
وستستطيع غدا ان تقرأ رسالة ولدها المغترب ، وستجد بنتك فرصة العمل المنتج .

– الله يطول عمركم ويظللنا اياكم .

● ولكن لا يكفي هذا ، تعال شاركننا العمل يا عم باجس ؟

– ولم لا ، يشمر عن ساعديه ويأخذ قزمة كبيرة ويبدأ بالعمل جنباً الى جنب
مع الشباب بحماس . ويكتشف العم باجس ان الصبية التي تملأ من ورائه قفتها بما
حفره جاره ، قادرة على المشاركة .

ويصبح العم باجس .

– والاه انها قادرة « تلحق علي » وتمر بنته الصبية ، فينادي عليها .

ونك يا فاطمة اعلمي ابريق شاي وهاتيه لهنشاما ، وتأتيه بابريق الشاي ، ثم
يطلب منها ان تعمل مع الشباب .

رئي النساء ، يلتف الجميع حول النار ، وتبدأ تمثيلية قصيرة تتحدث عن الارض،
تتخللها اناشيد عن الفلاح ، تحت الشباب للرجوع الى الارض ليعيدوا الربيع على
ارض فلسطين . وعلى هدير الصوت وعلى ضوء النار يتجمع الاهالي رجالاً
ونساء واطفالا ويشترك الجميع في ترديد اغاني الارض المحتلة :

هات السكة وعد المنجل / اوعى في يوم عن ارضك ترحل / شجرات بلادي
عم تدبل / وشبابنا قاعدة مرتاحة / والخضر عن شجري بيرحل / م الهجرة
عيونو نواحة / الحجل ببيجي ع البيدر / ما بيلاقي لولادو قمحة / والارض
ان عطشت يا بوسالم / بتنادي الغريا تفلحها / قوم يا محمد واسقي الزرع /
ازرع واجمع عيد المجد / احصد زرعك واجمع قمحك / وصحي فارس
ويونس وسعد .

بابوري رايح رايح / بابوري جاي / صامد على ارضي وفوقي سماي /
صامد على ارضي . . وارض ابوي / واهبها دمي . . ودم اخوي مهما /
الزمان يلف ويدور / بتظلي ارضي وفوقي سماي / نذرن علي لازرع برقوق /
واخلي شعبي يصحي ويفوق / واقول لفارس صحي مرزوق / يسهر على
ارضه ويرويها مي / جبالك ووديانك عهد علي / ازرعها ورود واكسيها في /

والشمس ان غابت خد نور عيني / واوعى يا ترابي تزعل علي / ارضي
لازرها ، ازرعها زتون / وخلي كل شي صعب يهون / انا بهواها ياناس
مفتون .

ثم يدور بعد ذلك نقاش حول عدة مواضيع ، ويشترك المتفرجون في النقاش ،
وتسأل ام صلاح ، كيف تجمعون بين الرجال والنساء في عمل واحد ، اليس هذا
ضد تقاليدنا ؟!

منذ متى اصبح لعمل المشترك ضد تقاليدنا . المرأة في الربوع الفلسطينية
تعمل جنباً الى جنب مع الرجل وهي دوما « مشتلة » تحفر بقأسها ، وتبذر الحبوب
الطيب ، وتحصد ما زرعه يداها ، ومن ثم تبيعه بنفسها في الاسواق العامة حيث
يتواجد الرجال بكثرة . اننا عندما تركنا العمل في الحقل ، والعمل المشترك ،
استطاع الغزاة احتلال ارضنا . وتقتنع ام صلاح ، وتنتهي نقاشها بالله معاكم .

وتتمتد السهرة ، وبامتدادها تزداد الرابطة وثوقاً بين المتطوعين والرجال
والمتطوعات والنساء وتكرر التجربة ، ويزداد اصدقاء المعسكر ، واثره في المنطقة،
وتتحدث المدينة عن التجربة . ويجن جنون معسكر الاعداء والعملاء . فيتطوع
رئيس بلدية سابق لاثارة المواطنين ضد الفكرة وضد المشروع ، ويقاها برأي واضح
من اولئك المزارعين البسطاء الذين بدأوا يشاركون يوميا في العمل ، وفي النقاش
الذي يدور مساء .

ثم حفر الاساس الضخم لبناء جمعية انعاش الاسرة وبانتهائه بدأت ملامح
درب العمل التطوعي في المدينة والذي انتشر فيما بعد ليشمل كل الضفة الغربية،
بدأت ملامح درب هذا العمل تتبلور ، وقوائمه تثمر لا على المجتمع فحسب بل
وعلى الانسان نفسه . واروع ما في الامر ان الدافع الجديد لم يبين برفع الشعارات
بل باطلاق عجلة العمل الجماهيري الخلاق .

لقد خرجنا من هذه التجارب المتناثرة بحصيلة غنية من العبر ، واهم من ذلك
بعدد غير قليل من الشباب والشابات من عمال ومتقنين وطلاب . ممن يستطيعون
قيادة العمل التطوعي وتنميته وتطويره . لقد اصبحت الصورة واضحة في اذهاننا
ونضج الهدف في تصوراتنا . ولذلك رأينا انه لا بد من العمل لتحويله الى نشاط
دائم ، ففي استمراريته ضمان لتجديده ونجاحه في تحقيق اهدافه . لم نعد نقتنع
فقط بدرء الخطر عن شبابنا وشاباتنا ، بل ازدادت طموحاتنا في ان نخلق حركة
للشباب تعمل على بناء الطلائع القيادية من ابنائنا لتسليمهم القدرة والكفاءة
لخوض معركة وجودهم وتصرفهم ضد العدو الصهيوني العنصري .

بعد اختتام الفكرة ، رأينا انه لا بد من عملية اخراج جديدة تختلف في اسلوب

تنفيذها عن التجربة التي فشلت نتيجة الدعوة الموسعة للخبراء والفنيين من رجال التربية والتعليم في المنطقة . وابتدعنا حيلة ثبت نجاحها . فقمنا بدعوة الصفوة من الذين برزوا في اختبارات الشهور الاخيرة لاجتماع في المجلس البلدي . وتحديثنا طويلا حول المشروع وكيفية تنفيذه . واتفقنا على ان ينضم الجميع كاعضاء في مكتبة بلدية البيرة ، وقيمون مدرسة ليلية لتقوية ومساعدة طلبة وطالبات التوجيهية والاعدادية ، وتمت نفس الخطوة في مكتبة بلدية رام الله . وكان الطلبة يحجون الى المكتبتين العامتين في المدينتين ليجدوا خيرة الاساتذة في مختلف المواضيع يقدمون لهم العون المجاني . وسارت التجربة بنجاح . وانطلق العمل التطوعي من المكتبات ، ورأينا من المناسب ان نقوم باعمال مركزة في المدينتين حتى يشعر المواطن العادي ، والمجلس البلدي ، بأهمية هذا العمل وجدواه ويلمس نتائجها الايجابية حتى يصعب ضربه او توقيفه . فأخذنا على عاتقنا تنظيف سوق الخضار في مدينة البيرة وتنظيفه بعملية القش بالماء والصابون .

ولقد اعطى العمل في هذه المنطقة دعاية ضخمة للعمل التطوعي في كافة قرى المنطقة وبدأ الحاكم لعسكري يتطلع اليه بخوف . وبدأ بارسال دورياته لتحيط بالعاملين لارهابهم وكنا نتجاهلهم ، ونعمل ونحن ننشد اناشيد الارض والحريسة التي بدأت تنطلق من شعراء الارض المحتلة . ولجأ العدو الى اسلوب استدعاء الاعضاء والتحقيق معهم ولكن احدا لم تخيفه هذه التهديدات .

وامتد نشاط فريق العمل التطوعي الى القرى المجاورة ومخيمات النازحين . وفي المخيمات ساهمنا ايجابيا في محاولة القضاء على روح التواكل التي حاولت غرسها وكالة غوث اللاجئين . وكنا ونحن نساعدهم على تعبيد ورسف طرققات المخيم نقنعهم بمشاركتنا . وتمت مشاركة الجميع رجالا ونساء من سكان المخيمات .

لقد برزت لنا نتائج ايجابية لم تكن نحلم او نفكر اننا سنحققها من خلال العمل التطوعي بين مختلف فئات شعبنا . وهذا باعتقادي ميزة وقيمة العمل الثوري عن التحشيش الفكري . ان الارتباط العملي بال جماهير ، والعمل من اجلها وبينها مدرسة تتيح فرص التعليم اكثر بكثير من اهم الجامعات في العالم . وقد استفدنا من تجربة التعلم من الجماهير ، من العمال والفلاحين والبسطاء من شعبنا . ما لم نستفده من بطون الكتب . وجلسات التقييم التي كنا نعقدتها بين الجماهير . وناقش فيها انفسنا ونقيم عملنا ، ونتبادل الاراء مع هذه الجماهير معين لاينضب من الايجابيات في دعم تحركنا . وهذا ميزة العمل الثوري الذي يفجر طاقسات الانسان وجماهير الثورة بشكل لا يستطيع ان يتنبأ به انسان مهما بلغت ثورته .

وكنا نطرح في مثل هذه الجلسات ، التي كانت تعقد اما في بيت من بيوت المخيم

او في احد الازقة الضيقة التي كنا نعمل فيها ، ويدور حوار حول خطورة العمل في مؤسسات العدو . ويجري الحوار بعيدا عن صيغة الخطابة وبهذه الطريقة :

● اين تعمل يا ابو محمد

- في مزرعة احدى المستعمرات الصهيونية .

وبالتالي فانه يمكن للعدو من تجنيد صهيوني على الجبهة . يعلق اخر مسن الفريق ويتساءل اخر .

- وكيف ؟

● يجيب ثالث ، طبعا لو ان ابا محمد لم يعمل في هذه المزرعة ، عليهم ان يدبروا صهيونيا ليعمل فيها بدلا من ابي محمد وبالتالي فانهم سيضطرون الى سحب مجند من الجبهة ؟

- ولكنني اريد ان اعيش ، يرد العامل ، ان اليوم الذي لا نعمل فيه فاننا ننام بدون عشاء .

● ولكن يا اخ ابا محمد ، انك تعمل مع العدو ، ومعنى ذلك انك اليوم تعطيه القوة ليقتلك غدا ، ويدمر بيتك ، انك تستطيع ان تعمل في مؤسساتنا . تعلق احدى المتطوعات .

- هل سمعتم قبل مدة ان جماعة ملثمة ومسلحة قد اوقفت باص ايجد قرب قرية صفا واحرقته ثم اندرت العمال بعدم العمل في المؤسسات الصهيونية والا اتخذت اقصى الاجراءات ضدهم ، يتدخل اخر ويقولها بمكر ودهاء .

ويطول النقاش ولكنه يؤولي ثماره ، فكنا نسمع بعض العمال يقسمون بالحرام من زوجاتهم ان هم ذهبوا مرة اخرى للعمل في مزارع العدو او مصانعه .

لقد كان امتداد نشاط فريق العمل التطوعي بعد مرحلة اثبات وجوده وراء تلبية حاجات الجماهير ومتطلبات المصلحة الوطنية . ولقد شعرنا جميعا ان الفلاح الفلسطيني مهدد بالقضاء ، فلقد وقع في فخ المصيدة الصهيونية في اجتثاثه من ارضه، ليسهل عليها ترحيله من وطنه ، وذلك بفتح المجال له بالعمل المأجور المغربي الذي يفوق انتاج ارضه . حتى الفلاح الذي صمد في وجه هذا الاغراء ، لم يعد لديه القدرة للصمود امام المنافسة الصهيونية التي تدير المزارع على اساس حديثة ، وتقوم الدولة بدعمه بشتى وسائل الدعم واهمها شراء انتاجه بسعر معين بغض النظر عن حاجة السوق . وعليه فقد اتخذ قرار بمد يد العون الى الفلاح . وبدأت حملات قطف الزيتون والمشاركة في الحصاد . لقد شعر الفلاحون في المناطق انهم اذا

ما صمدوا في ارضهم فلا بد من الايدي الخيرة ان تمتد للمشاركة معهم في تحملن هذا العبء ، ولقد تعرفنا في عملنا في القرى على اعماق حياة الفلاح وحياة الشقاء التي يعيشها . مما اثار شعورا في المسؤولية تجاه ضرورة تغيير بيئة المجتمع الاقتصادية لمصلحة هؤلاء المسحوقين . وفتح لنا العمل افقا واسعا ، في التعرف على هؤلاء البسطاء ودورهم التاريخي في ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ وعلى مواقع هذه الثورة .

لقد كنا نشتهي ان نجد في المكتبة من الرواد ما يزيد عن اصابع اليد الواحدة ولكنها اصبحت خلية نحل ، زاد روادها عن زبائن سوق الخضار . لقد اضطررنا لضيقها ان نخصص اياما محددة للاطفال . وفي احدي الامسيات الثقافية دار الحوار التالي مع عامل بلاط يحمل شهادة التوجيهية :

● ليست مصيبة ان تكون رفوف مكتبة البلدية مليئة بالكتب الصفراء ، وخاصة تلك التي تبث الدعاية الامريكية المسمومة . ان ذلك يحتاج الى توضيح .

- ربما نسيت اننا افتتحنا المكتبة بتاريخ ٢٨-٥-٦٧ وبميزانية لا تتعدى خمسمائة دينار كان علينا ان ندفع منها معاش امين المكتبة ، واجرة مقرها . ولا ننسى انه بعد اقل من سبوع وقعت الهزيمة . كما يجب ان نعلم ان معظم هذه الكتب شحنتها من مواطنين !!

● ولكن هذا لا يبرر بقاء هذه الكتب .

- ما هو المطلوب .

● حرق هذه الكتب وازالتها حالا من على الرفوف .

وتحققت اول ثورة ثقافية ، واحرقت كل الكتب التي لا تخدم قضية شعبنا او التي تسيء الى اصدقائنا ، واعدت تنظيم المكتبة ، واصبح فريق العمل التطوعي ليس مسؤولا عن شراء الكتب بنفسه فحسب بل وعن تصنيفها وتنظيمها وحتى تنظيف المكتبة . ونتيجة حفظهم تضاعفت ميزانية المكتبة اكثر من اربعة اضعاف . وادخلت الموسيقى الكلاسيكية فيها ، ووسائل الطباعة الاساسية لنشر المقالات التي كانت موضوع البحث الاسبوعي لفريق العمل التطوعي والتي كانت توزع على اعضاء الفريق قبل ايام لمناقشتها . لقد تحولت المكتبة الى نموذج ثوري فريد ، ونتيجة لذلك تضاعف عدد المشتركين فيها حتى اصبحت تضاهي اقدم المكتبات العامة في فلسطين المحتلة اذا صحت المقارنة .

وكان لا بد من ان يتخذ فريق العمل التطوعي لنفسه اسلوبا عمليا للقضاء على كل امراضنا المسؤولة عن تأخرنا وهزيمتنا ، فالقيادة الجماعية اصبحت تقليدا لا يمس .

فقرار العمل ومكانه ونوعيته يجب ان يتخذ في الاجتماع الاسبوعي العام الذي كان يضم جميع الاعضاء ، والعمل اليدوي كان وسيلة للقضاء على الشخصية الفهلوية . ان بناء غرفة في مدرسة قرية كدير كان امتحانا شاقا لكل الاعضاء . ان اتخاذ قرار ما سهل جدا ولا يتعب احدا ، اما تنفيذه عمليا فهو الصعب . وتعلمنا جميعا انه عندما نتخذ قرارا ما ، علينا ان ننفذه . لم يعد هناك شيء اسمه المستحيل ، ولكن في نفس الوقت كان القرار يدرس من كافة جوانبه ، والظروف الموضوعية لتحقيقه ، والاستعداد الذاتي للفريق . اما بناء الطلائع القيادية ، وهو هدف رئيسي من اهداف العمل التطوعي ، فكان وسيلة تحقيقه بالاضافة الى البناء الثقافي للأفراد ، يتخذ شكل وضع المسؤولية على عضو من الاعضاء في ادارة الجلسات ، وقيادة الفريق في احدى مهماته او نشاطاته ، وكنا باستمرار نحاول تدعيم هذه القيادة مع ذكر سلبياتها وايجابياتها ، بالنقد والنقد الذاتي ، نحاول ان نصل الى الوضع الامثل . ان من يستطيع ان يقود فريقا لحصاد حقل من القمح وتنظيم العملية يستطيع في المستقبل ان يقود فصيلا في معركة التحرير . والمعمسن وحده هو المقياس العملي للحكم على العضو وعلى القائد على حد سواء ، وليست اية معايير تقليدية . هذه بعض الشعارات التي لا مجال لتبنيها الا اذا طبقت عمليا .

لقد اصبحت العمل التطوعي جزءا لا يتجزأ من حياة مدينتي البيرة ورام الله ومعاهدهما العلمية . فأصبح من ضمن متطلبات التخرج من جامعة بيرزيت ودار المعلمين ومعهد المعلمات ومركز التدريب المهني ولا يمكن لطالب ان يتخرج الا اذا قام بعمل ساعات معينة ومحددة من ضمن المنهاج . وانتشرت لجان العمل التطوعي في كثير من القرى . وقد ادى ذلك الى اجتذاب عدد كبير من الشباب والشابات في المدن الاخرى للعمل مع فريق العمل التطوعي لكسب الخبرة والالمام بالتجربة عن قرب . فزادت طموحات الفريق التطوعي في مدينتي البيرة ورام الله للقيام بأيام عمل في كافة مدن الارض المحتلة ، كالقيام بتنظيف شوارع هذه المدن او الاماكن العامة فيها . ومن خلال هذه النشاطات شكلت لجان عمل تطوعية من جنين شمالا حتى الخليل جنوبا ، ولا يهدأ بال لهؤلاء الشباب حتى تنتقل التجربة الى القطاع رالارض الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٤٨ .

مع انتشار العمل التطوعي وازدياد الدعم له تنوعت نشاطات العمل التطوعي، وكان اخرها وابرزها بادرة الالتفات نحو من فقدوا نعمة البصر من ابنائنا . فقام

الفريق بتسجيل الكتب لمكتبة المكفوفين في بيت حيفا فلقد وجد بعض اعضاء الفريق ان مكتبة المكفوفين لا تحوى الا على كتب من نمط واحد يفقد هؤلاء المكفوفين الاطلاع على مجريات الفكر الحديث . فحول الفريق اشرطه التسجيل الى كتب ناطقة تشكل جزءا هاما من مكتبة المكفوفين .

ويظهر ان السلطات المحتلة بدأت تشعر بخطورة هذه الاعمال ، ففي احدي المناسبات قام الحاكم العسكري للمنطقة باقتحام مكتبة بلدية البيرة بينما كان الجميع يستمعون ويناقشون بحثا عن الصهيونية . وبالرغم من تواجد فسيق رؤوسهم استمر النقاش عن الحركة العنصرية النازية الجديدة مما اثار نقمة السلطات ، فزادوا من عمليات استدعاء الاعضاء والتحقيق معهم . ولجأوا الى اسلوبين اخرين في محاولة ضرب العمل التطوعي وشله ومن ثم القضاء عليه .

اولها ، دور رئيس مجلس الامناء الجديد الذي بدأ بحملة ارهاب ثقافية على اللجنة . اذ قام بالاشتراط على فريق العمل التطوعي ان لا يقيم امسية ثقافية او بحثا في موضوع قبل عرضه على مجلس بلدية البيرة وحدد عدد المشتركين في اية امسية ثقافية بما لا يزيد عن عشرة اشخاص وكأنه يطلب منهم وقف هذه الامسيات ، وبالفعل كان ذلك .

ثانيها ، قامت حملة من الفئات المتعصبة دينيا وخاصة من نقابات حزب التحرير والايحوان المسلمين الذين لم يكن لهم دور طوال فترة الاحتلال الا انتقاد الثورة والكفاح المسلح . ومن بينهم احد اعضاء هيئة التفقيش في مديرية التربية والتعليم. الذي لا يمكن ان يتقوه بكلمة الا بالاشارة من مدير التربية والتعليم المعروف بولائه لسلطات الاحتلال . فقام هؤلاء بحملة تحريض ضد العمل التطوعي ، مدعين ان الجمع بين الجنسين خطر على الاخلاق . بينما هؤلاء لم ينطقوا بكلمة واحدة ضد عمل المرأة في بعض المناطق في المؤسسات الصناعية والزراعية وما يترتب على ذلك من اثار اجتماعية .

والتجأ فريق العمل التطوعي الى قلعة وطنية اخرى ، الى مكتبة بلدية رام الله ، التي يقف رئيسها اليوم الى جانب الجماهير في الارض المحتلة ليرعى هذا العمل الجبار .

وستستمر تجربة العمل التطوعي بالرغم من كل الصعوبات ، وبالرغم من الاحتلال وزبانيته .

ستستمر المسيرة بالرغم من سقوط ماهر شهيدا وبالرغم من سقوط ياسين شهيدا .

- وبالرغم من اعتقال زكريا سنة برسم التعذيب في اقبية النازية الجديدة .
 - وبالرغم من طرد المعلمة فلور جاك لحام من عملها .
 - وبالرغم من الارهاب والتحقيقات المستمرة مع كل اعضاء الفريق التطوعي .
- وبالرغم من كل ما يفعله العدو لوقف مسيرة العمل التطوعي فستستمر المسيرة لانهم نجحوا في زراعة النجوم على ارض فلسطين ، وكلما سقط نجم ، كلما تضاعف عدد النجوم على ارض فلسطين ، كلما زاد نورها لتضيء درب التحرير .

مقدمات نظريّة حول مسألة تحرّر المرأة

غازي الخليلي

« ان الرأي الزاعم ان المرأة كانت عبدة للرجل في بداية تطور المجتمع هو من اسخف الآراء التي تركها لنا عصر الانوار في القرن الثامن عشر »*

« انجلس »

[١]

تعتبر* مسألة تحرر المرأة من اهم المسائل في حياة المجتمعات الحديثة، ويتوقف مدى تحرر وتقدم اي مجتمع ، على الكيفية التي تحل بها هذه المسألة ، فكلما نالت المرأة المزيد من حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما قطع المجتمع شوطا اكبر في طريق تحرره وتقدمه ، وكلما اعاق المجتمع نيل المرأة لحقوقها وابقاها اسيرة اغلال المجتمع القديم ، كلما اخر واعاق عملية تحرره وتقدمه . «فتحرر اي مجتمع يقاس بمدى تحرر المرأة فيه، وتوسيع حريات النساء هو المبدأ العام لكل تقدم اجتماعي ، (١) ذلك ان تطور المجتمعات الحديثة وما يفرضه هذا التطور من ضرورة تشغيل كل القوى المنتجة في المجتمع، لم يعد تيلام والواقع المرزي الذي تعيشه المرأة منذ الاف السنين ، قوة غير منتجة ، يبذل العمل المنزلي حسها ويقتل نكاهها ، تعيش حبيسة بين جدران أربعة ، تابعة وملحقة بالرجل ، لا تعدو كونها اداة بيده يمارس عليها اضطهاده ، ولعبة يلهو بها لاشباع نزواته .

وعلى الرغم من الحقوق السياسية وغيرها ، التي نالتها المرأة مع بداية القرن الحالي في العديد من بلدان العالم ، وبشكل خاص في البلدان الاشتراكية ، حيث نالت الكثير من حقوقها وفتحت امامها مجالات العمل المختلفة (٢) ، فانها لا تزال في معظم البلدان وبشكل خاص في البلدان الرأسمالية والبلدان النامية ، كائنا تابعا لا يملك غير حريات جزئية وتحتل مكانة ادنى بكثير من مكانة الرجل وذلك لاسباب كثيرة ، منها : ان مسألة تحرر المرأة لا يمكن ان تصل الى مداها الكامل الا في مجتمع اشتراكي متطور ، وما نالته المرأة من حريات في المجتمعات الرأسمالية ، تظل حريات ناقصة في مجتمع لا يقوم الا على الاستغلال . فالمرأة في المجتمعات الرأسمالية تحولت الى سلعة في سوق العمل الرأسمالي ، والى مظهر من مظاهر العهر البورجوازي الذي تعيشه هذه المجتمعات ولا تزال مجرد ذلك الجسد الذي يستغل في الخدمة بالبيت او يستغل خارج البيت في الاتجار بالجنس . ومنها ، ان تحرر اي مجتمع من التقاليد والافكار القديمة عملية صعبة ومعقدة وتحتاج الى زمن طويل ، ولا سيما فيما يتعلق بالمرأة . ذلك ان « المجتمع القديم يترك اثاره في المجتمع الجديد على صعيد

* هذا هو الفصل الاول من كتاب «المرأة الفلسطينية والثورة» الذي سيصدر قريبا عن مركز الابحاث .

الايديولوجيا والحياة اليومية ، حتى بعد حقبة طويلة من تقويض الاسس الاقتصادية والسياسية لذلك المجتمع . ولا تتجلى آثار المجتمع القديم كما تتجلى في مجال الموقف من المرأة وتحريرها من التبعية الاقتصادية للرجل بأن تصبح عضوا منتجا في المجتمع ، فالشرط بالبنى التقليدية لهذه المجتمعات فقط ، ولكن أيضا ، وإلى درجة كبيرة ، بفعل عدم توفر السلطة السياسية الثورية التي تؤمن بهذه المسألة وبمركزيتها في النضال من أجل بنساء المجتمع الجديد . ان مسألة تحرر المرأة لا يمكن ان تجد طريقها الى الحل بإصدار بعض القوانين او التشريعات التي تنص على مساواة المرأة بالرجل في هذا المجال او ذلك ، دون النضال الحازم والجاد من قبل المجتمع ضد كل المعوقات التي تحول دون المرأة وممارستها لايستحقاقها . فإصدار المراسيم والتشريعات والوقوف عندها دون الاتصال الجاد والحازم لوضعها موضع التطبيق الفعلي قد يوفر للمرأة بعض الحريات الجزئية - على الصعيد القانوني - لن يستفيد منه في أحسن الاحوال الا عدد ضئيل جدا من النساء ، الا ان هذه الحريات الجزئية لن تحررها من ربكة التقاليد والعادات السائدة ، التي تكبلها وتجعلها خاضعة للرجل وملحقة به . فالمساواة بين الرجل والمرأة لا تتسم الا باعتراف المجتمع بمساواتها بالرجل وبحقوقها في التمتع بكل الحريات التي يتمتع بها الرجل ، واطاحة الفرصة امامها لان تتحمل مسؤوليات مماثلة ، والاعتراف باستقلالها الذاتي عن الرجل سواء كان ذلك الرجل هو الاب او الزوج .

وكمقدمة ضرورية للوصول الى مساواة كاملة لا بد من الغاء الاسس الاقتصادية لاضطهاد المرأة وتحريرها من التبعية الاقتصادية للرجل بأن تصبح عضوا منتجا في المجتمع ، فالشرط الاول لتحرير المرأة هو عودة جنس النساء بكليته الى الانتاج الاجتماعي (٤) ، و « لن يصبح تحرر المرأة ممكنا الا متى استطاعت ان تشارك على نطاق اجتماعي كبير في الانتاج ، ومتى اصبح العمل البيتي لا يأخذ من وقتها الا قدرا ضئيلا » (٥) .

ما المقصود بتحرير المرأة ؟

ان الكثيرين يتصورون ان المطالبة بتحرير المرأة هو دعوة للاباحة الجنسية ، هو دعوة لان تتصرف المرأة بجسدها كما تشاء ، دون ضابط او منظم للعلاقات الجنسية في المجتمع . ولذا فان الكثيرين ، انطلاقا من هذا التصور الخاطيء والمغلوط ، يعارضون بشدة تحرر المرأة ، ويعتقدون ان المرأة يجب ان تبقى حبيسة الجدران الاربعة ، امية ، جاهلة ، مبلدة الذهن والحواس ، خاضعة لسيطرة الرجل وتحت مراقبته ، لا تمارس حريتها - وان نص عليها القانون - الا في الحدود التي يسمح بها هو نفسه - الرجل - ، وذلك حتى لا تقع في مهاوي الرذيلة ، وحتى لا تجلب العار الى الاسرة . وقد لعب هذا الاعتقاد الخاطيء دورا كبيرا في معارضة دعوة بعض المصلحين في البلدان العربية لسفور المرأة وتعليمها . فوجهت كتابات قاسم امين ورفاعة رافع الطهطاوي (٦) ، الداعية لسفور المرأة وتعليمها المبادئ الاولية في القراءة والكتابة وبعض العلوم ، بعداء شديد في العالم العربي ، واتهم قاسم امين حينها بالفجور والخروج على تعاليم الدين . ولكن كما نرى فان افكار قاسم امين الاصلاحية انتصرت في النهاية ، فالحجاب لم يعد عنوانا للفضيلة كما كان سابقا ، ومعظم الاسر تصر على تعليم بناتها ، والكثير من الاسر ترفض زواج البنات قبل ان تكمل تعليمها ، وتصبح قادرة على اعالة نفسها بنفسها . كذلك فان نزع الحجاب وتعليم الفتيات لم يؤدي الى انتشار

الرديلة كما كان يدعي الكثيرون من رجال دين رجعيين وغيرهم * فالفتاة لا تتعلم حتى تصبح قادرة على « مكاتبة عشيقها » كما كان يدعي المعارضون لتعليم البنات * * بل نرى ان الفتاة المتعلمة والمثقفة أصبحت أكثر ثقة بنفسها ، واقدر على ان تحول دون استغلالها من قبل الرجل . ولكن هل يقتصر تحرر المرأة على مجرد نزع الحجاب والتعليم وكفى ؟ ان نزع الحجاب والتعليم يشكلان مقدمة ضرورية لاجراء المرأة من العزلة المفروضة عليها ، يشكلان البداية او الخطوة الاولى في مسيرة طويلة شاقة وصعبة ، يجب على المجتمع قطعها حتى يصل الى مرحلة متقدمة في حل مسألة تحرر المرأة . ذلك ان مسألة تحرر المرأة مسألة اشمل واكبر بكثير من نزع الحجاب والتعليم . انها بالاساس مسألة انهاء اضطهاد الرجل للمرأة ، وجعل المرأة عضوا منتجا في المجتمع ، لها شخصيتها المستقلة . ولها كيانها الخاص المستقل ، مثلها مثل الرجل . تتمتع بكافة الحقوق التي يتمتع بها . وتقوم بكافة الواجبات التي يقوم بها . وبدون ذلك يبقى اي حديث عن تحرر المرأة حديثا يدور في حلقة مفرغة ، ويبقى اي توجه نحو تحررها ، توجهها يصطدم بعقبات ومعوقات كثيرة . وهذا يقودنا الى البحث في اسباب اضطهاد الرجل للمرأة ، في الاسباب التي ادت الى عبودية المرأة .

اضطهاد الرجل للمرأة كيف نشأ وبفعل اي عوامل ؟

هل صحيح ان المرأة خلقت ضعيفة وبمقل ناقص حتى تكون خاضعة للرجل وتحت سيطرته؟ وهل صحيح ان المرأة اقل ذكاء من الرجل ، وبالتالي فانه يجب ان تكون دون الرجل منزله ؟ قال شوبنهاور « ان المرأة لا تصلح الا لحفظ النسل وتدوير الساعة وغسل الصحون » وقال نيتشه « لقد خلق الرجل للحرب والقتال ، واما المرأة ، فانه ليس ثمة لديها شيء سوى الحب والطفل . . . وتبعاً لذلك فان سعادة الرجل هي - انا اريد - واما سعادة المرأة فهي - هو يريد - . »

وقال جان جاك روسو « ان الرجل فطر بالطبيعة للحياة الخارجية ، بينما المرأة مكانها داخل الاسرة ، المرأة بالتعريف هي جزء من الطبيعة ، والمفروض في تربيتها ان تعهدا لكي تكون السند المعنوي للرجل وخدمته من دون ان تكون لها ارادة خاصة بها » . ان هذه الاقوال وكثير غيرها وعلى شاكلتها ، تقوم على اساس التمييز بين الرجل والمرأة ، وعلى اساس ان المرأة اقل منزلة من الرجل ، وبالتالي يجب ان تكون خاضعة له .

* تذكر نوال سعداوي في كتابها « المرأة والجنس » طبعة ثانية ص ١٠١ ان الاحصاءات والبحوث اثبتت وجود تناسب عكسي بين عدد المشتغلين بالدمارة في مجتمع ما ، وبين تحرر النساء في هذا المجتمع .

* * يذكر قاسم امين في كتابه «تحرر المرأة ص ٧٢» ان الفكرة التي كانت سائدة في مجتمعاتنا حول تعليم الفتاة هي ان المرأة التي تعرف القراءة والكتابة تحيد عن الطريق المستقيم وتخطب حبيبها بالرسائل الغرامية . في حين يؤكد امين العكس ويقول : ان المرأة التي تخالط الرجال تكون ابعد عن الافكار السيئة من المرأة المحبوبة وغير المتعلمة . المصدر نفسه . ص ١٠١ و ١٠٢ .

وهي تعبير عن الفكر السائد والذي يقوم على اساس اضهاد المرأة والنظر اليها نظرة دونية* وتتفق هذه الاقوال مع كثير من التقاليد التي كانت سائدة في المجتمعات القديمة ، ففي الصين القديمة مثلا ، كانت افكار كونفوشيوس عن المرأة هي السائدة ، وهي افكار ترسم صورة دونية جدا للمرأة ، وتفرض عليها ان تكون غبية وجاهلة . فكونفوشيوس يرى ان المرأة الموهوبة ليست امرأة فاضلة . ويقول مثل صيني قديم « الغباء هو فضيلة النساء اللتيمة » . ونجد امثالا مشابهة لهذه الامثال او الاقوال لدى كل المجتمعات القديمة . فالمرأة هي مصدر الشرور كما قال فيثاغورس ، حيث ميز « بين مبدأ الخير الذي خلق النظام والنور والرجل ، ومبدأ الشر الذي خلق القوضى والظلمات والمرأة » ، واعتبر ارسطو ان «الانثى انثى بسبب نقص معين لديها في الصفات» وجاء في سفر الجامعة « لقد وجدت المرأة اشد مرارة من الموت » وقال يوحناقم الذهب « ليس هناك بيسن كل وحوش الارض المفترسة من هو اشد اذى وضرا من المرأة » ويقول مثل ايطالي « المرأة عاقلة حين لا تفكر، غبية حين تفكر » وفي الامثال الروسية جاء « ليس فرخ الدجاجة طيرا ، وليست الفلاحة كائنا انسانيا » و « اضربوا نساءكم ظهره وعشية » و « ليست المرأة جرة ، ولن تتحطم اذا لطمتها بين الحين والآخر » وتذكر شيلا روبتهام حول حياة المرأة في روسيا قبل الثورة فتقول « جرت العادة ان يقوم والد العروس بتسليم الزوج الشاب سوطا جديدا حتى يمكن استخدامه في ممارسة سلطانه وفرض هيئته اذا حلا له الامر ، وكان السوط الذي يعلق فوق الفراش الزوجي يرمز الى انتقال السلطة من والد الفتاة الى بعلها » (٧) . ان هذه الاقوال والامثال نجد ما يشابهها في امثالنا العربية حول المرأة . فمن الامثال الدالة على دونية المرأة ونقص عقلها قولهم « المرأة تظل عوجاء لانها خلقت من ضلع اعوج » و « شاوروهن وخالفوهن » و«لا تدع المرأة تضرب صبيا لانه اعقل منها» ومن الامثال الدالة على اضهاد المرأة قولهم « لا تشتري حمارة واهلها في الحارة » اي لا تتزوج امرأة تسكن بذات الحبي فتكثر زيارتها لاهلها وزيارة اهلها لها . والمهم هنا ليس دلالات المثل الاجتماعية فقط ، ولكن تشبيه المرأة بالحمارة* وقولهم كذلك « النساء عي وعورة ، فداواوا العي بالسكوت والعورة بالبيوت » وهناك امثال كثيرة عربية وغير عربية تدور كلها حول دونية المرأة والصاق الكثير من الصفات السيئة بها . مثل السلبية ونقص الذكاء والكيد والغواية . الخ . والسؤال الذي يجب طرحه هنا هو : هل هذه الصفات طبيعية في المرأة ، اي جزء من طبيعتها ، كما يدعي البعض من الرجال ، ام انها صفات مكتسبة ، نتجت عن الواقع الاقتصادي - الاجتماعي الذي تعيشه المرأة ؟ لدى الاجابة على هذا السؤال تجد اكثر من وجهة نظر . فالتقدميون ودعاة تحرير المرأة ، يؤكدون ان ما يسمى بطبيعة المرأة ما هو الا شيء اصطناعي للغاية ، هو نتيجة كبت اجباري في بعض الفواحي وتحفيز غير طبيعي في نواحي اخرى . في حين ان الرجعيين والسلفيين ، يؤكدون على ان هذه الصفات هي من طبيعة المرأة ، وليست مكتسبة . وعباس محمود العقاد ، الذي اقحم كل العلوم لاثبات الوضع

* تقول مرغلين فولر : ان دونية المرأة منقوشة في اللغة ، فالطاقة والابداع والخلق مرادفة للرجولة ، والذبل فضيلة مذكرة في المقام الاول . وحين تكون امرأة من النساء موهوبة جدا ، يكال لها الثناء بتشبيهها بالرجال . الثورة وتحرر المرأة ص ٥٠ ، شيلا روبتهام ، دار الطليعة ، بيروت .

★ الحمارة هي الاتان انثى الحمار .

التقليدي للمرأة ، يعد من أبرز الأمثلة على هؤلاء الرجعيين والسلفيين ، فهو يرى أن المرأة خلقت حتى تكون مسخرة للرجل « فما كان للرجال ، جملة ، ان يسخروا النساء جملة في جميع العصور وجميع الأمم لولا رجحانهم عليهن ، وزيادتهم بالمزية التي يستطيع بها التسخير ، ولو كانت مزية القوة البدنية دون غيرها » (٨) ، وكثيرون على شاكلة العقاد ينفون أي تأثير للظروف الاجتماعية على ما توصف به المرأة من صفات في مجتمعاتنا الحالية ويؤكدون ، ان الظروف الاجتماعية للمرأة ليست علة أخيرة بقدر ما هي نتيجة لطبيعتها بالدرجة الأولى ، وحجتهم انه لو كانت النساء في الاصل بمثل ذكاء الرجال ويمثل انانيتهم لما رضين ان يستعبدهن الرجال ، (٩) . ولكن هل هذا صحيح ؟ ان الذين يقولون بوجهة النظر هذه - وهم كثيرون للاسف - يرون ان المرأة انفعالية بطبيعتها - وما تتصف به من صفات كالاغراق في العاطفة ونقص في عقلها وميلها الى الغواية والكيء ... الخ يعود الى طبيعتها الانفعالية . ويجعلون من الفروق البيولوجية بين الرجل والمرأة سببا كافيا للتمايز الاجتماعي بينهما ولسيادة الرجل على المرأة وخضوعها له .

وفيما يتعلق بانفعالية المرأة يؤكد ج . هانيس في كتابه « سيكولوجية المرأة » * الطابع الانفعالي للمرأة ، ويعيد اليه كل ما تتصف به المرأة من صفات في مجتمعاتنا الحالية ، ويرفض كل محاولة لتعليل طبيعة المرأة بالظروف الاجتماعية التي تحيط بها . اما لماذا المرأة انفعالية ؟ وكيف تولدت عندها هذه الانفعالية ؟ فهذا ما يغيبه هانيس كليا مشيرا فقط الى ان المرأة وجدت هكذا ، اي انفعالية بطبيعتها . ولكن الا يوجد رجال انفعاليون ؟ هانيس يؤكد ذلك ، وان كانت نسبة الرجال الانفعاليين اقل من النساء الانفعاليات كما يقول او كما . يستنتج من بحثه . كذلك الا يوجد نساء غير انفعاليات ؟ هانيس يؤكد ذلك ، وان كانت نسبتهن اقل من الرجال كما يستنتج من بحثه ايضا . اذن المسألة لا يمكن ان تكون انفعالية المرأة وعدم انفعالية الرجل ، طالما ان مثل هذا الطابع يوجد لدى الطرفين وان بنسب مختلفة . وهو اختلاف ناتج - بتقديرنا - عن الظروف الاجتماعية المختلفة التي يعيشها كل طرف . اضافة الى اننا لو اخذنا بالطبيعة الانفعالية كاحد العوامل التي تفرض تمايز الرجل عن المرأة اجتماعيا ، فانه لا بد من الوصول الى العوامل التي ولدت هذه الانفعالية ، لانه لا يمكن الاستناد على « هكذا خلقت المرأة » وكفى . فالطبيعة الانفعالية للمرأة او الرجل ، لم تات من فراغ ، بل تولدت عن عوامل معينة . فما هي هذه العوامل ؟ هل هي الفسروق البيولوجية بين الرجل والمرأة ، ام الظروف الاجتماعية التي تحيط بكل الطرفين ؟

المعارضون لتحرر المرأة، وان اختلفوا بدرجة معارضة، يرون ان العامل البيولوجي اساسي في تمايز الرجل عن المرأة، ويؤكدون وجود بعض الاختلافات السيكولوجية بين الذكر والانثى عموما وبين الرجل والمرأة من الادميين بوجه خاص نتيجة لوجود اختلافات بيولوجية اساسية بين

* ج . هانيس ، كاتب هولندي ، قام باجراء بحث استقصائي حول سيكولوجية المرأة ، وخرج بنتائج منه مؤكدا ان المرأة انفعالية بطبيعتها ، انظر « سيكولوجية المرأة » سامسي الدروبي « مترجم » .

الجنسين ★★ ، مما يترتب على ذلك وجود اختلاف جذري . فالدكتور زكريا ابراهيم يقول
 «حقا اننا لا نفهم الوقائع البيولوجية الا في ضوء سياق وجود اقتصادي ، نفسي ،
 اجتماعي ، ولكننا لا ننسى ان تكوين المرأة البيولوجي هو الذي يجعلها منذ البداية فريسة
 لصراع نفسي عميق بين اهتمامها بذاتها وخدمتها للنوع البشري ، ما دام هو الذي يقضي
 عليها بان تكون اداة النوع في التكاثر . . . ان معظم المتاعب النفسية التي سنلتقي
 بها لدى الكثير من النساء انما هي في العادة وليدة هذا الصراع الكامن لدى
 المرأة بين الفسرد والنوع » (١٠) ، ويضيف مشيرا الى كون المرأة عاطفية اكثر من الرجل
 « ربما كان من الصواب ان يقال ان وظيفة الامومة قد اقتضت ان تكون المرأة اكثر
 حساسية من الرجل واسرع استجابة للمؤثرات الوجدانية » (١١) . وحول العلاقة بين
 سلبية المرأة وتكوينها البيولوجي ، يقول « لسنا نزع ان السلبية المطلقة هي الصفة
 الاصلية التي تفرضها على المرأة طبيعة تكوينها البيولوجي ، وانما نحن نرى ان هذه
 السلبية وان كانت نسبية الا انها داخلية في صميم تكوين المرأة البيولوجي باعتبارها
 مخلوقا يتجه معظم نشاطها نحو الداخل » (١٢) .

اننا لا ننكر وجود بعض الفروق البيولوجية بين الجنسين ناتج عن الفرق في الوظيفة
 الجنسية لدى كل منهما . ولكن هل تشكل هذه الفروق اساسا للتمايز الاجتماعي بين
 الرجل والمرأة ، وتفسر اضطهاد الرجل للمرأة هذه الحقبة الطويلة من الزمن ؟ وهل هذه
 الفروق البيولوجية هي التي حالت دون بروز النساء في النشاطات العديدة ولا سيما
 العقلية التي برز فيها الرجال ؟ ام ان ذلك يعود الى ما ساد من مفاهيم حول دونية المرأة

★★ يؤكد مثل هذا الموقف بعض علماء النفس ، استنادا الى عدد من التجارب التي
 قاموا بها حول هذه المشكلة . ومن اهم هذه التجارب تلك التي قام بها كاجان « kagan »
 عن الاطفال ، حيث لاحظ وجود اختلافات في استجابة الذكر والانثى من الاطفال الصغار
 لبعض المؤثرات الخارجية . ومن هذه التجارب ايضا ، تلك التي قام بها عالم التحليل
 النفسي اريك اريكسون في دراساته لمرحلة الطفولة . حيث اشار الى وجود بعض الاختلافات
 الهامة بين الجنسين تظهر بوضوح في طريقة اللعب واستخدام اللمس . وملاحظتنا على
 تجارب كهذه ان علماء النفس البورجوازيين بمنهجهم الشكلي ، لا يعطون اهمية لما يلتقطه
 الطفل - حتى وهو في اعوامه الاولى - من ظواهر سلوكية معينة في البيت تؤثر على كيفية
 استجابته للمؤثرات الخارجية ، ويذكر جيروم كاغن « ان الطفل الذي لم يبلغ السنة والنصف
 بعد يأخذ في ادراك جنسه من اللغة التي يخاطب بها ممن حوله من الناس فيستدل منها انه
 (هو) او (هي) ، وحتى قبل سن التكلم يكون لحركات وطريق التحدث والتدليل ممن حول
 الطفل تأثير لا يستهان به في اشعاره بجنسه » . اضافة الى ذلك ، فانه مما لا شك فيه ان
 معتقدات الوالدين والاهل ومفهوم الثقافة للجنس من حيث هو مذكر او مؤنث تلعب دورها
 بالايحاء والتوجيه بما هو مناسب او غير مناسب لكل من الجنسين ، فيما يتعلق بالاخلاق
 والسلوك والاهتمامات والمركز والقيمة والحركات والتعبيرات . وبهذا الخصوص فأنني اذكر
 حادثة لطيفة تؤكد ما اورده هنا . كنت في زيارة احدى العائلات ، وسألني طفلة لا يتعدى
 عمرها الاربع سنوات ان كنت متزوجا ام لا ، فلما قلت لها انني غير متزوج . قالت باستغراب:
 اذن من يعد لك الطعام ويغسل لك الثياب ويكويها . فلما اجبتها بانني انا نفسي اقوم بهذه
 الاعمال استغربت وقالت الرجل لا يقوم باعمال كهذه بل المرأة . وهذا يدل على مدى تأثير
 البيئة في تكوين مفاهيم معينة عند الاطفال . للمزيد من التفصيل حول هذه المشكلة انظر عالم
 الفكر ، عدد خاص عن المرأة ، المجلد السابع ، العدد الاول ١٩٧٦ ص ٦ - ١٠ .

وضرورة تجريدها من كل امكانية للابداع ؟ واذا كان الامر يعود للفروق والاختلافات البيولوجية بين الجنسين ، فلماذا فاقت المرأة الرجل ابداعا وقدرة على الابتكار في المجتمع الامي - نسبة السى الام - عندما لم تكن مستتية ، وعندما كانت تتمتع بسلطة ونفوذ في المجتمع . والمرأة بحكم وظيفتها الاجتماعية في المجتمع الامي كانت هي اول من اخترع الزراعة بتدجين الحبوب واستنبتها ، وكانت هي الساحرة ، وهي واهبة الحكمة . وهذا يدل على انها كانت تتمتع بنبوغ وقدرة على الخلق والابتكار . ولكن ما ان ساد الرجل وسيطر ، حتى فرض قيوده على المرأة باشتراطاته ومواصفاته كي يضعن بقاء سيطرته عليها .

اما الاختلافات البيولوجية من الناحية الجسدية ، فهي ايضا لا يمكن ان تؤدي الى هذا التمايز الذي نلاحظه بين الرجل والمرأة . ولا يمكن ان تكون دليلا على قوة الرجل وضعف المرأة . لقد جرت العادة ان يزهو الذكر ويفتنن بقوته الجسدية امام المرأة . فهو القوي وهي الضعيفة . هو الذي يقوم بالاشغال التي تتطلب جهدا عضليا ، وهي لا تقوم الا بالاشغال التي لا تتطلب مثل هذا الجهد . هو الذي يمارس الرياضة العنيفة ، اما هي فلا تمارس الا رياضة خفيفة ، وربما تمنع في كثير من الاحيان من ممارسة اي نشاط رياضي . الرجولة قوة وسطوة ، اما الانوثة فضعف وخضوع . ونحن لا ننكر ان المرأة اضعف جسديا من الرجل ، ولكننا نراه ، ضعفا بحدود ، هي الحدود التي يفرضها دور المرأة في حفظ النوع ، وهو ضعف لا يفرض اي تمايز اجتماعي بين الطرفين ، ذلك ان مظاهر الضعف المزعوم لدى المرأة ، تقتزن بمظاهر قوة تعوضها الى حد كبير . فاحتمال اصابة المرأة بالمرض نتيجة عدوى اقل من الرجل ، وقدرتها على احتمال الالم اعظم بكثير من قدرة الرجل . كذلك فان ما يشاع عن ضعف المرأة الجسدي ، انما يعود في معظمه الى التربية الاجتماعية للمرأة ، بدليل اننا لا نعدم بين الشعوب الزراعية والسدى الاجناس البدائية ، ان لم نقل في بعض المجتمعات الحديثة نفسها ، نساء ممتازات يستطعن القيام بالكثير من الاعمال العضلية العنيفة . فمثلا ، ان المرأة في ريفنا العربي ، تبدو جسديا اقوى من كثير من الرجال في المدن ، لان المرأة التي تحرث الارض وتزرعها وتعيش حياة الريف القاسية في بلادنا تقوم باعمال شبه شاقة لا يقوى عليها الرجال الذين اعتادوا حياة الترف والمدعة في المدينة . كذلك فقد اثبتت التجارب انه حتى اذا لم يكن في مقدور المرأة ان تنافس الرجل في مضمار الرياضة البدنية ، فان اقبالها على ممارسة الكثير من الالعاب الرياضية قد ساهم الى حد كبير في تقوية بنيتها الجسمية ، فكثيرا ما استطاعت نساء اليونان - قديما - ان يتغلبن على الرجال في ميدان المصارعة وذلك عندما كان يتاح للمرأة التدريب على المصارعة - كما كان الحال في اسبارطة - . اما حيث يظل نشاط المرأة مقيدا محصورا ، فان مثل هذه المقدرة الجسمية لا بد من ان تكون اضعف واقل .

اضافة الى ذلك فان المحقائق العلمية تنفي المفاهيم الاجتماعية السائدة حول قوة الرجل وضعف المرأة . تذكر د - نوال سعداوي : « ان علم الجنيات والكروموسومات يثبت ان الضعف والسلبيية اللذين ينسبهما المجتمع الى طبيعة المرأة ليس لهما اساس علمي ، بل انه يتضح ان تكوين المرأة من الناحية الجسمية يعطي المرأة فرصا اكبر من الرجل من حيث متانة التكوين او الايجابية في الحياة ، وبالتالي فان فكرة سيادة الرجل على المرأة لانه الجنس الاقوى او الايجابي ليست الا من صنع المجتمع ، (١٢) وتؤكد د . سعداوي

«أن سلبية المرأة ليست صفة طبيعية في المرأة ، ولكنها صفة غير طبيعية نتجت عن ضغوط المجتمع وكتبته لنموها ، وكذلك أيضا جميع الصفات الاخرى التي الصقها المجتمع بالمرأة والانوثة ، كلها صفات غير طبيعية دخيلة على طبيعة المرأة السوية ، وتؤكد هنا قسول سيمون دي بوفوار «أن صفات الانوثة نتاج صناعي لموضع المرأة السفلي في المجتمع» (١٤) . وتؤكد مرغريت ميد ، الدور الاساسي الذي تلعبه الشروط الاجتماعية في تكوين سلوكية الفرد ، أي فرد ، نكرا كان أم أنثى ، فهي دراسة اجرتها لعدد من المجتمعات البدائية ، خلصت الى نتيجة ضمنتها كتابها ، «الاعراف والجنس في اوقيانوسيا» جاء فيها « اننا مضطرون الى الاستنتاج بان الطبيعة البشرية قابلة بيسر عظيم للعن والتغيير - وخاضعة بامانة للاوامر الصادرة اليها من الهيئة الاجتماعية . واذا كان فردان اثنان ينتمي كل منهما الى حضارة مختلفة لا يتشابهان فيما بينهما ، فهذا يرجع الى انهما تعرضا الى شروط مختلفة ولا سيما في سنينهما الاولى . والحال ان المجتمع هو الذي يقرر طبيعة هذه الشروط ، وتكوين شخصية كل جنس خاضع هو الاخر لهذه القاعدة ، فهذه الشخصية هي من صنع مجتمع حريص على ان يكون كل جيل مذكر كان أم مؤنثا ، مطابقا للنمط الذي فرضه عليه هذا المجتمع » (١٥) . فمثلا الغندرة ، والتي هي صفة من صفات الانوثة كما هو سائد في مجتمعاتنا ، هي لدى الشعوب البدائية (ولدى الحيوانات العليا) متوفرة في الذكر أكثر من الانثى ، (١٦) مما يدل على ان المجتمع هو الذي سهل وجودها لدى المرأة ، فالرجل الذي استعبد المرأة ، وجعلها متاعا لارضاء شهواته ، يشجع هذه الظواهر لدى المرأة وينميها خدمة له ولتعبته . وبهذا الخصوص تقول د . سعداوي « ان افراغ المرأة من مسؤوليتها افراغ لشخصيتها من لب الانسان وجوهره وتميزه عن سائر المخلوقات . وبهذا الافراغ لم يعد للمرأة الا قشرتها الخارجية المظاهرة امام الاعين، ولم يعد امامها الا ان تتشغل بهذا الغلاف الجسدي ، فهي تدلكه ، وهي تنعمه ، وهي تزيل الشعر من فوقه كلما نما، وهي تعريه تارة، وتخفيه تارة، وهي تنفق عليه كل ما يقع تحت يدها من مال، وكل ما تجد عندها من وقت، ويؤكد المجتمع من حولها هذه الحقيقة» (١٧) فالمرأة تخاف من الشيوخ لانها تعلم ان الرجل يجذب الشباب والفئة الجسدية ، ومن هنا كان جهدها الدائم الذي يستغرق كل تفكيرها لكي تكون مشتتة . صحيح « ان الحاجة الى التائق والتجمل حاجة طبيعية لدى الانسان ، ولكن في الظروف الراهنة لمجتمعاتنا تمثل هذه الحاجة شكلا خطيرا من اشكال استلاب المرأة وتحويلها عن النشاطات التي يمكن ان توفر لها تلبية اعمق واكثر دواما ، » (١٨)

ان استلاب المرأة وعزلها عن المجتمع وعن التفاعل بمحيطها الواسع ، عوامل اثرت على قدرة المرأة ونمو ذكائها ، ويقول سلامة موسى مخاطبا المرأة : « ان الرجال يتهمونك بأنك غير ذكية، غير شجاعة ، غير سخية، غير بصيرة ، لم تتفوقي في الاختراع او الاكتشاف، ولم تبرز في العلوم او الفنون ، وكل هذه التهم صحيحة ، ولكنها صحيحة لانك تمضين حياتك محبوسة بين اربعة جدران في البيت ، ولو قدر لنا نحن الرجال ان نحس كذلك في البيت ، لكنا في هذه الحال التي تتهمين انت بها . ذلك ان الذكاء والشجاعة والسخاء والتبصر والاختراع والاكتشاف ، كل هذه الاشياء هي بعض النشاط الاجتماعي الذي يدعونا اليه المجتمع ، ويبعث فينا حين نختلط به ونتفاعل معه، تلك العواطف التي تحثنا على النشاط الذهني او الجسدي انما يتربى الذكاء والفهم والعبقرية بالاشتراكات الاجتماعية ومصادمة المشكلات في المجتمع ومحاولة حلها ، ولا ذكاء ولا عبقرية لانسان

ينفصل عن المجتمع » ، (١٩) فإذا حرمتنا انسانا الاختلاط بالمجتمع والانتاج للمجتمع ، فأننا بذلك نحرمة الاحساس الاجتماعي بكل ما يحمل هذا الاحساس من مسؤولية وفضيلة وشرف وانسانية . ان العزل والكبت والاضطهاد كلها عوامل حددت من قدرة المرأة وأثرت على بنيتها الجسدية ونموها العقلي ، فحين نحدد نشاط المرأة بالبيت نحدد ذكائها . يقول لينين حول اثر العمل المنزلي على نشاط المرأة وقدرتها « ان المرأة ما تزال العبدة البيئية رغم جميع القوانين التي نصت على تحريرها ، اذ ان الاعمال المنزلية الصغيرة ما تزال تثقل كاهلها ، وتخنقها ، وتخلبها ، وتذلها اذ تقيدها بالمطبخ وغرفة الاولاد ، وتبديد جهودها في عمل غير منتج بصورة فاضحة ، في عمل حقير ، مثير للاعصاب ، مخجل ، مرهق » . (٢٠) ومشكلة المرأة كما يقول سلامة موسى أنها « لا تزال بقوة التقاليد والعادات الاجتماعية تقيم هي لنفسها حدودا داخلية تمتنع بها عن الكثير من النشاط الاجتماعي وبذلك تحد من ذكائها . وفي نظمنا الاجتماعية تخاف المرأة اكثر من الرجل ، وهذا الخوف يثقل تفكيرها ، ويجعلها تحجم وتراجع في حين يقدم الرجل ويجرؤ » ، (٢١) ذلك ان المرأة التواقفة الى الخروج من واقعها ، لا يد وان تصطدم بحائط النمذج الاجتماعية التي يرسمها المجتمع مسبقا عن المرأة . فاذا اندمجت في معترك العمل بكل ابعاده وجميع ميادينه يرفضها المجتمع ويتهمها بانها تخلت عن انوثتها واصبحت مسترجلة مما يسبب لها العذاب والالم ، وان انسجمت مع ما هو سائد في المجتمع ، تنتكر لانسانيتها وحققها في ان تكون عضوا منتجا في المجتمع لها استقلالها وارادتها المستقلة .

يتضح مما قدمناه ان العامل البيولوجي لا يشكل اساسا علميا للتمايز الاجتماعي بين الرجل والمرأة ، يفسر اضطهاد جنس الرجال لجنس النساء هذه الحقبة الطويلة جدا من السنين ، كما يتضح ايضا ، ان ما يلصقه المجتمع الحالي او المجتمعات السابقة من صفات معينة في المرأة ، ليست من طبيعة المرأة ذاتها ، او انها موجودة فيها بحكم طبيعتها الخاصة كأنثى ، بل على العكس من ذلك ، نجد ان هذه الصفات ان هي الا نتيجة الشروط الاجتماعية التي خضعت لها المرأة منذ الالف السنين وقولبتها بقلب معين ، والا فكيف يمكن تفسير اختلاف منزلة الرجل والمرأة - قانونيا واجتماعيا وسياسيا ودينيا - من بلد لآخر ومن حقبة لآخرى ؟ وعليه ، فان السؤال كيف نشأ اضطهاد الرجل للمرأة وبفعل اية عوامل لا يزال قائما ؟

[٢]

الاساس المادي لاضطهاد المرأة

يتميز الانسان عن عالم الحيوان بنشاطه العملي الاجتماعي ، فما من حيوان بقادر على القيام بالنشاط الهادف ، وما من حيوان يستطيع اعداد حتى اكثر ادوات العمل بساطة . بعكس الانسان الذي كيف مواد الطبيعة المحيطة به لخدمة حاجاته ، وحول الادوات التي اوجدتها الطبيعة من حجارة وعصي ، والتي كانت تقع صدفة في متناول يده الى ادوات عمل استخدمها في صراعه مع الطبيعة ، وخاصة الانسان هذه ، التي لعبت دورا حاسما في مجمل تطوره لم تظهر دفعة واحدة وانما كانت نتيجة لعملية طبيعية مدبدة على مر

العصور - وعليه ، فقد مر المجتمع البشري بعدة اطوار قبل ان يصل الى الطور الحالي ،
والعامل الاساسي الذي كان يحدد الانتقال من طور الى اخر ، هو تطور القوى المنتجة ،
التي كان يستخدمها الانسان في انتاج حاجياته ، وما يستتبعه هذا التطور من تطور خبرة
الانسان في استخدام هذه الادوات . ومع كل طور من اطوار المجتمع البشري ، كان
تسود علاقات اجتماعية معينة تتلاءم مع ما وصلت اليه قوى الانتاج من تطور . ففي
الطور الاول من المجتمع البشري حافظ الناس الاقدمون على نمط الحياة القطيعي ، لانه كان
يتلاءم مع مستوى القوى المنتجة المنخفض الى اقصى حد . « كان الانسان المسلح بادوات
عمل بدائية يضمن بقاءه باتحاده مع جماعة كبيرة من الناس ، ومثل هذا الاتحاد كان
ضروريا حتى عند جمع الاعشاب والاثمار وذلك للدفاع المشترك ضد الوحوش البرية .
وعندما انتقل الانسان الى الصيد النشط ، كان التوحيد الجماعي لجهود الناس - الرجال
والنساء - يجلب لهم النجاح ويؤمن لهم وسائل العيش . وكان العمل يؤثر تأثيرا متزايدا
ابدا في تطور نمط الحياة الجماعي . وكان النشاط الانتاجي باكماله يتطلب توحيد الناس في
جماعات » (٢٢) ان نمط الحياة القطيعي لم يستدع او لم يتطلب اي تفريق بين عمل الرجل
وعمل المرأة . كانت المرأة تشارك الرجل في جمع الثمار واحيانا في الصيد الذي كان
محدودا بفعل المستوى المنخفض جدا للادوات التي كان يستخدمها الانسان في الصيد .
ومع اختراع الادوات الجديدة - الرمح والنشابة وغيرها - دخل الانسان في مرحلة
الصيد النشط مما « اتاح الفرصة لتقسيم جماعة الناس من اجل القيام بمختلف الاعمال .
واصبح يوسع قسم واحد من الجماعة تأمين حاجات افرادها كافة الى منتج معين وتحرير
القسم الاخر للقيام باعمال اخرى . وهكذا جرى التقسيم الطبيعي للعمل بين الرجل والمرأة»
فالرجال الذين لا تثقل كاملهم الولادة وتربية الاطفال قد اخذوا ينصرفون الى انصياد
ويضمنون جميع افراد الجماعة باللحم والجلود ، «اما النساء والشيوخ والاطفال فقد
انصرفوا الى جمع مختلف اشكال الاطعمة التي تقدمها الطبيعة : الجذور الصالحة للاكل ،
الاثمار البرية ، ثمار الحقل ، الرخويات الصالحة للاكل وما اليها ، وكذلك الى صيد
السماك والقيام بالاعمال البيئية ، الابقاء على النار ونظافة المنزل» . (٢٣) لقد استتبع
تطور القوى المنتجة هذا تغييرا في المجتمع البشري « فحلت محل القطيع البشري البدائي
جماعة انتاجية اكثر متانة هي المشاعة العشيرية او العشيرة . وكان يربط اعضاء المشاعة
العشيرية فيما بينهم العمل المشترك والتقسيم الطبيعي للعمل بين الرجال والنساء والواجبات
المشتركة داخل الجماعة » . (٢٤) لقد ابرز تقسيم العمل الطبيعي بين الرجال والنساء
دور النساء النشط اقتصاديا في حياة المشاعة « فكان نشاط النساء الاقتصادي مصدرا
مضمونا ومنظما لمقومات الحياة ، اما الصيد الذي كان يقوم به الرجال فغالبا ما كان رهنا
بالصدف ولم يكن يوسع ان يزود الناس على الدوام بالماكولات الضرورية » . (٢٥) ونتيجة
لهذا الدور الاقتصادي حظيت المرأة بمركز مرموق في المشاعة - العشيرة ، ان انتقال
المجتمع البشري من مرحلة القطيع البدائي الى المشاعة ، استتبع بالضرورة تنظيم ملائم
للعلاقات الجنسية ، ففي حين كانت العلاقات الجنسية في القطيع البشري البدائي اباحية
غير منظمة ولا ضابط لها ، فان نظام المشاعة فرض نوعا من التنظيم لهذه العلاقات بتحريم
زواج الاقارب من ام واحدة ، وكانت دائرة الزواج تضيق باستمرار مع تطور المجتمع
وتقدمه . وقد اتخذ الباحثون ذلك علامة ومحكا لقياس مدى تقدم المجتمع .

ان ضيق دائرة الزواج في نظام المشاعة ادى الى سيادة شكل من اشكال الزواج هو الزواج الجماعي* ، وهو اول شكل منظم للعلاقات الجنسية في المجتمع البشري بعد مرحلة القطيع البشري البدائي . وفي هذا الزواج لم يكن ممكنا معرفة والد الطفل بدقة ، في حين كان ممكنا معرفة امه بدقة ، فكل ام تميز اولادها بالذات عن الباقين . ولذا ، فانه في الزواج الجماعي لا يمكن اثبات الاصل الا من ناحية الام ، ولا يمكن بالتالي الاعتراف الا بنسبة الاولاد الى امهم .

لقد عززت نسبة الاولاد الى امهم مركز المرأة القيادي في المشاعة - العشيرة فكانت المرأة - الام تعتبر الرئيسة الوحيدة للعشيرة ، وكانت السيدة في مشكن المشاعة : والمركز الذي يتجمع حوله اعضاء المشاعة ، الاقارب عن طريق الام . واخذت المرأة - الام تلعب دورا قياديا في المشاعة ، وقد سميت هذه مشاعة الامومة ، وسمي النظام الاجتماعي نظام الامومة ، * (٢٦)

ومع نمو انتاجية العمل بفعل تطور وسائل الانتاج وتطور خبرة الانسان في استخدامها والاستفادة منها في سد حاجاته المعيشية ، بدأ نظام المشاعة بالانحلال تدريجيا . فقد ادى اكتشاف النحاس والبرونز والحديد واستخدام هذه المعادن بدلا من الحجارة او العصى كأدوات انتاج ، الى نمو انتاجية العمل ، فتطورت الزراعة وبشكل خاص لدى المجتمعات التي كانت تسكن المناطق السهلية او القريبة من مصاب الانهار ، ومع تطور الزراعة ، ازدادت اهمية تربية المواشي ، فأخذ الانسان يهتم بتدجين الحيوانات وتربيتها . وساعد اكتشاف الفخار والخزف على حفظ ما يبقى عن حاجة الانسان اليومية من الطعام ، ومع نمو الخبرة المستفادة في حفظ الطعام وما يزيد عن حاجة الانسان ، بدأ يتشكل فائض انتاجي اخذ الناس يدخرونه لمواجهة الظروف الصعبة او الاوقات التي تقل فيها امكانات الحصول على غذاء بفعل الظروف الطبيعية . لقد ادى تطور الزراعة وتربية المواشي الى ظهور اول تقسيم اجتماعي للعمل بين الرعاة والصيادين ، فمجتمعات الرعاة اتجهت نحو الزراعة وتربية المواشي بشكل اساسي ، في حين ان مجتمعات الصيادين استمرت في ممارسة الصيد لسد حاجاتها الغذائية . ومع ظهور هذا التقسيم الاجتماعي للعمل ، بدأت المرأة تفقد مركزها ، وبدأ شأن الرجل بالبروز على حساب مركز المرأة ودورها القيادي . ذلك انه مع اقتناء قطعان الماشية وغير ذلك من الثروات الجديدة حدثت ثورة في العائلة ، فتحصيل اسباب المعيشة كان دائما من شؤون الرجل ، وكان هو الذي يصنع الوسائل اللازمة لهذا الغرض ، وكان هو مالكا ، وكانت القطعان ووسائل جديدة لتحصيل اسباب المعيشة . وكان من شأن الرجل تدجينها اولا ثم حراستها ورعايتها ثانيا . ولهذا كانت الماشية تخصه ،

* الزواج الجماعي Group Marriage ، هو زواج عدد من الرجال لا تقوم بينهم اي رابطة بعدد من النساء لا تقوم بينهن اي رابطة مسبقا ايضا ، بحيث يكون لهؤلاء الرجال دون غيرهم الحق بالاتصال جنسيا بأي امرأة في تلك الجماعة المحددة . هذا ولا يزال شكل من اشكال هذا الزواج الجماعي سائدا في بعض المجتمعات البدائية الموجودة حاليا حيث يتزوج فيها عدد من الاخوة امرأة واحدة او عددا من الاخوات لضرورات اجتماعية واقتصادية .

وكانت تخصه ايضا البضائع والعبيد التي يحصل عليها مقابل رؤوس الماشية، واخذت الفواض التي توفرها الان تربية الماشية تعود للرجل . كانت المرأة تشارك في استهلاك هذه الفواض ولكن لم تكن لها حصة في ملكيتها . لقد كان المتوحش (المحارب والصيد) يكتفي في البيت بالمرتبة الثانية بعد المرأة . اما الراعي (الوديع) فقد احتل المرتبة الاولى متبجحا بثروته ، وازاح المرأة الى المرتبة الثانية . ولم يكن يوسعها ان تتذمر وتتشكى ، فان تقسيم العمل في العائلة كان قد حدد واشترط تقسيم الملكية بين الرجل والمرأة . وقد بقي تقسيم العمل كما كان عليه، ولكن قلب الان كليا العلاقات البيئية السابقة ، وذلك لسبب واحد هو ان تقسيم العمل خارج العائلة قد تغير . ان السبب نفسه الذي كان قد ضمن من قبل للمرأة السيادة في البيت - اي قيامها بالاعمال المنزلية فقط - ان هذا السبب نفسه قد ضمن الان للرجل بصورة محتمة السيادة في البيت . لقد فقد الان عمل المرأة البيتي اهميته بالقياس الى عمل الرجل المنتج ، ان عمله كل شيء ، بينما عملها مجرد ملحق تافه ومع توطد سيادة الرجل الفعلية في البيت سقطت اخر الحواجز امام سلطته المطلقة . وهذه السلطة المطلقة وطدها وخلدها سقوط الحق الامي وتطبيق الحق الابوي ، . (٢٧)

لقد احدث تطور القوى المنتجة ايضا انقلابا في العلاقات الجنسية التي كانت سائدة في المشاعة . فعلاقات الزواج الجماعية اخذت تستحيل عمليا مع ضيق دائرة الزواج بين الرجال والنساء من افراد العشيرة المرتبطين بصلة القرابة او الدم من خط الام ، فاستبعد بادئ ذي بدء الانسباء الاكثر قرابة ، ثم الانسباء الاكثر بعدا واخيرا حتى الانسباء بالمصاهرة ، ولم يبق في اخر المطاف الا زوج من اثنين تجمع بينهما علاقات زواج غير متينة . (٢٨) فظهر الى جانب الزواج الجماعي الذي كان في طريقه الى الانحلال بفعل ضيق دائرة الزواج ، شكل معين من التزاوج الثنائي او العائلة الثنائية ، تقوم على التجمع بين شخصين لمدة قد تطول او تقصر وقد شكلت العائلة الثنائية المرحلة الوسيطة في الانتقال من الزواج الجماعي الى احادية الزواج . ويقول انجلز « ان الانتقال الى الزواج الاحادي قد تحقق اساسا بفضل النساء ، فيقدر ما كانت العلاقات بين الجنسين المتوارثة من قديم الزمان تفقد طابعها البدائي الساذج مع تطور ظروف الحياة الاقتصادية ، وبالتالي مع تفسخ وانحلال الشيوعية البدائية وتزايد كثافة السكان ، بقدر ما كانت هذه العلاقات تبدو للنساء مذلة ومرهقة ، وما كان لا يد لهن من السعي بالحاح مشتد الى نيل الحق في العفاف او في الزواج المؤقت والدائم من رجل واحد فقط ، بوصفه سبيلا للخلاص . ولم يكن من الممكن ان يحصل هذا التقدم بفضل الرجال ، وذلك لاسباب عديدة منها ، انه لم يخطر لهم قط في البال ، حتى في ايامنا هذه ، ايضا ، التخلي عن ملذات الزواج الجماعي العملي ، وبعد ان تحقق الانتقال الى الزواج الثنائي بفضل النساء ، بعد ذلك فقط استطاع الرجال ادخال نظام وحدة الزواج الصارم - وطبعاً بالنسبة للنساء فقط ، . (٢٩)

لقد اخذ الزواج الجماعي بالانحلال مع انحلال نظام المشاعة بفعل ما حصل من تطور في قوى الانتاج . ومع انحلال نظام المشاعة تراجع دور المرأة الاقتصادي وبرز دور الرجل الذي يملك قطعان الماشية ، فقد « ادى تدجين الحيوانات وتربية القطعان الى خلق مصادر للثروة لم يسمع بمثلها من قبل ، والى نشوء علاقات اجتماعية جديدة تماما . فحتى الطور الادنى من البربرية ، كانت الثروة الدائمة لا تتألف تقريبا الا من المساكن والابسة والحلي

الخشنة والادوات للحصول على الطعام وتحضيره . وكان ينبغي الحصول على الطعام من جديد ، يوما بعد يوم ، اما من الآن وصاعدا فان شعوب الرعاة اتخذت تتقدم أكثر فاكتر ، (٢٠) لقد انتهت سيادة النساء بالقضاء على الاقتصاد البيئي الشيوعي الذي كان يعطي للمرأة مركزا قياديا وسيادة في البيت . وسدد بروز دور الرجل الاقتصادي ضربة قوية الى المجتمع المؤسس على الزواج الثنائي والعشيرة الامية (نسبة الى الام) . ويتكبر سيادة الرجل انتصر الزواج الاحادي على الزواج الثنائي او العائلة الثنائية . وقد وصف انجلز انتصار الزواج الاحادي بانه «احدى العلام على بداية عصر الحضارة» (٣١) على الرغم من الهزيمة التاريخية التي الحقها بجنس النساء « لقد كان الزواج الاحادي تقدما تاريخيا كبيرا ، ولكنه يدشن في الوقت نفسه ، الى جانب العبودية والثروة الخاصة ، تلك المرحلة التي لا تزال مستمرة حتى ايامنا ، والتي يعني فيها كل تقدم تراجعاً نسبياً ، والتي يتحقق فيها ازدهار وتطور البعض بالام المبعوض الاخر وقمعه » . (٣٢)

طرح بروز دور الرجل الاقتصادي والثروة التي اخذت تتجمع بين يديه من قطعان ماشية وعبيد ، مسألة اساسية ، وهي : لمن تؤول هذه الثروة بعد وفاة الرجل ؟ كان الابناء في مشاعة الامومة لا يعرفون الا ببط الام ، ولم يكن الرجل يملك ادوات او ثروة ذات قيمة يجب توريثها بعد وفاته ، ولذا لم يثر اي اعتراض على نسبة الابناء لامهم ، ولا سيما ان الزواج الجماعي الذي كان سائدا في المشاعة لا يجعل من الممكن معرفة الاب بدقة كما هي الحال بالنسبة للام ، والزواج الثنائي او العائلة الثنائية ، التي شكلت مرحلة وسيطة بين الزواج الجماعي والزواج الاحادي ، لم تلغ ما كانت تتمتع فيه المرأة من سيادة ، فالعائلة الثنائية التي « كانت على درجة كبيرة من الضعف وعدم الاستقرار ، بحيث انها لا تجعل من الضروري او حتى المرغوب فيه قيام اقتصاد بيئي خاص ، لا تقضي اطلاقاً على الاقتصاد البيئي الشيوعي الموروث من مرحلة سابقة » . (٣٣)

لقد بدأ الرجل مالك قطعان الماشية والعبيد يكون حريصا على : لمن تؤول ثروته بعد وفاته ؟ « فيموجب الحق الامي ، اي طالما كان النسب لا يحسب الا تبعا لحبيل النسب النسائي وكذلك بموجب نظام الموراثة البدائي في العشيرة ، كان العضو المتوفي في العشيرة يرثه انسابوه في العشيرة . وكان ينبغي ان يبقى الارث في العشيرة . وبما ان الاشياء التي يتألف منها الارث كانت زهيدة ، فقد كانت على الأرجح تنتقل بالفعل منذ غابر الازمان الى اقرب الانساب ، اي الى الاقرباء بالدم من ناحية الام . ولكن اولاد الرجل المتوفي

ظهرت العبودية اي استرقاق الاتسان واقتناء العبيد مع ازدياد قوة عمل الانسان لدرجة انتاج ما يفيض عن حاجته بفعل تطور قوى الانتاج . وفي البداية كان المصدر الوحيد للعبيد اسرى الحروب من رجال ونساء . حيث كانت العشيرة او القبيلة المنتصرة تستعبد جميع افراد العشيرة او القبيلة المهزومة . في حين انه عندما كانت قوة عمل الانسان لا تعطي بعد اي فائض ملحوظ فان المنتصرين كانوا يقتلون اسراهم او يأخذون كاخوة لهم في قبيلتهم ، وكانوا يأخذون النساء زوجات لهم او يضمونهم كذلك بوسيلة اخرى الى قبيلتهم مع اولادهم السالمين . انظر انجلز ، اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ص ٦٧ .

كانوا لا ينتمون الى عشيرته ، بل الى عشيرة امهم ، فكانوا يرثون امهم بائىء ذي بدء مع سائر اقربائها بالدم ، وفيما بعد ، في المقام الاول اغلب الظن . بيد انه لم يكن يوسعهم ان يرثوا والدهم لانهم كانوا لا ينتمون الى عشيرته . فكان ينبغي ان يبقى ملك الاب في هذه العشيرة . ولذا بعد وفاة صاحب القطعان ، كان ينبغي ان تنتقل قطعانه في المناسم الاول الى اخوته واخوانه والى اولاد اخواته او حتى الى ذريات اخوات امه . اما اولاده بالذات فكانوا محرومين من ارثه ، وهكذا بقدر ما كانت الثروات تتنامى ، كانت من جهة تعطي الزوج مركزا اهم من مركز الزوجة ، وكانت من جهة اخرى تولد المسعسي السى الاستفادة من هذا المركز المترسخ لاجل تغيير نظام الوراثة التقليدي في مصلحة الاولاد . ولكنه لم يكن من الممكن ان يتحقق هذا طالما كان النسب يحسب تبعا للحق الامي . ولهذا كان ينبغي الغاء هذا الحق ، فالغي . ولم يكن ذلك صعبا بالقدر الذي نتصوره الان . فان هذه الثورة التي كانت من اهم الثورات التي عرفتها البشرية لم تكن بحاجة الى مس اي من اعضاء العشيرة الاحياء . فقد كان في وسعهم جميعهم ان يبقوا كما كانوا بالامس . كان يكفي اتخاذ قرار بسيط يقضي بان تبقى ذرية اعضاء العشيرة الرجال في المستقبل ضمن العشيرة ، وبان تخرج ذرية اعضاء العشيرة النساء منها وتنتقل الى عشيرة والدها . وهكذا الغي الانتساب حسب حبل النسل النسائي وحق الوراثة حسب خط الام ، واقصر الانتساب حسب حبل النسل الرجالي وحق الوراثة حسب خط الوالد . (٢٤) وبأسقاط الحق الامي اخذ الزوج دفة القيادة في البيت ، وحرمت الزوجة من مركزها المشرف ، واستدلت وغدت عبدة رغائب زوجها . وامست اداة بسيطة الانتاج الاولاد . (٣٥) وما ان اقرت سلطة الرجال على هذا النحو ، حتى اخذ مفعولها يقيدى في شكل انتقالي ظهر انذاك هو شكل العائلة الابوية التي تميزت بالسلطة الابوية ، ويضم العبيد الى العائلة . وكانت العائلة الرومانية هي النموذج النهائي الكامل لهذا الشكل ، وقد شكلت هذه العائلة الدرجة الانتقالية من المعانلة التي انبثقت من الزواج الجماعي وقامت على الحق الامي الى العائلة الفردية في العالم الحالي (٣٦) .

[٣]

شروط تحرر المرأة

لم تحظ المرأة بمركز مرموق الا في المجتمع الشيوعي البدائي ، امسا في مجتمعات العبودية والاقطاع والرأسمالية ، فقد حظي الرجل بهذا المركز المرموق وجعل المرأة تابعة له وملحقة به . وهذا يعود الى ان دور المرأة الاقتصادي في المجتمع الشيوعي البدائي كان ضربا من النشاط الاجتماعي الضروري للمجتمع ، في حين تحول هذا الدور في مجتمعات العبودية والاقطاع والرأسمالية الى الرجل الذي أصبح يملك الثروة ويسيطر على قوى الانتاج الاساسية في المجتمع . لقد كرست الديانات والتشريعات القديمة هذه الهيمنة للرجل ، ففي حين قدمت لنا ميثولوجيا العصور البدائية المرأة بصفتها الالهة المسؤولة عن التناسل والخصب او المانحة الذكاء ، او العرافة التي تقرأ المستقبل او واهبة الاسرار والمعجزات ، مما يدل على مكانتها المرموقة آنذاك ، نجد ان المرأة بعد ان فقدت مكانتها هذه في المجتمعات اللاحقة ، تحولت الى انسان تابع للرجل وملحق به ، فشرعية مانو في الهند لم تكن تعرف للمرأة حقا مستقلا عن حق ابيها او زوجها او ولدها في حالة وفاة

الاب او الزوج ، فاذا انقطع هؤلاء جميعا يجب ان تنتمي الى رجل من اقارب زوجها في النسب ولم تستقل بامر نفسها في حال من الاحوال ٢ وفي شريعة حمورابي كانت تحسب المرأة في عداد الماشية . وكانت عند اليونان الاقدمين - باستثناء اسبرطة* - مسلووية الحرية والمكانة في كل ما يرجع الى الحقوق الشرعية ، فقد كان في وسع الاب او الوصي ان يفرض عليها الزوج الذي يشاء ان ، وكان من حق الزوج ان يقايضها او يهبها ، واذا كانت عقيمة فان عدم هجرانها يعد جريمة بحق الالهة (٣٧) . وبينما كان الرجل يكرس حياته لممارسة واجباته المدنية ، كانت المرأة تعيش في عزلة مطلقة بدون اي اتصال بالعالم الخارجي ، فكانت تحل في المنازل الكبيرة محلا منفصلا عن الطريق قليل النوافذ محروس الابواب . ولم تعترف القوانين الرومانية للمرأة بارادة مستقلة ، فكانت المرأة الحرة في القابون الروماني تخضع للسلطة الابوية اي لسلطة رب الاسرة اذا لم تكن متزوجة ، وتخضع لسلطة زوجها وسيادته اذا كانت متزوجة . اما المرأة الرقيق فتخضع لسلطة سيدها او معتقها وترتبط به برابطة الولاء والخضوع . ولم تكن المرأة - حرة ام رقيقا ، متزوجة ام غير متزوجة - تتمتع باية اهلية . ولم تكن لها اية شخصية قانونية وانما كانت تخضع لوصاية صاحب السلطة عليها . ذلك ان الانوثة كانت تعتبر احد الاسباب الرئيسية لانعدام الاهلية في القانون الروماني مثلها في ذلك مثل الصغير والمجنون . (٣٨)

وفي العصور الوسطى كانت المرأة تعتبر ملكا للرجل ، وكانت جزءا من الاقطاعية ، ومصيرها بيد صاحب الاقطاع . وكان من حق «الفارس» ان يسيء معاملة زوجته وان يضربها وان يعاقبها عقابا «معقولا» وان يهبها ويورثها لغيره ، وحتى ان يبيعها . وضمانا لوفائها كان يجلسها في «حزام العفة» اذا ما اضطر للسفر . ولم يكن للام اي سيطرة على ابنها منذ بلوغه السابعة من عمره ، وكان من حقه ان يعلن نفسه راشدا او وصيا على امه بالذات اذا توفي والده . ولم تكن زوجة القن اكثر من دابة ركوب ، بائسة ، محتقرة ، جاهلة مسحوقة تحت وطأة الاقطاع . (٣٩)

لقد ظلت المرأة منذ ان فقدت مركزها المرموق في المجتمع الشيوعي البدائي تعاني من اضطهادين ، اضطهاد ضمن اطار المجتمع واضطهاد ضمن اطار الاسرة ، ولم تطرح مسألة تحررها على بساط البحث الا في العصر الحديث مع بداية عصر النهضة وانحلال المجتمع الاقطاعي القديم . لقد طرحت مسألة المرأة في العصور السابقة بوصفها مسألة اخلاقية بالدرجة الاولى ، اثارها اناس كانوا يشعرون بأن المسألة هي في المقام الاول ، مسألة علاقات انسانية بوجه عام ، ولكن بوصفها مسألة اجتماعية عينية لم تطرح الا في عصر الرأسمالية وفي مجرى الصراعات الطبقيية . (٤٠) فلقد ادى تطور الصناعة الى اجتذاب النساء للعمل واخراج جماهير نسائية واسعة من البيوت الفردية لتحويلهن الى عاملات . ولم يكن العمل يمثل اي تجديد في شرط المرأة . فالواقع ان النساء لم ينقطعن

★ حظيت النساء في اسبرطة بمركز مشرف اكثر بكثير مما عند اليونانيين الآخرين ، وكانت النساء الاسبرطيات هن الوحيدات في اليونان اللواتي كان الاقدمون يتحدثون عنهن باحترام ويعتبرون اقوالهن جديرة بالاستشهاد بها .

عن العمل على مدى العصور ، لكنهن كن يعملن بصورة مغلقة ان جاز التعبير في الملكية العائلية ، في بيت الاب او الاخ او الزوج ، ملاك المزرعة ، ممثلي نمط الانتاج العائلي ، رؤساء الاسرة والبيت . لكن التجديد كان كامنا في واقع ان النساء قد اصبحن يشغلن من الان فصاعدا وظائف (استخدامات) ويتقاضين مقابل عملهن اجرا شخصيا مهما يكن زهيدا . وكان التجديد يتمثل ايضا في ان وظيفتهن تؤدي خارج البيت ، خارج الاسرة . (٤١)

وهذا التجديد في وضع المرأة الاقتصادي ، اي انتقالها من نمط الانتاج العائلي والصناعات المنزلية الى العمل في المصانع الكبيرة وخارج البيت والاسرة ، نخل في نزاع حاد مع وضعها في الاسرة والمجتمع . فالتطور الصناعي بقضائه على نمط الانتاج العائلي والصناعات المنزلية عمل على تحطيم نمط العلاقات البطريركية (الابوية) التي كانت سائدة في العلاقات السابقة للرأسمالية ، والتي لم تكن تتخطى اطار العلاقات البيئية ، العائلية الضيق . ولم يكن ممكنا ايقاف هذا التطور بمنع عمل النساء كليا في الصناعة ، فكان لا بد من العمل على تحرير النساء من كل قيود الماضي التي تكبلهن وتحول بينهن وبين الاشتراك بفعالية في الانتاج الاقتصادي والاجتماعي . فكيف يكون ذلك ؟ لقد طرحت المجتمعات الرأسمالية مسألة تحرير المرأة على اساس ان هذه المجتمعات بحاجة الى جهود النساء في الانتاج ، في المصانع والمعامل ، فالانتاج الكبير والصناعات الآلية بحاجة الى عمل النساء . لقد شجع الرأسماليون انجذاب النساء الى الصناعة لانهم كانوا يقدمون لهن اجورا اقل من تلك التي كانوا يقدمونها للعمال من الرجال ، وحتى الان ، لا تزال اكثر المجتمعات الرأسمالية تقدما تميز في الاجور بين الرجل والمرأة ، ولا تزال تميز بين تلك الاعمال التي تعطى للرجال وتلك التي تعطى للنساء على الرغم من ان مبدأ الاجر المتساوي لقاء العمل المتساوي منصوص عليه في دساتير معظم البلدان البورجوازية . ففي المانيا الاتحادية تتقاضى العاملات ٦٠٪ فقط من متوسط الاجر الذي يأخذه الرجال لقاء العمل ذاته ، وفي فرنسا يقل متوسط اجر النساء عن الرجال بنسبة تتراوح بين ١٤٣ الى ٢٥٧٪ وفي الولايات المتحدة تساوي اجور النساء ٥٨٪ من اجور الرجال . (٤٢)

اضافة الى ذلك فان المرأة في المجتمعات الرأسمالية تحولت الى سلعة في سوق العمل الرأسمالي والى اداة للدعاية والاثارة الجنسية ، تباع جسدها كما يبيع العامل قوة عمله لقاء اجر . لقد استلبت المجتمعات الرأسمالية المرأة ، وابقتها على الرغم من كل القوانين التي سنتها عن المساواة بين الرجال والنساء ، اسيرة المفاهيم التقليدية السابقة ، اداة انجاب واداة متعة ، يقول لينين «ان الديمقراطية البورجوازية تعد ، قولا ، بالمساواة والحرية . اما فعلا ، فان اية من الجمهوريات البورجوازية ، حتى اكثرها تقدما ، لم تمنح نصف البشرية النسائي ، بحكم القانون ، المساواة التامة مع الرجال ، ولا الحرية من وصاية الرجال واضطهادهم . ان الديمقراطية البورجوازية هي ديموقراطية التعابير الفخمة ، والاقوال المهيبة ، والوعود الطنانة ، والشعارات المفخمة عن الحرية والمساواة ، ولكنها تخفي ، بالفعل ، انعدام الحرية والمساواة للنساء ، انعدام الحرية والمساواة للشغيلة والمستثمرين» (٤٣) فالمرأة في المجتمعات الرأسمالية تعاني من استغلالين ، الرجل واضطهاده لها ، واستغلالها من قبل اصحاب العمل ، فهي في الوقت الذي خرجت فيه الى العمل ، لم تتحرر بعد من ربة التقاليد التي تجعلها تحت وصاية الرجل ، فالرجل في العائلة هو البورجوازي بينما المرأة تمثل البروليتاريا ، (٤٤) وما لم يتغير وضع

المرأة في الاسرة ، فستظل تعطي الاولوية لوضعها كأمرأة ، وأي أمل «بانعتاق المرأة يغدو مستحيلا ضمن نطاق تلك البنية العائلية القائمة على حماية الملكية الخاصة وعلى توارثها ، نظرا الى ان مصالح رجال الطبقات السائدة كانت مرتبطة بتلك البنية» (٤٥) وتحرير المرأة لا يتم الا بتحريرها من الاضطهادين ، اضطهاد الاسرة واضطهاد المجتمع ، اي تحريرها من استغلال الرجل واضطهاده لها ، ومن الاستغلال الرأسمالي «العمالمة والفلاحة يضطهدهما الرأسمال ، فضلا عن ذلك لا تنمتعان بذل الحقوق حتى في أوفر الجمهوريات البورجوازية ديموقراطية ، اذ ان القانون لا يؤمن لهما نفس الحقوق التي يؤمنها للرجل ، ثم - وهذا هو الامر الاساسي - انهما تظلان تحت وطأة (العبودية البيئية) فهما (عبدتان بيتيتان) يرمقهما العمل الاكثر حقارة وكرها وثقلا وتخبيلا ، عمل المطبخ ، ويوجه عام اقتصاد البيت والاسرة المنفردة (لينيين بصدد تحرير المرأة ص ٩١)»^{*} اضافة الى ذلك فان المرأة لا تزال تواجه الكثير من العنت والاضطهاد في معظم البلدان الرأسمالية ، فعلى الرغم من ان المرأة هناك تشارك في معظم نواحي النشاط الاجتماعي والاقتصادي ، فان بعض مجالات العمل تكاد تكون قاصرة على الرجال دون النساء ، كما هو الحال في بعض فروع الطب كالجراحة او في العلوم البحتة مثل العلوم الفيزيائية والكيمائية . وفي الولايات المتحدة الاميركية لا يزال عدد النساء المشتغلات بالعلوم اقل من ١٠٪ من مجموع العلماء المشتغلين بالعلم هناك . وهذا يعود الى ان نظرة المجتمع اليها ، لا تزال تلك النظرة التي لا تثق بامكانياتها وكفاءتها في اداء بعض الاعمال .

يعود الفضل الى كارل ماركس وفريدريك انجلز* في طرح مسألة تحرير المرأة طرحا علميا خاليا من الاوهام والخيالات ، عندما ربطا تحرير المرأة بتحرير المجتمع برمته من كل ألوان الاضطهاد والاستغلال اي بالثورة الاجتماعية . «فلا يمكن ان تكون حرية ، ولم تكن قط ، ولن تكون يوما حرية حقيقية ، طالما لم تتحرر المرأة من الامتيازات التي يكرسها القانون للرجل ، طالما لم يتحرر العامل من نير الرأسمال ، طالما لم يتحرر الفلاح الكادح من نير الرأسمال والملاك العقاري والتاجر» (٤٦) و«حيث تدوم الملكية الخاصة ، للارض ، الملكية الخاصة ، العامل والمصانع ، حيث تدوم سلطة الرأسمال ، هناك تبقى الامتيازات للرجال» . (٤٧) لقد اكد انجلز ان تحرير المرأة «لن يصبح امرا ممكنا الا متى استطاعت ان تشارك على نطاق اجتماعي كبير في الانتاج ، ومتى اصبح العمل البيئي لا يأخذ من وقتها الا قدرا ضئيلا» (٤٨) فتحرر المرأة يقتضي ان تحرر من تلك الاعتبارات الاقتصادية التي تجعلها خاضعة للرجل في تحصيل اسباب معيشتها ، وحتى تتحرر من تلك الاعتبارات اي تصبح قوة منتجة وتشارك في الانتاج ، يجب ان تتحرر من عبء الاعباء المنزلية . «فالتفاوت في الحقوق بين الطرفين - الرجل والمرأة - الذي ورثناه من

* تظهر كتابات ماركس عن المرأة في مخطوطاته الاقتصادية - الفلسفية لعام ١٨٤٤ وفيها يطور موضوع العلاقة بين تحرير المرأة وتاريخ المجتمع . وقد قام الياس مرقص بترجمة هذه المخطوطات الى العربية باسم «كارل ماركس - مخطوطات ١٨٤٤ : الاقتصاد السياسي والفلسفة» . وتظهر آراء انجلز عن المرأة في كتابه «اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة» الذي كتبه عام ١٨٨٤ استنادا الى قراءته وملاحظات كان وضعها ماركس عن كتاب العالم الاميركي مورغان «المجتمع القديم» وفي هذا الكتاب - اصل العائلة ... - يسلم انجلز النور على تطور العائلة من مواقع المادية التاريخية .

العلاقات الاجتماعية السابقة ، ليس سبب اضطهاد المرأة في المضمار الاقتصادي ، بل نتيجته . ففي الاقتصاد البيتي الشيوعي القديم الذي كان يشمل عددا كبيرا من الأزواج مع اولادها ، كانت اداة هذا الاقتصاد المعهود بها الى النساء ، ضربا من النشاط الاجتماعي الضروري للمجتمع . شأنها شأن حصول الرجال على وسائل العيش . ولكن الوضع تغير منذ ظهور العائلة البطريركية ، وبالأحرى منذ ظهور العائلة الفردية الاحادية الزواج ، فقد فقدت ادارة الاقتصاد البيتي طابعها الاجتماعي . ولم تعد لها علاقة بالمجتمع . واصبحت خدمة خاصة ، وصارت الزوجة الخادمة الرئيسية واقتصت عن الاشتراك في الانتاج الاجتماعي . ان الصناعة الكبيرة في ايامنا هي التي فتحت امام المرأة - المرأة البروليتارية فقط - السبيل الى الانتاج الاجتماعي ، ولكن اذا قامت بواجباتها الخاصة في خدمة العائلة ، بقيت خارج الاطار الاجتماعي وعجزت عن تحصيل اي اجر مستقل ، واذا ما شاءت ان تشارك في العمل الاجتماعي وان تحصل على اجر مستقل ، عجزت عن اداء واجباتها العائلية» (٤٩) . فكيف تحل هذه المعضلة حتى يتم اشتراك المرأة في الانتاج الاجتماعي دون ان تثقلها الاعمال المنزلية التي لا يزال الرجال يعتبرونها شأننا من شؤون المرأة ، حتى ولو كانت المرأة عاملة وتحصل على اجر يساوي او قد يفوق اجر الرجل نفسه في بعض الاحيان ؟ ان العمل المنزلي ، ليس عملا يسلب وقت المرأة فقط ، ولكنه ايضا ، عمل غير منتج لا يدخل في نطاق التعامل الاقتصادي ، لانه عبارة عن خدمة خاصة ، يبذل طاقات المرأة ويبذل ذهنها ، ويحصرها ضمن مطبخ او ضمن جدران اربعة لا يتيح لها العمل المشترك وما ينتج عنه من تفاعل انساني ، من فرح انساني من تبادل الافكار ... الخ . ويقول لينين «ان الاعمال المنزلية الصغيرة تثقل كاهل المرأة وتخفقها وتخبلها وتذلها اذ تقيدها بالمطبخ وغرفة الاطفال ، وتبسد جهودها في عمل غير منتج ، بصورة فاضحة ، في عمل حقير مثير للاعصاب ، مخبل مرهق» (٥٠) ولعل هذا السبب في وصفنا لاحاديث النساء بالسخف والتفاهة، وان احاديثهن في الغالب لا تعدو كونها احاديث عن انواع الطعام وعن اخر اخبار الموضة ، او اخر اشاعة في البلد . فالعمل المنزلي يحد كثيرا من طاقات المرأة ، ويحرمها من ان تنمي ثقافتها ومواهبها ، مما يجعلها باستمرار ويشكل عام ، اقل ثقافة وذكاء من الرجل . ولجعل المرأة مساوية للرجل ، تتمتع بكافة الفرص والامكانيات المتاحة للرجال ، يجب ان نعطيها اعتبارها كأداة انتاج بتحريرها من الاعياء المنزلية والواجبات العائلية ، بحيث تكون هذه الاعياء والواجبات من مسؤولية المجتمع . ومن هنا برزت فكرة المؤسسات العامة من دور حضانة ورياض اطفال ومطاعم شعبية ومغاسل عامة . فوجود مثل هذه المؤسسات يخفف كثيرا من مسؤولية المرأة في الاعمال المنزلية ، وكلما تعممت هذه المؤسسات واصبحت في متناول جميع افراد المجتمع ، كلما تم الدفع الى الامام بدرجة اكبر بمسألة تحرر المرأة . لقد برزت فكرة هذه المؤسسات اول ما برزت في المجتمعات الرأسمالية ، ولكنها لم تعمم ، وظلت محدودة جدا ، اضافة الى انها كانت اما مشروعات تجارية تستهدف تحقيق اقصى درجة من الربح ، لا يقدر عليها الا ذوو الدخل المرتفع ، وتكون قاصرة عن تلبية حاجات الجمهور الواسع من المواطنين من العمال وذوي الدخل المحدود ، واما نوعا من مؤسسات الاحسان البرجوازي ، المليئة بالنفاق والرياء ، والتي لا تلبى الا حاجات قلة قليلة من افراد المجتمع . ولذا فان تعميم هذه المؤسسات وجعلها في متناول جميع افراد المجتمع ، يجب ان تكون من مسؤولية المجتمع والدولة ، وهذا لا يمكن ان يتم الا في ظل نظام اشتراكي . وهي مهمة لن نتحقق دفعة واحدة ، او خلال

فترة قصيرة ، بل تتطلب وقتا وصبرا • فحتى المجتمعات الاشتراكية الحالية ، على الرغم من كل المؤسسات العامة من هذا النمط الموجودة في هذه المجتمعات ، فان هذه العضلة لم تحل حلا نهائيا بعد ، ولا زالت المرأة هناك تواجه عبء القيام بعملها الانتاجي مثلها مثل الرجل ، وعبء القيام بجانب من الواجبات العائلية* • وقد يثير البعض اعتراضات على فكرة المؤسسات العامة من دور حضانة ورياض اطفال ••• الخ ، بدعوى انها فصل للنساء عن تربية اطفالهن واستلاب لامومتهم ، ومثل هذه الاعتراضات - بتقديرنا - لا اساس لها وهي نوع من الرياء البورجوازي • لان المطلوب هو كيف نجعل النساء قادرات على الجمع بين العمل النافع اجتماعيا وتربية اطفالهن ، ويقول كارل ماركس «ان انتاج الحياة ، حياة المرء ذاته من خلال العمل ، وحياة اخر من خلال انجاب طفل ، تبدو في الحال كعلاقة مزدوجة ، علاقة طبيعية من جهة وعلاقة اجتماعية من جهة اخرى» • (٥١)

يبقى ، ان على الرجال المتورين ان يساهموا في حل هذه العضلة للمرأة ، طالما ان المجتمع لم يصل الى حلها بشكل جذري ونهائي ، وهذا يقتضي مشاركة الرجال في الاعباء المنزلية • والكثيرون من الرجال - وحتى التقدميين منهم - يهزأون من ذلك ، ويرون ان من العار ان يقوموا بعمل يعتبرونه عمل نساء • وهذا يعود الى اثنائية الرجل ، والى كون الرجل كمضطهد - بكسر الهاء - يتمتع بامتيازات لا يمكن ان يتخلى عنها بسهولة • يقول بيبيل « ثمة اشتراكيون يعارضون اعتناق المرأة بمثل الشراسة التي تعارض بها الرأسمالية الاشتراكية • ان كل اشتراكي يميز حالة تبعية الشغل تجاه الرأسمالي ، ولا يفهم كيف يمكن لآخرين ، وبالتحديد الرأسماليين ، رفض التسليم بذلك • لكن هذا الاشتراكي عينه لا يميز في كثير من الاحيان حالة تبعية المرأة تجاه الرجال ، لان هذه المسألة تمس اناه الصغير عن كذب • فما داعي الرجال الى وضع حد لتبعية المرأة ما دامت هذه التبعية لا تعود عليهم الا بالفوائد ، • (٥٢) •

[٤]

تحرر المرأة والجنس

تثار باستمرار اعتراضات كثيرة على مسألة تحرر النساء وانعتاقهن بدعوى ان تحررهن سيؤدي الى انفلات الضوابط التي تنظم العلاقات الجنسية في المجتمع ، وتدفع المجتمع

★ تذكر شيلا رويتهام في كتابها «الثورة وتحرر المرأة» ص (١٥٦ - ١٥٧) ان استقصاء اجري في لينغراد مع ١٦٠ اسرة وضح ان الزوجة هي التي تقوم باعمال البيت في ٦٩ اسرة ، وفي ٢٦ اسرة الجدة ، وفي ١٧ اسرة الزوجة والاولاد ، ويشارك الزوج في ٤٨ اسرة في الاشغال المنزلية • وتذكر : دل تحليل الاستقصاءات الماثلة التي اجريت قبل سنة ١٩٦٦ ، ان المرأة المسؤولة عن اسرة تعمل في المتوسط ثلاث ساعات في اليوم زيادة عن زوجها ، وانها تنام اقل منه بساعة ونصف ساعة ، ولواجهة مثل هذه الحالة ، وحتى لا يكون القيام بالاعياء المنزلية على حساب المرأة وتنميتها لقدراتها ، فقد اقترت كويا قاتونا جعلت الرجال بمقتضاه ملزمين بان يشتركوا مع زوجاتهم في القيام باعباء المنزل •

الى فوضى جنسية باسم الحرية والتحرر . ان هذه الاعتراضات والتي ترددها الكثرة من الرجال - حتى التقدميين منهم - ان هي الا اعتراضات زائفة ومحاولة مكشوفة للهروب من الواقع الجديد الذي بدأ يفرض نفسه على كل مجتمع . هذا الواقع الذي يجعل من المستحيل ابقاء المرأة اسيرة العلاقات التقليدية الزائفة ، رهينة البيت ، ملحقاً وتابعة للرجل ، غير مسموح لها ان تقرر بنفسها ما يتعلق بحياتها ، يوجد دائماً من يفكر عنها ويقرر بالنيابة عنها ، سواء في نوع العمل الذي يجب ان تقوم به ، او في اختيار شريك حياتها . ان هذه الاعتراضات الزائفة لا تمت بأدنى صلة الى ما ندعو اليه من ضرورة تحرر النساء وانعتاقهن من الواقع المزري الذي يعيشن فيه منذ الاف السنين ، ولا سيما ان مسألة تحررهن لم تعد مسألة شخصية او فردية ، خاضعة لمزاج هذا الرجل او ذاك ، بل اصبحت مسألة اجتماعية تفرض نفسها على الجميع ، وهي مسألة - شاء الرجال ام ابوا - ستجد طريقها الى الحل الثوري والناجع مع النهوض الثوري في المجتمع . ان الاختباء وراء اقتناع الحرص على الشرف ومحاربة الرذيلة للموقف ضد تحرر النساء وانعتاقهن امر لم يعد ممكناً ، ذلك ان الرجال هم الاقدر على محاربة الرذيلة اذا شأوا ، ليس يفرض القيود على النساء ، ولكن يمنع انفسهم من ارتكاب الرذيلة ، بمنع انفسهم من استغلال النساء وابتياح حاجة بعض النساء المادية بنزوة او علاقة عابرة . ان بعض الرجال في الوقت الذي يفرضون فيه العفاف المطلق على زوجاتهم مثلاً فانهم يبيحون لانفسهم ارتكاب النزوات مع نساء اخريات . ومتى تم القضاء على مثل هذا التمييز للاخلاقي بين الرجل والمرأة ، ومتى تم تخلص العلاقة بين الرجل والمرأة من كل اشكال الاضطهاد والقسر ، من كل اشكال العلاقات التجارية ومن الكذب والرياء ، واصبحت علاقة لا تقوم الا على الحب المتبادل ، يمكن القضاء على الرذيلة والبيغاء اللذين تزخر بهما المجتمعات البورجوازية . فالعلاقة بين الرجل والمرأة هي مقياس انسانية الانسان ، اي انسان ، رجلاً كان ام امرأة يقول كارل ماركس «العلاقة المباشرة ، الطبيعية الضرورية بين الانسان والانسان ، هي العلاقة بين الرجل والمرأة . . . في هذه العلاقة يظهر بشكل محسوس ، محولاً الى واقعة عيانية ، القدر الذي فيه ، بالنسبة للانسان ، اصبحت الماهية الانسانية هي الطبيعة ، او القدر الذي اصبحت فيه الطبيعة هي ماهية الانسان الانسانية . انطلاقاً من هذه العلاقة يمكن اذن ان نحكم على كل مستوى ثقافة الانسان ، من طابع هذه العلاقة يتجم القدر الذي اصبغ به الانسان لذاته موجوداً نوعياً ، انسانياً ، وادرك نفسه على هذا الشكل . . . في هذه العلاقة يظهر ايضاً الى حد اصبحت حاجة الانسان انسانية ، وبالتالي الى اي حد ، الانسان الاخر بوصفه انساناً اصبغ بالنسبة له حاجة ، الى اي حد في وجوده الاكثر فردية هو في الوقت نفسه موجود اجتماعي» . (٥٣)

كثيرون من الرجال لا يجدون في مسألة تحرر المرأة الا هذا الجانب الجنسي منها ، وينسون او يتناسون ، ان المسألة ليست بهذا الشكل ابداً ، فمسألة العلاقة بين الرجل والمرأة ، وان كانت تشكل جانباً ليس بسيطاً من مسألة تحرر النساء وانعتاقهن ، الا انها ليست هي كل المسألة ، اضافة الى انها - العلاقة بين الرجل والمرأة - لا تكون فوضى جنسية او نوعاً من الرذيلة اذا تم تخليصها من الرياء والكذب ومن عوامل القهر والقسر ، بل تأخذ شكلها الانساني الاسمي باعتبارها علاقة انسانية وليست مجرد تعبير عن حاجة «فعديمو الادراك اخلاقياً وحدهم الذين يمكنهم ان يتغنوا بذلك (النزعة المادية) التي لا تميز بين تلبية الجوع وتلبية الغريزة الجنسية ، فموضوع الحاجة الاولى

موضوع خامد ، وموضوع الحاجة الثانية كائن انساني قادر على التمتع والتالم» (٥٤) وهذا ما يجعلنا نؤكد ان تحرر النساء وانعتاقهن هو الذي سيعطي لهذه العلاقة انسانيته، ويجعل الانسان قادرا على انسنة مشاعره الحيوانية . فعندما تتخلص المرأة من اعتبارات العوز المادي ، ومن اعتبارات ان هناك رجلا ، ينفق عليها ومسؤول عن اعاشتها والاولاد، تتحرر علاقتها بالرجل من اي اعتبارات الا اعتبارات الحب المتبادل ، ذلك ان تحرر المرأة من التبعية الاقتصادية التي تنوء بعينها في ظل نظام الملكية الخاصة سيفتح الطريق امام انسانية حقه .

ما كانت الدعوة لتحرر المرأة بالمفهوم الثوري للتحرر ، تعني فوضى جنسية او اياحة العلاقات الجنسية دون ضابط او منظم لها . فتحرر المرأة ، في الوقت الذي يعني اشتراك المرأة في الانتاج على نطاق واسع وجعلها عضوا منتجا في المجتمع ، وليست مجرد خادمة خاصة في البيت وللرجل وجارية له ، فانه يعني اعادة صياغة العلاقات الجنسية في المجتمع بما يكفل توفر حرية وارادة الطرفين التامتين في اقامة هذه العلاقات ضمن ضوابط جديدة ينظمها المجتمع ، ولكن ليست ضوابط مجتمعات ما قبل الرأسمالية او المجتمعات الرأسمالية، فلا يمكن مثلا «للحرية التامة في عقد الزواج ان تتحقق بصورة تامة وعمامة الا بعد ان يقضي الغاء الانتاج الرأسمالي وعلاقات الملكية التي خلقها الانتاج الرأسمالي على جميع الاعتبارات الثانوية ، الاقتصادية التي لا تزال تؤثر الان تأثيرا كبيرا في اختيار الأزواج والزوجة ، وانذاك لن يبقى اي دافع غير دافع الميل المتبادل» (٥٥) ذلك ان الزواج القائم على الحب هو وحده الزواج الاخلاقي . لقد عارض ماركس بقوة افكار الشيوعيين السوقيين الذين كانوا يريدون سحب الملكية المشاعية على النساء . واكد انجلز «ان مشاعية النساء علاقة لا يعرفها الا المجتمع البرجوازي ، وهي تتمثل حاليا في البغاء، والانحلال» . (٥٦) وابدى معارضته لفكرة الحب الحر في رده على انتيس آرمان ، ووضح لينين «ان الانفلات في الحياة الجنسية ظاهرة بورجوازية وعلامة على التفسخ ووصفها بأنها «ليست بمطلب بروليتاري وانما بورجوازي» (٥٧) وتذكر كلارا زنتكين في كتابها «ذكريات عن لينين» ان لينين كان خصما لدودا لنظرية الحب الحر وقال لها «انا لا اثق بأولئك الذين يستغرقون على الدوام ويعناد في مسائل الجنس كما يستغرق الفقير الهندي في تأمل سرته ، يبدو لي ان هذا الفيض من نظريات الجنس التي هي بمعظمها فرضيات ، بل فرضيات اعتباطية في احيان كثيرة ، ينبع من الحاجات الشخصية ، وعلى وجه الضبط من سعي المرء الى ان يبرر امام قواعده الاخلاق البورجوازية حياته الجنسية غير العادية او المتطرفة ، ويطلب التساهل حياله ، ان هذا الاحترام الموه لقواعد الاخلاق البورجوازية ، انما امقته بقدر ما امقت الانهماك عن حب في قضايا الجنس» . (٥٨) ورفض لينين بشدة تلك الفكرة التي كانت ترى ان تلبية الرغائب الجنسية وحاجة الحب امر بسيط كشراب كأس من الماء ، وقال «انا اعتبر ان نظرية (كأس الماء) الشهيرة ليست ماركسية اطلاقا ، ناهيك عن انها مناقية للمجتمع . ففي الحياة الجنسية لا يتبدى ما اعطته الطبيعة فحسب ، بل يتبدى ما ادخلته الثقافة ايضا . . . ان شرب الماء مسألة فردية فعلا . ولكن اثنين يشتركان في الحب وتظهر حياة ثالثة جديدة ، هنا تكمن المصلحة الاجتماعية ، وينبثق الواجب حيال الجماعة» . (٥٩) .

فالمسألة اذن ، ما كانت ، ولا يمكن ان تكون ، تلبية رغبات جنسية بدون ضوابط

يضعها المجتمع ، وأن المسألة هي تحرير النساء وانعتاقهن من اطار المفاهيم البورجوازية التي تجعل منهن مجرد اجساد تشتهي ، ومجرد دمي واماء للموضة ، تحرير العلاقة بين الرجل والمرأة من كل عوامل القهر والقسر والاستلاب ، يجعلها تقوم على الاختيار الحر والحب المتبادل ، تحرير المجتمع من البغاء ، الذي هو صفة من صفات المجتمع البورجوازي . فمما دامت العبودية المأجورة قائمة ، فان الدعارة ستظل قائمة . (٦٠) لقد كان للنساء الفضل الاول في انتقال المجتمع من الزواج الجماعي الى الزواج الاحادي . وما ان حقق الرجل هذه الخطوة ، حتى استغلها في فرض التحريم الكامل على المرأة ، وايح لنفسه تعدد الزوجات والتسري بالجوازي والاماء ، وجعل من المرأة مجرد عبدة شهواته وذنواته . والزواج البورجوازي الحالي ، كله نفاق ورياء ، ولا يقوم الا على المصلحة الخاصة فهو عملية تجارية ، وصفقة تجارية تحسب فيها حسابات الربح والخسارة قبل اي حسابات اخرى . والمرأة في كثير من الاحيان ليست بعيدة عن هذا المفهوم التجاري للزواج ، والذنب في ذلك ليس ذنبها ، بل ذنب الرجل اساسا . فالمرأة تربي على اساس ان تكون مشتتة وتكون جسدا ، تربي على اساس ان تكون زوجة تعرف كيف تليبي رغبات زوجها ، واذا اعطيت حرية الاختيار ، فانها قد تقع في خطأ الاختيار لانها لم تعط الفرصة ، ولا الثقة الكاملة بنفسها حتى تحسن الاختيار . وعندما تصبح المرأة اداة انتاج ، عاملة ومنتجة ، وعندما تنشأ وتربى باعتبارها انسانا ، وتعطى الفرصة الكافية مثلها مثل الرجل ، في تنمية مواهبها وقدراتها ، في الاحتكاك بالمجتمع ، في التصادم بالمشكلات وحلها ، فانها ستحسن الاختيار والتصرف . ولن تكون مكروهة او مضطرة لعلاقة لا تقوم على الحب المتبادل .

وللوصول الى وضع كهذا ، الى مجتمع تملك فيه النساء حريتهن وينعتقن من اسار المفاهيم التي تستلب منهن انسانيتهن ، لا بد من نضال مرير ، تخوضه المرأة مع الرجل لتحرير المجتمع من كل اشكال الاضطهاد والاستغلال .

[٥]

المرأة والثورة

مع اشتراك جماهير واسعة من النساء في العمل المأجور نتيجة التطور الصناعي الذي شهدته بلدان أوروبا الغربية ، طرحت مسألة تحرر المرأة بشكل جدي ، وكما لم تطرح في اي فترة سابقة . فالتطور الصناعي كان يجذب المزيد من النساء الى العمل خارج البيت ، في حين ان تقاليد المجتمع كانت تحد من هذا الاشتراك الواسع للنساء في الانتاج . اضافة الى ذلك فان المرأة العاملة في ظل استمرار التقاليد السلفية ، كان كاهلها ينوم تحت عبء مثلث لا يطاق ، عبء العمل ، وعبء الاعمال المنزلية وعبء رعاية اطفالها ، اضافة الى استغلال صاحب العمل لها ، مثلها مثل الرجل - العامل في هذا المجال - وحيث انه ليس بالامكان مواجهة هذه المسألة بمنع النساء من العمل وعودتهن الى البيت - كما كان يطالب بعض المثاليين - لان التطور الصناعي كان يفرض جذب المزيد من اليد العاملة الى العمل ، رجالا كانوا أم نساء ، فكان لا بد من ايجاد حل لهذه المسألة ، وكان لا بد للنساء من ان يناضلن نضالا مريرا للحصول على حقوقهن واعتراف المجتمع بمساواتهن

بالرجال . ولقد تعددت اشكال نضالات المرأة واساليب عملها التنظيمية للحصول على حقوقها وانتزاع حق مساواتها بالرجل .

في البداية ، منذ عصر النهضة وبدايات الرأسمالية ، كان الشكل الغالب بل الوحيد على نضالات المرأة ، هو الحركات النسوية المحضة ، وهي حركات بوجروازية ، كانت تطالب بانصاف المرأة ومساواتها بالرجل ، دون ان تنطبق الى ريب مسألة تحرر المرأة بتحرر المجتمع . ولذلك كانت هذه الحركات قاصرة، عن اجتذاب جماهير النساء العاملة . واقتصرت على اليورجوازيات والمثقفات من النسوة ، اضافة الى ان العديد من هذه الحركات كانت تتسم بسمة سلبية وهي احتقار الرجل . (٦١) وتذكر شيلا رويتهام في كتابها «الثورة وتحرر المرأة» ص ٢٨ حول تأثير بدايات الرأسمالية على الحركة النسائية فتقول «لم يكن تأثير بدايات الرأسمالية في جميع النساء واحدا ، فقد تنوعت عواقبها وتفاوت وقعها بحسب اختلاف الاوساط النسائية . وبوجه العموم ، عملت على تشتيت المصالح والامال اكثر مما اثارت وعيا نسويا وحدويا . وكانت النسوية في ذلك الطور الاول تتطابق مع اصوات ومطامح افكار قليلة من النساء ، وكانت عاجزة عن تشكيل حركة ، وكان من الصعوبة بمكان الانتباه الى الترابط بين النسوية وفكرة تحويل شامل للمجتمع . ولكن منذ اواسط القرن التاسع عشر ومع بروز التنظيمات والاحزاب الاشتراكية دخلت مسألة تحرر المرأة طورا جديدا ، عندما جرى التأكيد على عدم اعتبارها مسألة نسوية ، وانها مرتبطة بتحرر المجتمع ابي بالثورة الاجتماعية . ولم يكن الوصول الى هذا الموقف بالامر السهل . فالعمال من الرجال لم يكونوا ليقبلوا بسهولة فكرة تحرر المرأة بحكم ما كانوا يحملونه من افكار سلفية حول دونية المرأة وضرورة خضوعها للرجل، اضافة الى ذلك ، فقد كانوا يجدون في النساء قوة منافسة لهم في العمل ، حيث كان اصحاب الاعمال يلجأون الى تشغيل النسوة لكسر اضرابات العمال ، او لان النسوة كن يتقاضين اجرا اقل من الرجال . (٦٢) ولذلك كان العديد من النقابات العمالية يقفل ابوابه في وجه النساء ، وكان بعض الاحزاب الاشتراكية يرفض انضمام النسوة اليه . (٦٣) وفي مواجهة هذا الموقف كان عدد من النسوة يؤكد ان لا امل يرتجى من الرجال كفة لتحرير النساء ، ويؤكد على ضرورة تنظيم النساء لانفسهن للنضال من اجل انعتاقهن . ومن هؤلاء اليانور ابنة كارل ماركس ، التي اكدت في كتابها «المسألة النسائية : وجهة نظر اشتراكية» ان لا امل يرتجى من الرجال ، وقالت «على الطبقات الرازحة تحت الاضطهاد وعلى النساء ، وعلى منتجي الخيرات ، ان يفهموا ان انعتاقهم ، لا يمكن ان يتأتى الا من جهودهم بالذات . وسوف تجد النساء حلفاء لهم بين ذوي القدر والشأن من الرجال، مثلما سيجد الرجال لهم في شخص الفلاسفة والفنانين والشعراء . ولكن ليس للنساء ان يأملن شيئا من الرجال كفة ، كما انه ليس للعمال ان يأملوا شيئا من الطبقة المتوسطة كطبقة . (٦٤) غير ان هذه الافكار اخذت بالزوال عندما اعطت الاحزاب الاشتراكية ، اهمية واعتبارا لمسألة تحرر المرأة ، وعندما بدأت هذه الاحزاب تؤكد في برامجها وفي مجمل سياساتها على هذه المسألة ، باعتبارها مسألة تدخل في صلب الثورة ، وتعد احدى اسس تحرر اي مجتمع برجاله ونسائه من الاستغلال والاضطهاد بكل اشكالهما والوانهما . ولكن علم، الرغم من حسم هذه المسألة لدى العديد من الاحزاب الاشتراكية ، فقد برزت بعض الاختلافات في وجهات النظر حول بعض المسائل النظرية في مسألة تحرر المرأة وحول الاشكال التنظيمية لنضال المرأة السياسي . وفي ما يتعلق بالمسائل النظرية فقد عالجانها في الفصول السابقة ، وكانت معظمها تدور حول ارتباط مسألة تحرر

المرأة بالحب الحر او التحرر الجنسي . وكان لينين واضحا في هذا المجال ، عندما ادان افكار الشيوعيين السوقيين حول الارتباط الحر بين الرجل والمرأة ، كما كان واضحا في تأكيده على ان المسألة الالهة والتي تحظى بالاولوية في تثقيف الجماهير النسوية ، هي كيف يجري ربطهم بالثورة وليس كيف يحيون ؟ ففي حديث له مع كلارانتكين قال حول هذه المسألة رافضا اشغال فكر العاملات بمسألة الحب على حساب الثورة : «ان الامور ، مرهونة باوقاتها ، فقولني لي من فضلك ، هل الوقت الان ، وقت اشغال فكر العاملات شهورا كاملة كيف يحببن وكيف يكن محبوبات ، كيف يغازلن وكيف يقابلن المغازلة . . . الان يجب ان تكون جميع افكار العاملات موجهة نحو الثورة البروليتارية ، فهي تخلق كذلك الاساس لاجل تحديد شروط الزواج والعلاقات بين الجنسين بصورة فعلية » . (٦٥)

وفيما يتعلق بالاشكال التنظيمية فقد كان الخلاف يدور حول وجهتي نظر اساسيتين ، الاولى : كانت ترفض الاقرار بوجود وضع خاص للمرأة مما يفرض وجود اشكال تنظيمية خاصة بها اضافة الى انضمامها الى الحزب ومشاركتها في العمل الحزبي والتنظيمي ، والثانية : كانت تؤكد وجود وضع خاص للمرأة يفرض ايجاد اشكال تنظيمية خاصة بها تكون تحت اشراف الحزب وايدولوجيته ، اضافة الى اشتراك المرأة العام في عضوية الحزب ومشاركتها في مجالات عمله المختلفة السياسية والتنظيمية والعقائدية . ولقد انتصرت وجهة النظر الثانية ، والتي اكدها لينين بقوله «ومن مفهومنا الايدولوجي تنبع كذلك الاجراءات التنظيمية . لا منظمات منفردة خاصة للشيوعيات ، فان الشيوعية هي عضو في الحزب مثل الشيوعي وبنفس الواجبات والحقوق ، وفي هذا لا يمكن ان تكون اي خلافات . ولكن يجب ان لا نغمض عيوننا عن الوقائع ، ينبغي ان تكون عند الحزب ، هيئات ، فرق عمل ، لجان خاصة ، لجان اقسام ، او حسيما يسمونها هناك ، تكون مهمتها الخاصة ايقاظ جماهير النساء الغفيرة ، وربطها بالحزب وابقاؤها تحت نفوذه . . . ان انكار ضرورة الهيئات الخاصة لاجل عملنا بين الجماهير النسائية الفقيرة هو احد مظاهر الموقف المبدئي جدا والراديكالي جدا الذي يقفه - اصدقائنا الاعزاء - من حزب العمال الشيوعي ، فبرأيهم انه يجب ان يقوم شكل واحد فقط للتنظيم هو الاتحاد العمالي . . . فنحن لا يسعنا ان نقيم ديكتاتورية البروليتاريا بدون ملايين النساء ، نحن لا يسعنا ان نقوم بالبناء الشيوعي بدونهن . يجب علينا ان نفتش عن الطريق اليهن ، يجب علينا ان ندرس الكثير ونجرب الكثير مرارا لكي نجد هذا الطريق » . (٦٦) واكدت الكسندرا كولونتاوي وجهة النظر هذه ايضا ، فهي ترى «ان نوعية المرأة العاملة وبعث الحياة في ارادتها لا يكون الا باعتماد اسلوب خاص في مخاطبتها ، الا باستخدام اساليب متخصصة للعمل بين النساء» ذلك ان تكوين المرأة النفسي يختلف عن تكوين الرجل تحت تأثير عبودية القرون ، فالرجل اكثر استقلالا وحزما وشعورا بالتضامن . ثم ان افقه اوسع لانه ليس سجين العلاقات العائلية الضيقة . وتوضح كولونتاوي مهمة اللجان الخاصة او مكاتب النساء الملحقة بالحزب ، بانها (١) الاضطلاع بعمل تحريضي متخصص متلائم مع مستوى مشاكل جمهور النساء ذي الوعي المتدني ، وتنمية وعي العاملات ورفعته الى مستوى وعي الاعضاء الحزبيين ، ودفع النساء الى حلبة الصراع الثوري . (٢) تمكين العاملات من طرح المطالب الخاصة بهن بوصفهن نساء والدفاع عنها : الامومة ، رعاية الاطفال ، الحد الأدنى للاجور لعمل الاطفال والنساء ، مكافحة البغاء ، تخفيف اعباء العمل المنزلي ، وغيرها . (٦٧) .

وهذا لا يعني ان هناك شكلا تنظيميا محددًا ووحيدًا لجذب النساء الى العمل السياسي وحلبة الصراع الثوري ، فما يحدد طبيعة الشكل التنظيمي هو الظروف الموضوعية القائمة في كل بلد ، والمدى الذي بلغته حركة تحرير المرأة فيه . فكلما كانت جماهير النساء اقل وعيا ، واقل اتجاذاً للعمل الثوري ، وكلما كانت مسألة تحرر المرأة في مراحلها الاولى ، كلما كانت الحاجة ملحة الى اشكال تنظيمية خاصة للنساء اضافة الى العمل الحزبي التنظيمي ، والعمل النقابي . وكلما تقدمت مسألة تحرر المرأة ، كلما قلت الحاجة الى مثل هذه التنظيمات الخاصة . ذلك انه خلال مراحل النضال المختلفة ، لا تطرح فقط مسألة وعي المرأة - العاملة والفلاحه - المتدني بفعل تراكمات قرون العبودية ، بل وايضا لا بد من النضال من أجل تحقيق عدد من المطالب الخاصة بالنساء ، وهي مطالب الامومة ، رعاية الاطفال . الخ . لا بد من النضال من أجلها في كل مجتمع بوجوازي ، او في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، وحتى في المرحلة الاولى من الثورة الاشتراكية . حيث يتخذ النضال هنا ، وفي هذه المرحلة من الثورة الاشتراكية ، نضالا ايدولوجيا ضد المفاهيم السلفية الرجعية ، ولاستئصال وجهة النظر الاستعبادية القديمة من آخر واصغر جذورها ، وهو نضال ، اضافة الى انه يستهدف توعية النساء بقضيتهن ، فانه يتضمن بالدرجة الاولى نوعا من العمل التربوي بين الرجال الذين لا يزالون اسرى افكار المجتمع القديم . وهي مطالب يجب على الاحزاب والحركات الثورية ان تضمنها برامجها وان تناضل من أجلها ، وهي تناضل في سبيل التغيير الشامل والعام للمجتمع . ولكن كما يؤكد لينين ، فان النضال من أجل هذه المطالب النسوية يجب ان لا يكون على حساب الثورة وخطها العام بل بالارتباط الدائم مع المصالح العامة للثورة ومفهوم انه لا يجب علينا في دعايتنا ان نستعمل مطالبنا لاجل النساء كمسبحة للصلاة كلا ، فتبعاً للظروف القائمة ، يجب علينا ان نناضل تارة من أجل هذه المطالب ، وطورا من أجل تلك ، وان نناضل طبعاً ، بالارتباط الدائم مع المصالح العامة للبروليتاريا (٦٨) وثمة كثيرون من الثوريين لا يرون بوضوح كاف هذا الارتباط الدائم بين النضال من أجل تحقيق بعض المطالب النسوية والمصالح العامة للثورة فيجري في بعض الاحيان تغليب المطالب النسوية على المصالح العامة للثورة ، ويجري في احيان اخرى رفض اي نضال او توجه من أجل تحقيق بعض المطالب النسوية ، بحجة ان الوضع الثوري لم ينضج بعد ، او ان هناك ما هو اهم من ذلك . وكلا الموقفين خاطيء . لان الموقف الثوري هو الذي يقوم على تأكيد هذا الترابط ويعمل على توطيده خلال النضالات اليومية بين اوسع الجماهير - رجالا ونساء - فتحقيق بعض المطالب النسوية الخاصة في مجرى النضال ، هو دعم للثورة لانه يساعد على تحرير بعض طاقات المرأة ويدعم قدراتها النضالية . كما ان اي تقدم في وضع الثورة العام ، يصب في المجرى العام لتحرير المرأة .

الحواشي

الاربع ، . الا ان فورييه شأنه شأن سائر الاشتراكيين الخياليين - باستثناء السان سيمونيين الذين عارضوا تحرر المرأة - خلط بين تحرر المرأة والاباحة الجنسية ، وهو لم يدرك ان تحرر المرأة رهـمن بالتطور التاريخي ، بل كان كل ظنه ان هذا التحرر مرهون بحرية العواطف والعلاقات

(١) اقوال لشارل فورييه ، اكدها كارل ماركس وفريدريك انجلز ، وفورييه مفكر اشتراكي خيالي ، كان من الاوائل الذين دافعوا عن المرأة وطالبوا بتحريرها . وعبر عن آرائه هذه في كتابه « نظرية الحركات

الجنسية وحدها .

(٢) تشكل النساء في الاتحاد السوفياتي ٤٥% بين كل العاملين في الصناعة والتعليم العالي و ٣٦% بين الشغيلة العلميين . وفي جمهورية القيرغيز بلغ عدد النساء العاملات في الصناعة ٤٠% / من مجموع العاملين ، وفي جمهورية التركمان بلغت ٥٠% ، وفي جمهورية اوزبكستان ٤٥% ، انظر المرأة والاشتراكية ص ٢٣٠ و ٢٣٥ . ولكن على الرغم من هذا الشأن التطور الذي بلغته المرأة في الاتحاد السوفياتي ، فان آثار النظرية الاقطاعية الى المرأة لم تمح كليا بعد وبشكل خاص في جمهوريات آسيا الوسطى . المصدر نفسه ص ٢٣٥ .

(٣) طرابيشي ، جورج « مترجم » المرأة والاشتراكية ، دار الآداب ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٧٣ ص ٢٣٥ . ويهذا الخصوص ، تذكر فيرابلشاي في مقال لها « المشكلات الراهنة للمرأة السوفياتية » - المصدر نفسه - انها حضرت جلسة لمحكمة سمرقند الشعبية ، انعقدت بناء على طلب زوجة رفعت دعوى للطلاق ضد زوجها لانه كان يرغمها على وضع الحجاب ويمنعها من العمل في الكولخوز ويضربها .

(٤) انجلز ، فردريك ، اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، دار التقدم ، موسكو . الطبعة العربية ص ٩٤ .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) قاسم امين كاتب ومصلح اجتماعي مصري ، كان من اوائل المصريين الذين دعوا الى تحرير المرأة ودعا السي سفورها وتعليمها . عرض آراؤه في كتابيه - تحرير المرأة ، والمرأة الجديدة - وقد وجهت دعوته بمعارضة شديدة مسن

شيوخ الازهر . اما رفاة رافسح الطهطاوي ، فهو مصلح اجتماعي مصري ايضا دعا الى تعليم المرأة ، واصدر كتابا ، « المرشد الامين في تعليم البنات والبنين » حض فيه على تعليم الفتيات وقد منع كتابه من التدريس في المدارس المصرية بعد الاحتلال البريطاني لمصر ، لانه كان يدعو لتعليم البنات . ويذكر سلامة موسى في كتابه « المرأة ليست لعبة الرجل » ص ١٠٣ « ان النظرة الانجليزية لدرسة السنوية الابتدائية كانت تحتم على تلميذاتها اتخاذ البرقع » .

(٧) رويتهم ، شيلا « جورج طرابيشي مترجم » الثورة وتحرر المرأة ، دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الاولى ١٩٧٥ ص ١٣٠ .

(٨) العقاد ، عباس محمود ، المرأة في القرآن ، القاهرة ، دار الهلال ص ٨

(٩) انظر سيكولوجية المرأة ، ج ، هانيس . د . سامي الدروبي « مترجم » دار الفكر العربي ، القاهرة ، ص ٢٣٨ و ٢٣٩ .

(١٠) د . ابراهيم ، زكريا ، سيكولوجية المرأة ، القاهرة مكتبة مصر ص ١٧ .

(١١) المصدر نفسه ص ٢٩ .

(١٢) المصدر نفسه ص ٤٦ .

(١٣) د . سعداوي ، نوال ، المرأة والجنس ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، طبعة ثانية ، بيروت ١٩٧٢ ص ٧٠ .

(١٤) المصدر نفسه ، ص ٥٢ و ٥٣ .

(١٥) المرأة والاشتراكية ص ١٢٣ .

(١٦) سيكولوجية المرأة ج . هانيس ص ٢٤٢ .

- (١٧) د. سعداوي ، نوال ، المرأة والجنس ص ١٤٩ .
- (١٨) المرأة والاشتراكية ص ١٢١ .
- (١٩) موسى ، سلامة المرأة ليست لعبة الرجل ، سلامة موسى للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ص ١١ و ١٢ .
- (٢٠) لينين بصدد تحرير المرأة ص ٦٧ وتقول شيلا رويتهام « الثورة وتحرر المرأة ص ٤٧ » ان الانجاب المتواصل والمرض والبطالة والبؤس مزروعة امام المرأة كراس ميدوزا ، اضافة الى ذلك صراخ وجلبنة اربعة او خمسة اولاد يدورون حولها في حجرة . ولا بد للمرء ان يكون ملاكا حتى لا يتبلد ذهنه بفعل ذلك كله .
- (٢١) انظر موسى ، سلامة ، « المرأة ليست لعبة الرجل » ص ٦٣ .
- (٢٢) عرض اقتصادي تاريخي ، دار التقدم موسكو ، الطبعة العربية ج ١ ص ٢٧ و ٢٨ .
- (٢٣) المصدر نفسه ، ص ٢٨ .
- (٢٤) المصدر نفسه ، ص ٢٩ .
- (٢٥) المصدر نفسه ، ص ٣٢ .
- (٢٦) المصدر نفسه ، ص ٣٤ .
- (٢٧) اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، ص ٢١٣ - ٢١٤ .
- (٢٨) للمزيد حول الزواج الجماعي وانحلاله لضيق دائرة الزواج انظر : اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة مصدر سابق - ص ٤٥ - ٦١ .
- (٢٩) المصدر نفسه ، ص ٦٥ .
- (٣٠) المصدر نفسه ص ٦٦ .
- (٣١) المصدر نفسه ص ٧٧ .
- (٣٢) المصدر نفسه ص ٨٢ .
- (٣٣) المصدر نفسه ص ٥٩ .
- (٣٤) المصدر نفسه ص ٦٩ - ٧٠ .
- (٣٥) المصدر نفسه ص ٧١ .
- (٣٦) انجلز ، مصدر سابق ص ٧٣ .
- (٣٧) المرأة والاشتراكية ، ص ١٩ .
- (٣٨) نصار ، حسني ، حقوق المرأة في التشريع الاسلامي والدولي المقارن ، دار نشر الثقافة ، الاسكندرية ، طبعة ثانية ص ٥٠ .
- (٣٩) المرأة والاشتراكية ، مصدر سابق ص ٢٠ .
- (٤٠) المصدر نفسه ، ص ٢٠١ و ٢٠٢ .
- (٤١) المصدر نفسه ، ص ٢٠٢ .
- (٤٢) مندنسي ، كاترينا ، الطريق الحقيقية الى المساواة الحقيقية ، مجلة الوقت ، عدد اكتوبر ١٩٧٤ ص ٦٧ .
- (٤٣) لينين ، بصدد تحرير المرأة ص ٧٩ .
- (٤٤) اصل العائلة ص ٩٤ .
- (٤٥) المرأة والاشتراكية ص ١٢٣ .
- (٤٦) لينين بصدد تحرير المرأة ص ٨٠ - ٨١ ، ٤٧ ، المصدر نفسه ص ٧١ .
- (٤٧) اصل العائلة ص ٢١٤ .
- (٤٨) اصل العائلة ص ٢١٤ .
- (٤٩) اصل العائلة ص ٩٢ .
- (٥٠) لينين ، بصدد تحرير المرأة ص ٦٧ .

خاص في الولايات المتحدة الاميركية ، وهي التي تعرف باسم حركات التحرر النسائي women's Lib وهي حركات لا تخلو من المبالغة والمغالاة والتطرف ، ولكن احتقارا للرجل ، وللأسف فان أفكار هذه الحركات الفوضوية تلقى انتشارا لا بأس به في اوساط بعض النساء المثققات في عالمنا العربي .

(٦٢) انظر : الثورة وتحرر المرأة ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(٦٣) انظر : كولنتاي ، الكستندرا ، تحرير المرأة العاملة ، فواز طرابلس و٠٠٠ « مترجم » « دار الطليعة » ، الطبعة الاولى ، بيروت ١٩٧٢ ص ٨٦ .

(٦٤) الثورة وتحرر المرأة ص ٧٨ .

(٦٥) لينين بصدده تحرر المرأة ص ١١٢ و١١٣ .

(٦٦) لينين بصدده تحرير المرأة ص ١٢٢ - ١٢٤ .

(٦٧) كولنتاي ، الكستندرا ، تحرير المرأة العاملة ص ٥٨ و٥٩ .

(٦٨) لينين بصدده تحرير المرأة ص ١٢٥ .

(٥١) منديس ، كاترينا ٠٠٠ مصدر سابق ص ٦٦ .

(٥٢) اوغست بيبل « المرأة في الماضي والحاضر والمستقبل » باريس ١٨٩١ نقلا عن الثورة وتحرر المرأة ص ٧٤ .

(٥٣) كارل ماركس ، مخطوطات ، ١٨٤٤ : الاقتصاد السياسي والفلسفة ، الياس مرقص « مترجم » منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي ، دمشق ١٩٧٠ ص ٢١٢ .

(٥٤) الاشتراكية والمرأة ص ٦٥ .

(٥٥) اصل العائلة ص ١٠٤ .

(٥٦) لينين بصدده تحرر المرأة ص ١١٨ .

(٥٧) المرأة والاشتراكية ص ٨٧ .

(٥٨) لينين بصدده تحرر المرأة ص ١١٠ - ١١١ .

(٥٩) المصدر نفسه ص ١١٦ - ١١٧ .

(٦٠) المصدر نفسه ص ٢٩ .

(٦١) انظر : الثورة وتحرر المرأة ص ٢٤ . هذا ونجد اعادة لامثال هذه الحركات في المجتمعات الرأسمالية وبشكل

التركيب الاقتصادي لشرق الأردن مقدمات التطور المشوّه (١٩٢١/١٩٥٠)

هاني حوراني

القسم الاول :-

شكلت الحرب العالمية الاولى منعطفا تاريخيا حاسما بالنسبة لمعظم بلدان المشرق العربي ، تقرر في شروط تطورها الاقتصادي - الاجتماعي لمصلحة الامبريالية والاقتسام الامبريالي . فمن جهة ادى التقاسم الغربي (البريطاني - الفرنسي) للمنطقة ، الى عزل اجزائها المختلفة عن بعضها البعض والتي حرمانها من فرص وامكانيات التطور الشامل والمتكامل ، واخضعها من جهة اخرى الى درجات وانماط مختلفة من التطور التبعي (الكولونيالي) ، غير المتساوي خلال حقبة كاملة ، الامر الذي ضاعف من صعوبات اعادة توحيدها .

كان الاقتصاد المحلي قبيل الحرب الاولى في كل من « بلدان » المشرق العربي ، وخاصة فيما يعرف بسورية الطبيعية يتطور باتصاله الوثيق بالاقتصاديات المحلية للاجزاء الاخرى . وعلى الرغم من التخلف العام للمنطقة وتفسخها الاقطاعي في ظل نظام السيطرة العثمانية ، الا ان اساس وحدتها وشروط تطورها الموحد والشامل كان متوفرا ، وبدلالة نهوضها القومي والتضالي ضد الاستبداد العثماني منذ نهاية القرن الماضي ، وبدلالة تبلور حركتها القومية من اجل التحرر والاستقلال والوحدة قبيل الحرب الاولى . لكن الاقتسام الامبريالي - البريطاني - لفرنسي للمنطقة ، حرم اجزائها المختلفة مزايها وافضليات التطور والنهوض الواسع والمركز والمترايط . الامر الذي اضعف فرص تراكم رأسمالي سريع وامكانيات تجديد الانتاج بشروط افضل .

ولم يقتصر الامر على ذلك ، بل ادى الاقتسام الامبريالي الى تعطيل سير التطور الاقتصادي الوطني وفق القوانين والشروط الداخلية لكل بلد . حيث كبح او عطل مفعول الشروط الطبيعية للتطور الوطني المستقل ، وحكم تطور هذه البلدان قانون التطور التبعي (الكولونيالي) . هذا القانون الذي ادى الى احتجاز

تطور القطاعات الاقتصادية التقليدية من جهة ، والى تشويه التركييب العام للاقتصاد الوطني من جهة ثانية ، فتحت تأثير الشروط الخارجية (حاجيات الامبريالية وسياستها الاقتصادية ، والصلة الناشئة مع السوق الراسمالي) قامت قطاعات اقتصادية جديدة موازية للقطاعات التقليدية . ولم يكن تطور وقيام هذه القطاعات الحديثة يعكس حاجات التطور الاقتصادي الوطني ، بل بالعكس يعكس حاجات البلد المستعمر . وكان نمو هذه القطاعات بوتيرة سريعة تحت تأثير الاخيرة الى جانب ضمور القطاعات الاقتصادية التقليدية ، يفقد الاقتصاد الوطني في كل بلد على حدة ، طابع التوازن والانسجام ، بل ويعطسي الاقتصاد الوطني اكثر فاكثر صفة التطور القطاعي او التطور وحيد الجانب .

في ظل السيطرة الكولونيالية والتطور التبعي ، كانت اقطار المشرق العربي تفقد شيئاً فشيئاً مقومات النهوض الاقتصادي الوطني المستقل والمتوازن ، وتبرز صفات تشوّهه وتطوره وحيد الجانب ، حيث تطورت بالاساس فروع القطاع الثالث (التجارة والخدمات والامارة والدفاع) . وبالاضافة الى فرع انتاجي واحد (ولا سيما استخراج البترول وتصديره) .

وكان مركز الثقل ينتقل من فروع الاقتصاد الوطني التقليدية نحو واحد او اكثر من هذه القطاعات الجديدة . فهو اما يكون قد انتقل الى قطاع التعدين واستخراج الخامات وتصديرها ، او الى التجارة ، او يكون قد انتقل الى جهاز الدولة والدفاع ، كجهاز ممول من الخارج ومشغل رئيسي لقوة العمل المحلية ، كما هو الحال مع شرقي الاردن .

كانت البقعة التي عرفت بعيد الحرب الاولى باسم شرقي الاردن اكثر اجزاء سورية الطبيعية تخلفا ولهذا السبب ، ولاسباب متعلقة بالنمط الخاص من السيطرة الكولونيالية كان شرقي الاردن البلد الاكثر تأثرا من عواقب الاقتسام الامبريالي . فقد استفادت الكولونيالية البريطانية من التأخر الفادح للقوى المنتجة في شرق الاردن ومن عدم مواتاة الشروط الاجتماعية والاقتصادية او المقدمات الموضوعية لتطور القوى المنتجة وللنهوض الوطني ، من اجل قرض نمط او نموذج خاص من السيطرة والتطور التبعي ، الذي ادى بدوره الى اضعاف قيام هذه المقدمات الموضوعية التي من شأنها ان تعجل انجاز التحرر والاستقلال الوطني .

ومن وجهة النظر الخاصة بشرقي الاردن ، كانت جماهيرها اكثر تضررا ومعاناة من الاقتسام الامبريالي . واكثر «شعوب» المنطقة مصلحة في ربط تطورها (اي شرقي الاردن) الاقتصادي - الاجتماعي بباقي الاجزاء السورية . ان كان من شأن ذلك اتاحة

فرص اكبر لهذه المنطقة ، التي تعاني من تدني مضاعف في تطور قواها المنتجة، لتعويض هذا الضعف والتأخر بالاعتماد على تطور القوى المنتجة في المناطق الاخرى من سورية . مع ما يفتح ذلك من فرص امام تطوير وسائل الانتاج وعلاقات الانتاج المحلية ، ولذلك فانه ليس عرضا ان ترتبط اكثر القوى الاجتماعية تطورا ونضجا في البلاد بالنضال الوطني المعادي للامبريالية واللاقتسام الامبريالي وبالحزب الوطنية السورية بعيد الحرب الاولى مباشرة ، والتي كانت في مقدمة اهدافها تحرير سورية من الانتداب الفرنسي .

اعتمادا على المستوى المتدني جدا من تطور القوى المنتجة في شرقي الاردن ، امكن توطيد نمط خاص من السيطرة الكولونيالية ، ومن التطور التبعي والمشوه ، كان عماده الرئيسي الانفاق والمساعدات الخارجية على جهاز الدولة والجيش ، هذا الجهاز الكولونيالي ، المغلف بغلاف محلي . لقد تكفل هذا النمط الخاص من التطور التبعي باضعاف القطاعات المنتجة التقليدية وبتضخيم القطاعات الثالثية (الخدمات الحكومية والخاصة) بشكل مفرط ، وبتحويل غالبية القوى المنتجة الى فئات رثة ، غير منتجة ، الامر الذي صبغ الاقتصاد الوطني بسمات فريدة وخاصة الى حد كبير ، حتى اليوم .

وحتى نتمكن من دراسة هذا النمط الخاص من التطور التبعي الذي خضع له شرقي الاردن وقبل دراسة التركيب الاقتصادي في السنوات (١٩٢١ / ١٩٥٠) لا بد من لقاء بعض الضوء على المقدمات والظروف التي افسحت المجال امام رسوخ وتوطن هذا النمط من التطور التابع ، الفريد نوعا عن سمات التطور الكولونيالي في غالبية الاقطار التابعة والمتخلفة .

١ - الملامح الرئيسية للتركيب الاجتماعي - الاقتصادي لشرقي الاردن قبيل الحرب الاولى .

دخل شرقي الاردن كوحدة سياسية منفصلة عن سورية ، عالم المستعمرات كبلد متعدد النماذج الاقتصادية . وكانت معظمها تعكس مستوى متدن من التطور، فهي جميعا مراحل مختلفة من النماذج ما قبل الرأسمالية ، حيث قامت في مناطق البلاد المختلفة النماذج الرئيسية التالية :

١ - النموذجين المشاعي الرعوي ، والمشاعي الرعوي - الزراعي (نصف المتنقل) وهذان النموذجان كانا يضمنان نصف السكان تقريبا (٤٥٧٪ من السكان) .

٢ - النموذج الاقطاعي وشبه الاقطاعي والى جانبه النموذج البضاعي الصغير .
وهما النموذجان اللذان يضمن النصف الاخر من السكان (في الريف والبلدات
الصغيرة) (١) .

وهذا يعني ان البلاد كانت ذات مستوى منخفض من حيث تطور القوى المنتجة ،
وتتميز بسيطرة قوية للطبيعة ، وببدائية وسائل وتكنيك الانتاج ، وانخفاض انتاجية
العمل لدى السكان وخضوع هذه الانتاجية الشديد للطبيعة والمناخ . تكمن سمة
الاقتصاد الطبيعية - الاكتفائية او المعيشية في ان القسم الاعظم من الانتاج كان
يستهلك من قبل المنتجين انفسهم ، وفي محدودية التبادل البضاعي آنذاك . فقد
كانت الحرف والصناعات محدودة للغاية ومرتبطة بالزراعة بشكل رئيسي .

ان انخفاض تطور القوى المنتجة والخضوع الشديد للطبيعة والمناخ يفسر
ضعف الفائض واحيانا انعدامه ، وفيما عدا مناطق محددة في شمال ووسط وغرب
البلاد ، التي كانت تفلح في تجديد انتاجها ، ويزداد الحيز البضاعي من انتاجها ،
كانت الاقسام الاخرى (ولا سيما الشرق والجنوب ومناطق في الوسط) من البلاد
لا تكاد تحقق اعادة الانتاج البسيط كل عام . مما كان يعرض السكان للمجاعات
والامراض والكوارث . وهو ما كان يتسبب في تجدد موجات الغزو والهجرة ،
ودمار القوى المنتجة ووسائل الانتاج ، اثناء الغزوات والمناوشات والحروب
القبلية (٢) .

ان واقع التصاق المناطق الزراعية والحضرية بما بات يشكل شرقي الاردن
بالصحراء من جهة الشرق والجنوب ، بل وكون القسم الغالب من مساحة شرقي

(١) - تقدير اعتمد على توزيع السكان حسب انماط معيشتهم وانتاجهم الاساسية .
راجع جدول رقم (١) عن عدد سكان القرى والبلدات ، والعشائر في عام ١٩٢٢ ، في
هذه الدراسة .

(٢) في النواحي الشمالية للبلاد نشأت بعد سقوط المماليك ما يشبه الدويلات ، « كانت كل
واحدة منها تحت سيطرة رئيس قوي المشكيمة يتولى قيادة القرويين في صد الغارات البدوية
عن منطقتهم والدفاع عن حوزتها وكيانها » . (٠٠٠) ورؤساء هذه النواحي يتوسطون
ما بين سكانها وبين السلطة ، وليس من المحتم ان تنتقل الزعامة فيها من الاب الى الابن ،
لكنها تبقى غالبا في نفس العائلة ولا تخرج منها . وحين لا يرث الابن اباه في الزعامة
ينتخب الرئيس او الشيخ انتخابا : راجع فردريك بيك : تاريخ شرقي الاردن وقبائلها
(القدس ١٩٣٤) ، ص ١٦٥ .

الأردن أراضي صحراوية أو شبه صحراوية (٣) . فضلا عن تدني معدل هطول الأمطار وخصب الأراضي في غالبية المناطق الأردنية ، هذا الواقع ، أي مجمل الظروف والشروط الطبيعية غير المناسبة قد جعل مناطق شرقي الأردن تعاني ضعفا مضاعفا من الدمار والتخريب الذي حملته نظام السيطرة العثمانية إلى المنطقة عموما . وبالأجمال عانت « شرقي الأردن » أكثر مما عانت بقية الأجزاء السورية من نظام السيطرة العثمانية ، فضلا عن إشكال النهب والتخريب الذي حملته هذه السيطرة للمنطقة بأسرها ، بما فيها شرقي الأردن ، كان الجزء الأخير يتعرض لتدهور متزايد في الشروط الطبيعية اللازمة لتجديد الإنتاج ولتطور القوى المنتجة . وإلى موجات متزايدة الضغط من الهجرة البدوية الغازية التي أحالت المناطق الخصبة إلى مجرد مراعي ، ودفعت الفلاحين إلى هجرة قراهم وإلى تقهقر عام للريف ، حتى كاد يشمل هذا التقهقر في نصف القرن الماضي المناطق الجبلية الشمالية بكاملها . وهي المناطق التي كانت أكثر مناطق البلاد تطورا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، وأقدرها على تنظيم الدفاع عن نفسها (٤) . وكانت موجات الهجرة والغزو البدوي تفيض عن شرقي الأردن إلى فلسطين وجنوب سورية ، بل وتصل إلى شمال سورية وتهدد الزراعة والاستقرار الزراعي بالدمار الواسع . (٥)

إن تخلف النظام الاقتصادي - الاجتماعي العثماني ، ورجعية وسائله في السيطرة والنهب ، ثم تفسخه الاقطاعي فيما بعد ، قد جعلت من شرقي الأردن مرتعا للفوضى ولانعدام الاستقرار وللسيطرة البدوية . وحتى في أوج

(٢) - احتلت البوادي والصحاري مساحة ٧٢٥٠٠٠٠٠٠ دونم من أراضي البلاد البالغة ٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دونم . أي حوالي ٨٠٪ من المساحة الكلية للبلاد ، بعدما ثبتت حدود إمارة شرقي الأردن . راجع :

A. Konikoff ; Trans Jordan, an Economic Survey , (Jerusalem 1946)
Table v , P. 107 .

(٤) - قامت في نواحي المرتفعات الشمالية ما يشبه الدويلات الصغيرة أو الكومونات الفلاحية ، بزعماء شيوخ العشائر والأسر الاقطاعية النافذة ، وكانت هذه تنظم دفاعاتها ضد الغزو البدوي وكان من وطأة الغزو والسيطرة البدوية (ولا سيما من بني صخر) أن ضعفت قدرة القرى على رد الهجمات البدوية في منتصف القرن التاسع عشر (١٨٤١ - ١٨٥١) واعتزم الأهالي على هجرة قراهم . والنواحي الوحيدة التي صمدت في وجه التهديد البدوي : جبل عجلون ، الكورة ، الكفارات . راجع : منيب الماضي وسليمان موسى : « تاريخ الأردن في القرن العشرين » ، عمان ١٩٥٩ ، المقدمة الخاصة بالعهد العثماني . كذلك راجع : فردريك بيك : المصدر المذكور انفا ، ص ١٦٥ و ١٨١ . (٥) - راجع بصدد التهديد البدوي للريف الفلسطيني وزراعته : نبيل بدران : الريف الفلسطيني قبل الحرب العالمية الأولى ، شؤون فلسطينية ، العدد السابع (آذار ١٩٧٢) .

صعرد النظام العثماني ، اي منذ فتح السلطان سليم الاول لسورية (١٥١٦م) ، لم يقم سليم الاول باي اجراء من شأنه الحد من السيطرة البدوية في الصحراء السورية (وكان يقدر عددهم بعشر السكان) اذ كان هؤلاء البدو يغتصرون باستمرار على المدن والقرى ، ينهبون ويسلبون محاصيلها ويحولون اراضيها الزراعية الى مراعى لقطعانهم . فاشادت كل قبيلة قوية لنفسها في مناطق الحضر شبه اقطاع ، حيث تتولى القبيلة البدوية الدفاع عن الفلاح ضد القبائل الاخرى المغيرة مقابل فريضة معلومة يدفعها لها . وهكذا ابقى سليم الاول على نظام السيطرة البدوية الذي كان قائما منذ عهد المماليك . فترك لهم نظمهم التقليدية في السيطرة . وكان يأخذ بعين الاعتبار اهمية اشغال بكوات السناجق بحظر البدو عن الثورة او التمرد والانفصال (٦) . وطوال العهد العثماني لم تقم في شرقي الاردن سيطرة مركزية ثابتة للدولة او هيمنة مطلقة تحد من الفوضى التي تثيرها الهجمات والغزوات البدوية والمنافسات بين القبائل البدوية على السيطرة على المنطقة . وهكذا كان الغزو البدوي للمناطق الزراعية يبدو كعاقبة حتمية لسيطرة الطبيعة على القبائل الرعوية المتدنية في درجة تطورها ، والتي تعمم ، عن طريق غزوها التدميري ، نفوذ الطبيعة المطلق ، لا عليها فقط وهي القبائل الرعوية ، التي تعجز كثيرا عن تجديد انتاجها البسيط كل عام فتضطر الى الترحال والغزو ، وانما على المناطق الزراعية والحضرية التي قطعت القوى المنتجة فيها اشواطا من التطور الانتاجي . وكان الفائض السكاني المتزايد الذي تدفعه الهجرات من الجزيرة الغربية الى شرقي الاردن - بوابة سورية الجنوبية - يتدفق اما على شكل قبائل مهزومة على يد قبائل اكثر فتوة وقوة تنجح الاخيرة في طردها من ديارها ، او على شكل توسع وامتداد للقبائل المندفعة نحو توسيع نطاق نفوذها ومراعيتها (٧) .

لكن ينبغي ان نأخذ في الاعتبار سببا جوهريا آخر للتنازع والصراع

(٦) راجع د . ليلي صباغ : اقتصاد سورية في العهد العثماني .

(٧) راجع في « تاريخ شرقي الاردن وقيادتها » ، الجزء الثاني ، فردريك بيك ، وصفا لكيفية دخول القبائل البدوية الى شرقي الاردن : دخول بني خالد في القرن التاسع عشر الى شرق الاردن بعد نزاع مع بني نعيم ، قدوم بني صخر من شمال الجزيرة وصراعهم مع السردية (التي برزت كسيادة مطلقة من دمشق الى البلقاء بعد منتصف القرن السابع عشر) وتنقل بني صخر بين اطراف المنطقة (جنوب سورية ، شرقي الاردن ، بحر السبع وغزة) ، خروج عنزة من الجزيرة العربية وسيادتها في مطلع القرن الثامن عشر قسي الصحراء السورية ثم طردها . صراع الحويطات وبني صخر في النصف الثاني للقرن التاسع عشر . الخ .

البدووي على شرقي الاردن ، وللتهديد البدوي للمناطق الزراعية والحضرية .
 وهو ان شرقي الاردن قد شكلت الطريق الرئيسي للحج الشامي وللتجارة مع
 الجزيرة العربية ، فضلاً عن انها كانت في الجنوب معبرا رئيسيا للحج المصري
 الى الجزيرة . وكانت للسيطرة على هذا الطريق ، اهمية اقتصادية بالغة
 الاهمية لجملة من القبائل التي تهيمن على امتداد الطريق ، او تتصارع للهيمنة
 على الطريق باكماله . ومن الوقائع التاريخية يمكن استخلاص مدى الاهمية
 الاقتصادية لهذه الهيمنة ، اذ مع فشل السلطات العثمانية في السيطرة على طريق
 الحج والتجارة الى الجزيرة ، ومع تسليمها حماية هذه الطريق للقبائل ،
 او للقبيلة الاقوى ، كانت السلطات العثمانية مضطرة الى دفع اعطيات سنوية
 تتراوح بين ٦٠ الف و ١٠٠ الف ليرة عثمانية لقاء حماية القوافل (٨) ، كما
 كانت القبائل المسيطرة تفرض اتاوات على هذه القوافل لقاء مرورها في مناطق
 نفوذها ، والى الانتفاع من تأجير دوابها وأبلها كوسائل نقل لهذه القوافل ،
 مما كان يعود على القبائل المهيمنة بفوائد كبيرة . ولهذا السبب كان
 صراع السيطرة على هذه المنطقة يأخذ طابع الحرب (٩) ، وساعدت الدخول

(٨) راجع منيب الماضي وسليمان الموسى : تاريخ الاردن في القرن العشرين .
 (٩) مبدئيا يهمننا الاشارة الى فساد وقصور التصور الذي يبحث عن تفسير ظاهرة
 الغزو في حقل المعاداة الاجتماعية والسيكولوجية للبدو . فخلاف هذا الاعتقاد المثالي
 نجد مفتاح تفسير الغزو في الحقل الاقتصادي ، فمن جهة واحدة ينتج الغزو عن محدودية
 الموارد الطبيعية ومحدودية تجديد انتاجها قياسا بوتيرة تجديد النوع والسكان ، في ظروف
 تدني مستوى تطور القوى المنتجة وبيدائيتها . الامر الذي يفسح المجال امام نشوب الصراع
 على الارض والمياه والموارد الاخرى (الثروات الطبيعية ووسائل الحياة) . كان هذا هو
 اساس الهجرات البدوية من الجزيرة العربية الى شمالها ولا سيما الى سورية وفلسطين .
 وهي هجرات متواترة تاريخيا (يراجع في هذا الصدد تاريخ شرقي الاردن وقبائلها ،
 المصدر المشار اليه انفا ص ٢١٣ - ٢١٩) .

ومن جهة ثانية نجد ان البحث في الاساس الاقتصادي للغزو يتطلب دراسة تطور القبائل
 المعنية ، فهناك الغزو الذي تدفعه الحاجة ، وهناك الغزو الذي يفسره السبب السابق :
 محدودية الموارد والقدرة على تجديد الانتاج البسيط ، كأن ترحل القبيلة المغزوة والمنهوبة
 لتغزو القبيلة الاضعف او تغزو القرى الفلاحية ، كي تستعيد ما فقدته وكى تواصل
 حياتها .

وهناك القبيلة التي يدفعها الى الغزو ومد نطاق نفوذها ، تنامي مطامح شيوخها
 للاستئثار بفوائض انتاج الفلاحين والقبائل الاخرى او بانتاجها الضروري . هذه العملية
 تعكس غالبا صيرورة شيوخ القبيلة فئة متميزة ، اي انفصالها عن القبيلة من حيث
 تمتعها بصفة المالكة الخاصة لوسائل الانتاج (قطعان الماشية والابل ، اراضي
 زراعية) الامر الذي يمهّد لانتقالها الى زعامة شبه اقطاعية او حتى انتقالها فعليا الى
 الزعامة شبه اقطاعية . الغزو هنا يكتسب طابع الحرب ، اي صفة طبقية . وغالبا ما
 تكون هذه الحروب مغلفة وعموهة بخلاف العادات والتقاليد القديمة ذات الاصل المشاعي -
 الرعوي .

الناشئة عن هذه السيطرة القبلية المسيطرة على فقدان طابعها المشاعي شيئاً فشيئاً ، وعلى فرز فئاتها العليا الممتازة ، والتي اكتسبت طابع الزعامات القبلية شبه الاقطاعية (١٠) .

في مختلف مراحل السيطرة العثمانية على البلاد ، سواء في فترة فتوتها أو في فترة انحدارها وتقسخها ، كانت البلاد معرضة باستمرار للتهديد والهيمنة البدوية . الامر الذي يفسر عدم تطور اقطاع محلي في مناطق شرقي الاردن ، بما في ذلك المرتفعات الشمالية ، تطورا متسارعا ومتكاملا ، كما هو الحال في سورية الشمالية او لبنان او فلسطين ، ولماذا كانت الاسر الاقطاعية في شرقي الاردن مضطرة ، من مواقع ضعفها ، للاعتماد في تمرداتها ضد السلطات العثمانية على الحكومات الاقطاعية المجاورة ، ولا سيما في فلسطين ، ومن ثم للخضوع لها (١١) . ان تواتر موجات الغزو البدوي وفي فترات متعاقبة ، قد عرقل تكون المجموعات الآيلة نحو الاقطاعية أو احبطتها كليا . فضلا على ان الصراع بين الجماعات القروية المتجه نحو التكون الاقطاعي ، والاستعانة والتحالف مع البدو في

(١٠) لنلاحظ ان الغزو الذي يعكس السعي للاستئثار بفواض الانتاج (الفائض الداخلي للفلاحين أو الفائض الخارجي من التجار والعاشرين على طريق الحج ، قد تعاقب وشكل ظاهرة قائمة منذ زمن بعيد وسبق الفتح العثماني للمشرق العربي . ولنلاحظ ان عملية تحول زعماء القبائل الى اقطاعيين ، وتحول القبيلة الى الاستقرار والزراعة لم تحالفها ظروف مناسبة للتطور باتجاه صاعد ، بل كانت دائما مهددة بغزو قبائل فتية اكثر (بمعنى اقل تطورا) وبالتالي كثيرا وغالبا ما اخفقت القبائل الكبرى في الاستقرار في مناطق نفوذها وفي تحول زعاماتها أو شيوخها الى اقطاعيين . هذا هو حال قبيلة السرحان اقوى قبائل حوران في القرن السادس عشر ، التي تزعمت حلفا قبليا كبييرا « أهل الشمال » ، والتي اضطرت تحت وطأة هزيمتها امام السردية للرحيل جنوبا . وفي النصف الثاني من القرن السابع عشر استعادت القبيلة قوتها وسادها شيء من التحضر الزراعي ، ففي الجون وهو مركزها الرئيسي برزت سمات السيطرة القبلية - شبه الاقطاعية : بناء الحصون والقلاع والحدائق والمزارع . لكن تحولها هذا هدهد قسودم قبيلة عنزة من الحجاز ، التي دحرت ليس فقط السرحان وبني صخر وإنما السردية وسائر حلف أهل الشمال . الامر الذي عكس نفسه تفككا وضعفا على مجموع البلاد حتى اوائل القرن التاسع عشر حين تولى بني صخر زعامة هذا التحالف القبلي . راجع فردريك بيك ، المصدر المذكور آنفا ، الجزء الثاني ، ص ٢١٧ .

(١١) كانت الزعامات الاقطاعية المتمردة على السلطات العثمانية في البلاد ترتبط مع الحكومات الاقطاعية المناهضة لها ، فارتبطت بالسلطات العثمانية في البلاد ترتبط

صراعاتها كان يتسبب في اضعافها ككل في وجه البدو (١٢) .

واخيرا ، لا يمكن تجنب واقع ان الاساس الطبيعي للانتاج ، اي جملة الظروف الطبيعية والبيئية ، او ما يسميه ماركس الثروات الطبيعية بوسائل الحياة لم تكن ملائمة لنهوض مختلف الجماعات السكانية وتطورها الاقتصادي باتجاه مساعد . فاذا اخذنا بالاعتبار انها جميعا ذات انماط متدنية التطور ، طبيعية ، فان تأثيرها بهذه الظروف والشروط كان شديدا جدا ويتسبب بالحد من وتأثر تطورها وانتقالها المساعد . وكان المظهر المباشر لهذا التأثير السلبي هو عجز المجموعات الاكثر تدنيا فسي تطورها (الجماعات الرعوية) عسرن تجديد انتاجها لسنوات بسبب الجفاف والقحط . في حين كان الفائض لدى المجموعات الاعلى (الجماعات الزراعية) محدودا ، وبالكاد يكفي لتجديد قوة العمل وتحسين الانتاج . ومن ثم اقتطعت الشروط الطبيعية المناسبة لتطور القوى المنتجة ، وللارتقاء باساليب العمل ، التي يتيحها وجود وفرة معينة من الفائض . ان الصلة الجدلية بين ما هو طبيعي وما هو اجتماعي كانت تظهر غالبا في شكل انحطاط متزايد وتدهور متفقم . فالتأثير الاجتماعي في الطبيعة كان سلبيا وتدميريا . ومظاهر ذلك ان المناطق الزراعية والجبال كانت تتعرض للتعرية والتربة للانجراف والسدود وانظمة الري القديمة جدا للدمار ، والاراضي الزراعية تتحول الى مراع او الى امتداد للمصحراء (١٣) .

(١٢) استخدمت القوة القتالية للبدو من قبل الجماعات الحضرية في التمرد على السلطات العثمانية ، مثلما استخدمت السلطات العثمانية البسود في تهديد الزعامات الاقطاعية المتمردة في مناطق نفوذها . واستخدمت الاخيرة البدو في نزاعاتها الداخلية . اما العثمانيون فقد لجأوا من اجل اضعاف القبائل الكبيرة الى اثاره المنازعات فيما بينها (بني صخر والعدوان مثلا) او في دعم احد الانحياز ضد فخذ اخر من نفس القبيلة (تحريض الزين وهي من بني صخر على زعامتها وهي من الفايز) . راجع فردريك بيك ، المصدر السابق ص ٢١٩ ، و « في ربوع الاردن » .

(١٣) يعود التدهور الاقتصادي للمنطقة الى حقب تاريخية بعيدة . فالمنطقة المحيطة بنهر الاردن ونهر الزرقاء كانت تعرف ازدهارا كبيرا في الزراعة وفي نظم الري وفي المدن . فمنذ ٥٠٠ عام قبل الميلاد ، كانت هناك نظم ري لجميع الودية حوالي الانهر التي تصب في نهر الاردن ، تلاها تطورات اخرى في العهد الروماني ، حيث اتسعت مساحة الاراضي المزروعة وكذلك حياة القرى والمدن وابتدأت تجارة المنتجات الزراعية الى الاسواق الخارجية . واثرت انحطاط الامبراطورية الرومانية تدهورت الزراعة في المنطقة ، ولم تجد في العهد الاموي والعباسي عناية كافية ، فانهارت مشاريع الري تدريجيا ثم نهائيا وتقلصت مساحة الاراضي المزروعة ، واصبحت المدن والقرى اصغر فاصغر ، وبعضها اختفى تماما ، وحل محل الزراعة المستقرة نمط معيشة نصف بدوي

الأسباب الاجتماعية - الاقتصادية لتدهور الفائض الانتاجي .

وجد تفسيراً للتدهور المتزايد لأوضاع الفلاحين في شرقي الأردن في العهد العثماني في الاجابة التي عرضها احد الفلاحين رداً على سؤال بيركهارت : « لماذا لا تزرعون ؟ » . اجاب الفلاح : « نزرع لمن ، للاغراب ام للاعراب ؟ » (١٤) ، ففي هذه الاجابة نجد تفسيراً للأفاق المغلقة لتطور القوى المنتجة في ظل التحكم ونظام الاستغلال العثماني . وحتى لا نضطر للاسترسال في عرض الأوضاع الاقتصادية للريف في شرقي الأردن ابان الحكم العثماني نقتصر هاهنا على البحث عن مصائر توزيع الفائض بل وجانب كبير احياناً من توزيع الناتج الضروري . وسوف نتجنب عرض الاشكال المختلفة من الضرائب وتطورها .

هناك اولاً ذلك الحيز من الفائض الذي يقتطع لحساب الدولة ، بوصفها المالكة للأرض . واهم جزء فيه ما تعارف عليه السكان باسم «الميري» او «العشر» ، ويصف بيركهارت طريقة تحصيلها بقوله ان الفلاح يدفع كيسين من القمح عن كل خمسة افدنة . وتدفعها القرية بالكامل كما هي مسجلة في دفاتر الباشا ، سواء بقي سكانها فيها ام هاجر بعضهم ، وعندها فان الباقيين يدفعون المطلوب ، ويظهر التأثير المدمر للاقتطاعات العثمانية في ان الاراضي المشاعية للقرى كانت اكثر من الراغبين في فلاحتها . وبكلمات اخرى كان هناك احجام عن زراعة الارض لضالة الحيز الباقي للفلاح من ثمار عمله . ذالفلاح يدفع الميري نقداً او عيناً حسبما يرغب الباشا . ولما كانت الميري تقع على القرية بكاملها ، وبغض النظر عن بقي فيها ، فان الفلاح لا يعرف مقدار الضريبة المفروضة عليه . فيمكن ان تزداد الضريبة اذا زاد السكان في القرية . لكنها لا تنقص مهما نقص عدد السكان (١٥) .

من الزراعة . الذي يتسم بالمزراعة المتقطعة والاعتماد الاكبر على رعي الماشية . وفي القرن التاسع عشر وبعد قرون من الحكم العثماني اختلفت الزراعة في بعض المناطق وتغيرت مجاري الانهار ليصب معظمها في البحر الميت . راجع : مسح وادي الأردن ، دائرة الاحصاءات العامة الاردنية ، (بالانجليزية) ، ص ١٢٣-١٢٤ . كذلك راجع : Neuson Glueck , The River Jordan New Haven , 1946 , P. 73 .

(١٤) راجع بيركهارت : رحلات الى سورية والارض المقدسة ، ترجمة انور عرفات المعنونة بـ «رحلات بيركهارت : الجزء الثاني ، في سورية الجنوبية» (عمان ، ١٩٦٩) ، ص ٤٥ .

يفترض ان تحصل ضريبة العشر بنسبة ١٠ ٪ على الحبوب او المحاصيل الزراعية . ثم زيدت الى ١٢.٥ ٪ ، لكن الحكومة المركزية في فترة تفسخها بشديد (ولا سيما في نهاية القرن التاسع عشر) لم تكن تجبيها مباشرة ، بل تعهد بها الى الملتزمين . ويقول اوليفانت الذي زار شرقي الاردن عام ١٨٧٩ ان الحكومة كانت تطرح في المزاد العلني قيمة الضريبة التي تترتب على قرية من القرى ، فيبادر المضاربون للمزايدة ، ويأخذون على عاتقهم دفع مبلغ معين عن مجموعة من القرى . وعندما يحصل الملتزم الضريبة من الفلاحين يحصل على ما يساوي ٣٠ ٪ من قيمة المحاصيل بدلا من قيمة ١٠ ٪ وهو مقدار الضريبة الحقيقي . ووصف اوليفانت هؤلاء الملتزمين بانهم من اصحاب النفوذ لدى الحكام الاتراك المحليين الذين يشكونهم في اقتسام الغنائم . ويعينون عددا من رجال الضابطة لمرافقة الملتزم اثناء التحصيل « فيهبط على القرى كما تهبط الطيور الجوارح على الفريسة » (١٦) . هكذا . فهناك حصة هامة اخرى من الناتج تتحول الى جيوب الملتزمين .

فضلا عما مر تتحقق عمليا عدة اقتطاعات اخرى تتفاوت وتتنوع اشكالها واسماؤها تبعا للمنطقة والظروف فهناك حيز من الفائض يذهب لاطعام الجنود ولعلف خيولهم . ويقول بيركهارت ان شيخ القرية يجبي لذفسه حصة خاصة من كل فلاح حسب مساحة ارضه للانفاق على ضيافة الجنود . واذا ما زاد عددهم عن قدرة المضافة يوزعون على دور الفلاحين . فيرهقونهم بطلب ذبح الذبائح وينهبون ما يحلوا لهم من بيوت مضيفيهم (١٧) ويشير بيركهارت الى ضريبة الطوارئ ، هذه الضريبة التي يتقاسمها الباشا وحكام المناطق وشيوخ القرى فتعصر الفلاح الى درجة تضطر معها امراته لبيع اقراطها واساورها او يضطر هو لبيع ماشيته وبيذاره (١٨) .

هناك اراض واسعة في غور الاردن كانت تقع تحت اسم الاراضي الميورة وكانت من قبل اراضي اميرية ينتفع بزراعتها الفلاحون ، الا ان تعرضها لهجمات البدو واجتياح مزروعاتها دفع سكانها الى نقل املاكهم الى املاك السلطان العثماني لحمايتها من تعديات البدو واصبحوا بمثابة شركائه في الارض . المهم بالنسبة لنا هو ان اصحاب هذه الاراضي كانوا مضطرين الى دفع

(١٦) راجع لورنس اوليفانت : «ارض جلعاد» ، الترجمة المقتبسة من سليمان موسى في «في ربوع الاردن» ، من مشاهدات الرحالة ١٨٧٥ - ١٩٠٥ ، (عمان ، ١٩٧٤) ، ص ١٣٦ - ١٣٧ وص ١٥١ - ١٥٢ .

(١٧) راجع بيركهارت ، المصدر المشار اليه انفا ، ص ٤٦ .

(١٨) المصدر نفسه ، ص ٤٦ .

العشر عن المحاصيل ، بالإضافة الى عشر آخر بصفتهم اصحاب املاك اهيرية • اي انهم كانوا يدفعون الخمس من المحاصيل (٥/١) • وهذا شكل آخر من الاقتطاع الاضافي للنتائج (١٩)

هناك من جهة اخرى الربيع المدفوع من الفلاحين المعدمين (المحرومين من الارض) للملاك الاقطاعي • ووفقا لبيركهارت كان الفلاح المحاصص يحصل على الارض من المالك مقابل ثلث المحصول (٢٠) •

تم هناك القسم المقتطع من النتائج والمدفوع للقبائل الرعوية المهيمنة والمعروف باسم الخاوة ويدفعها الفلاح مقابل امتناع الاعراب عن الاعتداء على محاصيل القرى ومواشيها • ويقول بيركهارت ان لكل عشيرة بدوية عدة قرى تأخذ منها هذه الخاوة وبذلك يتعهد شيخها بحماية اهالي القرى من النهب والسلب • ويشير الى ان هذه الخاوة كانت تمنى الى الزيادة سنويا • ويورد اشهر القبائل التي كانت تقطع الخاوة من الفلاحين (في مطلع القرن التاسع عشر) مثل العجيلي ، السردية ، السرحان ، بني صخر ، عنزة • ويلاحظ ان للسولاة العثمانيين حصصا معلومة من هذه الفرائض الضريبية (الخاوة) ويشير الى ان عشيرة العجيلي كانت تدفع للباشا عشرين كيسا من الحبوب وعشيرة السردية اثني عشر كيسا ، مقابل اطلاق يدهم في جباية الخاوة من القرى (٢١) •

ويصف عودة القسوس في مذكراته (١٨٧٧ - ١٩٤٥) جملة من الضرائب التي كانت تفرضها في النصف الاول من القرن الماضي قبائل العمر على اهالي الكرك في جنوب البلاد فيقول انها كانت تمنع زفاف العروس الى زوجها وتمنع دفن الموتى ما لم تستوفى ضريبة على ذلك ، وكان يأتي احد افرادها الى المزارع الكركي اثناء حرثه ارضه ويبلغه انه شريك له فيما يزرع ولا يعود ثانية الا بعد موسم الحصاد ليأخذ حصته من النتائج (٢٢) ويصف في مكان آخر ان اهالي الكرك كانوا مضطرين الى عقد اتفاقيات مع بعض شايخ البدو من اجل حمايتهم من مثل هذه الاعتداءات مقابل جعل مقطوع يدفعونه سنويا لهؤلاء الشيوخ • ويشير الى انه تم عقد اتفاقيات كهذه مع شيخ عربان بني صخر وشيخ عرب المناعين واستمرت نافذة المفعول حتى

(١٩) راجع سعيد حمادة : النظام الاقتصادي في فلسطين (بيروت ١٩٣٩) ، الفصل الخاص بحياسة الاراضي (موسى دوخان) ، ص ١٠٨ •

(٢٠) بيركهارت : المصدر السابق ، ص ٤٤ •

(٢١) المصدر نفسه ، ص ٤٦ •

(٢٢) عودة القسوس ، مذكرات مخطوطة • القسم الخاص بالفترة التي تسبق انسحاب ابراهيم باشا من البلاد •

اواخر القرن الثامن عشر (٢٣) . كما اتفق اهل الكرك مع شيوخ عشيرة العمر على ان يقطعوهم - اي الاخيرين - الاراضي التي استولوا عليها من بني حميدة مقابل ان يدفع اهل الكرك مدين من الحبوب التي تزرع في تلك الارض سنويا عن كى فدان باسم قطاع ، على ان يقوم بجمع هذه الحبوب شخص من المزارعين ، ثم يقدمها لشيخ العشيرة . ولهذا المزارع ان يأخذ نصف كمية الحبوب المزروعة باسم « مباشرة » . ويعد عود القسوس الاراضي التي كانت تزرع على هذه الصورة (٢٤) .

يتبين بوضوح انه كان على الفلاحين ، وهم القوة المنتجة الرئيسية في البلاد ، ان يواجهوا تحديات هائلة للمصمود في الارض ومتابعة الاستقرار والانتاج الزراعي ، فالاقتطاعات والاتاوات المقدمة للسلطة العثمانية على شكل ضرائب رسمية وغير رسمية ، ونهب المتزيمين والعشارين لهم ، وخاوات القبائل البدوية كانت تذهب لا فقط بالفائض ، بل باقسام هامة من الانتاج الضروري لمواصلة العيش . فضلا على ان نظام المحاصصة كان يبقي الفلاحين المحرومين من الارض في حالة زرية للغاية . وفي ظروف كهذه ، يصبح واضحا ان فرص تطور الانتاجية والقوى المنتجة ذاتها كانت ضئيلة للغاية واحيانا معدومة . وبالكاد تمكن سكان بعض المناطق في البلاد من حماية انفسهم وزراعتهم واستقرارهم ، واقتصر هذا على مناطق محددة في الشمال الجبلي . وحتى في قرى شمال البلاد فانها مع توفر ظروف اكثر سلمية لها ، كانت تهجر ويذكر اوليفانت (١٨٧٩) ان ١٥ قرية من مجموع ٧٥ قرية قد هجرها اهلها . وان عدد سكان القرى الستين لم يزد عن ٢٠ الف نسمة ، كانوا يدفعون سبعة الاف ليرة عثمانية سنويا كضرائب (٢٥) ، والواقع ، ان جملة لظروف التي احاطت بالسيطرة العثمانية ، تفسر واقع تركيز القرى في المناطق الجبلية في شمال البلاد ، قلة عدد القرى في الوسط (البلقاء) والجنوب (الكرك) .

لقد ساهم ايضا في تدهور القوى المنتجة في البلاد ، فضلا عن انعدام الامن والسيطرة القوية للسلطة ، وسائل المواصلات والخدمات العامة وجملة المرافق الاساسية للبناء التحتي ، واضعف كل هذا فرص تطور العلاقات البضاعية التجارية الداخلية .



(٢٣) المصدر نفسه ، الصفحات الخاصة بعربان بني حميدة .
 (٢٤) المصدر نفسه ، القسم المعنون بـ «الحالة بعد خروج ابراهيم باشا من الكرك» ، اي في مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر .
 (٢٥) راجع «في ربوع الاردن» مصدر مذكور انفا ، ص ١٢٧ .

منذ بداية النصف الثاني للقرن التاسع عشر بدأت السلطة العثمانية تستعيد سيطرتها شيئاً فشيئاً على مراكز البلاد الأساسية - فبعد هزيمة إبراهيم باشا واندحار قواته من سورية الى مصر (١٨٤١) مرت البلاد بعقد كامل من الفوضى العامة ومن الهيمنة البدوية وذلك حتى عام ١٨٥١ ، حين شرعت السلطة العثمانية في اعادة ربط البلاد ادارياً بالوحدات المجاورة في فلسطين والشام . وهكذا ربطت سنجق عجلون (الذي كان يضم نواحي الكورة ، بني جهمة ، السرو ، الوسطية ، بني عبيد . الكفارات ، جبل عجلون وجرش) بمتصرفية نابلس ، والرمثا وقرها بسنجق حوران ، واتبعت منطقة غور الاردن الشمالية بقائمقامية طبريا . وفيما بعد الحق سنجق عجلون برمته بمتصرفية حوران . اما قضاء البلقاء ومركزه السلط فقد تبع متصرفية نابلس من ١٨٨٢ وحتى ١٩٠٥ ، ثم الحق بعد ذلك بمتصرفية الكرك . وكانت الاخيرة ، اي متصرفية الكرك الوحدة الادارية الاقل ارتباطاً بالسلطة العثمانية المركزية قد استعيدت السيطرة عليها عام ١٨٩٤ ، بعد أن دخلتها حملة عسكرية طوعتها بدون قتال وربطت المتصرفية بوالي دمشق (٢٦) .

رغم أن السلطات العثمانية استعادت سيطرتها على مراكز المناطق الادارية المختلفة من شرقي الاردن في النصف الثاني من القرن الماضي، الا ان هذه السيطرة لم تكن كاملة ابداً . واثباتاً رمزية . فهي مقتصرة على بعض المدن والمراكز التي تواجدت فيها القوات العسكرية ، فيما كانت بقية المناطق تعاني من غياب الامن ومن السطو والغزو والاحتراب القبلي ، وحتى الصراع بين العشائر الفلاحية في القرى (٢٧) ، مع ذلك يمكن القول ان شيئاً من الاستقرار والهيمنة قد توفرت ومهدت السبيل للاستقرار الزراعي وللمحد من الهيمنة المطلقة للقبائل البدوية . وفي هذه الفترة بالذات كانت القبائل البدوية الكبرى تسيطر على اراض زراعية خصبة ، وتشهد ميول زعمائها لاستثمار الارض والتحول الى اسيااد اشباه اقطاعيين ، وكانت البداية المبكرة على ايدي شيوخ قبيلة العدوان،

(٢٦) حول التقسيم الاداري لشرقي الاردن في نهاية العهد العثماني راجع «تاريخ الاردن في القرن العشرين» ، مصدر سابق ، وحول اعادة ربط الكرك بالسلطة المركزية ، راجع مذكرات عودة القسوس .

(٢٧) راجع «في ربوع الاردن» ، مصدر سابق . مواقع متعددة من الكتاب .

ثم لحقها جزئياً بعض شيوخ بني صخر (٢٨) .

لكن عودة السيطرة المركزية للعثمانيين على شرقي الاردن أدت بالمقابل ، وقسي ظروف ازدياد تفسخ وفساد الامبراطورية ، وازدياد اعبائها الحربية الى مضاعفة النهب والانهك الاقتصادي للفلاحين . الامر الذي ضاعف من نقمة الفلاحين والسكان المحليين عموماً وتسبب في نشوب انتفاضتين فلاحيتين في الشوبك (١٩٠٥) وفي الكرك (١٩١٠) . وفي نهاية القرن التاسع عشر كانت السلطات العثمانية تجبي الضرائب لا فقط من القرى والفلاحين وانما من البدو ايضاً .

(٢٨) حدثت قبيلة العدوان من تنقلها المواسم النطاق (بعد ان كان رجالها ينتشرون على مساحة لا تقل عن الف ميل مربع) واستقرت سيطرتها على وادي الاردن وجبل جنعاد حتى نهر الزرقاء ، وجنوباً حتى وادي زرقاء ماعين وشرقاً حتى قلعة الزرقاء (في العقد التاسع من القرن التاسع عشر) ، واستثمر شيوخها اراضيهم الخاصة في هذه المناطق (الكفرين ، نمرين تلال جلعاد ٠٠) معتمدين بصورة رئيسية على الفلاحين الغوارنة والبدو «الاقبل شائنا» وامتلك شيوخها قطعان اليعر والاغنام والماعز . وكانت العدوان اول القبائل الكبيرة استقراراً في البلاد ، مقارنة مع الحويطات وبني صخر الذين بدأوا الاستقرار متأخرين .

وحتى مطلع القرن الحالي ، كان شيوخ العدوان يتحولون الى زعماء اقطاعيين ، كما تحولت القبيلة من وراثهم نحو الزراعة والرعي المجدود .

راجع : بيك بصدد الميول المبكرة لمشيخ العدوان نحو الزراعة في «تاريخ شرقي الاردن وقبائلها» ، الجزء الثاني . كذلك راجع القسم الخاص بمؤاب وبلاد الحثيين د . كلود كوندرا (١٨٨١ - ١٨٨٢) « في ربوع الاردن » ، مصدر سابق ، ص ١٠٨ - ١٠٩ . اما بني صخر فقد ظلت حتى ما بعد الحرب العالمية الاولى ، قبيلة بدوية رعوية بشكل رئيسي ، رغم ان القبيلة امتلكت اراض زراعية شاسعة . اما ثروتها الرئيسية فقد كانت من الابل ، (نهاية القرن الماضي) . بدأت ميول الاستقرار الزراعي لدى بني صخر على يد شيوخها ، ولا سيما سطاتم بن فايز (النصف الثاني من القرن الماضي) الذي اعتنى باراضيه في البلقاء . وقد زرعت اراضيه بالاعتماد على الفلاحين والمرايعين . اما بقية القبيلة فقد واصلت نمطها الرعوي مستفيدة من المساحات الشاسعة من الاراضي التي تسيطر عليها . اما الزين والهقيس وهما فخذان من بني صخر فقد ابتدأوا متأخرين بالاهتمام بالزراعة ، ولكن بعد فوات الفرصة ، لان اغنى الاراضي كانت قد تسربت الى ابن الفايز . . . كما يقول فريدريك بيك (ص ٢١٩) .

اما الحويطات فقد حافظت على طابعها نصف الرعوي - نصف الزراعي . وكانت ايضاً تستغل اراضيها الزراعية في سهل الشراة في جنوب البلاد بالاعتماد على الفلاحين المرايعين ، حينما تتحول الى التجوال بحثاً عن المراعي والدفء ومصادر المياه لمقطعانها . وفي نهاية القرن الماضي كانت العديد من القبائل تتحول الى الزراعة ، بعد الحاق هزيمة بها ومع فقدان ثروتها من الماشية : بني حسن ، عجرمة ، عباد ، بني عطية والشمال . . . الخ . راجع :

Eliahu Epstein : The Bedouin of Trans Jordan : Their Social and Economic Problems . Royal Central Asian Society Journal vol. 25. April 1938 P.P. 228-236.

بل لقد كانت تباع اراضي كل عشيرة تقاعست عن دفع الضرائب بالمزاد العلني ، وعن هذا الطريق تمكن عدد من التجار واصحاب الاموال من الحصول على مساحات كبيرة من الاراضي . وعن طريق التشريعات والقوانين الجديدة تمكنت الدولة والسلطان العثماني من سلب مساحات كبيرة من الاراضي . فقد استولى السلطان عبد الحميد على مساحات كبيرة من الارض بلغت جميعها حوالي مليون فدان كانت موزعة بين وادي الاردن والحولة بالاضافة الى الخليل وغزة . ووفقا لاهافن فان ٢٠ الى ٣٠٪ من اراضي سورية الشمالية بقيت حتى عام ١٩٠٧ بيد الفلاحين . وتتفاوت هذه النسبة من مكان الى آخر ، اما في شرقي الاردن فقد بقي ١٥٪ منها في ايدي الفلاحين (٢٩) .

وعلى الرغم من المحدودية والعفوية اللتين وسمتا التحركين المناهضين للعثمانيين (الشويك ١٩٠٥) والكرك (١٩١٠) ، الا ان هاذين التحركين اتخذا طابعا شعبيا ومضمونا فلاحيا . وكانت خلفية الانتفاض الفلاحي النعمة والسخط اللذين سببتهما الضرائب واشكال النهب المختلفة واعمال السخرة والتجنيد الاجباري ، والتمهيد لفرض ضرائب جديدة (عن طريق احصاء الممتلكات والاراضي والنفوس) . ولقد اتسم قمع الانتفاضتين بالقسوة والقتل بلا رحمة وينهب الممتلكات والتخريب (٣٠) .

مثلما برهنت انتفاضة الكرك عن عدم قدرة قواها المحركة ولا سيما زعامتها الاقطاعية على التحول الى ثورة عامة تنشر لهيبها في المناطق المجاورة وتقيم سلطتها الخاصة ، جاءت هذه الانتفاضة والتتمل العام من السيطرة العثمانية لتمهد الطريق امام تقدم قوات الشريف حسين نحو شرقي الاردن ابان الحرب الاولى بدون عقبات تذكر . فقد كانت الظروف الموضوعية مهيأة للتحرك المناهض للسلطة العثمانية .

(٢٩) راجع نبيل بدران : المصدر السابق .

(٣٠) التفسير السطحي لانتفاضة الشويك عام ١٩٠٥ هو تسخير جنود حامية قلعة الشويك الاترك لנסاء القرية في نقل الماء . بيد ان الضرائب والعسف العثماني كانت تكمن وراء الانتفاضة . راجع « تاريخ شرقي الاردن وقبائلها » ، ص ١٨٣ - ١٨٤ . كذلك راجع « تاريخ الاردن في القرن العشرين » ، ص ١٦ . اما ثورة الكرك (١٩١٠) الاوسع تحولا والاكثر اهمية فيعزى قيامها في التاريخ الى مصادقات واحداث عرضية والى احصاء النفوس . لكن مضمونها الاجتماعي العميق يظهر واضحا من مراجعة مذكرات عودة القسوس ومن الاغانى الشعبية الرائجة انذاك . فهي قد نشبت بسبب الضرائب والسخرة واشكال النهب المختلفة والتجنيد . راجع بصدد قمع انتفاضة الكرك مذكرات عودة القسوس ، كذلك فردريك بيك ، ص ١٨٤ - ١٨٥ .

تطور العلاقات السلعية والنقدية في شرقي الاردن :

رغم اتسام اقتصاديات شرقي الاردن حتى فترة الحرب العالمية الاولى بطابعها الطبيعي - المعيشي ورغم ان اقل بقليل من نصف سكانها كانوا من البدو الرحل وانصاف الرحل . ورغم محدودية الاقتصاد البضاعي والتبادل البضاعي . فان جميع الجماعات السكانية ذات الانماط الطبيعية (الرعوية والزراعية) كانت على صلة وطيدة بالتجارة وبالتبادل التجاري مع الخارج . (ويروي لنا صلاح ميريل Selah Merrill (١٧٧٥) عن مشاهداته للتجار القادمين من الهند لشراء الخيول او الجمال (٢١) ، والواقع ان تجارة القبائل مع الخارج كانت قوية منذ فترة بعيدة ، ونعني هنا القبائل الكبيرة ذات السطوة والنفوذ ، التي كانت قادرة لا فقط على تجديد انتاجها بفضل مراعيها الواسعة وهيمنتها على المناطق الخصبة ومصادر المياه ، وانما بفضل اقتطاعها الفائض من الفلاحين من جهة ومن القوافل التجارية وقوافل الحجيج . ويفضل الفائض ذي المصدر الخارجي ويفضل ظروف اقتصادها الرعوي الجيدة ، كان شيوخ هذه القبائل اشبه بالسادة الاقطاعيين ، ويستحوذون على قطعان خاصة منفصلة عن القبيلة . وكانت هذه القطعان موضوعا للتبادل مع الخارج ، لقاء حاجياتهم الاستهلاكية ولقاء سلع البذخ والرفاه . وهذا هو حال القبائل الكبيرة المتعاقبة ، السرحان ، السردية ، عنزة ، بني صخر والعدوان . الخ . لقد كانت تجارة المدن السورية والفلسطينية والمصرية مع البدو تجارة مزدهرة . لكن اقتصاد هذه القبائل ذاته ، ابي علاقاته لم تكن بضاعية ، بل طبيعية ، شبه مشاعية .

اما اقتصاد الريف الشمالي ، فقد اتسم بسيطرة علاقات الملكية الاقطاعية والبطيريركية من جهة ، وكان لهذا الاقتصاد صلات متزايدة مع السوق الخارجي ولا سيما مع فلسطين والشام من جهة ثانية ويبدو ان فترة نهاية القرن التاسع عشر كانت فترة ازدهار الاقتصاد البضاعي والعلاقات البضاعية الداخلية . اذ كانت الظروف الاجتماعية والطبيعية مهيأة لمثل هذا التطور . وكانت الزراعات ذات طابع سوقي - بضاعي : بساتين فواكه وثمار وخضروات . وكانت

(٢١) يبيع البدو جمالهم وماشيتهم كي يشتروا الحبوب والقهوة والارز والسكر ورؤوس الرماح ، والاقمشة القطنية ، وتستورد مصر اكثر الجمال من سورية والبيادية السورية ، وتقوم الجمال بنقل كل اصناف التجارة فيما بين ساحل البحر الابيض المتوسط وحوض الفرات (٠٠٠) لكن البدو لا يبيعون الجمال الا بقصد شراء اشياء اخرى يحتاجون اليها (٠٠٠) وقد شاهدت قطعان كبيرة من الشياه والحملان ، تعد بالالاف ، وهي في طريقها من سهول البلقاء والكرك الى اسواق القدس او المدن الساحلية راجع ، صلاح ميريل : الى الشرق من الاردن (١٨٧٥) ، « في ربوع الاردن » ص ٨٣ .

المنتجات تنقل على ظهور الدواب لتسوق في السلط ، المدينة الأكثر بضاعية وأكثر تطورا في العلاقات البضاعية - النقدية (٣٢) . وقبيل الحرب الاولى كانت شرقي الاردن مصدرا رئيسيا لتصدير الحبوب الى فلسطين ، هذا ما يلاحظه المندوب السامي البريطاني هيربرت صموئيل في تقريره الى اللورد كرزون وزير المستعمرات البريطاني آنذاك (٣٣) .

اما في جنوب البلاد ، فقد شهدت الكرك وعشائرها بعيد خروج ابراهيم باشا من بلاد الشام فترة صعود وتطور اقتصادي بارز . اذ استفاد اهالي الكرك من النزاعات البدوية من حولهم التي اتاحت لهم فرصة رص صفوفهم ثم تحالفهم (سكان الكرك) مع عشائر العمر في مواجهة بني حميدة ، وبذلك تمكن الكركيون من استغلال اراضي العشيرة الاخيرة الواقعة شمال الكرك بعد ان اقطعتهم اياها عشائر المر (٣٤) وامكن فيما بعد اجلاء بني حميدة عن المنطقة . وفي حوالي منتصف القرن الماضي حاول بنو حميدة ، وقد كانوا يخرجون نهائيا من اراضي الكرك ، استعادة نفوذهم واراضيهم فحاضوا عدة معارك في هذا السبيل . لكن هذه المعارك (وبرزها معركة شيجان) كانت تنتهي بعقد صلح ينتهي بتخلي بني حميدة عن جانب من الاراضي الواقعة شمال الكرك (٣٥) . وكان الاخرون جريا على القسمة التقليدية بين عشائرها يقسمون الاراضي الجديدة الى ثلاثة اقسام ، ابي بعدد فرق عشائرها : « عشائر الشراقا ، عشائر الغرابيا ، العشائر المسيحية » . وقد انتهزت عشائر الكرك هجوما شنته بني حميدة على حلفائها العمر ، وتمكنوا (في واقعة قدومة) من دحر بني حميدة كليا عن الاراضي المحيطة بالكرك فكان هذا فاتحة عهد تحول عشائر الكرك الى قوة كبيرة يحسب حسابها في جنوب البلاد (٣٦) .

وهكذا تحولت الكرك الى مركز هام لزراعة المحاصيل الزراعية في بلاد مؤاب والشراة وحتى الحجاز (٣٧) ، وزاد من بأس اهالي الكرك انهم عقدوا بضعة معاهدات مع اكبر العشائر الى الجنوب وهي بني عطية ومع اهالي معان الشامية

(٣٢) راجع : مسيح وادي الاردن ، مصدر مذكور آنفا ، ص ١٢٥ .

(٣٣) راجع : تأسيس الامارة الاردنية ١٩٢١ - ١٩٢٥ ، مصدر ذكره آنفا ، ص ٧٤ .

(٣٤) المصدر : مذكرات عودة القسوس .

(٣٥) المصدر نفسه .

(٣٦) المصدر نفسه .

(٣٧) المصدر نفسه .

والشوبك وبني صخر والحجايا والسلايطة • ولقد اثار هذا التطور الملموس في مكانة ووضع عشائر الكرك مخاوف الحويطات القبيلية البارزة الى الجنوب والجنوب الغربي من الكرك ، فشنت الاخيرة حربا على اهالي الكرك ، لكن الحويطات وحلفائها لم يلبثوا ان اندحروا منسحبين الى مواقعهم التقليدية في وادي موسى • وظل العداء المتبادل والغزو يحكم علاقات اهالي الكرك مع الحويطات الى عام ١٨٩٠ حين عقد صلح بين الطرفين (٣٨) •

في هذه الظروف تطورت الزراعة في الكرك وفي مناطق اخرى من الجنوب تطورا ملموسا • ويبدو ان النصف الثاني من القرن الماضي قد شهد تفسخ العلاقات المشاعية التي تحكم الزراعة وملكية الاراضي • اذ كانت الاراضي الزراعية مقسمة ، كما اسلفنا بين ثلاث فرق من العشائر ، وكانت كل ارض تكتسب في الصراع مع القبائل والقرى المجاورة تقسم بنسبة الثلث لكل فرقة من عشائر الكرك • لكن الاطماع التي كانت تنتاب عشائر الفرق القوية ، كانت تمنع احيانا من اقتسام الاراضي وفق التقليد السابق • ولذا كان هذا يؤدي الى التنازع على الاراضي ، والى هجرة العشائر المغلوبة والغاضبة من الكرك ولا سيما عشائر المسيحيين ، وكان هذا مدخلا لاستزراع واستيطان مادبا وماعين ومناطق اخرى ابتيعت من بني صخر او غيرها من القبائل (٣٩) • كما يبدو ان التمايز الطبقي قد بلغ في اواخر القرن التاسع عشر في الكرك مداه ، اذ كانت الاسر والعشائر النافذة تستقطع الضرائب على التجارة ، ولا سيما على المحاصيل المخرجة منها • كما كانت تعتدي على اموال وممتلكات العشائر الاضعف • لكن قبيل دخول العثمانيين الى الكرك ، واثار هزيمة لحقت بعشائرها على يد احدى عشائر بني صخر « الزين » كانت الكرك قد ضعفت فاصبحت تتعرض لغزوات عشيرة الزين وتنهب مواشيها ومحاصيلها ، دون ان تستطيع ان ترد على هذا التحدي (٤٠) •

بعد ان دخلت القوات العثمانية الى الكرك سلميا (١٨٩٤) عينت مجلسا لادارة البلدة من شيوخها النافذين تحت رئاسة المتصرف العثماني • وفرضت عليها ضريبة الويركو ، وكانت تقطع من كل السكان العشر (او العشا) وتقتطع من الفلاحين • وكانت تحصل بنسبة الثلث من كل فرقة من عشائرها •

(٣٨) المصدر نفسه ، القسم الخاص «بحرب الحويطات واهالي الطفيلة ومعان ووادي موسى» •

(٣٩) المصدر نفسه ، «كيف نزحت عشيرة الهلسا الى البلقاء ، نزوح اهالي مادبا من الكرك ، كيف استوطن اهل قرية ماعين فيها ؟» •

(٤٠) المصدر نفسه : «حرب عشيرة الزين من بني صخر» •

وتقوم العشيرة بتوزيع الضرائب على أفرادها بنسبة الخانات (٤١) .

دخلت العلاقات السلعية طورا جديدا من التطور بعد سيطرة العثمانيين على الكرك ، ويبدو ان التجارة والحرف كانت مقصورة من قبل على المسيحيين ، وهي في معظمها بيدهم . واستنادا الى رواية عودة القسوس فان المتصرف العثماني حسين حلمي باشا كان يعمل على تشجيع « الاغراب » للعمل في البلدة فقدم اليها بعض التجار من الشام وفتحوا لهم فيها مخازن وكانت تجارتهم تنال من انواع البقالة (٤٢) ، وفي السنوات الاخيرة من القرن الماضي وفي مطلع القرن الحالي ، اخذت القرى تظهر كمراكز ثابتة للفلاحين وسط اراضيهم الزراعية ، وجرى شق بعض الطرق ، وبناء المخازن والمحلات والمساجد والاديرة . كما اقيمت محاكم نظامية . ويسرد عودة القسوس تفاصيل فساد المتصرفين المتعاقبين على الكرك في هذه الفترة الوجيزة ، وعن تلقي معظمهم الرشوة علنا .

المدن والبلدات كمراكز للتبادل البضاعي :

كانت السلط منذ فترة مبكرة البلدة الاكثر اتساما بطابعها البضاعي والتجاري في البلاد . فقد كانت تعد نحو ٢٠ الف نسمة بعد الحرب الاولى (١٩٢٢) في حين تراوح عدد سكان القرى والبلدات الاخرى بين ٢٤٠٠ نسمة و ٦٠٠٠ نسمة (٤٣) ، لقد تطورت السلط بفضل صلاتها التجارية مع البدو من جهة ومع فلسطين من جهة ثانية ، ومن اتخاذها مركزا اداريا للعثمانيين في النصف الاخير من القرن الماضي . ولقد وصف الرحالة المتعاقبون طابعها الزراعي - الحرفي - التجاري المبكر . ويصف بيركهارت (١٨١٢) اقتصاد السلط فيقول ان القسم الاكبر منهم مزارعون وقلّة منهم حائكو ثياب ، ويوجد حوالي عشرين حانوتا تبيع بالجملة بضائع لتجار الناصرة ودمشق وناپلس والقدس ، كما تزود البدو باصناف اللباس والاثاث ، اما المحصول الزراعي فهو يتألف من القمح والشعير ، حيث تباع المحاصيل الفائضة عن الحاجة الى البدو ، وتزرع كميات كبيرة من العنب الذي يجفف ويباع في القدس كما يجمع أهالي السلط اوراق السماق اللذي يجففونه ويبيعونه لدابغ الجلود في القدس . حيث يصدر سنويا ما يزيد على خمسمائة حمل جمل من اوراق السماق بسعر ١٥ الى ١٨ لكل ١٢٠ رطل انجليزي

(٤١) المصدر نفسه : «دخول العثمانية بلاد الكرك» .

(٤٢) المصدر نفسه : «طريقة حسين حلمي باشا (المتصرف) في الحكم» ، «بعد حسين حلمي باشا» .

(٤٣) تقرير نيابة العشائر (١٩٢٢) راجع الجدول رقم (١) في هذه الدراسة .

(٦٠ كغم) ٠٠٠ الخ (٤٤) ٠ كما يستثمر القلى المستخدم في صناعة الصابون وتصدر منه كميات كبيرة الى نابلس ، توازي حمل حوالي ثلاثة الاف يعير قسي السنسة (٤٥) ٠

في عام ١٨٧٩ قدر اوليفانت عدد سكان السلط بـ ٦٠٠٠ نسمة ، حيث اصبح فيها مركز حكومي للسلطة العثمانية ، وعدد من المدارس ولكنه لاحظ ضالة الاراضي المستغلة بالنسبة لمساحة الاراضي الصالحة للزراعة (٤٦) ٠ اما جودريش - فريير Goodrich Freer فيصف تطور السلط عام ١٩٠٣ ان بلغ عدد سكانها ١٠٠٠٠ نسمة وهي مركز القانمقام ، وفيها مكتب للتلغراف (٤٧) وبعيد الحرب وصف تقرير المندوب السامي البريطاني في فلسطين والبقاء فاشار الى وجود مدارس للارسلاليات المسيحية في المدينة وان التعليم الحكومي في البقاء شبه معدوم لصعوبة العثور على معلمين و اشار الى توفر اشكال متواضعة من الخدمة الطبية في المدينة (طيبب واحد في السلط وآخر في عمان) ، ويعمسل التلغراف من عمان الى السلط والقدس ، ويرسل رجال الدرك البريد مرة في الاسبوع من المدينة الى القرى الاخرى (٤٨) ٠

كانت عمان المركز الثاني المهم للتبادل البضاعي بعد السلط قبيل الحرب الاولى . تطورت عمان من مجرد نبع ماء تروي القبائل المجاورة (بيركهارت ١٨١٢) (٤٩) ، الى قرية صغيرة ذات نشاط زراعي قام على اكتاف المهاجرين الشركس (اوليفانت ١٨٧٨) (٥٠) ، ثم الى سوق محلي للمبادلة ذات النمط المشاعسي (المقايضة) ، ثم الى سوق تجاري قام بفضل انتقال عدة اسر من الشام وفلسطين

(٤٤) بيركهارت : مصدر مذكور آنفاً ص ٧٩ .

(٤٥) المصدر نفسه ، ص ٨٢ .

(٤٦) راجع «في ربوع الاردن» ، ص ١٤١ .

(٤٧) المصدر نفسه ، ص ٢٦١ .

(٤٨) راجع «تأسيس الامارة الاردنية» ، ص ٧٣ - ٧٤ .

(٤٩) بيركهارت : المصدر نفسه ، ص ٨٢ .

(٥٠) «في ربوع الاردن» ، ص ١٤٦ . ويصف د. عبد الكريم فريير عمان الاراضي الصالحة : «لم تكن عمان مسكونة في تلك الوقت بل كانت

اليها (٥١) • وكانت البلدات والقرى التالية مواقع للإنتاج والعلاقات البضاعية (البدائية والمتطورة - النقدية) : - اربد والرمثا وكفرنجة وسوف في الشمال ، الكرك والطفيلة ومعان في الجنوب ، وادي السير ومادبا في الوسط (انظر جدول رقم (١) ، الخاص بتعداد السكان لعام ١٩٢٢) •

جدول رقم (١)

عدد سكان البلدات والقرى والمعشائر في شرقي الاردن (٢٣ آب ١٩٢٢)

١ - لواء البلقاء : يضم ١٥ بلدة وقرية وعدد سكانه ٣٩٦٠٠ نسمة •

عدد سكان اهم البلدات والقرى

السلط : ٢٠٠٠٠ نسمة

عمان : ٣٤٠٠٠ نسمة

وادي السير : ٣٢٠٠٠ نسمة

مادبا : ٢٤٠٠٠ نسمة

٢ - لواء عجلون : يضم ١٠١ بلدة وقرية وعدد سكانه ٦٩٣٣٠ نسمة •

عدد سكان اهم بلداته :

اربيد : ٣٥٠٠٠ نسمة

الرمثا : ٤٥٠٠٠ نسمة

كفرنجة : ٣٢٠٠٠ نسمة

سوف : ٣٢٠٠٠ نسمة

(٥١) كان عدد سكان عمان عام ١٩١٢ لا يتجاوز ١٨٠٠ نسمة كما يشير احد الذين مروا بها ، ويصف خير الدين الزركلي عمان حين اقام فيها عام ١٩٢١ : « لم تكن عمان في ذلك الحين اكثر من قرية قليلة السكان ضئيلة المباني مظلمة السبل ٠٠٠ ولا يدل على امكانية الحياة فيها غير توسطها بني صخر وبني عباد والعدوان يردون عليها بين الفترة والفترة ويبيعون فيها بعض ما تنتجه ماشيتهم ويبتاعون ما يكتسبون ، فللتجارة فيها شبه سوق • ولولا ذلك لانفرد بسكنها جماعات من الشراكسة نزحوا اليها حوالي ١٢٩٠ للهجرة ، كما انفردوا بكثير مما حولها من قرى ومزارع هم اصحابها اليوم غير منازلين ، ولكن ابتغاء الربح وطلب الكسب هما اللذان حملا الى عمان تجار من دمشق وناپلس افتتحو فيها حوانيت صغيرة يقصدها اهل الخيام والاكواخ من البداوة الضاربين حولها والمقيمين في ما جاورها من القرى واصبح لها شيء من الشأن » •

٣ - لواء الكرك : يضم ٨ قرى وبلدات وعدد سكانه ١٣٥٠٠ نسمة

عدد سكان اهم بلداته :

الكرك : ٣٠٠٠ نسمة

الطفيلة : ٢٥٠٠ نسمة

مجموع عدد سكان البلدات والقرى في الالوية الثلاث ١٢٢٤٣٠ نسمة

٤ - تعداد العشائر

القبيلة	عدد النفوس	عدد بيوت الشعير
بني صخر	٢٧٥٠٠	٥٥٠٠
العدوان وعشائر البلقاء	٥٢٠٠٠	١٠٤٠٠
بنو حميده وحجايا وصليط	٧٥٠٠	١٥٠٠
عشائر الكرك والطفيلة	١٥٩٥٠	٣٥٩٠
المجموع	١٠٢٩٠٠	٢٠٥٩٠

(×) لم يشمل التعداد منطقة معان - العقبة ، ولا العشائر الضاربة فيها ، واهمها الحويطات حيث لم تضم هذه المنطقة الى امانة شرقي الاردن عام ١٩٢٥ .
المصدر : تقرير نيابة العشائر ، راجع : سليمان موسى : « تأسيس الامارة الاردنية ١٩٢٥/٢١ » (عمان ، حزيران ١٩٧١) ص ١٧٧/١٧٨ .

ساهم في تطوير العلاقات البيضاغية والانتاج البيضاغية في مطلع القرن العشرين ، انشاء الخط الحديدي الحجازي (١٩٠٠ - ١٩٠٨) الذي شق البلاد من الشمال الى الجنوب وريطها بسورية وتركيا شمالا وبالجزيرة العربية جنوبا . وقد كان هذا الحدث احد الدوافع الهامة لجملة من التطورات الايجابية بالنسبة لشرقي الاردن ، اذ الحق ضربة قاسمة بالهيمنة البدوية وبتهددها للقرى الزراعية واضفى مزيدا من الامن على المنطقة وشد اوصال مناطق البلاد الى بعضها البعض وساعد على تطور الاستقرار الفلاحي (وحتى البدوي فيما بعد) ، وعلى امتداد الخط في الاراضي الاردنية نشأت العديد من البلدات والقرى ، التي ظهرت اولا كمحطات (قامت ١٩ محطة . بالاضافة الى مستودعين في عمان ومعان والى مصنع صغير للترميم والصيانة في معان) (٥٢) . قاومت القبائل المهيمنة العمليات

(٥٢) راجع «تاريخ الاردن في القرن العشرين» ، مصدر سابق .

الانشائية للخط الحديدي وهاجمته مرات عديدة (٥٣) ، فقد كان انشاؤه يمتنع عنها الاعطيات السنوية والرسوم واجور تأجير الدواب وغير ذلك من الدخول . لقد ساعد انشاء الخط الحديدي الحجازي على انتعاش العلاقات المصاعية والنقدية وعلى ربط البلاد بالسرق الخارجي ووسع نطاق التجارة ، وكون ظروف مناسبة لتطور الاسواق المحلية . لكن من جهة اخرى قوى قدرة السلطة المركزية على القمع والبطش بالسكان المحليين وعلى تشديد استغلالهم . ولقد تبدى هذا بوضوح في سنوات الحرب العالمية الاولى وقبلها ، فاستخدم الخط (الذي كان يتزود بوقوده من الاخشاب المقطوعة من الغابات والاحراش ، التي اتلفت اتلافاً شديداً) في نقل المحاصيل والمواد التموينية والحيوانات المصدرة من السكان ، وفي نقل المكلفين بالمجنديّة (٥٤) .

ومن التطورات الهامة من حيث اثرها على الاقتصاديات المحلية وعلى التبادل المصاعى ، ان الحكومة العثمانية امرت باستبدال العملة الذهبية بالعملة الورقية، ودفعت مقابل المواد والمحاصيل المصدرة اثماناً بخسة بهذه العملة الورقية ، ولم تبق للمزارعين سوى كمية من البذار واخرى لاستهلاكهم الخاص (٥٥) .

كما ان الحصار الذي ضرب على الموانئ العثمانية ، ادى من جهة ثانية الى فقدان المواد التموينية الاساسية الاخرى كالارز والسكر والمحروقات وارتفعت اسعار الاقمشة (٥٦) ، فكان الجو مؤثماً للتجار الذين استفادوا من حاجة

(٥٣) ابتدا العمل في الخط الحديدي الحجازي من دمشق في نيسان ١٩٠٠ وقام بالعمل بصورة دائمة نحو ثلاثة الاف رجل و٢٠٠ مهندس واعتمد العمل على الجيش التركي (من الفيلق الخامس) . وقد شن البدو على عمال ومهندسي الخط ومنشأته هجمات قوية ومزعجة بقصد احباط المشروع . راجع «تاريخ شرق الاردن وقبائلها» ، مصدر سابق ، ص ١٩٠ . اما اكبر المضايقات التي تعرض لها الاتراك قبل الشروع في مد الخط الحديدي فهي في جنوب البلاد ، حيث اصطدمت القوات التركية بالحويطات في مناطق معان والطفيلة والشراة وفي الصحراء شرقاً ، ونتيجة للهجمات البدوية هذه سقط من القوات العثمانية ما يزيد على ٣٠٠ جندي . وقد تميزت السنوات الاخيرة من القرن الماضي بصراعات قوية بين الحويطات والسلطات العثمانية حسمت عام ١٨٩٦ لصالح الاخيرة ، غير ان الصراع ظل يتجدد مع مطلع القرن الحالي . راجع عدنان العطار : «الحويطات من كبرى قبائل العرب» ص ٧٤-٧٦ .

(٥٤) راجع : «تاريخ الاردن في القرن العشرين» .

(٥٥) المصدر نفسه .

(٥٦) المذكرات المخطوطة لعودة القسوس . القسم الخاص بـ «الحرب العظمى» .

المواطنين الى هذه المواد والسلع ، فكانوا يبيعونها باضعاف ثمنها • بالاضافة الى زيادة اعتماد السكان على المبادلة البضاعية والسوق بعد حصولهم على العملة الورقية بدلا من محاصيلهم الفائضة وبدلا من العملة الذهبية •

٢ - البنى الاجتماعية في شرقي الاردن في مطلع القرن العشرين •

١ - التركيب الاجتماعي للريف الاردني •

من الصعب النظر الى الريف الاردني قبيل الحرب الاولى كريف متجانس التركيب الاجتماعي ، فهو كما بينا يجمع ما بين انماط اقتصادية متعددة : المشاعي والاقطاع الشرقي والبضاعي الصغير • وفي معظم المناطق كان نمط الانتاج الاقطاعي يتطور ويترسخ ولا سيما في نهاية الحكم العثماني • والى جانبه كان نمط الانتاج البضاعي البسيط ، كنتيجة لتفسيخ الملكية المشاعية وتطور العلاقات البضاعية •

نجد ان جذور الاقطاعية الشرقية قوية في مرتفعات الشمال وحتى ما قبل قرن من هذه الفترة ، حينما زار بيركهارت شرقي الاردن عام ١٨١٢ ، كانت الملامح العامة للملكية الاقطاعية بارزة على الرغم من التدهور الاقتصادي العام (٥٧) ، ويبدو النمط الاقطاعي للانتاج في البلاد ، ثمرة لطريقين ، طريق تطور الشيوخ العشائريين الى اقطاعيين ، حيث تنفصل القمة او الاسرة النافذة عن باقي القبيلة او العشيرة وتتحول الى اسرة اقطاعية تحظى باقتطاع الربيع من فلاحيتها ، وهي غالبا ما تكون بمثابة المتعهد للوالي بجمع الضرائب ، سواء اكان الموالي تابعا للسلطة العثمانية المركزية او متمردا عليها • او يكون النموذج الاقطاعي مزروعا عن طريق الدولة العثمانية نفسها ، اي الاقطاعيات العسكرية التي تمنح في البداية ثم تورث لاسرة الاقطاعي العسكري المتوفي ، بيد ان النموذج الاقطاعي في شرقي الاردن تطور بشكل رئيسي وفق الطريق الاول وليس الطريق الثاني ، لاسباب متعلقة بطبيعة البلاد وكثرة التغييرات وانعدام الامن وضعف السيطرة العثمانية ذاتها •

من الصعب احيانا تمييز نمط الملكية والانتاج الاقطاعي عن نمط المرحلة الاخيرة من المشاعية ، اي المرحلة التي تشهد تمايز الارستقراطية عن باقي السكان بملكيتها الشخصية للارض • اذ يبدو ان السمات القبلية للشيوخ تظل حية لدى الزعيم الاقطاعي ، ولا سيما في المجال الاجتماعي ، لكن الشواهد المختلفة خلال القرن

الماضي اظهرت ان التحول نحو الاقطاعية هي عملية جارية في كل بقعة زراعية في البلاد (٥٨) .

هكذا نجد ان الاسر الاقطاعية في مناطق الشمال تتوارث الارض والسلطة السياسية في مناطقها . كما نجد ان العملية نفسها قد نشأت بشكل او باخر في وسط البلاد وفي الجنوب . وقد ترك لنا بيركهارت وآخرون (ولا سيما فردريك بيك) نبذة عن الاقطاعية في شرقي الاردن والقرى التي تتبع سيطرتهم . وغالبا ما يشكل كبار الملاك الذين يملكون نفوذا عشائريا في مناطقهم مجالس ادارة برئاسة حاكم عثماني (٥٩) .

ولا تقتصر مصادر ريع الاقطاعي على حصته من انتاج الفلاح عينا (وهي توازي الثلثين كما يصف بيركهارت) وانما تكمن ايضا في نظام التخصيص الضريبي العثماني الذي يتيح هامشا واسعا من اقتطاع الناتج عن طريق الاحتيال او الجبر ، ولا سيما عن طريق الالتزام . الى جانب النموذج الاقطاعي الشرقي يتواجد دوما النموذج البضاعي الصغير والقائم على الملكية الصغيرة . وكان المنتجون القرويون في حالة متردية جدا في اغلب الاوقات .

ويتحدد التركيب الاجتماعي في القرى ذات التقاليد الزراعية المراسخة بوجود اسرة اقطاعية ذات نفوذ عشيري او قبلي قديم ، وهي غالبا ما لا تكتفي بالمعايير المادية للنفوذ القائم على الثروة ، كعدد الفدادين والحيوانات التي تملكها ، بل تحرص على تمايز اصولها القبلية ، وتدعي انتماءها الى احفاد قبائل عربية والى احفاد صحابة النبي محمد (٦٠) .

ويندرج في عداد الفئة المحيطة بالقامة الاقطاعية رجال الدين والقضاء وكبار

(٥٨) ابرز الاسر والعشائر التي اخذت تتكون اقطاعيا في شمال البلاد : الفريجات في جبل عجلون ، العبيدات في الكنفارات ، الشريدة في الكورة ، النصيرات في بنو عبيد ، المعزام في الوسطية ، الروسان في السرو ، البطانية في بنو جهمة ، الزعبية في الرممشا ، راجع فردريك بيك ، ص ١٦٥ .

وفي البلقاء وغرب البلاد كان شيوخ العدوان يتحولون الى اقطاعيين . شيوخ الفايز من بني صخر ، شقوا الطريق نفسه ، كذلك شيوخ المجالي والعشائر النافذة في الكرك وقراها ... الخ .

(٥٩) عام ١٨٩٢ قام مجلس ادارة متصرفية الكرك من الشيوخ النافذين في الكرك برئاسة المتصرف العثماني .

(٦٠) راجع فردريك بيك ، الجزء الثاني ، الخاص بقبائل شرقي الاردن .

الموظفين والتجار ، وهم غالبا ليسوا من اهل البلاد . في حين يشكل قاعدة الهرم الاجتماعي للريف ، الفلاحون اساسا والحرفيون واصحاب الدكاكين الصغيرة ، في البلدات والمقرى الكبيرة ، اما باقي القرى فغالبا ما تخلوا من هذه الحرف ، حيث تقوم الصناعات المنزلية وتلبي الحاجات ذاتيا .

يلعب الانتماء القبلي والعشيري دورا هاما في تشكيل نظام التراتب الاجتماعي والمسمعة الاجتماعية ، حيث تنقسم القرية الى حارات او احياء تسكنها الاسر المنتمية الى عشيرة واحدة . وهكذا هناك احياء بعدد العشائر المتواجدة في القرية الواحدة (٦١) ، ولا حاجة للتأكيد على ان التراتب والتمايز على اساس عشيري يطمس في مجال الوعي عملية ادراك التمايز الاجتماعي النامي في الريف ، وتلعب المعايير والقيم القديمة دورا في بث العزاء لدى الفلاحين الفقراء على وضعهم ، اما الزعماء الاقطاعيون فغالبا ما يطمسون هذا التمايز بتوجيه الانظار الى التناقضات الخارجية ، كالتناقضات العشيرية بين القرى وداخل القرية الواحدة ، والى خطر الغزو البدوي ، او الى الدولة المركزية .

يعطي الوضع عشية الحرب الاولى صورة اجمالية لريف شرقي الاردن قوامها تعزز تبلور الاقطاعية ذات بقايا الزعامة القبلية في الشمال والوسط والجنوب ، واتجاه الارستقراطية القبلية (زعامات القبائل الرعوية) للتحويل الى اقطاعيين ملاكين للأراضي . ومن اكبر القبائل التي قطعت شوطا في هذا المجال ، العدوان التي امتلك شيوخها اراض شاسعة في وادي الاردن (٦٢) .

٢ - التركيب الاجتماعي الملازم للنموذج الاقتصادي المشاعي - الرعوي :-

يتسم التركيب الاجتماعي لهذا النموذج بالبساطة المتناهية ، فهو مبدئيا يمكن حصره في وجود قمة الارستقراطية قبلية او عشيرة وقاعدة القبيلة نفسها ، وتتكون هذه القمة من الاسر الاكثر نفوذا في العشيرة او القبيلة والتي تحظى

(٦١) راجع على المحافظة : «تاريخ الاردن المعاصر» (عمان ، ١٩٧٣) ، الجاب الثالث : الحياة الاقتصادية والاجتماعية في عهد الامارة .

(٦٢) في الواقع كفت العدوان عن اتسامها بالطابع البدوي المترحل منذ فترة طويلة تعود الى الربع الاخير من القرن الماضي . واخذت صفة الاستقرار في الارض والتحضر . واتجه شيوخها وجهة التطور الاقطاعي . « ان شيوخ العدوان اكتسبوا مساحات واسعة من الاراضي الخصبة في وادي الاردن وهضاب البلقاء واستخدموا الفلاحين والمرابحين للعمل في اقطاعهم الواسعة ، ان نظامهم الاقطاعي الذي اسسوه هناك ما زال باقيا حتى يومنا هذا . » راجع الياهو ابشتاين ، مصدر مذكور آنفا .

بتعاقب أو توارث القيادة السياسية والعسكرية للقبيلة ، وحيث تتحكم في هذا التعاقب جملة من الشروط : علاقات الدم (القرابة) ، ذبل المحتد والمنكية الشخصية ، والشروط الاخرى التي لا بد منها في المجتمع القبلي للزعامة ، كالخبرة والحكمة وفن القيادة السياسية والعسكرية ، أي السمات المبنية على الكفاءة •

هكذا نجد في التركيب القبلي الملازم لهذا النموذج قمة ارستقراطية قبلية وقاعدة قبلية ، أي سائر الافراد العاديين ، أي ان التمايز الاجتماعي او التراتب الرئيسي ينحصر مبدئيا في انفراز القمة القبلية القائدة ، شيوخ العشيرة او القبيلة ، واساس هذا الانفراز هو تحول هذه القيادة الى حكر اجتماعي لاسرة او بضع أسر ، أي تحول القيادة الاجتماعية الى وظيفة ثابتة ، الى احتراف ييسر الحصول على فائض ما ، ويبرر وجود قطاعان خاصة بالشيوخ كملكية خاصة ، عن قطاعان بقية القبيلة او العشيرة • نجد ايضا لدى هذه الفئة في القمة ملكية خاصة مبكرة للارض حيث يبدأ الشيوخ بالاستحواذ على الارض وزراعتها واستخدام الفلاحين كمحاصصين قبل ان تتحول القبيلة بأسرها الى زراعة الارض ولو جزئيا ، هذه الحقيقة مشهودة لدى العديد من القبائل في مراحل مختلفة •

لكن في الحقبة التي نحن بصدها ، كانت القبيلة الرئيسية التي تمثل هذا الوضع هي بني صخر التي ما زالت قبيلة رعوية فيما يمتلك شيوخها الارض ويستثمرونها بشكل اقطاعي او شبه اقطاعي (محاصصة مع الفلاحين) (٦٣) •

لا يقتصر التركيب الاجتماعي لدى القبيلة الرعوية على هذا التمايز ما بين قمة ارستقراطية قبلية وقاعدة رعوية مشاعية ، بل يوجد تراتب متعدد المستويات داخل القبيلة نفسها ، بيد ان شكل ومستوى هذا التراتب يتعلق بالوضع الملموس لكل قبيلة او عشيرة ، لذا لا نستطيع ان نكسر تراتبا نموذجيا ثابتا بل نشير فقط الى التمايز القائم على الوظائف الاجتماعية - الاقتصادية والعسكرية • فمثلا نجد ضمن القبائل الرعوية مستوى معين من تقسيم العمل يكرس بدوره تمايزا بين فئات العمل في الانتاج « الرضيع » ، وما بين الانتاج « المحترم » وهناك تقسيم متعلق بالافراد المقاتلين والآخرين المعنيين بالانتاج السلمي (٦٤) •

(٦٣) «ترك بنو صخر الفلاحين المنتزعي الملكية في اراضيهم ، لكنهم جمعوا منهم بانتظام الاتوات ، فيما استمروا - اي بني صخر - في حياة التجوال في الصحراء ، يرعون الابل والاشنام ، متنقلين من مرعى الى اخر (٠٠٠) ان اول شيخ لبني صخر كان مهتما بالمزراعة هو الشيخ سطم بن فايز ٠٠٠ (الذي) اشرف شخصيا على ادارة اراضيهِ في ام العمد الى الشمال الشرقي من مادبا ٠٠٠ راجع الياهو ابشتاين ، المصدر نفسه •

(٦٤) راجع على المحافظة ، مصدر سابق ، المدخل •

هناك ايضا تراتب معين اخر فيما بين القبائل الرعوية عموما ، ما بين رعاية الابل ورعاية الاغنام ، ورعاية الماعز ورعاية البقر (٦٥) ، ان التراتب الاجتماعي بين هذه القبائل له اساس اقتصادي يعتمد على نوع الحيوان الذي تعتنش القبيلة على رعايته ، يحدد كفاءتها وقدرتها على الحركة ، وبالتالي على القتال هجوما او دفاعا عن النفس ، الامر الذي يقرر قابلية سيطرتها على الاخرين او خضوعها للاخرين ، كما يحدد هذا التقسيم درجة استقرارها ومقدرتها على الغزو ورد الغزو . ان هذا النمط من التراتب يساعد على فهم المكانة التي حظيت بها بني صخر عند بداية تاسيس الاردن كقبيلة كبيرة من رعاية الابل ذات بأس وسطوة عسكرية غاشمة قادرة على فرض سيطرتها على القبائل الاخرى ، في حين انها بمعيار التقدم الاجتماعي والاقتصادي التاريخي كانت في اخر قائمة القبائل المحلية ، فلا تقارن مثلا بالعدوان التي سبقتها بمراحل طويلة في التحضر الاقتصادي والاجتماعي .

٣ - التركيب الاجتماعي الملازم للنموذج المشاعي الرعوي الزراعي ، اي الارتبط بالمتنقل المحدود والزراعة المحدودة :-

وهذا النموذج يشكّن درجة تطور اعلى من وجهة نظر انتقال البدو الى الاقتصاد الزراعي والى الاستقرار ، والذي يعني قدرة اكبر في السيطرة على الطبيعة وينضوي ضمن هذا النموذج اقتصاد بضعة قبائل انتقلت في فترات مختلفة الى الاستقرار التدريجي والى الحد من المتنقل الواسع ، وتاريخيا نجد عملية الانتقال هذه قد تمت باشكال مختلفة وبفضل اسباب مختلفة فمثلا انتقلت قبائل عجرمة ، عباد ، بني حسن ، الى الاستقرار في الارض لاسباب اضطرارية كالانكسار في معركة وفقدانها ديارها ومراعيا واحيانا مواشيتها وابلها ٠٠٠ الخ (٦٦) ، اما قبائل مثل العدوان ، وفيما بعد بني صخر ، الحويطات ، فقد استقرت في الارض في ظروف سلمية ونتيجة لتطورات موضوعية - طبيعية اذا جاز التعبير (٦٧) .

(٦٥) المصدر نفسه .

(٦٦) ابشتاين ، المصدر نفسه .

(٦٧) تحول شيوخ بني صخر فيما بعد الى اشباه اقطاعيين وملاكين كبار للاراضي ، وكانوا بعد الحرب الاولى يملكون ٤٢٦٠٠٠ دونم من الاراضي القابلة للزراعة (راجع ابشتاين ، المصدر نفسه) .

اما الحويطات التي اختلف موقفها من الزراعة دائما عن المواقف المتوقعة من بقية القبائل بانهم لم يظهروا اي دراية في الزراعة واستخدموا كل الاراضي الخصبة التي في حدودهم . ان اهتمامهم ازداد كثيرا منذ حوالي ١٧٠ سنة ، عندما غنموا سهل الشراة من قبيلة النعيمات . وفي هذا السهل كما في المناطق التي اتصلت بالحويطات من قبل ، اسسوا اقتصادا مختلطا : رعاية الاغنام والماعز وقليل من الجمال بالاضافة الى زراعة الارض ، راجع ابشتاين ، المصدر نفسه .

في هذا النموذج نلاحظ تحولات اقتصادية متنوعة جدا تبعا للظروف العامة المحيطة بعملية الاستقرار هذه ، نجد مثلا القبائل التي زرعت الارض حبوبا باساليب غالبا ما تكون بدائية في اشهر معينة من السنة ثم عاودت الانتقال مع قطعانها في الاشهر الباقية بحثا عن الدفاء والمراعي والمياه ، ثم عادت لتحصد محاصيلها ، كما نجد ان انتقال بعض القبائل الزراعية كان عبر انتقال فئتها العليا ، شيوخها ، نحو استثمار الارض اعتمادا ، لا على القبيلة وانما على الفلاحين او البدو والايلى الى الزراعة مع استمرار باقي القبيلة في ممارسة طابعها الرعوي الصرف ، وانتقال القبيلة تدريجيا وفي آخر المطاف نحو الزراعة، اثر مرحلة مديدة نسبيا . العدوان مثال على ذلك وكذلك بني صخر ، ان قبيلة بني صخر لم تنتقل الى الزراعة الا تدريجيا واكثر من ذلك ارتبط استقرار زعيمها واهتمامه بالزراعة بانقسام القبيلة الى بطنين وبالنشقات على الزعامة نفسها (٦٨) .

مهدت عملية استقرار البدو في الارض نصفيا او كليا لانفraz الفئة العليا عن باقي القبيلة وتحويلها الى زعامة شبه اقطاعية مالكة للارض وان ظلت لقترة طويلة محافظة على اسس الزعامة القبلية ، لكن سرعان ما كان هذا الانتقال نحو زراعة الارض يبذر بذور التفكك في النظام المشاعي وفي الملكية المشاعية ، هذا التفكك الذي يستمر طويلا حتى يفرز نفسه على صعيد الوعي الايديولوجي والبناء الفوقي عامة ، في مستوى جديد من العلاقات والنظرات والاعتقادات . يطرح هذا النموذج مستوى اعلى جديد من تقسيم العمل بين الرعوي والزراعة ثم بين الزراعة والاعمال المرتبطة بها ، حيث تظهر اعمال حرفية مجاورة .

لكن الاستقرار في الارض لا يعني دائما افتقار القبيلة لقدرتها العسكرية القتالية، بشكل يجعلها معنية بمواصلة حياتها الجديدة في ظروف سلمية تامة، ان ضيق المساحة قياسا بحاجات السكان وازمة الاقتصاد البدوي نفسه ، اي عدم قدرته دائما على تجديد انتاجه البسيط بفعل الجفاف وانحباس الامطار ، يجعل الصراع من اجل الارض والمياه ، اي الغزو ورد الغزو عملية دائمة ، لذا فان القبيلة التي تستقر نصفيا ، ثم كليا في الارض ، مدعوة دوما للحفاظ عليها فسي وجه الغزو المحتمل في اي وقت ، وغالبا اثر كارثة طبيعية . عدا عن ان تنامي المصالح الخاصة لزعماء القبائل يستثير فيهم الغزو سواء كانوا رعويين صرف او نصف زراعيين ، هذا ما يبرزه مثلا الوضع في جنوب البلاد (الكرك) والمناطق

المحاذية لسكة الحديد الحجازي غربا ، اي المناطق التي شهدت الاستقرار النصفى (٦٩) .

لذلك لا يتحتم دائما ان يرتبط الاستقرار النصفى للقبائل البدوية اي انغماسها في الزراعة بتطور صاعد ، فهذه النماذج الانتقالية مهددة دائما وليس نادرا بانتكاسات نحو الوراء . وقد شهد تاريخ القبائل الحديث عمليات الاستقرار الصاعدة وعمليات الارتداد نحو البداوة الصرفة والمثال الكلاسيكي هو الحويطات . اي ان هذا النموذج هو الذي يعكس مرحلة تطور غنية في التواءاتها، حيث الانتقال منها نحو مرحلة الاستقرار الزراعي الكامل يمر عبر شروط متفاوتة تبعا للزمان والمكان ، وشروط داخلية وخارجية متداخلة ومتراصة بقوة (٧٠) .

يفسح النموذج نصف المشاعي ونصف الزراعي المجال نصفيا لاتساع مدى التبادل البضاعي البسيط مع الجوار حيث يكثر الارتباط مع السوق المحلي ولا سيما الاسواق الاسبوعية مع الجوار حيث يكثر الارتباط الفاض فيها ، وهنا يبرز حيز اوسع للتبادل الذي يتسم بطابعه العرضي والمحكوم بشروط الانتاج المشاعي نفسه ، اي وجود فائض من جهة ووجود حاجة للمبادلة ، ان المبادلة في النموذج المذكور متزايدة اكثر مما في النموذج المشاعي الرعوي الصرف (بسبب الاستقرار من جهة ، وبسبب تطور نمط الانتاج وتنوع الحاجات الاجتماعية) .

ان درجة اعلى من تطور هذا النموذج اي تحول الفئة العليا من القبيلة السى ملاكين عقاريين للارض يفسح امام مبادلات متطورة اكثر وهي تقترب من شكل المبادلة ذات النمط الاقطاعي ويزداد ارتباط هذا النموذج بالتجارة ولذلك يصبح ارتباط زعماء القبيلة التي تنضوي ضمن هذا النموذج بالتجارة وبالاسواق البعيدة نسبيا وبعواصم الاقاليم قويا ، وحيث تصدر المنتجات الحيوانية والزراعية وتستورد السلع الاستهلاكية والترفيه اكثر مما في اي نموذج سابق .

(٦٩) راجع عودة القسوس بصدد تنامي مطامح عشائر الكرك النافذة لانتزاع حصص العشائر الاصغر من الارض .

كما ان القبائل ذات الزراعة البدائية في وادي الاردن (الاغوار) كانت معرضة دائما لتهديد ومناقسة القبائل الاكبر . راجع مسح وادي الاردن ، مصدر سابق .

(٧٠) بمعنى ان نجاح هذا الاستقرار والاتجاه نحو الزراعة كنمط رئيسي ، كان يعتمد على الوضع الامني وعلى قوة القبائل الرعوية المحيطة وعلى قدرة القبائل المتجهة نحو الزراعة على الصمود في وجه الغزو الخ .

ينبغي القول ان التركيب الاجتماعي لهذا النموذج يشكل درجة اعلى من المتعقيد بالمقارنة مع التركيب الاجتماعي للنموذج المشاعي الرعوي كما تنطوي دراسته على صعوبات متعلقة بطبيعته الانتدالية . ونظرا لتفاوت المجموعات الاجتماعية (وهي غالبا قبائل وعشائر آيلة نحو الزراعة) في درجة تحولها من نمط الانتاج الرعوي الى اخر زراعي . ونحن سنحاول مضطرين لصياغة تركيب اجتماعي نموذجي قياسي على الحالات الغالبة في هذا النموذج الاقتصادي .

نجد هذا النموذج غالبا في المناطق المحاذية للصحراء اي الى الغرب من خط الحديد الحجازي حيث جرت عملية الاستيطان في الاردن منذ ضعف فرص الاستثمار في الاقتصاد الرعوي المتنقل ، بعيد اقامة الخط الحديدي الحجازي وبعيد قيام السلطات العثمانية بتعزيز اجراءات الامن في اواخر القرن الماضي ومطع اقرن الحالي ، كما نجد ان استقرار المجموعات الرعوية قد جرى في المناطق المجاورة في وسط البلاد وفي شمالها وفي جنوبها ، هذا الاستقرار الزراعي النصفى يشمل غالبا العشائر التي ترعى المواشي من غير الابل اي رعاية الحيوانات التي لا تحتاج الى تنقل واسع وتحتاج الى حماية طبيعية لها ، واذ كانت هذه الحاجات تدفع العديد من العشائر الرعوية الى اللجوء الى الزراعة البدائية لبعض الشهور منذ زمن قديم فلقد ظهرت حاجات اكثر رسوخا دفعت نحو جعل الزراعة مهنة ثانية للعديد من العشائر بسبب ظروف موضوعية قوية ، كاستباب السيطرة العثمانية اكثر فاكثرا في البلاد وضعف القدرة على منافسة القبائل الاخرى على المراعي البعيدة ، وضعف فرص الغزو عموما بسبب مناعة الريف اكثر فاكثرا وبسبب تعزيز سيطرة العثمانيين ، وقدرتهم على قمع الغزو اذناك بسهولة اكبر (٧١) .

ادى الاستقرار في الارض وزراعتها ولو بضعة اشهر في السنة الى زيادة انفصال وتمايز القمة القبلية عن باقي القبيلة من حيث الملكية الخاصة ، فغالبا ما كانت لشيوخ مجموعات العشيرة والقبيلة فرص اكبر للعناية بالارض وزراعتها . ان شيوخ العشائر المستقرة نصفيا في الارض قد آلوا اكثر فاكثرا الى اكتساب سمات ملاك الارض الاقطاعيين ، او شبه الاقطاعيين . لكن سماته

(٧١) في الربع الاخير من القرن الماضي زادت هبة السلطات العثمانية في البلاد . ويضرب فردريك بيك مثلا على ذلك ان قبيلة بني صخر لم تجسر على القيام بثورة عام ١٨٧٧ عندما قام متصرف حوران بسجن زعيمها فندي الفايز واعدام ابنه لانه حاول تخليص والده ، ويشير الى انه مع حلول عام ١٨٨٢ تمكنت الحكومة في السلط من تحصيل الضرائب من القبائل البدوية الضاربة في الجنوب منها وحتى تخوم الكرك . المصدر نفسه ص ١٨٢ .

كزعيم قبلي لقبيلة او لعشيرة ما زالت قائمة ، ان عنايته بزراعة الارض واستخدام الفلاحين تبرزه عن باقي القبيلة التي ما زالت زراعتها بدائية جداً ، ويكون شيوخ القبائل والعشائر الآيلة نحو الاستقرار قد شرعوا ابكر بكثير في استثمار الارض زراعياً اعتماداً على الفلاحين ، لا على اعضاء القبيلة او العشيرة .

في تركيب هذا النموذج نجد تمايزاً اساسياً بين القمة الآيلة نحو الزعامة الاقطاعية او شبه الاقطاعية للارض ، وبين القبيلة او العشيرة التي ما زالت علاقاتها وملكيته للارض والمراشي مشاعية كما نجد تراتباً اجتماعياً له علاقة بانقسام القبيلة او العشيرة الى اقسام متميزة فيما بينها على اساس مدى قرابة او بعد هذا القسم او ذلك عن الزراعة وعلى مدى احتفاظه بسماته البدوية . ان الاقسام التي انخرطت في الزراعة ابكر هي عادة اقل «شأننا» . وفي هذا النموذج نجد ان الحاجة الى اظهار القدرة القتالية وصد الغزو ميزة هامة ، فالجماعات التي تأخذ بالاستقرار في الارض تكون مغرية لجذب الغزاة ، ومن ثم فان القادرين على صد الغزاة واحياناً على تنظيم الغزو ضد الغير يتمتعوا بمكانة اجتماعية ارفع ، اما الذين انصرفوا كلياً او الى حد كبير للزراعة فانهم يصبحوا اقل شأناً من الاقسام الاخرى من القبيلة .

لنلاحظ ان العشائر التي آلت الى الزراعة شيئاً فشيئاً في هذه المرحلة هي في العرف الرعوي (البدوي) اقل شأناً من العشائر المحافظة على طابعها المترحل البدوي المصروف ، ان اتجاهها نحو الزراعة يمت الى افتقارها القدرة على مواصلة طابعها الرعوي المصروف . نتحدث هنا عن العشائر التي استقرت اضطرارياً ، وليس عن القبائل والعشائر التي آلت الى الزراعة وهي في قمة سطوتها البدوية ، وبعد استحواذها على اراض واسعة كالعدوان منذ نصف قرن (من هذه المرحلة) ، او كبني صخر فيما بعد . هناك تراتب اخر في العشيرة الآيلة الى الزراعة متعلق بتقسيم للعمل خاص بهذا النموذج الانتقالي فهناك تقسيم مهني اذا جاز التعبير له صلة بالزراعة والرعي معاً ، كما هناك تقسيم عمل ارقى بين الرجل والمرأة ، فأولا تظهر فئات حرفية تهتم اكثر فاكثراً بصنع الادوات بين العشيرة ، وتنشأ في تجمعات ومناطق العشائر والقبائل الآيلة نحو الاستقرار الزراعي مواقع ثابتة اكثر اشبه بالقرى البدائية ، التي ينتظم فيها السكن على اساس قرابية غالباً ، كما تظهر فيها اشكال اثبت من الحرف المرتبطة بالمشاعية الرعوية والزراعة ، كالنسيج والحدادة وصنع الادوات الزراعية والبدائية والادوات المنزلية والعصر والطحن والخبز ، عوضاً عن تحول التبادل البضاعي من ظاهرة عرضية وموسمية الى تبادل اكثر ديمومة وانتظاماً في اسواق اسبوعية وتكثر صلات هذه التجمعات بالتجارة واصحاب

الدكاكين والتجار المتجولين ، ولا تعود مبادلة الفائض من الانتاج الرعوي والزراعي مشينة ، لكنها تظهر اكثر فاكثرا في اشكال مقنعة وساذجة .

اما العلاقات المشاعية والملكية المشاعية فهي تتجه اكثر فاكثرا نحو الانحلال في الجماعات التي تطور استقرارها في الارض ، وبنات الرعي هو المهنة الثانية للجماعة ، هنا يبرز فرز للارض المشاع الى حصص على اساس القرابة الادنى فالادنى ، اي نحو الشكل القائم للملكية المشاعية في الريف (٧٢) .

رأينا من دراستنا للتركيب الاقتصادي لشرقي الاردن في نهاية العهد العثماني وحتى الحرب العالمية الاولى ان البلاد ككل ذات اقتصاديات طبيعية - معيشية ، ما قبل رأسمالية ، وانها ذات انماط انتاجية متعددة . ففيها النموذجيين الاقتصاديين المشاعسي الرعوي (البدوي) والمشاعسي الزراعي (الريفي) ، والنموذج شبه الاقطاعي والنموذج البضاعي البسيط . بالاضافة الى النموذج الانتقالي نصف الرعوي - نصف الزراعي المستند غالبا الى طور اعلى من الملكية المشاعية .

ان كون البلاد متعددة الانماط ، قد اضفى صفة الانقسام والعزلة الاجتماعية على الجماعات الاقتصادية - الاجتماعية المرتبطة بهذه الانماط . فضلا عن ان اجزاء البلاد المختلفة قد كونت في الغالب « اطرافا » للمراكز المحيطة (فسي سورية انشمالية وفلسطين) فان هذه الاجزاء كانت على صلة اعمق بالمراكز مما هي بين الاطراف نفسها . اي ليس فقط لم يوجد « شرقي الاردن » كوحدة ادارية سياسية من قبل - فهذه حقيقة غير جوهرية ، ولا تقتصر على شرقي الاردن - وانما لم تترايط اجزاء ما عرف بشرقي الاردن مع بعضها البعض اقتصاديا حول مركز اقليمي « داخلي » . وهذا ما يعطي معنى محددا لقولنا ان شرقي الاردن لم تتكون من قبل كمجتمع ، او كتشكيل اجتماعي - اقتصادي واحد ، فيما ان هذه البقعة لم يسدها قبيل الحرب الاولى اساس مادي يبرر وحدتها الاجتماعية ، اي عدم وجود اسلوب انتاج سائد ، فان وجود وحدة المجتمع والاقتصاد لم تكن ممكنة . ولذلك فقد

(٧٢) يصف ولبول تقسيم الاراضي ذات الملكية المشاعية في شرقي الاردن على النحو التالي : « في فترات محددة بين سنة وتسع سنوات حسب عادات القرى ، يقسم الملاكون الارض فيما بينهم بحسب الحصص التي يمتلكها كل منهم وكل فلاح كان يزرع القطع المعطاة له للعدة التي عينت ، مع العلم بان عليه عند نهاية هذه الفترة ان يترك تلك القطع ويزرع غيرها بعد التقسيم الجديد للارض » . راجع :

G. F. Walpole , « Land Problems in Trans Jordan » , Royal Central Asian Society Journal vol.35 , Jan , 1948 , P P. 52 - 65 .

وجدت فحسب وحدات أو بنى اجتماعية - اقتصادية متعددة لكل منها نمطها الاقتصادي الخاص ، أي أسلوب وعلاقات اذاج مختلفة وطبيعة اجتماعية مختلفة . كما كان لكل نموذج أو نمط اقتصادي تركيبه الاجتماعي الخاص به والمستقل نسبيا . وتبعاً لدرجة تطور النموذج المعين كانت تتحدد سمات فئاته وطبقاته الاجتماعية ، أي درجة نضج هذه الطبقات ومدى تمايزها وتناحرها . كما كانت لكل نموذج تناقضاته الاجتماعية الاصلية والتميزة عن التناقضات الاجتماعية في النماذج الأخرى . ويتبين من العرض المقدم أنفاً انه ليس صحيحاً الزعم القائل ان الطبقات لم تتشكل قبيل نشوء الدولة - الادارة المركزية في الاردن ، وانما تشكلت الطبقات بعدها وبسببها (٧٣) .

لقد نشأت الطبقات والفئات الاجتماعية في معظم المناطق الريفية في البدوات الحضرية كما برزت التمايزات الاجتماعية داخل الجماعات ذات الاقتصاد المختلط (الرعوي - الزراعي) وحتى لدى العديد من القبائل الرعوية قبيل الحرب الأولى . المشكلة ليست فيما اذا تشكلت الطبقات والفئات الاجتماعية في مناطق شرقية الاردن قبيل الحرب الأولى أم لا . فقد تشكلت فعلياً في مناطق معينة وبدأت اجنة التمايز الاجتماعي لدى مناطق وجماعات اخرى . بل المشكلة ان الطبقات والفئات الاجتماعية قد تشكلت وتشكل ، وتمايزت وتتمايز ، لا على مستوى البلاد والمجتمع كطبقات وفئات اجتماعية اقليمية ، فذلك لم يكن ممكناً تاريخياً ، لان البلاد والمجتمع لم يظهر أي منهما من قبل كوحدة عضوية واحدة ولم ينشأ الاساس المادي لهذه الوحدة . فمن التعسف الحديث عن تشكل أو عدم تشكل طبقي اقليمي في بقعة لم تعرف وحدتها الاقليمية بالمعنى الاقتصادي - الاجتماعي . وانما تشكلت الطبقات والفئات الاجتماعية ، او ظاهرة التبرقش الطبقي ، ونعني بذلك وجود مجموعة فئات وطبقات خاصة ، بكل نمط من الانماط الاقتصادية السائدة في مناطقها .

يضاعف من صعوبة تمييز وفرز مختلف الفئات الاجتماعية والطبقية ، ليس فقط وجود جملة من الانماط الاقتصادية ، وانما بشكل رئيسي لان المجموعات الاجتماعية المختلفة بانماطها الطبيعية ما قبل الرأسمالية تشترط وجود روابط اجتماعية تقليدية فيما بينها كروابط الدم والقرابة والانتماء القبلي والعشيري ، وروابط اقل اهمية : دينية ، اقليتية ، فهذه الروابط غير الطبقيّة ظلت تحدد العلاقات فيما بين الناس ، بقدر اقل او اكثر مما كانت الروابط الطبقيّة تحدها . أي انه لا مجال للحديث عن اساس طبقي صرف للعلاقات داخل الجماعات الاجتماعية - الاقتصادية المختلفة .

(٧٣) نجد هذا الاعتقاد حتى عند كاتب جاد . راجع : جميل هلال ، الضفة الغربية، التركيب الاقتصادي والاجتماعي ، مركز الابحاث بيروت ١٩٧٥ .

تتجلى أهمية تقدير مفعول هذه الروابط والعلاقات التقليدية اولا من خلال ملاحظة ان التغييرات في المجال الاقتصادي (الملكية وعلاقات الانتاج) وتفسخ الاساس الاقتصادي للروابط القديمة، كالقبيلة والعشيرة، لا يترتب عليها الا ببطيء شديد تغييرات مناسبة على مستوى البناء الاجتماعي والفوقي .
وثانيا في ان التغييرات في علاقات الانتاج وفي نظام الانتاج كانت بطيئة جدا من ناحية وضحلة من ناحية اخرى . فالتغييرات في المجال الاقتصادي لم تظهر على شكل قفزات نوعية ، وانما عبر تطور بطيء ، تدرجي وسطحي التأثير الامر الذي لم يؤدي الى تطور جذري في القوى المنتجة .

لكل ذلك نلاحظ ان الزعامات الاقطاعية ، حتى في اكثر مناطق البلاد تطورا (المرتفعات الشمالية) قد التبتت بطابع الزعامة القبلية والعشيرية ، ونجد ان القرى ، رغم انها تشكل وحدة اجتماعية - اقتصادية ، الا انها تتضمن روابط عشيرية وعائلية تقوم في حارات او احياء القرى .

وبكلمات اخرى ، كانت العلاقات الطبقية والاجتماعية تتشكل من خلال تقاطعها من جهة وتشابكها من جهة ثانية مع العلاقات والروابط التقليدية ما قبل الطبقية . ففي كل منطقة من البلاد تفسخت فيها اشكال المشاعية للملكية والانتاج ، كانت تتجسد وحدة مناطقية اساسها سيادة نمط اقتصادي اكثر تطورا وتتخللها تناقضات تفرضها الروابط ما قبل الطبقية (عشيرية ، قبايلية ... الخ) تشوه وتطمس بدورها الروابط الجديدة بين الناس ، اي الروابط الاجتماعية الحديثة .

٣ - التطور السياسي لشرقي الاردن ، مقدمات نشوء « الدولة » (١٩٠٨ - ١٩٢١) .

في ظل التركيب الاقتصادي الاجتماعي المتدني التطور ، وفي ظل سيادة العلاقات التقليدية وتشوه التركيب الطبقي - الاجتماعي في البلاد ، ومع قلّة فرص التعليم والاتصال مع التيارات والحركات القومية التحررية في بقية البلدان، سورية والعراق ومصر ، لم تشهد البلاد نهوضا وطنيا ولم يشارك ابناءها في النضال السياسي المناهض للسلطة العثمانية . فنحن مثلا لن نجد بين الاعضاء المؤسسين او المشاركين في انشاء الجمعيات السرية المناهضة للعثمانيين ، اي من ابناء شرقي الاردن . كما نجد ان الوعي القومي التحرري لم يتسرب الى البلاد ، وبالصح لم يتجسد في تعابير ملموسة . وتبرز ثورة الكرك ان الوضع الموضوعي كان يدفع نحو التحرك المناهض للسلطات العثمانية ، لكن لم تتوفر لدى الجماهير ، لا الخبرة الكافية ولا القيادة الكفؤة والمنسجمة في نضالها ضد العسف العثماني .

وعلى الرغم من ان البلاد وبالذات متصرفية الكرك قد تمثلت فسي مجلس المبعوثان الثاني عام ١٩٠٨ ، في شخص توفيق المجالي « الاردني » الوحيد في هذا المجلس ، ورغم مشاركة مجالس الادارة فسي الاقضية « الاردنية » فسي المجلس العمومي لولاية سورية ، حيث مثل البلاد ستة اعضاء في فترته الاولى وثمانية اعضاء في فترته الثانية (٧٤) الا ان هذا التمثيل المحلي لم يبرز قوى جديدة في شخص ممثلي الاقضية او متصرفية الكرك ، بل جاء ليعكس وزن ونفوذ العشائر والاسر النافذة في مناطقها . والواقع ان السلطات العثمانية كانت تقاوم - فضلا عن القوى المحلية - وصول عناصر غير متنفذة بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي السائد (٧٥) .

لقد وجدت حركة الشريف حسين البلاد مهيأة موضوعيا للانتفاض ضد العسف العثماني ، فقطعت ثمار هذا الوضع ابان الحرب العالمية الاولى في تحركها نحو الشمال ، عبر شرقي الاردن . على ان المشعارات القومية والاستقلالية التي رفعتها الاحزاب والتجمعات القومية العربية ومن ثم حركة الشريف حسين لم تكن مؤلفة مع التكوين الاجتماعي التقليدي ، ولم تستطع ان تخترقه لتفككه او لتضعف من تماسكه . فظلت هذه المشعارات بمثابة مظلة سياسية عائمة للسكان المحليين ، وبمناخية تعبير لغوية غير مفهومة ، ازاء القيم القبلية والاقطاعية وشبه الاقطاعية . لكن التحرك المناهض للعثمانيين اثار حماس الفئات الاجتماعية الدنيا : جماهير الحرفيين والتجار وبشكل رئيسي الفلاحين ، وكذلك المثقفين وسكان البلدات والاقليات المسيحية . فقد كان هم اهالي البلاد التحرر من الضرائب والعسف والسخرية واشكال النهب المختلفة . اما هم الزعامات القبلية والاقطاعية فقد كان استعادة اعتبارها المفقود ، وترسيخ نفوذها التقليدي وقد استنهضت هم هذه الزعامات الوعود والاموال المغدقة من رسل الشريف حسين اكثر مما استنهضتها المشعارات القومية والاستقلالية . ونجد ان العديد من الزعامات المحلية التقليدية لم تستجب الى حركة الشريف حسين ، بل قاتلت الى جانب الاتراك ضدها . فعلى سبيل المثال ، كان الشيخ

(٧٤) راجع منيب الماضي وسليمان موسى ، تاريخ الاردن في القرن العشرين ، ص ١٠ . والاقضية التي مثلت في مجلس ادارة ولاية سورية هي : الكرك ، معان ، السلط ، الطفيلة ، عجلون ، جرش .

(٧٥) راجع عودة القسوس حول كيفية انتخاب ممثل الكرك الى مجلس المبعوثان ، حيث لم تقبل السلطات العثمانية تمثيل الكرك بنائب مسيحي ، يعد ان تبين ان الفائز الاول (قدر المجالي) اميا . فاعيدت الانتخابات ففاز توفيق المجالي .

قدر المجالي (زعيم الكرك) وعدد من شيوخ البلاد على رأس قوة كبيرة من الفرسان التي انحازت الى جانب الاتراك ، في حين ان الشيخ قدر المجالي كان عام ١٩١٠ على رأس الثورة التي نشبت في الكرك . غير ان معظم هذه الزعامات ، مع ميل ميزان القوى لغير صالح الاتراك عاد لينضم الى قوات فيصل .

بعد انسحاب الجيش التركي الرابع من عمان في اواخر ايلول ١٩١٨ ومع هزيمة العثمانيين في المشرق العربي ، خضع شرقي الاردن الى « ادارة بلاد العدو المحتلة » ، واقام فيصل حكومة عربية ضمن ما سمي بالمنطقة الشرقية (سورية الداخلية وشرقي الاردن) وكانت هذه الحكومة تابعة للادارة العسكرية المذكورة . وفي ظل الحكم الفيصلي قسمت سورية الى ثمانية ألوية ، شملت ثلاثة منها مناطق ما عرف فيما بعد بـ شرقي الاردن : ١ - لواء الكرك ومركزه الكرك وتتبعه اقصية الطقيلة ومعان والعقبة ونواحي الشوبك ، العراق ، نيبان ، وتبوك .

٢ - لواء البلقاء ومركزه السلط ويتبعه قضاء عمان والجيزة وناحية مادبا .

٣ - لواء حوران ومركزه درعا وتتبعه اقصية ازرع ، المسمية ، بصرى الشام ، عجلون ، وجرش (٧٦) .

لقد شهدت هذه الفترة تطورا نسبيا في مساهمة سكان البلاد في الحياة السياسية ، وفي ادارة شؤون البلاد . فقد اضطلع عدد من الوجهاء المحليين وبعض المثقفين ببعض المهام الادارية والقضائية (٧٧) كما شارك عشرة اردنيين في المؤتمر السوري العام (حزيران ١٩١٩) من مجموع ٩٣ ممثلا ، عرفت مشاركتهم بهذا المؤتمر ، في حين شارك عن فلسطين ٢٣ ممثلا وعن لبنان والساحل

(٧٦) راجع : سليمان موسى : تأسيس الامارة الاردنية (٢١ - ١٩٢٥) ، مصدر سابق ، ص ١٢ .

(٧٧) ومن الذين اضطلعوا بمسؤوليات ادارية او اقتصادية في العهد الفيصلي : رفيقان المجالي ، حسين الطراونة ، توفيق المجالي ، عطالله الطراونة ، عطالله سحيمات ، يعقوب مدانات ، متري زريقات ، عبد المهدي الشمايله ، زعل المجالي ، محمد علي الكردي ، سالم بن مريجيل ، بسم الخماش ، عمر مطر ، مفلح عوجان ، عبد المجيد مهيبار ، يوسف السكر ، شكري شعشاعة ، سليم الخماش ، زكي الخطيب ، عبد القادر التل وآخرين .

الغربي ٢٢ ممثلاً (٧٨) .

على انه خلال فترة الحكم الفيصلي القصيرة، لم يظهر تحولا جديا في حياة البلاد بل لقد شهدت المزيد من الفوضى في ظل هذه الفترة الانتقالية القصيرة . ولم تتمكن حكومة فيصل من احكام سيطرتها المركزية على البلاد وشكت رسائل وتقارير الحكام العسكريين للمناطق من عدم دفع الضرائب ومن انتعاش الغزو وانتعاش الشخصية البدوية عموما . كما ان موقف السكان من التجنيد العسكري الذي فرض لمواجهة تقدم القوات الفرنسية بقيادة الجنرال غورو نحو دمشق كان قاترا ، بل وسلبيا (٧٩) وما من شك ان تدنسي الوصي الاجتماعي والسياسي انذاك الذي لا يمكن عزله عن تخلف العلاقات الانتاجية، قد اضعف بشكل واضح من استعداد الجماهير للنضال من اجل الاستقلال والتحرر الوطني والوحدة القومية ، هذه الشعارات والاهداف غير المفهومة للجماهير 'المكبلة بانروابط التقليدية والمحلية الضيقة' فضلا عن ان الزعامة القومية للحركة الوطنية في سورية ، كانت زعامة ارسنقراطية تخشى من الاعتماد على الجماهير وتفضل المساومة وعقد الصفقات مع الامبريالية (٨٠) .

وحتى في ظروف سقوط حكومة فيصل ، اثر دخول القوات الفرنسية الى سورية في تموز ١٩٢٠ (ومع حدوث فراغ سياسي في البلاد وشرقي الاردن) ، فان الجماهير افترقت الى زعامة محلية قادرة على تجاوز محدودية اطار زعامتها القبلي - المناطقي الى اطار البلاد بأسرها ، فالوضع الموضوعي - المحلي لم يكن يسمح بظهور مثل هذه الزعامة الوطنية ، بسبب التفكك العام اقتصاديا واجتماعيا .

وهذا ما تبرزه فترة ظهور الحكومات المحلية ، والتي سبقت نشوء امارة شرقي الاردن بثمانية اشهر .

-
- (٧٨) مثل سوريا الوسطى (بما فيها شرقي الاردن) ٤٨ ممثلاً . راجع قدرتي قلنجي : جيل الغداء ، دار الكاتب العربي - بيروت ، ص ٣٠٤ - ٣٠٥ .
- (٧٩) راجع منيب الماضي وسليمان موسى : تاريخ الاردن في القرن العشرين ، ص ٩٠ .
- (٨٠) لذلك غادر فيصل سورية فورا ، ولم يفكر في مقاومة الاجتلال الفرنسي . قاتجه نحو فلسطين ومنها الى اوروىا .

رسالة من الشرق كمبوديا الجديدة

حمد العابدي*

مقدمة :

لم يكن الثامن عشر من شهر آذار (مارس) ١٩٧٠ بداية تاريخ النضال الوطني للشعب الكمبودي ، بل كان بداية التحول الكامل نحو الكفاح المسلح في أقصى حدته ، وتاريخ الانفتاح الجماهيري والتفاف الامة بسواها الاعظم حول خط المنظمة الثورية ، والاستجابة الواسعة لنداء الثورة المسلحة الشاملة من اجل الدفاع عن شرف الوطن وتحقيق تحريره وتطهيره وحياده .

ففي ذلك اليوم استولت الامبريالية الامريكية على السلطة الفعلية في البلاد بعد ان تمكن عميلها لون نول (كان قائدا للجيش ورئيسا للوزراء انذاك) من القيام بانقلاب اطاح بنظام الامير نورودوم سيهانوك ، وتنصيب نفسه دكتاتورا سافرا ومنفذا لمشيئة اسياده الامبرياليين .

وعلى امتداد الفترة بين ١٨ آذار (مارس) ١٩٧٠ و١٧ نيسان (ابريل) ١٩٧٥ احتل نضال الشعب الكمبودي مكانة بارزة في الاوساط السياسية الدولية ، وكان موضع اعجاب وتقدير وتضامن حركات التحرر العالمية ، وموضع اهتمام ودعم شعوب العالم الثالث ودول عدم الانحياز ، سواء في هيئة الامم المتحدة او في المؤتمرات المختلفة .

ان هذا البحث الموجز لا يتعرض لتاريخ النضال الحافل للشعب الكمبودي تفصيلا ، بمقدار ما يتعرض للثورة المسلحة العنيفة التي تمكنت من لقتلاع جذور النفوذ الامبريالي والسيطرة الاجنبية ، والتي توجت في خمس سنوات وشهر نضال الاجيال الكمبودية بالنصر الحاسم ، والتي يانجاز مهماتها التحريرية وضعت المنظمة الثورية الكمبودية كل الشعب الكمبودي على عتبة تاريخ جديد لكمبوديا جديدة .

•• لقد كنت في بكين مع مسؤولين كمبوديين يوم وردت انباء تحرير العاصمة بنوم بنه واستسلام بقايا رموز السلطة العميلة معا اتاح لي تصور ملامح المستقبل المشرق .

اما المهمات الحقيقية لهذا البحث فهي التقاء الارادة الفلسطينية والتطلعات الفلسطينية

★ ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في جمهورية الصين الشعبية

مع الارادة الكمبودية والتطلعات الكمبودية التي تمثلت في النضال الحازم ضد الكيانات المصطنعة والامبريالية المساندة لتلك الكيانات ، وقد شهدت ايام الحرب لقاءات التضامن والدعم المعنوي المتبادل بين الثورتين الفلسطينية والكمبودية واستمرت هذه اللقاءات والاتصالات الودية .. حتى كانت لي من خلالها فرصة القيام بزيارة الى دولة كمبوديا الديمقراطية في الشهر الثاني من عام ١٩٧٦ تلبية لرغبة قائمة مشتركة بيننا ولدعوة الحكومة الكمبودية ..

لقد تركت الزيارة في نفسي انطباعات عميقة وذكريات فريدة لا تنسى تجمعت على مدار اسبوعين متواليين بين العمال والفلاحين واثار الدمار ومواقع المعارك وحفر قذائف الطائرات .. وشكلت هذه الانطباعات والذكريات باعنا قويا ودافعا ملحا وراء ما اسجله على هذه الصفحات القليلة .

وان ما اقدمه لا يعود الى مراجع مدونة ، او وقائع في كتب التاريخ او الى ملفات المؤتمرات الدولية ، بل هو وليد ما اوحى به واقع كمبوديا اليوم التي رأيتها ارضا وشعبا وحركة بعد عشرة شهور من تاريخ تسجيل النصر النهائي .. وكل ما اعتمدت عليه هو الواقع الملموس وبعض الاحاديث مع كوادر المنظمة الثورية الكمبودية والفلاحين والعمال والجنود .

ومع انني اعتز بان هذا البحث المتواضع هو الاول الذي يقدم من على ارض الواقع ، وفي ضوء مشاهداتي في اكثر من مقاطعة وفي اكثر من موقع عمل .. مع هذا لا ادعي انه اعطى العنوان الكبير الذي يحمل مدلولاته الواسعة ، فالبلاد في بداية الطريق ، وما من شك في ان كمبوديا الديمقراطية ذات الخط السياسي الثابت ستنتقل عبر الجهود المكثفة والممتازة التي لست الى مكان القدوة والمثل في اسرة شعوب العالم الثالث ودول عدم الانحياز ، ولهذا فان التطورات الكبيرة ستتجاوز هذا البحث بكثير .. لقد كان من الممكن بناء تقديرات ادق ورسم صورة موسعة للمستقبل من خلال تحليل الواقع الملموس وما خصنا به القادة الكمبوديون من تطلعاتهم وبرامجهم ، لكن مقتضيات عملي تقرض علي الاحتفاظ بكثير من التحليلات الايجابية والصور المشرقة بعيدا عن صفحات الكتب والمجلات .

نبذة تاريخية :

ان اول مكان يهبط فيه الزائر هو مطار بنوم بنه القريب من العاصمة بنوم بنه وهي مدينة حديثة البناء على الضفة الغربية لنهر الميكونغ ، وكذلك تبدو بعض المدن التي اتاحت لي فرصة الوصول اليها ومشاهدتها ، لكن اثار انكور التي تبعد عن مدينة سيم ريبب حوالي ستة كيلومترات في اتجاه الغرب تعبر عن حضارة عريقة كانت قائمة على الارض الكمبودية، ويتجلى هذا التعبير في القلاع المنيع والمعابد والرسومات المنحوتة وفي تناسق قلاع انكورات الخمسة وهي جميعا تعود الى امبراطورية انكور بين القرنين التاسع والثالث عشر ، وهي اثار عزيزة على الشعب الكمبودي وقد صمد فيها الثوار منذ عام ١٩٧٠ حتى التحرير عام ١٩٧٥ دفعا عن شرف اجدادهم رغم تعرضها للقصف الجوي الذي تشهد به بقايا مادة البالبالم على المسر المتجه الى الغرب من انكورات وبعض التصدعات ، وقد ظلت اعلام الثورة مرفوعة على القلاع الشامخة تتحدى القصف الامريكي ومدافع العملاء .

والحقيقة القاسية ان تاريخ هذه البلاد ما زال ينتظر التدوين ، اذ انه حتى الان لم يكتب اي كمبودي شيئا عن تاريخ بلاده ، وكل الوقائع التاريخية المتوفرة هي ابصاحات اعدتها فرنسيون وانجليز وفيتناميون كل على هواه وبحكم خلفيته وتحليله . وهي بذلك لا تعتبر مصادر يعتمد عليها . وان الجهات المعنية في حكومة كمبوديا الديمقراطية ومنظمتها الثورية تهيه نفسها وتعد العدة لكتابة تاريخ البلاد . وقد اوصلها البحث كما علمت الى نتائج ممتازة ، فقد جمعت روايات القرويين ، ومعارف جيدة من وثائق ملموسة في المعابد البوذية بالاضافة الى وثائق قديمة اخرى . ووثائق دقيقة تعود الى القرن السابع ، وكل الدلالات تشير الى ان المجتمع الكمبودي كان موجودا منذ ٢٠٠٠ (المي عام) ومستقرا في هذه البلاد .

امما تاريخ القرنين التاسع والعاشر فهو اكثر وضوحا بشواهد انكسور ، وتشير كل هذه الدلائل مع تاريخ القرن الحالي الى ان رقعة الارض الكمبودية كانت اكبر مما هي عليه الان ، وكان الاقطاع طابعا مميزا في الشمال والجنوب لعصر انكور وللمملكة تشامبا التي كانت قائمة في فيتنام الوسطى .

وقد تعرضت البلاد في القرن التاسع عشر - وكانت آنئذ الحروب الاقطاعية في اوجها في كل من لاوس وكمبوديا وفيتنام - الى محاولات الاحتلال من جانب الاقطاع اللاوسي وفي نفس ذلك القرن اقتطعت لاوس جزءا منها .

كمبوديا والاستعمار الفرنسي :

ويزحف الغرب الاوربي باطماعه الاستعمارية ، فتستولي بريطانيا على عدة اقطار في جنوب شرق آسيا ، وتبحث فرنسا الاستعمارية تحت نابليون الثالث عن مستعمرات فسي هذا الجزء من العالم ايضا . فيقع الاختيار على كمبوديا ويجري احتلال جنوب البلاد عام ١٨٦٣ ليصبح منطقة فرنسية اطلق عليها اسم (كوتشيتشينا) ويقطع الملاوسيون كما اسلفت جزءا آخر وتصبح بقية البلاد محمية فرنسية ، واخيرا ضمت فرنسا نهائيا الاراضي الكمبودية التي اسمتها كوتشيتشينا الى فيتنام ، ومن ضمن تلك الاراضي الجزيرة المعروفة باسم فوكواس وهي لا تزال فيتنامية حتى اليوم ، اما الحدود الكمبودية - التايلاندية فقد تم تثبيتها بموجب اتفاقية بين فرنسا وتايلاند بين عامي ١٩٠٤ و ١٩٠٧ ومن الشرق والجنوب اعترفت فيتنام آنئذ بالحدود الحالية لكمبوديا .

وقد ظل الاستعمار الفرنسي متحكما في مقدرات الشعب الكمبودي اكثر من ثمانين سنة ، وحتى بعد الاستقلال عام ١٩٥٢ بقيت البلاد محكومة بعلاقات شبه اقطاعية واسم تمح اثار الاقطاع والمتحكم الاقتصادي والثقافي الفرنسي الا بعد تحرير البلاد وسقوط لون نول عام ١٩٧٥ .

ورغم حصول كمبوديا على استقلالها عام ١٩٥٢ ظلت ضمن الاتحاد الفرنسي الى ان اصبحت عضوا في الامم المتحدة عام ١٩٥٥ .

سياسة الحياد الكمبودية بين عامي ١٩٥٥ - ١٩٧٠ :

منذ عام ١٩٥٥ كان الحياد والاستقلال والسلام شعارات ورغبات ومكاسب مرجوة يتوق الشعب الكمبودي بأسره لتحقيقها والحفاظ عليها ، باستثناء قلة من المترددين . لكن تلك الفترة كانت بداية التدخل الأمريكي لوراثة النفوذ الاستعماري الفرنسي الذي كان قد تساقطه تقهقر واهتز من الجذور نتيجة اوضاع فرنسا الداخلية الاقتصادية والسياسية . وقد سعت الامبريالية الأمريكية لفرض سيطرة واسعة على المقدرات الكمبودية ، الى ان استطاعت بالضغط المتواصل ومشورة المترددين في آن واحد ان تفرض توقيع اتفاقية مع كمبوديا عام ١٩٥٥ تحت مظلة تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية ، ولم تكن تلك الاتفاقية تحالفا ، كما لم تدخل كمبوديا حلف سياتو ، الا ان النوايا الأمريكية بدأت تتكشف فقد كانت تهدف من وراء معونتها وضغوطها الى احكام السيطرة على البلاد وتقوية قبضة عملائها الذين بدأت تهيئهم وتضع بين ايديهم الامكانيات للزحف نحو السلطة وسحق القوى الوطنية وتصليب اللتيسار المتعاون مع الامبريالية .

وبهذا التدخل الممنع اثارت الولايات المتحدة عدة مشاكل في البلاد . وكما ازداد ضغط التدخل الأمريكي ازداد الشعب وقواه الوطنية تمسكا ومطالبة بسياسة الحياد وحفظ الاستقلال والسلام ، على الرغم من موقف جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك الذي قال : ان الحياد موقف لا اخلاقي . استمر الشعب الكمبودي في دفع المترددين والحكومة ، بنضاله الدؤوب للتمسك بمبدأ الحياد ، وقابل الاميركيون هذا التيار الوطني بالمؤامرات المتتالية ، ولم يؤد ذلك الا الى ازدياد حدة نضال الشعب الذي قاوم مؤامرة الجنرال الخائن دايتشون الانقلابية عام ١٩٥٨ ومؤامرة المخابرات المركزية عام ١٩٥٩ ومحاولات ١٩٦٣ ، وظل الصراع والتوتر في تصاعد الى ان بلغت الامور حد قطع العلاقات الدبلوماسية بين بنوم بنه وواشنطن عام ١٩٦٥ . رحلت السفارة الأمريكية من بنوم بنه لتفسح المجال لدور العملاء الذين كانوا قد ركزوا قواهم وشرعوا في تنفيذ مخططات اسيادهم الامبرياليين للوصول الى السلطة ، وقد استطاع أولئك العملاء ان يمارسوا ضغوطا شديدة على الامير نورودوم سيهانوك ارغمته على الموافقة على اجراء ما سمي بالانتخابات الحرة عام ١٩٦٦ . كان النظام السائد قبل ذلك هو التحكم في عملية الترشيح . اما انتخابات ١٩٦٦ التي قادها العملاء تحت ادعاءات الديمقراطية والسيادة الحرة . فقد اوصلت الى الجمعية الوطنية عملاء امريكا وريبيها لون نول الذي اصبح رئيسا للوزراء ، وذلك يعود الى تحكمهم في ادارة وتمويل عملية الانتخاب . وجاءت الحكومة وليدة تلك اللعبة تحمل نوايا التدمير والسجن والمطاردة والتشتيت للقوى الوطنية وحل اي تنظيم يمكن ان يقود نضالا ضدها . واصبح الوطنيون مطاردين ، وقد ابلغ الوطنيون الامير سيهانوك بان عملاء اميركا قد دمروا الحياد والاستقلال وانهم سيتفرغون لتدميره شخصيا بعد ذلك ، فلم يثق الامير بهذا القول الى جانب ان قوة السلطة كانت قد خرجت من يده . وكان العملاء اذكياء ايضا فقد افتعلوا عدة احداث وزوروا عدة تقارير ، لايجاد المبررات للبطش بالوطنيين وكبت الشعب ودق اسفين في وحدة القوى الوطنية . ومن الاحداث المثيرة حادثة ١٩ نيسان في مقاطعة ساملوت حيث قاوم الشعب عمالة الحكومة ، فاتهم لون نول شعب المقاطعة بمقاومة الحكومة والتمرد عليها .

وفي ذلك الوقت ، ركزت دعايات لون نول ، على مسألة تمزيق وحدة القوى الوطنية . فبدأ الترويج لمجموعة من الافكار الانقسامية ، التي تتركز حول وجود تيارين يطالبان

بالحياد : المشيوعيون ، وانصار الحيايد الحقيقيين . لكن هذا لم يؤثر على مسيرة النضال، فكانت الصدامات داخل كمبوديا تزداد عنفا على امتداد السنتين اللتين سبقتا انقلاب لون نول عام ١٩٧٠ .

ولو لم يكن ذلك الصمود الوطني في الصراع الدامي ضد لون نول وعصابته الحميلة لسحقت القوى الوطنية وسحق سيهانوك وجرى في كمبوديا ما كان قد جرى في أندونيسيا، لكن قوى الحيايد الوطنية ازدادت خبرة وصلابة وتماسكا من خلال نضالها في تلك السنتين . وعلى وجه العموم كان نضال الشعب الكمبودي على مدى ستة عشر عاما مريرا وقاسيا ، ولكن ذلك هياه لمواجهة الانقلاب اللون نولي .٠٠ اذ كانت القوى الوطنية تضع في حسابها ان انقلابا سيقع في البلاد ، ولما ابُلغت قيادتها الثورية الامير سيهانوك بان لون نول يقول علانية بانه سيصبح يوما ما مثل نون وان هذا يعني انه يدبر انقلابا ضد نظام سيهانوك قام الامير باعتقالهم ولم يأسف لذلك الاجراء القاسي الا بعد ان نكزه بعضهم بتلك الواقعة في بكين بعد الاطاحة بنظام حكمه من قبل لون نول الذي خان الامانة لصالح اسيايه الامريكان .

وفي حديثه عن تلك الفترة اشار ايبنغ ساري نائب رئيس مجلس الوزراء : « كنا حينئذ نملك خمسة بنادق فقط ، حتى اصداقنا الفيتناميون لم يتفهموا اهدافنا ودافعنا النضالية ولم يساعدونا وكان علينا ان نعتد على انفسنا ، اذ رأينا ان الاعتماد على النفس هو احسن الاساليب ، وذلك اعطانا اروع الدروس التي هدتنا الى طريق النصر والتحرير . » ويؤكد القادة الكمبوديون ان مبدء الاعتماد على النفس الذي اتبعوه لم يكن مستمدا من أية تجربة في الخارج بل موقفا واسلوبا ذاتيين . « لقد تعلمنا انه في احلك الظروف واقصى الصعوبات يمكن المضي بالثورة ، ونحن على قناعة تامة بان الطريق الذي سلكناه كان صحيحا جدا . »

حرب الشعب من ١٨-٣-١٩٧٠ الى ١٧-٤-١٩٧٥ :

وتمتد هذه المسافة الزمنية بين تاريخ الاطاحة بنظام الامير نوردوم سيهانوك وتولي العميل لون نول وزمرته السلطة في البلاد الى يوم تحرير مدينة بنوم بنه ، وهي تغطي سنوات الحرب الخمس بين الشعب الكمبودي تحت قيادة منظمته الثورية وجبهته المتحدة من جهة وبين عملاء الولايات المتحدة وجنودها وطائراتها ومعداتها التدميرية من جهة اخرى .

ويمكن تقسيم فترة الخمس سنوات وشهر تلك الى ثلاث فترات زمنية : -

الاولى : - استمرت من ١٨ - ٣ - ١٩٧٠ حتى نهاية عام ١٩٧٠ .

الثانية : - من بداية عام ١٩٧١ حتى ١٥ - ٨ - ١٩٧٣ .

الثالثة : - استمرت من ١٥ - ٨ - ١٩٧٣ حتى ١٧ - ٤ - ١٩٧٥ .



الفترة الاولى :

تميزت هذه الفترة المبكرة من تاريخ الحرب المصيرية ، بالقتال ضد العدو بدون قنوت

مسلحة كاملة ، إذ أنه رغم سخونة السنتين اللتين سبقتا الانقلاب العميل والصدمات التي دارت خلالها ، لم تتشكل لدى الوطنيين وحدات كبيرة أو حتى متوسطة ، بل وحدات صغيرة من ١٠ - ١٥ مقاتلا ، لكن حدوث الانقلاب هناك ما كان يخفيه الامبرياليون والعملاء ووضع الشعب مباشرة في مواجهة العدوان على سيادة بلاده ، وبدأت قوات الثورة المسلحة تزداد عددا لكنها لم تصل الى مرحلة تشكيل لواء . ان الميزة الرائعة التي مكنت المنظمة الثورية من مواجهة مسؤولياتها بسرعة وبدون اي ارتباك تكمن في وجود قوة سياسية منيعة جدا ، وهذا يعني ان الشعب قد عرف الحقيقة فحرف ان كل ما كان يصدر عن الوطنيين من مقاومة وتحريض ومواجهة صدامية ، كان ضوآبا ، القناعة التي دفعت بالاغلبية الى تلبية نداء الجبهة الوطنية المتحدة والالتحاق بالقوى المقاتلة ، سواء في مجال القوات المتحركة أم في قوات المحافظات أم في القوات الفدائية .

بعد الانقلاب استعمل العدو كل حيلة ممكنة لاختفاء نواياه ولونه الحقيقي ، فبدأ لسن نول مناورات سياسية واسعة ، ادعى انه يقيم في البلاد نظاما جمهوريا على انقراض النظام الملكي ، وان ما يفعله هو تعبير عن رغبة الشعب وان الشعب يتدمر من وجود النظام الملكي الذي اطاح به ، كما ادعى ان النظام الملكي كان موضع سخط الضمير الحمر وقد اتبع لون نول حملته الدعائية بالافراج عن المعتقلين ، وتنظيم حملة دعائية واسعة ضد القيتناميين وذلك في ظل راية وطنية مزيفة رفعها عملاء العدو .

ورغم تلك النشاطات الواسعة التي مارسها العميل لون نول وزمرته فان الحيلة لم تنطل على احد . واتخذت المنظمة الثورية في اطار الجبهة الوطنية المتحدة من ذلك كله موقفا حازما ولم تخذعها المناورات فالعداء بين الوطنيين من جهة وبين الاستعماريين والامبرياليين والعملاء من جهة اخرى مبدئي والصف الذي كان يقف فيه لون نول معروف ، وقد تمكن قادة الثورة من تحريك قوة شعبية كبيرة ضد العدو . والثورة - كما ذكرت - لم تكن تملك قوات عسكرية كبيرة ، لكنها كانت تملك قوات سياسية صلبة ، اما العدو فهو ايضا لا يملك قوات مسلحة كبيرة . ومن تقدير الموقف حينئذ يمكن القول بلا تردد ، انه لو كانت الحرب ضد لون نول وزمرته فقط لثم اسقاطه بسهولة وبأقل قدر من التضحيات والدماء . لكن التدخل الامبريالي هو الذي اطال عمر الحرب الى خمس سنوات وشهر ، حافلة في كل يوم من ايامها بالتزيف الدموي والدمار الذي ما زالت تشهد به بقايا المدن المدمرة وجذوع نخيل السكر والجسور المتهدمة .

التدخل الامريكي المباشر :

وتتوالى الاحداث بشكل دراماتيكي متلاحق ، القيادة الثورية بتحليلها الصادق وخطها السياسي الصحيح وخبرتها النضالية السابقة ، كانت مهياة للمواجهة بلا تردد ، وتمسك بزمام المبادرة . والجديد هو ان الحرب أصبحت سافرة ! اتضحت الجبهات والمواقع واسباب الصراع ، فسارت الحرب في منعطف دموي للغاية ولكن في اتجاه الحسم النهائي . وسرعان ما تدخلت الولايات المتحدة سافرة بلا خجل ، فاصبحت قوة اساسية في الحرب العدوانية بشكل علني الى جانب عملائها ، دخل الجنود الاميركيون من الجنوب ومن الشمال والشرق ، وشهد يوم الخامس من ايار - مايو ١٩٧٠ اكبر عملية نقل جوي ، اذ غطت السماء اسراب الطائرات العامودية (الهيليكوبتر) الاميركية ، فنقلت كل شيء

حتى الدبابات والطائرات النفاثة المقاتلة و٢٠,٠٠٠ جندي ٠ اما في الشمال الشرقي فقد جرت عملية انزال اميركي لـ ٨٠٠٠ جندي خلال ٢٤ ساعة في محافظتي موندوليكيري ورتناكي ويقول ايبينغ ساري (وكان في ذلك الوقت قائد المقاومة الشعبية في تلك المنطقة) « لم تكن نملك سلاحا لمقاومة الانزال ، فديبنا اخشابا طويلة من الادغال على شكل حراب وغرسناها في الارض تستقبل المظليين المعتدين ، وكانت للوحدة العسكرية التي لدينا لا تتجاوز الثلاثين فردا ، مما جعل البعض يصابون بخور في العزيمة اذ قالوا انه اذا لم يساعدنا احد من الخارج فلا طاقة لنا لمواجهة هذا العدوان ولن ننجح في دحره ، فقلنا للمتريدين ، انتم وشأنكم فاما ان تقاتلوا او ان تنسحبوا ، اما نحن فقد قررنا ان نقاوم المعتدين بانفسنا وبالوسائل المتوفرة لدينا » .

ورغم عنف التدخل الاميركي ، فقد شجع الثوار ما كان يلقي الغرياء المعتدون من صعوبات بالغة ٠٠ كان الاميركيون في حاجة لانزال كل شيء بالطائرات العمودية ٠٠ الطعام والماء والذخائر والاليات حتى انزال « دوش » من اعلى للاستحمام ، وكانوا في نفس الوقت يواجهون صعوبة المناخ وانتشار البعوض الذي كان يملأ المنطقة . فالى اي وقت يستمر احتمال اجساد الغزاة لقسوة الطبيعة الراضية لوجودهم .

المغايات واسعة ، وصعوبات الاعداء كبيرة ، كل ذلك جعل الثوار على يقين من ان الغزاة الاميركيين سيفشلون ولن يستطيعوا البقاء ، وان اقامتهم على الاراضي الكمبودية لن تكون طويلة ٠ قاتلهم بمجموعات ثلاثية وقنص من عدة اماكن وكلما حانت الفرصة واشغلوهم في كل اللحظات ، ولم يتمكن الجنود الاميركيون من الاقامة اكثر من شهرين عجزوا خلالها عن تدمير قوات جيش التحرير المناشيء ، بل ان فرصة وجود الاعداء الغرياء كانت وقتا رائعا لتنظيم القوات الثورية والكوادر ٠ كونت المنظمة الثورية خلالها خواتمها بالاعتماد على النفس ، وحصلت على اسلحة اكثر سمحت لها بمواصلة القتال ، وفي الوقت الذي اعتدى فيه الاميركيون على المناطق الالفة الذكر اعتدى جنود اميركيون اخرون ومعهم ١٠٠٠٠ جندي سايبغوني من جهة الجنوب الشرقي فاحتلوا جانبي الطريق رقم (٧) ، وبعد الرحيل الاميركي الذي اشرنا اليه بقي الجنود السايبغونيين حتى عام ١٩٧١ ٠ وهكذا نستطيع اعتبار الفترة الاولى حسب ما ورد في التقسيم عند بداية البحث، فترة العدوان الاميركي المباشر من جانب القوات الاميركية والسايبغونية ، وما دمنا بصدد ذكر دور السايبغونيين فانه يبدو ان ذلك الدور السوء قد اقتصر بعد احتلال مواقع كقاعدة نياك لونغ وغيرها على طرق التموين كنه الميكونغ الذي كانت تعتمد عليه سلطة لون نول في بنوم بنه ، وعلى عمليات كبت وتقتيل المواطنين في كافة المناطق التي احتلها من الاراضي الكمبودية ، وكثيرا ما كانت تحدث بينهم وبين قوات العميل لون نول صدامات، اثر خلفات حادة تنشأ بين الحين والآخر ، وقد انسحب السايبغونيون عام ١٩٧١ بعد ان وجهت اليهم قوات الثورة الكمبودية ضربات عنيفة اضطرتهم الى ذلك .

وفي تلك الفترة كان لون نول قد تمكن بما توفر له من مساعدات مالية ومعدات حربية امريكية من ان يرفع عدد قواته الى ١٨٠,٠٠٠ جندي ، وظل يحارب الثورة مدعوما بالمساعدات الامريكية والطيران الاميركي .

الفترة الثانية :

تمتد من عام ١٩٧١ حتى ١٥ - ٨ - ١٩٧٣ ، وهي فترة الحرب المدارة من قبل لون نول

وزمرته تحت اشراف المستشارين الاميركيين ، منه الجنود ومن الولايات المتحدة المستشارون والاموال ومعدات الحرب ، والمساندة الجوية بالقصف لواقع الثوار . ومن ابرز العمليات الحربية الكبيرة التي نظمها لون نول واسياده في تلك الفترة عملية تشانلا ٢ على طول الطريق رقم ٧ ولكن تلك العملية التي علق العدو عليها امالا كبيرة فشلت ، وتكبست قوات لون نول خسائر فادحة على اثر الهزيمة التي منيت بها . وفي الوقت ذاته قويت شوكة الثوار وثقتهم بالنصر .

بين العروض والتهديدات الاميركية :

ظهرت في الافق عروض للتفاوض بين الجبهة الوطنية المتحدة وبين العميل لون نول ، وكانت مفاوضات باريس من اجل تسوية في فيتنام مستمرة ، ولم تكن تلك العروض تهم الشعب الكمبودي وقواته الثورية ، اذ كانت الثورة تحرز انتصارات متتالية ، وتسير قسي خطتها التي كانت ترمي الى تحرير كل ما تبقى من الريف لتحكم الطوق على المدن التي كانت تتواجد فيها القوات المعادية وخاصة العاصمة بنوم بنه ، لكن ضغوطا مورست على الجبهة الوطنية المتحدة من الخارج . . فكان جواب الثورة هو رفض المفاوضات سواء مع لون نول او مع الولايات المتحدة ، والاستمرار في القتال حتى تحرير الوطن كاملا . . وقد قيل حينئذ وفي سياق العروض ان المفاوضات بين كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة وبين الفيتناميين قد نجحت بنسبة ٨٠ ٪ ولم يبق لتوقيع اتفاقية بين الطرفين الا اجتياز ما تبقى من نقاط وهو ٢٠ ٪ . وقد نقل آنذاك على لسان كيسنجر انه اذا رفض الثوار الكمبوديون المفاوضات واصروا على ذلك ، فان سلاح طيران الولايات المتحدة سيدمر كمبوديا خلال ٧٢ ساعة . وكان الجواب الثوري الكمبودي على التهديد « اذا فرض التدمير الاميركي على بلادنا ، فاننا لن نتردد في قبول التحدي ، وان لنا الشرف ان نقاوم العدوان حتى لو لم يبق منا سوى رجل واحد » .

ومن ذكريات تلك الفترة يروي قائد بارز من قادة المنظمة الثورية « في ١٢ كانون اول - ديسمبر ١٩٧٢ قصف سلاح الجو الامبريالي الاميركي مدينة هانوي بكل عنف رقسوة ، وفي نفس الوقت سمعنا التهديدات الامبريالية . . فماذا كان يمكن ان نفعل ؟ . . كان علينا ان نقاتل ، كنا نرى في عنف الهجمات الامبريالية وفي القصف الجوي المسعور ما يشير الى ضعف موقف الولايات المتحدة ، وكان ذلك الاعتقاد يزيدنا ايمانا بحتمية النصر ، القضية الفيتنامية تخص الفيتناميين يتصرفون حيالها بما يناسب اوضاعهم وواقعهم ، اما كمبوديا فامورها تعيننا نحن الكمبوديين . بعد اتفاقية باريس عانينا كثيرا ، وقد اعرب اصدقائنا الفيتناميون عن عدم امكانية تمرير الاسلحة الينا . . وبدأ النصر بعيدا لدى كل المراقبين ، حتى الرئيس شو ان لاي قال لي يوما « ان وضعكم قد اصبح في غاية الصعوبة ، وربما تضطرون لمواصلة حرب عصابات من عشر الى خمس عشرة سنة اخرى » .

الايام العصية :

في السابع والعشرين من كانون ثاني - يناير عام ١٩٧٣ وقعت اتفاقية باريس المتعلقة بالوضع في جنوب فيتنام ، وكان الموضوع يخص الفيتناميين رحدهم ، ولم تعترف القيادة الثورية الكمبودية ، بتلك الاتفاقية لانه لا علاقة لها بالوضع في كمبوديا . . ظـرُوف

الفيتناميين وتقديرهم لتلك الظروف جعلهم يوقعون اتفاقية باريس ، اما الكمبوديون فانهم رفضوا مبدأ المفاوضات باصرار ، لقناعتهم بانها ستؤدي الى انقسامات خطيرة في بلادهم وتضييعها كلها من بين ايديهم . فماذا كان بعد ذلك ؟

بتوقيع اتفاقية باريس والتزام فيتنام بها ، اغلق المنفذ الوحيد الذي كان بمثابة شريان حيوي يتلقى منه الثوار الكمبوديون ما ترسله لهم جمهورية الصين الشعبية من مساعدات ، واصبحت كمبوديا محاصرة من كل الجهات ، وهو وضع فريد في غاية الخطورة ، نجم عنه عجز في الاسلحة والعتاد استحالة تعويضه من الخارج وسقطت بهذا الحصار قيمه اي دعم مادي من اصدقاء الثورة في الخارج ، وفي الوقت ذاته تركزت كل نشاطات سلاح الجو الاميركي بعد نهاية مهمته في فيتنام على كمبوديا . وقد شمل القصف الجوي الاميركي الذي اشتركت فيه طائرات بي ٥٢ ذات الثماني محركات كل جزء في البلاد ، وخاصة حول بنوم بنه وعواصم المحافظات حيث كانت قوات الثورة متشابكة مع القوات العميلة . ورغم وحشية الغارات فقد ظلت قوات جيش التحرير ملتصمة مع مواقع العدو في تداخل قلل من فعالية الطيران ، ولكن ذلك القصف المركز المتواصل على مدى ١٤٥ يوما دمر كل الجسور القائمة على طرق البلاد ، واتلف المزروعات ودمر اغلب العمران فسي المحافظات ، حتى لتعجب ماذا ابقت الحرب في كمبوديا ؟

وامام الموضع الحرج وانغلاق كل المنافذ رأت قيادة الثورة انه لا بد من مواصلة القتال والاضاعت قضية الشعب الكمبودي ، وعقدت المعزم على التمسك بكل صلابه بخطها الثوري العنيف رغم النقص المخيف في السلاح والتموين والادوية وغير ذلك من ضروريات المعارك والحياة ، وتحدت كل الصعوبات التي في طبيعتها الحصار والقصف الجوي المركز . ويقول المهندس كيت شيون (كان وزيرا في الحكومة المنبثقة عن الجبهة الوطنية المتحدة) : « لقد بقينا لموحدنا نقاتل في اسوأ الظروف على مدى عامين ١٩٧٣ و ١٩٧٤ وحتى التحرير » .

وقد هز الوضع القاسي في كمبوديا آنذاك العالم بأسره ، وعلى الاخص شعوب العالم الثالث،فانتصرت لشعب كمبوديا المناضل ووقفت الى جانب حقه في وجه الهجمة الامبريالية الشرسة . حتى اتخذ الكونغرس الاميركي قرارا اجبرت بموجبه الادارة الاميركية على التوقف عن قصف الاراضي الكمبودية . والتزمت الادارة الاميركية اخيرا بالقرار التزاما شكليا ، بعد ان عجزت بكل ما مارست من عنف عن تدمير قوات جيش التحرير الكمبودي . كما عجزت عن التأثير ولو جزئيا في القرار الثوري الكمبودي القاسي باستمرار القتال حتى تحقيق كافة الاهداف الوطنية . ولم يكن توقف القصف الاميركي المباشر يعني التخلي عن السلطة العميلة برئاسة لون نول ، فقد عملت الادارة الاميركية كل ما في وسعها لدعم موقف لون نول ومدته بكل الاسباب التي تساعد على المضي في محاربة الثورة . ولكن الحرب دخلت مرحلة جديدة .

الفترة الثالثة :

وتمتد هذه الفترة من ١٥ - ٨ - ١٩٧٣ حتى ١٧ - ٤ - ١٩٧٥ وهو يوم تحرير بنوم بنه . وخلالها حاربت القوات العميلة كادوات للامبريالية الاميركية ، وتوزعت فيها الادوار بين السادة الامبرياليين وبين السودين لون نول وعصابته .

الولايات المتحدة تولت تقديم كافة اللوازم مثل الطعام والسلاح والمعدات الحربية ، كما تولت تقديم الارشاد اللازم للسلطات العميلة فيما يتعلق بتحركات جيش التحرير ومواقفه ، وذلك بواسطة الطائرات الامريكية التي توقفت عن القصف وابقت على عمليات التحليق اليومية في الاجواء الكمبودية لجمع المعلومات عن الثوار وتوجيه القوات العميلة . واكثر من ذلك ظل القرار امريكيا . والمستشارون اميركيون حتى اللغة المستعملة في العمليات والاوامر وتسجيل الحوادث والخرائط وتوجيه الحرب وادارتها كانت اللغة الانجليزية .

اما لون نول فكان عليه تقديم لحم الجنود ودمهم وايديهم للحرب مستغلا الجهل واليؤس والمجاعة من جهة ليزيد عدد جيشه ، وعمالة وحماقة جنرالاته ذوي المصيت السيء . وكانت تلك الفترة فترة قتال في منتهى العنف والضرارة ، ومع كل الصعوبات المفروضة اخذ الوضع يتطور بسرعة لصالح جيش التحرير . كان عام ١٩٧٤ مليئا بالتجارب وليدة الصعوبات والمعارك الطاحنة . وفي ليلة الاول من كانون ثاني - يناير ١٩٧٥ بدأ الهجوم الكبير . فقد فتح الثوار في ذلك الهجوم العام ثلاث جبهات .

الاولى : جبهة نهر الميكونغ ، وكانت في غاية الهمية ، اذ كان الميكونغ هو المنفذ الوحيد والمشريان الرئيسي الذي يربط بنوم بنه بسايغون في جنوب فيتنام وعبره كانت تأتي قوافل الإمدادات التموينية والتسليح للقوات العميلة ، وكان قطع هذا المر الحيوي يعني احكام الحصار على العدو ، ووضع في اشد المأزق ، وقد صمم الثوار ان يقطعوا طريق الميكونغ في شهر .

الثانية : حول مدينة بنوم بنه العاصمة ، وهي ايضا هامة ، لان العاصمة كانت المعقل الرئيسي لادارة العملاء ومقر قيادتهم السياسية والعسكرية .

والثالثة : جبهة حول العواصم الاقليمية (عواصم المحافظات) ، التي كانت القنولت العميلة تسيطر عليها ما عدا عاصمة محافظة واحدة كان قد تم تحريرها مبكرا ، وقد كانت هذه العواصم مقطوعة الاتصال ببعضها البعض ارضا ولا يأتيها التموين والامداد الا بالطائرات . اما الريف وهو يشكل ٩٠ ٪ من الاراضي الكمبودية فقد سيطر عليه الثوار ووطدوا فيه سيادة الفلاحين منذ وقت مبكر .

ماذا بعد الهجوم الكبير : بسقوط المواقع التي سلف ذكرها ، سقط اخر امل للاميراليين وعملائهم ، لكن لون نول لم يستطع الصمود لمواجهة قدره المحتوم على الارض الكمبودية . ووقع العقاب بنفسه ، وطار بها مدفوعة بهلعه وجبنه ، متعلقة بملايين الدولارات التي نهبها من الخزينة ، وانتقل ذليلا ممتهدا الى هونولولو ليموت غريبا تحت وطأة ماساته . لقد بكى لون نول وهو يغادر مطار بنوم بنه متوكئا على عصا لسند جثته التي انقلتها الهوم وتكاليف المتبعية ، وشاهدت دموعه الملايين بواسطة التلستار ، لكنه ليس حزنا على فراق الوطن ، بل ابكته مرارة الهزيمة وتلاشي الاحلام ووصمة العار الابدية . رحل الى غير رجعة تاركا حطام السلطة المنهارة لشركائه في العمالة يتداولونها ثم يفرون تباعا بالطائرات العامودية ممسكين بثياب الاميركيات الراحلات .

ورمت الولايات المتحدة وعملائها في بنوم بنه اخر سهم في الجعبة ، فعرضوا

بواسطة جورج بوش في بكين (لقد أصبح بوش مديراً لوكالة المخابرات المركزية حالياً) على رئيس الجبهة الوطنية المتحدة ان يتفاوض للعودة وتسلم السلطة ، لكنه اجاب بلسان الثورة الظاهرة : « لا مفاوضات » وليرحل الاميركيين من البلد بسرعة وعلى العملاء ان يستسلموا فوراً ، وهكذا تسقط اخر حيلة ، ويرحل السفير الاميركي والمستشارون الاميركيون ، تاركين وراءهم لوحات غرف العمليات العسكرية تسري احداث اخر ايامهم ، ومعهم تفر قلوب العملاء المتبقية ممن ارتكبوا جرائم لا تغتفر بحق الشعب .

وبرحيل الاميركيين القسري يوم ١٢ - ٤ - ١٩٧٥ ، تحقق النصر النهائي الذي توجه تحرير مدينة بنوم بنه يوم ١٧ - ٤ - ١٩٧٥ وعلى جبهة حصار عواصم المحافظات احرزت قوات جيش التحرير وقوات المقاطعات انتصارات سريعة فحررت تلك المدن بسرعة ، وخلال ايام . كان اخرها تحرير مناطق الحدود مع تايلاند وقد تم في اربعة ايام وحررت مدينة سيم ريبب وهي معقل هام في الشمال الغربي وعلى مسافة ٢١٠ كيلومترات من بنوم بنه في ١٩ - ٤ - ١٩٧٥ . وقبلها معقل اخر هو مدينة كوينغ توم . وكانت جميع تلك المدن محاصرة ومواقع قتال دائم مع الريف وهي مرتبطة قيادياً بمدينة بنوم بنه ، وقد تجمع منها الخبراء الاميركيون بواسطة الطائرات في بنوم بنه وهربوا مع زملائهم وسفيرهم وعملاتهم من هناك .

وتحرير كامل التراب الكمبودي ينسدل الستار على اخر مرحلة من مراحل المواجهة العسكرية بين الشعب الكمبودي في جبهته العريضة المتحدة بقيادة المنظمة الثورية ، من جهة وبين الامبرياليين الاميركيين وبقايا مخلقات الاستعمار القديم وطبقة المستغلين من جهة اخرى .

ويفتح الانتصار الكامل والحاسم الذي احرزته الثورة الباب على مصراعيه امام التحول الجديد والانتقال الكامل الى نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي جديد عبر مرحلة فريدة من نوعها في العالم .

خطة الهزيمة :

بعد رحيل لون نول وعودة باريف الذي رافقه الى جاكرتا وضعت تلك الخطة التخريبية، لتكون سلاحاً جديداً في يد العملاء لاجهاض الانتصار الثوري ، وقد بنيت تلك الخطة على اعتبار ان الثوار لن يكونوا مدركين للمصاعب التي تقفز في وجوههم بعد تحقيق النصر ؛ وعلى ذلك لن يستطيعوا التصرف لمواجهة . وتتلخص الخطة في النشاطات التالية :

١ - خلق حركة سياسية تتظاهر بالحرص على مصلحة الوطن وتدعي الحياد بين الوطنيين والعملاء ، وتحاول شد الانظار اليها كمنقذ ومخلص من ويلات الحرب . اما في جوهرها فهي احتياطي للعملاء ، وجسر ليعبروا منه لممارسة التخريب في المرحلة الجديدة التي تلي سقوطهم .

٢ - اخفاء كل العملاء الذين ظلوا وراء السفارة الاميركية ووراء لون نول بخلع الميزات العسكرية وارتداء الملابس المدنية ، واخفاء الاسلحة في اماكن سرية لتكون في متناول اليد ، والانتشار بين الجماهير في بنوم بنه وغيرها للتحرك في الوقت المناسب .

٢ - فرز العملاء المختصين في اعمال التخريب لزعزعة الامن واقشال السلطة الثورية الجديدة ، وقملا مارست تلك الزمر نشاطها مبدئة بنسف البنك المركزي في بنوم بنه بعد تحريرها بيومين .

هذا وقد بنيت المخططة على عاملين اساسيين في تقدير واضعيها :

العامل الاول : مشكلة النقص في الطعام وما يترتب عليه من مجاعات ووفيات وتدمر شامل يخلق معضلات يصعب حلها على السلطة الثورية الجديدة ، وبذلك يعم السخط الجماهيري فيخلق مناخا للحركة السياسية العميلة ذات الحياد المزعوم لتمارس نشاطها التخريبي باسم الانقاذ وتوجيه التيار الساخط في نغم متناسق مع العملاء والاسلحة المترصية .

العامل الثاني : وهو تقدير العملاء المبني على الامل في حدوث انقسامات داخل صفوف الجبهة الوطنية تؤدي الى تفتيتها امام الواقع المرير والموضع المتدهور .

وهكذا عملت القوى المهزومة على الافادة من التركة المقدرة التي تربتت على وجودها طيلة السنوات الماضية ، لكن شيئاً هاماً واساسياً لم تضعه في تقديرها ، وهو الذهنية التي تعمل بها قيادة الثورة وكوادرها في ضوء خط ثوري واضح . نسي العملاء ان الخط الثوري الاستراتيجي والسياسات المرحلية المندرجة فيه مبنية على حسابات دقيقة ومعلومات كاملة عن احوال الشعب والبلاد .

تحرير بنوم بنه والاجراءات الفورية :

في يوم ١٧ - ٤ - ١٩٧٥ سيطرت قوات جيش التحرير الشعبي على المدينة بعد ان اطبقت عليها من عدة جهات فكانت المدينة في وضع يرثى له . الرائحة المنبعثة من جثث الموتى الملقاة في الشوارع والمستشفيات ومن جثث الحيوانات نتيجة الوضع الذي سبق ذكره تملأ الاجواء وفي نفس الوقت اندس العملاء واخفيت الاسلحة لينفذ العدو خطته وقملا جرت بعض حوادث النسف بعد التحرير مباشرة ، وعلى الفور لجأت قيادة الثورة دون تردد الى تنفيذ خطة « ما بعد النصر » التي كانت قد اعدتها لمواجهة المشاكل الرئيسية الثلاثة : ١ - مشكلة الطعام ٢٠ - مشكلة الامن ٣٠ - المشكلة الاجتماعية .

فحافظت على حياة الناس وياشرت في اخلاء المدينة كلياً من السكان بما فيهم الاجانب وقد تم نقل الجميع بدون اي استثناء الى الريف في عملية سريعة بين ٢١ - ٢٤ - ٤ - ١٩٧٥ . ولم يكن امام القيادة اسلم من هذا الاجراء . وكان الريف مهياً نفسياً وثقافياً لاستقبال سكان المدن .

لقد اكتسبت المنظمة الثورية خبرة في هذا المجال عندما تم تحرير عواصم بعض المحافظات وقدر القادة الكمبوديون انه لو لم يتم اجلاء سكان المدينة لنشبت حرب اهلية داخلية اودت بحياة مائة الف نسمة على الاقل . لقد ترتب على اخلاء السكان بعض المشاكل لكن بمقارنة تلك المشاكل مع ما كان سيترتب على بقائهم نجد ان خطوة الاخلاء كانت اجراء رائعا ومدروسا بدقة فائقة .

هذا بالنسبة للعاصمة . فما هي مبررات اخلاء المدن الاخرى وخاصة التي تم تحريرها قبل ١٧ - ٤ - ٧٥ ؟ السبب واضح وهو ان الحرب كانت قد عمت كل انحاء البلاد ومع انتشار الحرب نشطت حركة المتجار ورجال الاعمال في استغلال الفلاحين لدرجة ان الفيتناميين الجنوبيين كانوا يجمعون الارز من الفلاحين ويبيعونه الى لون نول، وبالتالي لم يتشجع اولئك الفلاحون للحرب الثورية لوقوعهم تحت تأثير استغلال التجار ورجال الاعمال ، فلجأت القيادة الثورية الى اجراء جذري وحاسم اامت بمقتضاه كل شيء في المناطق المحررة وحتى تقضي على كل انواع الاستغلال وتمنع السوق السوداء اوقفت التعامل بالنقد واعتبرته لاغيا .

وقد ادت سيطرة الثورة على هذه العملية الى توقف التجار ورجال الاعمال وفرت غالبيتهم الى حيث يمكن ان يمارسوا نشاطهم اللاانساني .

اجلي السكان الى الريف من كل مدينة كان يتم تحريرها لمنع الاستغلال من جهة ولتجنب مخاطر الغارات الجوية المعادية انثذ على الاماكن المزدحمة بالسكان .

كان الكثيرون لا يفهمون اسباب النضال ، وبعد تأميم التجارة عام ١٩٧٢ بقيت السوق السوداء ، فجرت مكافحتها بتنظيم التعاونيات في الريف وبوقف التعامل بالنقد ، ويرجع الفضل لتلك التعاونيات في تسهيل مهمة استقبال النازحين من المدن فيما بعد . وكانت التعاونيات قد اعدت بالتحقيق الثوري المتواصل وخاصة في نهاية اذار - مارس ١٩٧٥ عندما اصبحت الثورة على ابواب النصر النهائي ، وذلك لتكون مهياة لاستقبال القادمين من المدن .

خبرات من حرب التحرير :

ليس من حقي او في مقدوري ان اعدد الخبرات والدروس التي اكتسبها وتعلمها رواد الثورة الكمبودية قادة وكوادر ، من نضالهم الطويل ومن حرب التحرير التي دارت فسي بلادهم والتي مثلت اعنف مراحل الصراع بين الوطنيين والعملاء ، لذلك اترك الحديث حول هذا الموضوع لاحد القادة البارزين :

« ان بلادنا صغيرة ، وقد عانى شعبنا كثيرا من جراء تلك الحرب العدوانية الشرسة ، فالاحوال المعيشية كانت سيئة للغاية ، وما زالت تواجهنا صعوبات كثيرة في هذا المجال ، لقد اوصلتنا خبرتنا التي اكتسبناها من نضالنا الطويل الى حقيقة اساسية وهي اننا لو لم نعتمد على انفسنا وقوانا الذاتية لما استطعنا تحقيق النصر وحل المشكلات المستعصية، وهذه هي احدي الخبرات الهامة جدا التي اكتسبناها بالممارسة في الواقع الملموس . بين عامي ١٩٤٧ ، ١٩٥٤ كان هناك نضال ضد الفرنسيين ، قدم خلاله الشعب الكمبودي تضحيات جسيمة ، لكننا استخلصنا منه الدروس والعبر ، فاعتمدنا مبدأ الاعتماد على النفس . وفي حرب التحرير تلقينا دعما من الاصدقاء ولا ننكر اهمية ذلك الدعم ، لكن النصر الحاسم تحقق بفضل قوانا الذاتية ، ولن ننسى كيف واجهنا مصاعب العجز في السلاح وفي ذخائر البنادق ، وكيف لجأنا الى تخليص احتياجاتنا من ايدي الاعضاء رغم الشمن الباهظ الذي دفعناه . »

كنا مصممين على القتال ، وحاجتنا ملحة للقذائف وذخائر البنادق وكان الحصول عليها صعباً جداً وتلك الحالة قد تكون اقتصرنا على كمبوديا وحدها دون سواها . . . لكننا نذكرها لعلها تكون مهمة لدى بعض الاصدقاء وأؤكد انه طيلة سنوات الحرب لم يكن بين مقاتلينا غريب واحد او مستشار من الخارج . لقد تعلمنا الحرب بانفسنا من خلال الممارسة العملية ، شاياتنا وشياطينا لم يكونوا على معرفة بقيادة الدبابات ، لكنهم وضعوا انفسهم في الدبابات التي سقطت في ايدينا وقادوها ، ومن ذلك كله تعلمنا انه يجب ان نتق بشعبنا وضممنا على النضال في ضوء امكانياتنا وفي ضوء واقعنا ، وهذه خبرة مفيدة للاقطار غير المتطورة .

ويتضح من حديث القائد الكمبودي بينغ ساري ان المنظمة الثورية التي كانت العمود الفقري للجبهة الوطنية المتحدة ، تعتمد على الشعب وتؤمن بان قوة الجماهير الخلاقة معين لا ينضب ، وبالتالي تثق بالشعب وقدرته الدائمة على العطاء . ولان يكون في مقدور اية قوة ان تهز المكيان الثوري الكمبودي المتلاحم .

ما بعد التحرير

في شهر نيسان ١٩٧٥ تحقق النصر النهائي ، وتم تحرير التراب الكمبودي من النفوذ الاجنبي كما تم تحرير الانسان الكمبودي من وطأة التسلط والاستغلال والتمزق .

وفي شهر نيسان اسقط الثوار السلطة العميلة ، واقام قادة الثورة وكوادرها السلطة الثورية . . . بدأ عهد دولة الفلاحين والعمال والجنود وهم السواد الاعظم في الشعب الكمبودي واصحاب المصلحة الحقيقية في النضال الطويل ومنجزاته . وفي نفس الشهر انعقد المؤتمر الثالث للجبهة الوطنية المتحدة بين ٢٥ و ٢٧ - ٤ - ١٩٧٥ ليقرر اجراء انتخابات عامة لاختيار نواب الشعب في ٢٠ - ٣ - ١٩٧٦ .

المهام الرئيسية : مع تحقيق التحرير الكامل برزت ثلاث مهمات رئيسية تحتاج الى انجاز وهي بمثابة مشكلات كانت تتطلب حلاً قورياً بدون ادنى تردد :

الاولى : حل مشكلة الطعام حتى الحصاد القادم .

الثانية : تعزيز الدفاع وترسيخ الامن في المحافظات ومناطق الحدود .

الثالثة : كيفية تنفيذ وممارسة العمل الانتاجي .

وقد جاءت تلك المشكلات بسرعة وقبل الاوان . فقد كانت التقديرات تشير الى ان التحرير النهائي لن يتم قبل ايار ١٩٧٥ وذهب المراقبون الاجانب الى الاعتقاد بأنه لن يتم قبل عام ١٩٧٦ وحتى الامير نورودوم سيهانوك وانكر انه قال قبيل التحرير بايام وكنت قابلته حينئذ في بكين « اذا استطاع العملاء الصمود في بنوم بنه حتى حلول فصل الامطار الذي يبدأ في نيسان - ابريل ١٩٧٥ فان مهمة جيش التحرير الشعبي ستكون صعبة وسيتمد القتال حتى حلول فصل الجفاف الذي يبدأ في شهر تشرين ثاني - نوفمبر ١٩٧٥ . (في كمبوديا فصلان فقط فصل الجفاف ويبدأ في شهر تشرين الثاني - وفصل الامطار ويبدأ في

شهر نيسان) * لكن المثابرة على القتال اختصرت الوقت كثيرا وتجاوزت الحسابات وبرزت المشكلات المذكورة * فكيف تصرف القيادة الثورية أزاءها ؟

١ - من أجل حل المشكلة الأولى وهي مشكلة الطعام حتى الحصاد القادم ، سادرت القيادة الثورية الى اجلاء السكان من المدن الى الارياف ، بعد ان وزعت عليهم كل ما كان موجودا لديها من مواد تموينية ، ورغم استمرار الصعوبات الشديدة حتى تشريع الأول ١٩٧٥ لم تصل الامور الى حد حدوث وفيات ناجمة عن الجوع * وكل الوفيات التي حدثت بين نيسان ١٩٧٥ وتشريع الأول من العام نفسه كانت بين سكان المدينة بسبب الاحوال الريفية التي لم يكونوا معتادين عليها من قبل *

وفي نفس الوقت تم تحريك قوات جيش التحرير الشعبي للانتاج ، اما الحاربون الذين انتهوا لتوهم من عمليات القتال فقد انخرطوا في العمل ضمن الخطة الانتاجية قسم منهم في تادية مهمات الانتاج الزراعي وقسم توجه لاصلاح الطرق والسكك الحديدية التي كانت قد اتت عليها الحرب ، ومع نهاية عام ١٩٧٥ وبداية عام ١٩٧٦ اصبح لدى حكومة كمبوديا الديمقراطية طعام لكل مواطن ولديها فائض في الارز (في شباط - فبراير ١٩٧٦ كانت الدولة تعرض خمسين الف طن من الارز للبيع) كما اصبحت الطرق والسكك الحديدية صالحة للنقل بين معظم المحافظات * وعلى اثر الحصاد الوفير اصبح الفلاحون القدامى (سكان الريف الاصليين) والفلاحون الجدد (السكان الذين قدموا من المدن الى الريف) ، متحمسين للمضي في انتاج المزيد من المحصولات وتطوير الزراعة * وهناك امل كبير بان يرتفع مستوى انتاج الهكتار الواحد من الارض ليصبح ثلاثة اطنان من الارز *

٢ - اما الدفاع والامن فقد تعزز بانتشار التعاونيات في انحاء البلاد وعلى المناطق الحدودية ومعروف ان التعاونيات وحدات دفاعية فيما تحدهه مهماتها الكثيرة ، بالإضافة الى الوعي واليقظة والروح العالية التي يتحلى بها جيش التحرير المنتج الذي بني وترعرع واكتسب الميزات الرفيعة في وهج المعارك الحامية على مدى خمس سنوات قاسية *

ومن الناحية الامنية اصبح الوضع مستقرا بعد تقويم القاعدة بالثقيف وممارسة العمل المتواصل بحيث لم يعد في صفوف المواطنين فجوة يندس فيها اي عميل * كما اصبح اجراء الانتخابات في ظل الوضع المستقر اكيدا وفي موعده المحدد *

٣ - ولحل المشكلة الثالثة وهي تنفيذ الانتاج ، فقد انخرط الشعب بكامله ودون اي استثناء في عملية الانتاج الزراعي على اعتبار ان الزراعة هي الاساس في الاقتصاد الكمبودي ولها الاولوية لتوفير الطعام من جهة ، والحصول على فائض لمواجهة الطوارئ* وللتصدير وبذلك يمكن ضمان وتنمية الاقتصاد * خلال سنوات الحرب كان الثوار في الريف يحاربون العدو ويمارسون الانتاج ويتلقون التثقيف ، والان وبعد التحرير يمارس الشعب كله الانتاج الزراعي بكل ما يترتب عليه من عمليات السيطرة على الماء كشق القنوات وبناء السدود الصغيرة وتشغيل النواعير * ويجري تحقيق العمل والتغلب على المصاعب بكافة الايدي * ان زراعة الارز والخضراوات وصيد الاسماك من الانهار والبرك الصغيرة وتربية الخنازير والجواميس وجمع الموقود وتطوير الصناعة الحرفية تشكل المهمة الرئيسية وتأخذ الاولوية * وفي نفس الوقت يجري اصلاح المصانع وقد اصبح معظمها صالحا للانتاج كمصانع النسيج والخمور والخشب والسجاير *

وفي كل هذه النشاطات تلتحم الجماعات القيادية ، للتعاونيات بالجمامير ، وبذلك نستطيع القول بان الشعب الكمبودي بكل اطفاله ونسائه وشيوخه وكوادره وقادته يمارس الانتاج الجماعي الشامل ويمر من خلال ذلك بعملية صقل طويلة ومضنية ليولد من جديد مجتمعا نقيًا تتكافأ فيه الفرص وتنعدم البطالة وتتحدد المقاييس والقيم الانسانية .

المواطنون الكمبوديون في الخارج :

هناك اعداد لا بأس بها من الكمبوديين المقيمين في اقطار اوروبية مثل فرنسا والولايات المتحدة واليابان وتايلاند ، وهذا الاغتراب عائد لاحد الاسباب التالية :

- ١ - الاغتراب المبكر الناجم عن الرغبة في ظروف معيشية خاصة او تلقي العلم فسي الخارج ، او الزواج من اجنبيات والاقامة في ديارهن .
- ٢ - ممارسة التجارة ، والهروب تعلقا بها من مخاطر الحرب الى اماكن اخرى .
- ٣ - الهروب من وجه النصر المحقق والتحرير ، وهي حالة انفردت بها مئات كانت مستغلة ومرتبطة بالنظام العميل والامبرياليين .
- ٤ - الهروب بسبب ارتكاب جرائم في حق الشعب خلال سنوات الحرب .

وبعد التحرير اخذ الكثيرون يعودون للبلاد ، لكن الحياة في كمبوديا تغيرت تغيرا جذريا ، وعلى الاخص من حيث التنظيم الاجتماعي ونظام الحكم . والحكومة ترحب بالعائدين الى وطنهم الذين يودون العيش والعمل كمواطنين ، وهي تقدر ان الذين ارتكبوا جرائم فسي زمن العميل لون نول لا يريدون التغيير الاجتماعي الجديد ، بل يخافونه فقد هربوا اصلا خوفا من الانتصارات الثورية . وهناك مجموعة من الضباط كان قد ارسلهم لون نول لتلقي العلوم العسكرية في الولايات المتحدة وهم الان يريدون العودة للبلاد وتلقي رغبتهم ترحيبا من جانب المسؤولين . وقد لاحظت خلال سفري من بكين الى بنوم بنه ان غالبية الركاب من الكمبوديين العائدين لبلادهم من فرنسا ، وكانوا جميعا في غاية الشسوق والحنين يتزاحمون للاطلاع على الميكونغ قبيل هبوط الطائرة في مطار بنوم بنه .

دولة كمبوديا الديمقراطية

وكما كان التحرير ايدانا بفتح صفحة جديدة مشرقة في تاريخ الشعب الكمبودي ، فقد اتى ايضا باسم جديد للدولة يتناسب مع نظامها الثوري . فأصبحت تسمى دولة « كمبوديا الديمقراطية » كما نص على ذلك الدستور . وقد علق الامير نوردوم سيهانوك على استبعاد كلمة « جمهورية » في الوقت الحاضر بقوله : (قال ذلك في مأدبة العشاء التي اقامها لنا في قصر الرئاسة كما اسماء وهو نفس القصر الملكي سابقا . وقد اشار سيهانوك لهذه التسمية الجديدة ايضا . وذلك بحضور كيو سامفان واينغ ساري) . لقد قال العميل لون نول للكمبوديين بانه يصنع لهم جمهورية بانقلابه الذي قام به لصالح الولايات المتحدة ، ولذلك فان الشعب يكره كلمة « جمهورية » لاقتربانها بالعميل لون نول ، ولا يطيق سماعها لسنوات طويلة قد تمتد لعشرين سنة ، مع ان نظامنا الجديد في جوهره جمهوري ، وحول تسمية الخمير التي تطلق على شعب كمبوديا والتي الصقها لون نول في اسم

جمهوريةه الباطلة بتسميتها جمهورية الخمير قال سيهانوك : « كلمة خمير تشير الى قومية معينة وفي شعبنا من هم ليسوا من قومية الخمير . وهذه الكلمة تشير الى اسم قومية كما تشير كلمة (هان) في جمهورية الصين الشعبية . ونحن الان لا نستعمل تسمية خمير»

اقوال في النظرية والحزب الحاكم

اثيرت مع القادة الكمبوديين اسئلة كثيرة ومكررة احيانا ، تعكس حيرة المهتمين بالشؤون الكمبودية ، واهتمامهم للتوصل الى حقيقة مؤكدة وواضحة . وتدور تلك الاسئلة حول هوية النظام .. هل هو شيوعي ؟ .. هل هو اشتراكي ؟ .. وهل هناك حزب حاكم مسلح بنظرية معينة ؟

وقبل أن نقل انطباعي الشخصي اورد مقتطفات سمعتها من القادة الكمبوديين ردا على التساؤلات الأنفة الذكر ، أنقلها الان مجردة دون تعليق .

يقول ايينغ ساري : « لم نكن ننطلق من نظريات ، لقد اتبعنا مشاعرنا ومارسنا النضال عمليا ، ومررنا باشكال عدة من النضال ، فاشكال النضال متعددة ، والظروف مهمة ، وكذلك روح رجال المبادئ وایمانهم القوي بالنضال وبالقضية التي يناضلون من اجلها ، لم نتعلم في مدارس ايدولوجية ، وقد مارسنا النضال في ضوء واقع بلادنا وشعبنا .. رأينا ان الناس فقراء ، ولا نعتقد ان بؤس الناس و فقرهم يأتيان من السماء ، فحاولنا ان نفهم اسباب الفقر والتعاسة .. شعبنا يعمل بجد وهو ليس شعبا كسولا .. فلماذا يبقى الناس فقراء ؟ وبعد محاولة فهم السبب من الواقع مباشرة ، اكتشفنا انه يكمن في الاستغلال الاجنبي ، وما حدث في كمبوديا يؤكد هذا الاعتقاد .. في عام ١٩٤٠ جاء الفرنسيون بقوات كبيرة الى بلادنا ومارسوا استغلالا في غاية البشاعة ، وفي عام ١٩٤٥ نظم اليابانيون انقلابا في البلاد والفوا سيادتها لبضعة اشهر ، وهكذا موجسات اجنبية ورجال اعمال ومستغلون اجانب . »

« ان اكتشافنا لاسباب التعاسة دفعنا للنضال .. ومفهومنا الان في كمبوديا الجديدة قائم على محو كافة انواع الاستغلال .. التجارة كانت في السابق في ايدي الغرباء ، الفلاح يكدح طوال العام ومع ذلك يظل فقيرا بينما تتمتع طبقة اخرى بانتاجه ، واصحاب رؤوس الاموال كانوا يخربون باموالهم ضماير الرسميين ويقيمون بجزء منها اعمالا لمصلحة الاجانب ، وكل الاعباء في النهاية انصبحت على عواتق الفلاحين الفقراء .. اما الطبقة المتوسطة فقد كانت بتذبذبها عاملا من عوامل تكريس المصائب التي عانى منها الفلاحون» .

« اننا لا نعالج الامور الا من واقع بلادنا . ولا يهمنا ماذا يسمينا غيرنا في الخارج (يشير الى تسمية الخمير الحمر التي يطلقونها في الغرب على القادة الحاليين) وسياسة كمبوديا الجديدة هي في حدود دستور دولة « كمبوديا الديمقراطية » . اننا نحترم كل الاصدقاء ، لكننا لسنا تابعين لاحد ولم نستورد افكارنا واساليبنا من الخارج ، ولم نقلد تجارب الغير . »

ويقول كادر متقدم : « قدمنا الالف الضحايا لتحرير بلادنا وبناء استقلالنا الحديث ،

ونحن لا نتبع احدا ولا نقلد احدا ، بل ننتقل من واقعنا ونحقق سيادة الفلاحين الفقراء في الريف .

وبالعودة لتاريخ نضال الشعب الكمبودي والاستطلاع والمعرفة الواقعية ، نرى ان تنظيمنا طليعيا فذا قد بلور خبرته خلال النضال في خط ثوري ثابت ، واحتفظ بوضوح الرؤية والثبات والقدرة على رسم السياسات المرجلية والطائرة التي تطلبها تطور النضال وتعدد اشكاله ، وان هذا التنظيم كان من الوعي والمدراية بحيث قفز في وجه الانقلاب الامبريالي الاميركي والقوات والدعم الامبريالي منذ اللحظة الاولى ودون اي ارتباك او تردد ، وتمكن من تعبئة الجماهير ، وتشكيل الجبهة الوطنية المتحدة التي كان هو عمودها الفكري لتعبئة طاقات الامة وتحقيق وحدتها . ومن الاساليب التي اتبعها ذلك التنظيم القائد تحرير الريف اولا مع عدم الاحجام عن تحرير ما امكن من المدن خلال عملية السيطرة على الريف ، وكذلك الاعتماد الكلي على الجماهير واستنهاضها في عملية الاعتماد على النفس بشكلها الشامل . ومنها ايضا حصر السيادة في كل شهر يتم تحريره في الفلاحين والعمال والمجنود وهم ابطال التحرير والانتاج ، ثم تكريس هذه السيادة فعلا في دستور كمبوديا الديمقراطية واتاحة الفرصة لكل الامة بان تمارس الانتاج الزراعي والحرفي لتبدأ بكاملها من نقطة واحدة وترتقي شيئا فشيئا مع بعضها البعض وتتكون قياداتها حسب مآثر حقيقية وحسب مقاييس وثيقة الصلة بخدمة الجماهير بكاملها بعيدا عن الذاتية والمصالح الفردية .

وقد تجلت صورة البدء بعد التحرير في التحول نحو زراعة الارض حتى اصبح المجتمع كله فلاحين ، ومع ان ممثلي العمال بموجب الدستور هم خمس اعضاء مجلس نواب الشعب ، نرى ان هؤلاء العمال بدأوا بعد التحرير فلاحين ، وجرى انتقاء العمال حسب الحاجة من وسط الفلاحين ، وبذلك هم ليسوا مجرد حلفاء للفلاحين بل منهم ، وقد كرس الدستور سيادة الفلاحين بان جعل ثلاثة اخماس اعضاء مجلس نواب الشعب وهو اعلى سلطة في البلاد من الفلاحين .

ومهما تكن هوية هذا النظام ، ومذهبه الايديولوجي يكفي ان نرى انه على هدى خطبه الثوري ، قد قاد الشعب الكمبودي كله بلا استثناء ، وتوجه به نحو الارض الطبيعية المعطاء ، يشق فيها القنوات ويقيم السدود ويزرع الارز حتى غدا مشهد التعاونيين يغالبون طبيعة الارض واحتياجها للتسوية والري مثار اعجاب كل زائر . ان هؤلاء الكمبوديين الفقراء يبنون اليوم وطننا وحياة اجتماعية جديدة يبدؤونها بايديهم وفؤوسهم وبيوتهم الخشبية .

تتميز مسيرة الانتاج بكونها تسير بخطى سريعة وواسعة لكن في نسق بديع ومضمار مرسوم بدقة ، ويوحى ثقافة سياسية واضحة ووعي عميق للصور الثلاث بما يباعد بينهما من زمن وما يميز كلا منها عن الاخرى : صورة الماضي وما اقترنت به من استغلال وما تخللها من نضال مرير مليء بالتضحيات ، وصورة الحاضر بصفتها بداية انطلاق المسيرة الطافرة ، وصورة المستقبل بما سيتحقق فيها من عدالة وتكافؤ فرص واسهام في النشاط الانساني الرامي الى رفع شان شعوب العالم الثالث واسرة دول عدم الانحياز ، ووفاء بالالتزام الثوري نحو حركات التحرر في العالم التي ما زالت تقارع الامبريالية والصهيونية والعنصرية والاستغلال .

نظام الدولة في كمبوديا الديمقراطية

لدولة كمبوديا الديمقراطية دستور صغير في حجم أوراقه ومختصر في نصوصه ، يتناول بوضوح المسائل الأساسية التي تقوم عليها الدولة والحياة الاجتماعية وعلى الاخص ما يتعلق بضمان توفر العمل ومشكلة الزواج (منع تعدد الزوجات والازواج) ، وابتداء هنا بايجاز بعض ملامح النظام بلاد تفصيل ٠٠ هناك سلطات اساسية وهيئات تشكل العمود الفقري لبناء الدولة ، وعلى هذه السلطات هو مجلس نواب الشعب ٠ وكان المؤتمر الثالث للجبهة الوطنية المتحدة المنعقد بين ٢٥ الى ٢٧-٤-١٩٧٥ قد حدد موعد انتخاب نواب الشعب في العشرين من اذار ١٩٧٦ .

مجلس نواب الشعب :

تجري الانتخابات النيابية مرة كل خمس سنوات ، ويتولى المجلس بعد انتخابه من قبل ابناء وبنات الشعب الذين لا يقلون عن سن الثامنة عشرة ، اختيار مجلس الرئاسة ورئيس واعضاء مجلس الوزراء ، كما يختار من بين اعضائه هيئة قيادة ، ويعين الهيئة القضائية العليا ٠ ويتكون مجلس نواب الشعب من مائتين وخمسين عضوا يمثلون الفلاحين والعمال والجنود حسب النسب التالية : مائة وخمسون نائبا من الفلاحين ، خمسون نائبا من العمال ، خمسون نائبا من الجيش ٠

كيفية الانتخابات :

تجري الانتخابات العامة لاختيار ممثلي الشعب حسب النسب المذكورة انفا ، بشكل ديمقراطي ويأقل درجات البيروقراطية وذلك عن طريق التعاونيات التي يمثلونها ٠

حق الترشيح لتمثيل الشعب :

الترشيح لعضوية مجلس نواب الشعب ، حق يتمتع به افراد الشعب الكمبودي من ابطال التحرير والانتاج من فلاحين وعمال وجنود والذين سجلوا مآثر في خدمة الشعب ٠

مجلس الرئاسة : يتم اختياره من قبل مجلس الشعب بطريقة التصويت ، وعمله جماعي ، وهو يمثل السياسة الخارجية والداخلية لدولة كمبوديا الديمقراطية ٠

السلطة التنفيذية ، وهي مجلس الوزراء ، ويجري انتخابه من قبل مجلس نواب الشعب، والوزراء يعملون جميعا مع المواطنين في الارياف ، ومراكز الانتاج ، ويتبع المجلس اسلوبا فريدا في اجتماعاته وتنفيذ قراراته، فقد تخلص اعضاؤه من كل مظاهر البيروقراطية التي لا يخلو منها بلد في العالم ، فقد تخلص من طريقة تكديس الملفات واعطاء التعليمات واصدار القرارات على الورق وبالتالي تخلص من الروتين وحتى من الاجتماعات الدورية ٠ فالوزراء يجتمعون وقتا قصيرا لبحث القضايا الهامة في حدود الاولويات التي يحددها الخط العام ، فتنخذ القرارات حولها ، ومن ثم ينطلقون الى ميدان العمل بقوة القرار وفي حدوده ، ويمارسون العمل مع الجماهير في ضوئه ، وبذلك يكونون قدوة عملية في

التنفيذ ، وفي العطاء والاختذ من الجماهير ، ويتم تجنب التأويل والاجتهادات الذاتية التي تسود النظم التقليدية ، نتيجة عزلة القادة عن الجماهير ونتيجة المراسلات والمقرارات الروتينية التي لا تبني على معلومات حقيقية ، والموزراء الذين التقيت بهم خلال زيارتي لكمبوديا يمارسون عملا ميدانيا تنفيذيا في ساحات الانتاج الحقيقية وبين الكوادر والجماهير ، ولا يتواجد في العاصمة من المجلس الا المكلف بالشؤون الخارجية يعاونه خمسة من الكوادر ، وهو بلا سكرتير ، وله عمل اخر في تنظيم المدينة وقيادة عمال المصانع في ضواحيها وفي امور الامن .

وتؤدي الاذاعة دورا رائعا واساسيا في ترسيخ الخط العام والمخطوط التي تندرج تحته لتعالج مواضيع محددة وعلى الاخص تلك التي تتناول مراحل الانتاج وبذلك تبقى المستوى المنتجة مشدودة الى ادوارها المحددة .

نظام التعاونيات

نشأت التعاونيات في الريف الكمبودي خلال حرب التحرير الكمبودية كتجربة رائدة حلت بها الثورة حينئذ المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والانتاجية . وبعد التحرير انتظم الشعب الكمبودي بأسره في تعاونيات كبيرة موزعة على امتداد الريف . والتعاونية هي الوحدة الاجتماعية في المجتمع الجديد وتمثل شكلا من اشكال الديمقراطية ، وهي في نفس الوقت وحدة اقتصادية ودعائية وتعليمية وثقافية وسياسية ، والهيئة القيادية للتعاونية منها وفي داخلها ، وتختلف عن اللجنة الشعبية في كوريا الديمقراطية ، وعن اللجنة الادارية في فيتنام ، وفيها بعض الاختلاف أيضا عن اللجنة الثورية في الكومونات الشعبية الصينية .

ويؤكد القادة الكمبوديون بانهم لم يقلدوا تجارب اخرى خارج بلادهم ، كما يؤكدون ان انظمة حياتهم الجديدة هي وليدة نضالهم وتجربتهم الخاصة وواقعهم الموضوعي . والتعاونية تضم ما يعادل ثلاث الى اربع قرى ، وهي اصغر وحدة في التقسيم الاداري الذي سيأتي ذكره فيما بعد .

مهام التعاونية :

- ١ (تنظيم الانتاج الزراعي والحرفي .
- ٢ (مهمة النقل .
- ٣ (تنظيم التبادل التجاري المحلي مع التعاونيات الاخرى ومع الدولة وذلك حسب نظام المقايضة .
- ٤ (الرعاية الاجتماعية بكل ما تعنيه .
- ٥ (التربية والتعليم ومهام التثقيف السياسي .
- ٦ (تمثيل السلطة .

هذا الى جانب المهام الاخرى التي تؤكد كون التعاونية لبنة في بناء الوطن الواحد

والشعب الواحد ، وتكاد التعاونية ان تكون صورة مصغرة لكمبوديا الديمقراطية .
جيش التحرير الشعبي : يتكون جيش التحرير من افراد من ابناء وبنات الشعب الكمبودي وهو ليس جيشاً تقليدياً كبقية الجيوش المتفرغة للاستهلاك ومهمات الدفاع فقط . بل جيش منتج ، يمارس العمل مع الشعب ، وليس له اي دور خاص يقتصر جهده على ادائه .
الوضع الاقتصادي : ترفع حكومة كمبوديا انديمقراطية شعاراً ذا مضمون عملي معززاً بالممارسة اليومية ويسرعة الانجاز ، وهو الزراعة اولا ، وهذا ملوسسس في حياة التعاونيات التي يلتقي فيها الفلاحون القدماء والفلاحون الجدد . في فترة وجيزة اقيم نظام حواجز ماء المطر لمنع انجراف التربة والظمي ، وشقت قنوات الري ، واستعملت كل الوسائل البدائية والوسائل الاخرى المتوفرة ، واستعمل جهد الانسان والحيوانات في الحفر والنقل وادارة النواعير ، وتحولت البلاد بين عشية وضحاها الى حديقة دائمة الاخضرار والمعلماء . وهذا يثبت ان كمبوديا بنظامها الجديد ستحقق رخاء لم تشهده من قبل . فهي مهياة لتصدير الارز بكميات كبيرة والى اكثر من بلد في المستقبل القريب ، هذا الى جانب زراعة القطن ونخيل السكر والجوز والتبغ ، اما المطاط الذي تشتهر بزراعته البلاد فهو افضل انواع المطاط في العالم وذلك لعدم تعدد الفصول ولعدم حدوث تنوع كبير في درجات الحرارة طيلة العام .

وفي مجال صيد الاسماك تعتبر كمبوديا من البلدان المصدرة وهي تستغني عن كل الاسماك البحرية في الاستهلاك الداخلي اذ يكفيها داخليا اسماك الميكونغ والانهار الاخرى ، وتصدر الاسماك البحرية للخارج .

ويقوم النظام الزراعي وهو اساس الاقتصاد على ملكية الدولة والملكية الجماعية (التعاونيات) ، ولا مجال اطلاقاً للملكية الفردية او تملك الاجانب .
وفي الوقت ذاته تسعى الدولة لتطوير صناعاتها ، ولما كانت كمبوديا الجديدة متمسكة بمبدأ الاعتماد على النفس فانها ترفض المعونات الاجنبية بمفهومها الشائع ، رغم حاجتها في الوقت الحاضر ، ولكنها تقبل دعم الاصدقاء لمشروعات التنمية الصناعية ، على شرط ان يكون اسهام هؤلاء الاصدقاء لصالح الشعب الكمبودي . وان يظل الشعب الكمبودي سيد انتاجه .

التجارة :

(١) التجارة الداخلية : - بناء على احتياجات التعاونيات لمواد تتوفر لدى بعضها ولا تتوفر لدى البعض الاخر يجري تبادل المنتوجات الضرورية بينها حسب نظام المقايضة . اذ لا يجري التعامل بالنقد ، لان حكومة كمبوديا الديمقراطية ترى ان سلامة خططها الاقتصادية والاجتماعية تتطلب عدم التعامل بالنقد على الصعيد الداخلي في الوقت الحاضر ، وبالتالي فانه لا يوجد نقد كمبودي حالياً ، ولا يجري استعمال اية عملة اخرى . وهذه تجربة فريدة في العالم ، ويصعب على الذين لم يتعرفوا على كمبوديا في الوقت الحاضر تصورها . ولكن معرفة ذلك على الطبيعة تبعث على الارتياح البالغ وتجعلنا نتذكر الاضرار المتعددة والافات الاجتماعية التي تترتب على تداول النقد والاهتمام به محلياً ، وذلك بما نعقده من مقارنة بين اوضاع المجتمعات الانسانية الاخرى وبين الصورة الفريدة في كمبوديا الديمقراطية .

والشكل الاخر للتجارة الداخلية هو التبادل بين الدولة والتعاونيات ، فمقابل تزويد

الحكومة التعاونيات بما لا يتوفر لها من تبادلاتها . تصدر التعاونيات فائض انتاجها للدولة .

٢) التجارة الخارجية : يتجمع لدى الدولة ما يرد اليها من ملكياتها وما يصدر اليها من الملكيات الجماعية (بالمقايضات) فتقوم بتخزين قسم لمواجهة الطوارئ والمكوارث الطبيعية ، وتصدر القسم الاخر للخارج مقابل الحصول على مواد يصعب توفيرها داخليا ومقابل الحصول على العملة الصعبة اللازمة للدولة . وتسعى دولة كمبوديا الديمقراطية الى رفع المستوى المعيشي لسكانها ، مع التمسك بمبدأ الاعتماد على النفس ، ودفن كل اساليب ومظاهر الاقتصاد السابق .

واكرر ما ورد في وقت سابق من أن اهم صادرات كمبوديا في نطاق التجارة الخارجية هي الخشب والمطاط والاسماك البحرية والسجاير والضمور والارز . اما احتياجاتها فهي لمن تتعدى الامور التكنولوجية مستقبلا ، اذ ان الدولة تيزل قصارى جهودها لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف المجالات ، وبالتالي فان الصورة الراهنة تشير الى ان الاستيراد سيكون في نطاق ضيق يكاد لا يذكر وهذا ما يقتضيه مبدأ الاعتماد على النفس .

الموضع الاجتماعي : كما ورد في صفحات سابقة فان التعاونية في الوقت الحاضر هي الوحدة الاجتماعية وهي في الوقت ذاته وحدة تعليمية ونتاجية ودفاعية وفيها الخدمات كالصحة والرعاية الاجتماعية وقد شملت التعاونيات كل طبقات المجتمع القديم وصورتهم في بوتقة واحدة لهم نفس الفرص ونفس الاوضاع ، وعليهم نفس الواجبات يعملون يدا بيد دون اية امتيازات لاحد دون الاخر ، وكانهم ولدوا من جديد ، ولا يظهر حاليا اي تناقض او صراع طبقي او اجتماعي حاد ، ورغم وجود هذه التناقضات كامنة بشكل او باخر ، فانه ليس لها مظهر في الوقت الحاضر .

والتثقيف والانتاج والممارسة هي اساس التكوين الحياتي الجديد . ولا يوجد في الوقت الحاضر تنظيم للأسرة من حيث تحديد النسل او تحديد سن الزواج ، بل ان الحكومة تحث الشباب والشابات على الزواج لان الشعب الكمبودي لا يتجاوز تعداد السبعة ملايين ، بالإضافة الى ما تسببت فيه الحرب من ضحايا بلغت أكثر من ستمائة الف نسمة ، بينما التقديرات الاقتصادية تشير الى أن القدرة الاستيعابية للبلاد تتطلب وجود خمسة عشر مليون نسمة . وفي نفس الوقت منعت الدولة حسب الدستور تعدد الزوجات للرجل وتعدد الأزواج للمرأة ، وهي حالات كانت رائجة في الماضي والأسرة في العهد الجديد متماسكة زوجا وزوجة واطفالا ، ولها الوضع المحترم بل المقدس في التعاونية ، وقد علمت أن حالات العبث خارج نطاق الزواج ممنوعة ، لاعتبارها من مظاهر البرجوازية المحاربة في كمبوديا الجديدة .

اما فيما يتعلق بالبطالة والعمل ، فقد نص الدستور بما معناه ، أنه لا يوجد اي كمبودي بلا عمل ، أي ان البطالة معدومة نهائيا ، حتى الشيوخ ، والمناضلين الذين شوهت الحرب اطرافهم ، لهم اعمال تتناسب مع السن والقدرة ، وقد نشأت روح الاعتزاز بالعمل حتى لا تجد أي جريح أو مسن يقبل بان يعتمد في عيشه على عرق الغير . وكذلك رهبان الديانة البوذية الذين كانت تعج بهم « الباجودات » البوذية قد ذهبوا للريف كمواطنين عاديين يعملون في الزراعة بلا تجمعات خاصة او اية امتيازات ، هذا وأن الجهد الجماعي والانتاج

الجماعي وما يترتب على ذلك من ارتفاع في مستوى المعيشة يعود على المجموعة وذلك لعدم وجود ملكية فردية .

الفلاحون الجدد : تكرر استعمال هذه التسمية ، وهي في الحقيقة تطلق على أولئك الذين كانوا يعيشون في المدينة قبل اخلائها وتم إلحاقهم بالتعاونيات ، وكان من هؤلاء الموظفون المدنيون والتجار الكبار والصغار وأصحاب الحرف والمثقفون ورجال الدين وفقراء المدن . ولقد أصبح هؤلاء جميعا فلاحين يعملون في الزراعة والمهن الحرفية المطلوبة لها ، كسائر القرويين والريفيين السابقين ، ويعيشون معهم في نفس التعاونيات والبيوت الخشبية الريفية الجديدة ، وإن المرء ليشاهد الإلتسامات على كل ثغر عندما يقف بين الفلاحين جميعا .

القدامى منهم والجدد ، وهم يناضلون معا لا تمييز بين الواحد والآخر لا في الشكل ولا العمل ، في أية تعاونية ، وعند زراعة الأرز أو شق القنوات أو إقامة السدود أو جمع الأعشاب الضارة ، أو النقل على العربات التي تجرها الجواميس أو قيادة التراكاتورات ، أو عند التوجه للاجتماعات والعودة صفوفًا تحت الرايات الحمراء .

٠٠٠ لكنه من الطبيعي أن يكون هناك تآكل لدى بعض الفلاحين الجدد وخاصة بين الذين كانوا رجال أعمال ومستغلين كبار وأصحاب امتيازات ، إنما لا تبدو أية إشارة في الوقت الحاضر تدل على هذا التآكل . وتبذل حكومة كمبوديا الديمقراطية والشعب الكمبودي جهودًا جبارة لرفع المستوى المعيشي في البلاد بأقصى ما يمكن من جهد واختصار للزمن .

إعادة تأهيل المدن بالسكان : لو نظرنا إلى المدن الآن لوجدناها خالية تقريبًا من السكان ، لكن العمل في إعادة بناء المصانع التي تهدمت وتنظيمها وبناء منشآت جديدة في الضواحي لمشاريع مستقبلية جارٍ ليل نهار . أن الصناعات الحرفية الصغيرة وخاصة المتعلقة بالزراعة ستكون منتشرة في الأرياف وذلك لتطوير الزراعة من جهة ولإعمار الريف وتأهيله وتجنب التجمع في المدينة على حساب الريف مستقبلاً . أما الصناعات المتوسطة والثقيلة فأنها في أغلبها ستكون في ضواحي المدينة وهذا للاستفادة من المصانع القائمة أصلاً ومن المواصلات البرية والنهرية والبحرية .

وقد لاحظت هذه الظاهرة في ضواحي بنوم بنه ، إذ يجري ترميم وتشغيل المصانع القديمة وأغلبها قريب من نهر الميكونغ الملاحي . وفي ضوء ترتيب هذه الصناعات سيبدأ تأهيل المدينة ، ومن هنا يمكن أن نحكم بأن سكان المدينة مستقبلاً سيكونون من العمال وسيتركز التأهيل السكاني في الضواحي حيث الإقامة القريبة من المصانع ، ولا داعي لبناء بيوت جديدة للعمال ما دامت البيوت القديمة موجودة بشكل أوفر .

ولدى الاستفسار من بعض المسؤولين عن هذا الموضوع أجابوا بأن إعادة تأهيل المدن بالسكان مستقبلاً تتوقف على عاملين أساسيين ، أولهما حاجة المدينة المبنية على ما فيها من عمل إنتاجي يتطلب وجود العمال ، وثانيهما نوعية السكان إذ لا بد أن تتوفر فيهم إلى جانب الحاجة لوجودهم في المدينة صفات الوعي السياسي والأخلاق الثورية . وعرفت من مسؤولين آخرين بأن سكان العاصمة سيكونون كما يلي :

١ - العمال الذين يقيمون في الضواحي لاداء المهمات المذكورة آنفا .

٢ - الافراد الذين يقومون بتأدية الخدمات العامة التي يتطلبها وجود الحكومة وحياة المقيمين في العاصمة من كمبوديين ودبلوماسيين اجانب .

٣ - البعثات الدبلوماسية الاجنبية التي ستستقبل بتآن بالغ وبالتدريج .

اما بقية المدن سواء التي ما زالت فيها بيوت غير مدمرة او التي سيعاد اعمارها بعد الدمار الكلي الذي احدثته الحرب فانها ستقتصر على وجود الفئتين الاولى والثانية .

ولا شك ان هذا التنظيم الجديد سيساعد كثيرا على تحقيق هدف ازالة الفوارق في المساكن والمعيشة ، كما سيضمن اعمار كل بقعة في البلاد وينقي فيها حصر الرخاء في مناطق محددة والتعاسة في مناطق اخرى . كما سيقتل بالتدريج الرغبة في هجر الريف الى المدن وذلك لان المستوى المعيشي في الموقعين سيكون بنفس المعدل في كافة انحاء كمبوديا .

رسالة الارض المحتلة

بيرزيت أول جامعة عربية في فلسطين

الخارج ، ويستطيعون الذهاب الى الارض المحتلة .

الجامعة الوطنية وتحديات الاحتلال .

جامعة بيرزيت ليست جامعة عربية عادية . لم تنشئها حكومة وطنية ، ولا يدفع نفقاتها جهاز تمويلي ثابت . انها تجربة تحد . فالتغلب على الصعوبات التكوينية تم عبر وعي جدي لضرورة الرد الوطني . فتحوّلت الجامعة من يد خاصة الى ايدي مجلس امناء فعلي ، يناقش اوضاعها من ضمن مفهوم وطني لدور الجامعة في ظل الاحتلال . اما المشاكل المالية المزمنة فيجري حلها عن طريق التبرعات والهبات . لذلك هي تجربة فريدة . ففي ايامنا ، لم تعد الجامعات الخاصة امرا ممكنا . لذلك كان التصدي الذي استطاعت جامعة بيرزيت ان تواجهه بنجاح ، هو تحد وطني اول . ففي ظل سياسة الابادة الثقافية التي يمارسها العدو ، لا بد من مواجهات ثقافية . والجامعة الوطنية في فلسطين هي احد اشكال هذه المواجهات . ورغم العسف الصهيوني : اقتحام حرم الجامعة اكثر من مرة . ابعاد رئيس الجامعة د . حنا ناصر . اعتقال الطلبة . منع طلبة الجليل من الالتحاق بالجامعة ، فان التحدي لا يزال مستمرا . والنشاط الثقافي الوطني يجد لنفسه مكانا رغم الاحتلال ، والاغاني الوطنية ترتفع في حفلة التخرج . فشعبنا يعرف كيف يكتشف اساليب الصمود .

يوم الاحد ١١ - ٧ - ٧٦ ، تم تخريج الفوج الاول من حملة شهادة البكالوريوس في العلوم والآداب من جامعة بيرزيت . يأتي هذا الحدث الهام في ارضنا المحتلة، ليكرس قضية الوجود الفعلي ، لأول جامعة عربية في فلسطين . وليقوم باثبات قدرة سكان الارض المحتلة ، على اكتشاف وسائل واساليب الصمود . فالى جانب الانتفاضات الجماهيرية ، والقتال المنظم في وجه الغزاة الصهاينة ، لا بد من اكتشاف وسائل انصمود الثقافي والفكري والمادي . فجامعة بيرزيت لا تستطيع بامكانياتها الحالية ان تكون اكثر من اشارة على امكانية المؤسسات الجماهيرية الجادة في اكتشاف وسائل الصمود ، وفي تطويرها .

تأسست مدرسة بيرزيت عام ١٩٢٤ على يد المرحومة نبيهة ناصر ، ثم تحولت الى مدرسة ثانوية كاملة عام ١٩٣٠ . وفي عام ١٩٥٣ اضيف الى الكلية الصف الجامعي الاول وتبعه الصف الجامعي الثاني عام ١٩٦١ . وبعد حرب حزيران، وسقوط بقية اجزاء الوطن تحت الاحتلال الصهيوني ، جرى تحويل الكلية الى جامعة كاملة . واستطاعت بذلك ان تشكل احد البرود الوطنية على الاحتلال الصهيوني ، بوصفها مركزا ثقافيا وطنيا من جهة ، واطارا للحد من هجرة الطلبة والاساتذة الى خارج الارض المحتلة . وربما نقطة جذب للعديد من الجامعيين الفلسطينيين والعرب الذين يعملون في

مهمات اجتماعية ملموسة : فمجلس الطلبة المنتخب يشرف على برنامج العمل التعاوني وهو برنامج بالغ الأهمية . إذ يقوم الطلبة في أطره بأعمال مجانية ، تشتمل على المساهمة في شق الطرق ، ومهمات في مؤسسات عامة كالمستشفيات أو العمل مع الفلاحين في مواسم القطف . كما يساهم الطلبة في مكافحة الأمية . فهناك الآن مركزان لمكافحة الأمية الأول في بيرزيت والثاني في مخيم الجلزون . وهناك مشروع لفتح ستة مراكز جديدة لمكافحة الأمية . ينحصر عمل مكافحة الأمية الآن وسط الإناث ، حيث توجد نسبة مرتفعة جدا من الأمية وتصل إلى حدود ٦٠ ٪ .

الثقافة والمسألة الوطنية .

يعمل في الجامعة الآن ٥٦ استاذا منهم ٢٠ استاذا يحملون شهادة الدكتوراه . ٢٠ ٪ من أفراد الهيئة التعليمية اجانب : كندا ، إيرلندة ، انكلتره ، الولايات المتحدة . ومشكلة توسيع الهيئة التعليمية ، هي إحدى أعقد مشاكل الجامعة . قسطنط الأحتلال لا تسمح للاساتذة العرب بالدخول . لذلك يجب الاعتماد على المتخصصين من أبناء الأرض المحتلة ، أو على الاساتذة العرب العاملين في الخارج والذين يحملون جنسيات اجنبية .

لا تزال الجامعة على المستوى الأكاديمي باللغة التواضع . فهي لا تعطي سوى البكالوريوس في الآداب والعلوم إلى جانب شهادة التربية . وهي تؤهل لتبيل البكالوريوس في اللغة العربية ، اللغاة الانكليزية ، علم الاجتماع ، علم الآثار ، التاريخ ، الاقتصاد ، إدارة الأعمال . والرياضيات ، الفيزياء ، الكيمياء ، علم الاحياء .

أي ان الجامعة لا تزال تفتقر إلى الكليات التطبيقية : طب ، هندسة ،

تضم جامعة بيرزيت حوالي ٥٥٠ طالبا وطالبة ، يأتون من جميع ارجاء الوطن المحتل ، من الضفة والقطاع والجليل . (عدد الطلبة القادمين من الجليل هو عدد ضئيل جدا ، لم يكن في السنة الماضية يتجاوز عشرة طلاب) . ويأتي ٢٠ ٪ من الطلبة من المناطق الفقيرة - مناطق القطاع اساسا - و ٣٠ ٪ من القرى . و ٥٠ ٪ من المدن الرئيسية . هذا الاستقطاب الكبير نسبيا ، لا يحل مشكلة التعليم العالي في الأرض المحتلة لسببين :

الأول هو عدم قدرة الجامعة، بإمكانياتها الحالية على استيعاب عدد كبير من الطلاب .

والثاني - هو مسألة الأقساط نفسها . فالجامعة ، بوصفها جامعة خاصة، مضطرة إلى أخذ أقساط من الطلاب . وهذه الأقساط بدورها لا تغطي عمليا سوى ٢٠ ٪ من نفقات تعليم الطالب . لذلك تلجأ الجامعة إلى التبرعات من المؤسسات الأهلية والخاصة في سبيل الاستمرار .

يرافق اتساع أماكن الاستقطاب (جميع مناطق الأرض المحتلة تقريبا) ، نسبة مرتفعة نسبيا لقبال الإناث على التحصيل الجامعي . نسبة الإناث هي حوالي ٣٠ ٪ إلى مجموع الطلبة .

يأخذ النضال الطلابي في بيرزيت بعده، بوصفه جزءا من النضال الوطني العام في الأرض المحتلة . فهناك عشرة طلاب لا يزالون معتقلين ، وهناك المدرس تيسير عاروري الذي لا يزال منذ نيسان ١٩٧٤ رهن الاعتقال الإداري . وهناك عضوان في مجلس الامناء عبد الجواد صالح والمفرد طوياسي ، ابعدا إلى خارج الأرض المحتلة .

هناك جانب آخر من العمل الطلابي يسترعى الاهتمام بشكل خاص . هو العمل خارج الجامعة . فتح اسوار الجامعة امام

زراعة ... الباهظة التكاليف .

نلاحظ في البرنامج الاكاديمي ثلاث مسائل بالغة الاهمية :

١ - التشديد على اللغتين العربية والانكليزية . واعطاء الدروس باللغتين . مع تشديد على اللغة الانكليزية التي تشكل لغة جميع المواد العلمية ، وبعض مواد العلوم الانسانية . هنا تطرح مسألة التعريب . وهي مسألة لا يمكن حلها في اطار بيرزيت وحدها . ولكن الموجهة العامة في تعريب التعليم العالي ، تعني محاولة جديده للابداع الثقافي . فلا وجود للابداع العلمي وخاصة في ميدان العلوم الانسانية .

٢ - البرامج التي تعالج مسائل مباشرة تتعلق بالموضع الفلسطيني : الآثار ، الفلكلور . المجتمع العربي . التاريخ ...

٣ - محاولة تطوير البرنامج الاكاديمي في اتجاه البحث العلمي ، عبر مركز الابحاث والتوثيق داخل الجامعة . الذي يحاول جمع جميع الوثائق المتعلقة بالشعب الفلسطيني . كما بدأ يعد مجموعة من الابحاث الميدانية ، التي سينشر بعضها في فترة قريبة : مشاكل التعليم في الارض المحتلة . هجرة المتعلمين من الارض المحتلة . مشاكل الاتصال بين عرب الارض المحتلة سنة ١٩٤٨ وسكان الضفة والقطاع . الاقتصاد الزراعي في الارض المحتلة ...

الى جانب هذا المجهود الاكاديمي ، هناك مجموعة من النشاطات الثقافية التي تقوم بها الجامعة . مسرحيات . وقصائد ملحنة بطريقة حديثة . الرياضة الايقاعية ، ومجموعة من المحاضرات : الفولكلور الفلسطيني ، العائلات الكبيرة في فلسطين وموقفها من القضية ...

ان النشاط الثقافي الذي تقوم به جامعة بيرزيت ، يحولها اليوم الى مركز رئيسي لتضال شعبنا داخل ارضنا المحتلة . فالجامعة الفلسطينية ، التي كانت اشبه بالحلم ، والتي ووجهت محاولات انشائها بمعارضة واشكالات متعددة ومضايقات مختلفة ، تتحول في بيرزيت الى امكانية فعلية ، والى مشروع ملموس يستقطب حوله هيئة تعليمية مناضلة ، وطلاباً يتخرجون ليبقوا فوق ارضهم ، رافضين مغريات الهجرة . يشاركون شعبهم في مواجهة اليومية الحادة .

وعندما اصدرت سلطات الاحتلال قراراً بمنع قبول الطلبة من عرب الجليل والمثلث في الجامعة ، صرح شمعون بيرس ، وزير الدفاع الصهيوني ، بأن ذلك القرار صدر « نظراً للتحريض المتطرف المعادي لاسرائيل الذي تمارسه جامعة بيرزيت » .

مجرد محاولة متواضعة ، تشير الى قدرة شعبنا ، على اكتشاف نفسه ، وعلى البقاء في ارضه . لانه لا يصنع مصيره فقط . بل يفتح بنضاله الوطني نوافذ الثورة العربية .

رأى

الدلالات السياسية لاغتيال محمود صالح

اقدام بعض المتنفذين في وزارة الداخلية الفرنسية على اعتقال المناضل «ابو داوود»، الذي ذهب الى باريس يعلم وموافقة وزارة الخارجية الفرنسية ، للاشتراك في تشييع جثمان الشهيد محمود صالح .

وإذا كان اغتيال كل هؤلاء المناضلين قد اثار في حينه الكثير من التساؤلات عن ظروف وملابسات اغتيالهم ، فإن اغتيال المناضل محمود صالح ، وفي هذا الوقت بالذات ، يثير أكثر من تساؤل ويضع أكثر من علامة استفهام حول حادث الاغتيال ، وحول ملابساته واهدافه السياسية . فالجريمة وقعت في وقت تراجعت فيه كثيرا حرب العمليات الخارجية او « حرب الظل » كما تسميها المصابير الاسرائيلية . ومنذ ثلاث سنوات - تقريبا - بدل المناضلون الفلسطينيون تكتيكاتهم في الساحة الدولية، فبدلا من العمليات العسكرية الخارجية التي كانت تستهدف المراكز والمؤسسات الصهيونية ، كثفوا من دائرة نشاطهم السياسي والاعلامي في العواصم والمدن الاوروبية ، وهو نشاط بدأ يعطي مردودا اكبر بكثير ، واقوى وامتن ، من ذلك المردود الذي نجم عن عمليات العنف الخارجية . فهل اغتيال المناضل محمود صالح كان محاولة لاغتيال هذا النشاط قبل ان يتبلور ودفع النضال الفلسطيني في الساحة الدولية الى دائرة العنف الخارجي مجددا ؟

مساء الثالث من شهر كانون الثاني «يناير» الماضي قام عملاء صهيونية باغتيال المناضل محمود صالح في باريس ، وذلك باطلاق عدة طلقات من مسدس عليه بينما كان يقوم باغلاق باب المكتبة العربية التي يشرف عليها ، والواقعة في الحي اللاتيني .

وليست هذه المرة الاولى التي يتعرض فيها مناضلون فلسطينيون وعرب الى الاغتيال في باريس على يد عملاء صهيونية . فقد اغتيل خلال السنوات الماضية وفي فترات مختلفة ، المناضلون باسل الكبيسي ومحمود الهمشري ومحمد بوضيا . كذلك فقد تعرضت المكتبة العربية لعدة هجمات من عملاء صهيونية منذ انشائها في العام ١٩٧٤ ، ففي شهر كانون الثاني «يناير» من العام الماضي قام العملاء الصهيونية باحراقها . ولا شك ان استهداف هذه المكتبة التي تقوم بنشر وتوزيع الكتب العربية ، يدل على ما تقوم به من دور سياسي في نشر الوعي بالقضايا العربية بشكل عام والقضية الوطنية الفلسطينية بشكل خاص .

وحتى الان لم تكشف السلطات الفرنسية شيئا عن قام بهذه العمليات القذرة ، ولعل هذا ما يثير الكثير من التساؤلات عن موقف ، وربما تواطؤ ، اجهزة معينة في دوائر البوليس الفرنسي مع مرتكبي هذه الاعمال الاجرامية . وما يعزز شكوكا كهذه

الذين يعرفون المناضل محمود صالح يقولون عنه انه كان كتلة من النشاط والحيوية ، وانه استطاع خلال اقامته غير القصيرة في باريس اقامة شبكة واسعة من العلاقات مع القوى الديمقراطية والثورية في فرنسا . وكانت المكتبة العربية التي يشرف عليها مركزا لاستقطاب قوى عديدة لصالح القضية الوطنية الفلسطينية والقضايا العربية . ويقول عارفوه ، ايضا ، انه كان بما يمثله من مواقف سياسية جريئة ، محط نقمة الاوساط الصهيونية في فرنسا ، ومحط عدم رضا وعدم ارتياح دوائر عديدة في البوليس الفرنسي ، فهل الاغتيال اذن كان يستهدفه كشخص ام كموقف ام كحالة ؟

نحن لا نشك لحظة ان اغتيال المناضل محمود صالح كان يستهدف هذه الامور مجتمعة ، الشخص والموقف والحالة ، وكان محاولة صهيونية لاستباق وتطوير اية تحركات محتملة قد يقوم بها المناضلون الفلسطينيون في الساحة الدولية .

الثلاثة في باريس . ويتضح من استعراض الاسماء التي اغتيلت او التي كانت على القائمة ولم تنجح محاولات اغتيالها ، ان هذا الفريق الاجرامي كان يختار ضحاياه اختيارا . كان يختار ويلحق المناضلين النشطين والفاعلين ، والذين استطاعوا بنشاطهم وقدرتهم ان يوجدوا اطارا واسعا من الاصدقاء والمتضامنين مع القضية . فالشهيد محمود الهمشري ، مثلا ، لم يكن شخصا عاديا ، بل كان معروفا في الاوساط التقدمية الفرنسية ، كان معروفا بقدرته السياسية وحيويته وباخلاصه للقضية التي نذر نفسه لها . ولذلك كان هدفا كشخص وموقف وكحالة . وعندما اغتيل الهمشري كان محمود صالح من خيرة من يتابع المهمة . لقد مضى ما يزيد على ثلاث سنوات بين اغتيال الهمشري واغتيال صالح ، فلماذا هذا الاغتيال اذن ؟

الشهيد محمود صالح استهدف كشخص ، ليس لانه هدفا سهلا اصطياده ، فمكان اقامته او تواجهه معروف حيث يكون دائما في مكتبته التي حولها الى مركز للنشاط ، بل لانه كان هدفا لا بد من اصطياده . فالاغتيال اذن استهدفه كشخص وموقف . ولكن لماذا جرى اغتياله في هذه الفترة بالذات ، وليس قبل سنة او سنتين مثلا؟ هل كان صعبا اغتياله آنذاك ؟ نشك في ذلك ، فقد كان موجودا دائما في مكتبته منذ ان انشأها في العام ١٩٧٤ ، وتغيب فترة عنها في العام ١٩٧٥ عندما قدم الى الى لبنان للدفاع عن الثورة ضد الهجمات الفاشية التي تعرضت لها ، ورجع الى باريس بعد ان اقدم العملاء الصهاينة على احراق مكتبته .

وهذا ما يجعلنا نشك في ان توقيت

اجان اشتداد حرب العمليات الخارجية بين المناضلين الفلسطينيين وعملاء المخابرات الصهيونية ، شككت الحكومة الاسرائيلية فريقا خاصا للاحقة المناضلين الفلسطينيين في الخارج ، وقد انيطت مهمة ادارة هذا الفريق الاجرامي الى اهارون ياريف ، الذي ربط بعلاقة خاصة مع غولدا مائير ، رئيسة الحكومة الاسرائيلية - آنذاك - . ويدل تشكيل فريق كهذا بادارة شخص كان مديرا للاستخبارات العسكرية وبعلاقة خاصة مع اعلى سلطة ، على ما كان لاعمال هذا الفريق من اهمية سياسية وامنية للعدو الاسرائيلي .

لقد نفذ هذا الفريق عددا من العمليات الاجرامية كان ابرزها اغتيال المناضلين

اوسع القوى الديمقراطية والثورية في العالم ، ليس بفعل هذه العمليات ، بل بفعل نضالاتها الوطنية ، بفعل نضالات اوسع الجماهير داخل الارض المحتلة وخارجها . بفعل نضالنا التحرري العادل ، الذي يفرض نفسه كنضال وطني تحرري ضد الصهيونية والامبريالية والقوى الرجعية . واي تغيب لهذه الحقيقة ستكون محصلته الاكيدة الانجرار وراء اعمال مغامرة والفوضى مجددا في البحث عن ابطال فرديين يمثلون حماسة واندفاعا واخلاصا وحباً للتضحية من اجل القضية ، ولكن تضحياتهم لا تأتي بمرود ، وتعيد الثورة التي اصبحت ارادة وواقعا الى الحلم من جديد . لماذا نقول ذلك ؟ نقول ذلك لاننا نرى في اغتيال المناضل محمود صالح في باريس وفي هذا الوقت بالذات محاولة صهيونية لاغتيال ما احرزته نضالاتنا الوطنية من مواقع متقدمة في الاوساط الديمقراطية والثورية في العالم .

لقد استطعنا بنضالاتنا الوطنية خلال السنوات الماضية وتحديدا بعد العام ١٩٧٣ ان نحرز مواقع متقدمة في اوساط الرأي العام الدولي ، واستطاع الاعلام الفلسطيني الواعي ان يضابق الدعاية الصهيونية وان يحرز تقدما عليها في بعض المجالات على الرغم من كل ما تملكه من وسائل ، ونحن لا نشك ان الصهاينة بدأوا يشعرون بضيق وازعاج كبيرين من تحرك مناضليننا السياسي الجريء والنشط في الخارج ، ولا سيما ان هذا التحرك اخذ يستقطب قوى عديدة بعد ان تخلص من « عقدة » العمليات الخارجية خلال السنوات الثلاث الماضية . وهو تخلص اريك ويريك الاوساط الصهيونية والامبريالية في الخارج لانه افقدها احدى اهم مرتكزاتها في الهجوم على النضال الوطني الفلسطيني ، ولهذا فقد جرى اغتيال

الاغتيال كان محض صدفة ، ويجعلنا نرجح ان التوقيت جاء ضمن حسابات اسرائيلية ومقدمة لنشاط صهيوني في الساحة الدولية خلال الفترة القادمة .

الى ما قبل العام ١٩٧٣ كانت عمليات العنف الخارجية هي السمة الغالبة على النشاط الفلسطيني في الساحة الدولية . وقد اثارت هذه العمليات - في حينها - ردود فعل واسعة ، سلبية وايجابية في الاوساط الديمقراطية والثورية في الخارج ، وكانت ردود الفعل السلبية اوضح وبرزت من الايجابية . ولقد كنا من الذين انتقدوا هذه العمليات في حينها ، وبيننا مخاطرها واثارها السلبية على النضال الوطني الفلسطيني . لقد استغل العدو الصهيوني هذا النمط من النضال الفلسطيني ، واتخذته ستارا ليخفي عملياته الاجرامية ضد الشعب الفلسطيني ، وعملياته الاجرامية القذرة ضد المناضلين الفلسطينيين في الخارج ، كما اتخذ منه مرتكزا لدمغ النضال الوطني الفلسطيني بدمغة الارهاب والعنف غير الثوري . ونحن وان كنا نخطئ هذا النمط من العمليات فكرا واسلوبا ، فاننا لا نعدم ان بعض العمليات الخارجية كان لها ما يبررها ، وان بعض هذه العمليات نقلت الاحساس بالقضية الوطنية الفلسطينية الى المجتمع الدولي الراكذ ، والى الرأي العام العالمي الذي كان مشبعا حتى التهمة بالدعاية الصهيونية واضاليلها . ولكن هذا لا يعني باي حال من الاحوال ، انه لو لم تكن هذه العمليات لما استطعنا تحريك مياه المجتمع الدولي الاسنة ، او لما استطعنا اختراق اذان الرأي العام العالمي التي اصمها وسخ الدعاية الصهيونية .

لقد فرضت القضية الوطنية الفلسطينية نفسها على المجتمع الدولي واخذت تستقطب

تعرض له الثورة الفلسطينية . ويبدو ان هذه الدوائر تاخذ في حسابها ما امسح عنه الحصار الذي تعرضت له الثورة الفلسطينية اثر معارك ايلول في الاردن . فبعد ان فقدت الثورة مواقعها العلنية في الاردن ، نما في الاوساط الفلسطينية تيار نهج العنف الخارجي . وعبر هذا النمو عن نفسه بكثافة العمليات الخارجية خلال عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ . ونحن لا نذيع سرا اذا قلنا ان الحسابات الصهيونية هذه مجرد هراء ، فالد الذي بلغه النضال الوطني الفلسطيني تخطى اطار العنف الخارجي كوسيلة للخروج من الحصار . اضافة الى ان العنف الخارجي لم يكن وليد الانحسار والتطويق فقط بل كان نهجا خاطئا ، وهو نهج اخذ بالتراجع يوما بعد يوم على ارض الممارسة النضالية .

على ضوء كل ذلك ، فاننا نرى ان اغتيال المناضل محمود صالح ، هو عمل صهيوني استباقي لمواجهة احداث متوقعة . اضافة الى انه عمل يستهدف فتح ملف العمليات الخارجية لمواجهة التصرك السياسي والاعلامي النشط للقوى الوطنية الفلسطينية ومحاولة تطويق هذا التحرك بذكريات العنف الخارجي . وهذا ما تؤكد الملابس التي رافقت اعتقال واطلاق سراح المناضل « ابو داوود » .

اعتقال المناضل ابو داوود .

سافر الاخ ابو داوود الى باريس ضمن وفد فلسطيني لحضور تشييع جثمان الشهيد محمود صالح . لقد دخل الاخ ابو داوود فرنسا باذن رسمي وبمعرفة وزارة الخارجية الفرنسية . وخلال وجوده في باريس التقى مع مسؤولين في وزارة الخارجية الفرنسية . واعتقل بعد هذا اللقاء ويوم تشييع جثمان الشهيد محمود صالح .

محمود صالح لاصابة عدة اهداف في ان واحد : (١) ابعاد عنصر فاعل ونشط من الطريق (٢) خلق حالة من الذعر لدى النشيطين من المناضلين في الخارج ، لجعل حركتهم اضيق واقل نشاطا . ولقد شكلت العاصمة الفرنسية خلال السنتين او الثلاث الماضية احدى اهم مراكز النشاط السياسي الفلسطيني ، واخذت في الازمنة الاخيرة تمثل مركز جذب لقوى عديدة ، وهذا ما اثار الاوساط الصهيونية فيها . وليس صدفة ان تتركز الاغتيالات التي نفذها الصهاينة ، في باريس ، وليس صدفة ايضا ان لا يكشف البوليس الفرنسي حتى الان عن اي من مرتكبي هذه العمليات الاجرامية . ولهذا فنحن لا نستبعد ان يقدم العملاء الصهاينة على اعمال اجرامية اخرى في فرنسا تحديدا وخارج فرنسا بشكل عام ، في محاولة منهم لخنق هذه الحالة قبل ان تنمو وتتجذر ، ولا سيما بعد ان ضاقت مجالات الاعلام الفلسطيني اثر النتائج التي اسفرت عنها الحروب الاهلية الوطنية في لبنان ، واعادة التحرك السياسي الفلسطيني في الخارج الى دائرة العنف والعنف المضاد ، لتضييق الخناق على هذا التحرك وعزله عن اطاراته الصديقة والمناصرة له . وكما قلنا ، فقد اتخذ العدو الصهيوني من العنف الخارجي مرتكزا لتضويبه نضالاتنا الوطنية وعزلنا عن الراي العام الدولي .

٣) استباقي اي توجه نضالي نحو العودة الى العنف الخارجي بتهيئة المجتمع الدولي لشحن هجمة واسعة على نهج العمليات الخارجية . نحن لا نشك اطلاقا ان الدوائر الصهيونية تبني حسابات الان على ان ما اسفرت عنه الحرب الاهلية الوطنية في لبنان من نتائج قد يدفع بعض القوى الفلسطينية الى العودة الى العنف الخارجي للخروج من دائرة الحصار الذي

السياسي الفلسطيني في الخارج . ولذا فقد بنت الدائرة الفرنسية التي امرت بالاعتقال، أن الحادثة قد تسفر عن امرين: أما أن يسلم الاخ ابو داوود الى المانيا اذا طالبت به ، ليفتح تسليمه الى المانيا ملف حادثه ميونيخ . واما اذا تعذر تسليمه الى المانيا ان تحرج السلطات الفرنسية في اطلاق سراحه ، واذا اطلقت سراحه ، فيظهر وكأنه خضوع للضغط العربي ، وكلا الحالتين تخدمان التحرك الصهيوني ضد النشاط الفلسطيني في الخارج . وقد ذكرت بعض الصحف الفرنسية ان الداخلية الفرنسية تلقت من المانيا برقية يوم اعتقال الاخ « ابو داوود » تشير الى ان وزارة العدل الالمانية ستترسل في اليوم التالي طلبا بتسليمها « ابو داوود » . ولكن المانيا لم ترسل هذا الطلب . ولذا فقد كانت فرنسا محرجة في استمرار اعتقاله ، فاطلقت سراحه .

لقد اشارت الاوساط الصهيونية والحكومة الاسرائيلية زوبعة كبيرة ضد اطلاق سراح الاخ « ابو داوود » وصورت الامر كأنه خضوع للضغط العربي . ولا شك ان اطلاق سراح الاخ « ابو داوود » قد افشل الحملة الصهيونية او وضع العصي في عجلاتها . والسؤال الان بعد ان فتحت العمليات ، جريمة اغتيال المناضل محمود صالح ، وحادثة اعتقال الاخ « ابو داوود » ملف العمليات الخارجية مجددا هو : هل ينجح العدو الصهيوني في إعادة التحرك الفلسطيني في الخارج الى حلقة الدوران في العنف الخارجي ، الى العتف والعنف المضاد ؟ وعلى الرغم من اننا نشك في ذلك فأننا نرى ان الاجابة على سؤال كهذا متروكة لكل القوى الوطنية الفلسطينية حتى تصيغها بشكل ثوري وقاعل .

غ . خ

وتشير كل المعلومات المتوفرة ، ان وزير الداخلية الفرنسي هو الذي اصدر امرا باعتقال الاخ ابو داوود دون معرفة لا رئيس الوزراء ولا رئيس الجمهورية ، ولكن يعد ان اثار الاعتقال كل هذه الضجة تنصل وزير الداخلية من معرفته بالامر والقى باللوم على بعض المتنفذين في وزارة الداخلية .

ونحن نشك ان تكون الجهة التي كانت وراء اعتقال الاخ ابو داوود غير واعية لنتائج ما اقدمت عليه وانها ستضطر الى اطلاق سراحه بعد ايام . وتشير كل المعلومات ان الاعتقال جاء ضمن الحسابات الصهيونية ويخدم المخطط الصهيوني في إعادة فتح ملف العمليات الخارجية . فوزير الداخلية الفرنسي معروف بمواقفه العلنية من العنف الخارجي وما يسمى بالارهاب الدولي ، ومنذ أشهر وهو يشهر في فرنسا حملة واسعة ضد ما يسميه بالارهاب الدولي . وقد اصدر مؤخرا تعليمات الى الشرطة الفرنسية تعطيلها الحق بايقاف اي سيارة مدنية وتفتيشها بحجة مقاومة « النشاط الارهابي » ومنع حدوثه . ولعل هذا ما يفسر لنا أن التحقيقات التي اجرتها الشرطة الفرنسية حتى الان حول جريمة اغتيال المناضل محمود صالح ، لا تتعدى كونها تحقيقات شكلية . اضافة الى أن التحقيق تناول دائرة اصدقاء الشهيد والنشاطات التي كان يقوم بها وليس تحقيقا حول الجهة التي يشك انها ارتكبت الجريمة .

ولقد اشار بعض الذين هم على اطلاع بحيثيات اعتقال الاخ « ابو داوود » و اطلاق سراحه ، ان الدوائر التي امرت بالاعتقال كانت تستهدف من الاعتقال ، لمس جريمة اغتيال المناضل محمود صالح بافتعال قضية اخرى، وفتح ملف العمليات الخارجية ضد التحرك

تقرير

قوات الردع العربية (من تشرين الأول الى كانون الثاني ١٩٧٦)

وضمن هذا الاطار جرت اتصالات عربية رسمية وغير رسمية ، وكثف ممثلو منظمة التحرير في البلدان العربية نشاطاتهم ، ودعت دولة الكويت في ١٥ اب الى عقد مؤتمر قمة ، وبدأ الاستاذ كمال جنبلاط جولته الى بعض العواصم العربية منذ ٢٧ ايلول . وكانت الغاية من كل ذلك تعريب الحل ، طالما ان انفراد القوات السورية بالحل ، واعلان «القوات الانعزالية» عن تحالفها معها ، يثير شكوك المقاومة والحركة الوطنية ، وينذر بوقوع صدام عنيف بين السوريين والحركة الوطنية والمقاومة ، يستغله اليمين اللبناني لمتابعة هجمته وتحقيق مكاسب لا يسمح بها ميزان القوى الذاتي .

ولقد زاد الاهتمام العربي بعقد مؤتمر القمة لحل النزاع بعد ان تحول الصراع اللبناني الى صدام مع سورية ، يهدد بالاتساع والتحول الى صراع مسلح عربي ، كما انه يضعف سوريا ويضعف بالتالي المعسكر العربي عندما تبدأ مسيرة التسوية السلمية المنتظرة في مطلع العام ١٩٧٧ ، بعد انتهاء الانتخابات الاميركية ، واستلام الادارة الاميركية الجديدة مهماتها . وكان وراء الاهتمام العربي ايضا سبب اخر يتمثل في ان الصدام مع سورية يمكن ان يؤدي الى تصفية المقاومة ، الامر الذي يتعارض مع اجماع الامة العربية على دعم منظمة التحرير واعتبارها ممثلاً

بعد فشل جميع محاولات ايقاف القتال في لبنان ، قامت القوات السورية المتواجدة في البقاع وبعبك والشمال ، بالتحرك عسكريا في محاولة لحسم النزاع بالقوة .

وفي هذه الفترة استغلت «جبهة الكفور» التناقض القائم بين الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية من جهة ودمشق من جهة ثانية ، فكثفت اتصالاتها مع سورية ، ولكنها بقيت على موقفها السابق الذي يرفض دخول اي قوات عربية الى المناطق التي تسيطر عليها ، حتى لو كانت هذه القوات سورية . وعلى هذا الاساس كان اي تقدم تقوم به القوات السورية سيواجه بالتأكيد نحو مناطق الحركة الوطنية والمقاومة . وكانت المقاومة والحركة الوطنية ميالتين الى تعريب الازمة ، بينما كانت «جبهة الكفور» تعارض التعريب ، وتفضل استمرار المبادرة السورية ، وتحفظ بحقها في اللجوء الى التدويل كورقة اخيرة اذا ما اوقف السوريون مبادراتهم . وكانت الاتصالات العربية المكثفة تجري لعقد مؤتمر قمة عربي يؤمن مصالحة المقاومة وسورية ، وتلطيف الاجواء بين دمشق والقاهرة ، ويؤدي الى تضامن عربي يخلق المناخ الملائم لحسم الازمة اللبنانية سياسيا ، وتعبئة القوى والطاقات لمواجهة المرحلة التالية في تسوية ازمة الشرق الاوسط .

دمشق على تغيير موقفها هو ضغط حقيقي من السعودية ، وفي ١٣ - ١٠ صرح مصدر سوري رسمي أن عبد الحليم خدام نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية ، سيرأس وفد سوريا إلى مؤتمر القمة العربي المقرر انعقاده في القاهرة في ١٨ تشرين الأول ، وأن الرئيس حافظ الأسد لن يحضر المؤتمر .

وفي ١٤ - ١٠ صرح مصدر مسؤول من القاهرة أن الرئيس المصري أنور السادات يبلغ الرؤساء والملوك العرب مساء ١٣ - ١٠ أن مؤتمر القمة لن يجتمع ، على الأقل على مستوى القمة ، إذا لم يحضره الرئيس السوري حافظ الأسد ، وأن الرئيس السادات بعث برسائل إلى الملوك والرؤساء العرب تحمل هذا المعنى وقال فيها : أنه إذا اتاب الرئيس الأسد وزير الخارجية عبد الحليم خدام لحضور القمة العربية فهو لن يحضر المؤتمر ، وسينتدب لحضوره السيد محمود رياض وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية .

وعندما تعذر التوصل إلى حل للمعضلات التي اعترضت عقد المؤتمر ، قام السوريون بمظاهرة قوة جديدة على محور صوفر - بحدود - عاليه ، ومحور جزين - صيدا ، في منتصف تشرين الأول . ووقعت على هذين المحورين صدامات عنيفة ، مما أدى إلى تضائل إمكانات انعقاد مؤتمر القمة العربية في القاهرة وتأجيله إلى موعد لاحق ، وقامت ليبيا بسحب رئيس مكتب العلاقات الليبي من دمشق احتجاجاً على استمرار العمليات العسكرية ، فكانت ثاني دولة عربية تقف هذا الموقف بعد العراق الذي سحب سفيره من دمشق في حزيران ١٩٧٦ احتجاجاً على الصدام السوري الفلسطيني آنذاك . وبرزت أمام هذا التصعيد العسكري والسياسي فكرة عقد القمة المصغرة السادسة في الرياض كبديل لها ، وقبل

شرعياً للشعب الفلسطيني ، خاصة وأن اليمين اللبناني الذي تصلبت مواقفه منذ حزيران ١٩٧٦ ، واعتقد أن بوسعها شن الهجوم الاستراتيجي العام ، اجتد يعلن عن رغبته في تصفية المقاومة جسدياً ، ومحرير لبنان من آخر فلسطيني .

وفي منتصف ايلول اعلن الرئيس أنور السادات بأن مصر تحضر لعقد مؤتمر قمة سداسي في الرياض للبحث في الازمة اللبنانية ، وأنها مستعدة لحضور هذا المؤتمر في أي وقت ، على أن توافق على ذلك الأطراف الأخرى ، وهي السعودية وسوريا والكويت ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وأن تعلن هذه الأطراف عن استعدادها لحضور هذا المؤتمر . وعندما تأخر عقد مؤتمر القمة بسبب الشروط والشروط المعاكسة ، قامت للقوات السورية باجتياح المتن الشمالي في ٢٨ - ٩ و ٢٩ - ٩ . واستغل اليمين اللبناني ذلك لاستثمار فوز الغير والمبدء « بمعركة التحرير » ، وارتكب مجزرتي صليما وأرصون اللتين دفعتا السوريين إلى تحديد نشاط اليمينيين في هذه المنطقة ، ومنع تواجد المسلحين الانعزاليين على أرض المتن الشمالي .

وفي ٢٩ - ٩ - ٧٦ دعا الرئيس السادات إلى القمة السادسة العاجلة ، ويات انعقاد هذا المؤتمر متوقفاً على الموقف السوري ، بعد أن اعلنت السعودية والكويت والرئيس سركييس ومنظمة التحرير الفلسطينية موافقتها . وذكرت مصادر في القاهرة أن سوريا وضعت شروطين لحضور مؤتمر القمة هما : ضرورة اشتراك الاردن ، وعدم اشتراك عرفات شخصياً . ولكن منظمة التحرير ابلفت الجامعة العربية في ٣٠ - ٩ أن ياسر عرفات سيمثلها في القمة ، وقالت وكالة الصحافة الفرنسية في القاهرة في ٢٩ - ٩ « أن الشيء الوحيد الذي يحمل

لمواجهة تطورات الوضع . وعقد « التجمع الاسلامي » في ١٥ - ١٠ اجتماعا دعا فيه لتنفيذ مقررات جامعة السدول العربية المتخذة في حزيران ، واعلن انه فوجيء « بالتوغل السوري » وفي اليوم نفسه عاد الوفد الكتائبي من دمشق بعد زيارة دامت ثلاثة ايام وجرى خلالها بحث الوضع العسكري المستجد يعد معركتي جزين والجيل ، وتركزت المحادثات على مسألتين اساسيتين هما : التنسيق بين « القوات الانعزالية » و « القوات السورية » في التحركات العسكرية خصوصا في الجنوب، ومتابعة ما يجري في عاليه ، والبحث في الوسائل السياسية والعسكرية لتأمين عودة الامن الى المنطقة . وقال مصدر كتائبي ان الجانب السوري اكد بان المبادرة السورية بشقيها العسكري والسياسي مستمرة الى النهاية .

المؤتمر السداسي يحول « قوات الامن » الى « قوات ردع »

بدأ مؤتمر القمة السداسية اعماله في الرياض بتاريخ ١٦ تشرين الاول ١٩٧٦ في ظل وقف القتال مع سوريا ، رغم استمرار القتال والقصف والقنص على جميع المآور بين المقاومة والحركة الوطنية من جهة و « القوات الانعزالية » من جهة ثانية ، وخاصة في الجنوب ، حيث استغل الجيب الانعزالي انشغال المقاومة والقوات المشتركة ، في الجبهات الاخرى ، واحتل ثكنة مرجعيون في ١٨ - ١٠ وهو اليوم الاخير للمؤتمر .

وحضر المؤتمر كل من الملك خالد عاهل السعودية والشيخ صباح سالم الصباح امير دولة الكويت ، والرئيس المصري انور السادات والرئيس السوري حافظ الاسد والرئيس اللبناني المياس سركييس (دون ان يكون معه رئيس الوزراء الذي تعذر عليه

الفرقاء الاساسيون بالقمة البديلة . ومن المؤكد ان عنف المعارك كان سببا في دفع الدول العربية نحو عقد هذا المؤتمر ، كما اعطى طول هذه المعارك المجال الزمني لانتهاء المباحثات وتذليل الصعوبات المتعلقة بعقد المؤتمر .

اما على الصعيد اللبناني فقد اجتمع الرئيس سركييس في ١٣ - ١٠ مع الرئيس المسابق كميل شمعون والشيخ بيار الجميل بغية اخذ رأي « الجبهة » بالموافقة على حضور رئيس الوزراء رشيد كرامي هذا المؤتمر ، خاصة وان رئيس الوزراء اللبناني قد طلب من الرئيس سركييس المشاركة في تمثيل لبنان في مؤتمر القمة . وجوبه الرئيس سركييس برفض « جبهة الكفور » المطلق لهذا الطلب ، ورفض حتى البحث في هذا الموضوع، مع الاصرار ان يتمثل لبنان برئيس جمهوريته اذا ما قرر المشاركة في المؤتمر .

وعلى اثر الاجتماع طالب الرئيس سلام بضرورة حضور كرامي مؤتمر القمة ، لضرورة وجود رئيس الحكومة مع رئيس الجمهورية في مؤتمر القمة وفي اي اجتماع يعقد على مستوى الرؤساء ، لان هذا الحضور يعزز الوحدة الوطنية ويحقق فكرة المشاركة . وفي ١٥ - ١٠ اعلن رئيس « المجلس السياسي المركزي للحزب والقوى التقدمية » كمال جنبلاط بان الحركة الوطنية تحبذ انتهاء القتال . ولكن المشكلة ليست في اتفاق القاهرة ولا بين المقاومة والسلطة انما هي بين المقاومة والمؤامرة التي تريد ابعاد المقاومة عن الجنوب . وقال ان الصراع في الاصل لبناني - لبناني ، وان الاحزاب والقوى التقدمية موجودة في لبنان منذ عشرات السنين قبل وجود المقاومة ، وان الانعزاليين هم الذين حولوا الصراع الى حرب اهلية . وجرى في هذه الفترة تحرك اسلامي واسع

العربية « هو انها أصبحت مكلفة يفرض وقف القتال ، حتى ولو اقتضى ذلك استخدام القوة ، بدلا من الاكتفاء بالاشراف على وقف القتال عندما يتفق عليه الطرفان . وكان حجم القوة كافيا عمليا لفرض ايقاف القتال ، خاصة وان من المنتظر ان ينضم اليها جزء من القوات السورية الموجودة في لبنان ، والمسلحة باحدث الاسلحة والمعدات الحربية . ونظرا لان قرارات مؤتمر القمة لم تعين قائدا لقوات الردع ، فقد كان من الطبيعي ان يستلم اللواء محمد حسن غنيم قائد « قوات الامن العربية » القيادة ريثما يتم تعيين قائد جديد . ولكن اللواء غنيم ورئيس اركانها سافرا في ١٩ - ١٠ الى القاهرة بناء على دعوة عاجلة من الامين العام لجامعة الدول العربية ، واستلم القيادة بالوكالة العميد نور الدين مبارك .

واستغل المتحاربون مهلة اليومين الباقيين على وقف القتال فصعدوا عمليات القصف والقنص على جميع الجبهات ، واحتل الاتعزاليون بلدة مرجعيون في ٢٠ - ١٠ وبدأت الاستفزازات في قرية العيشية الامر الذي دفع «القوات المشتركة» والمقاومة وجيش لبنان العربي الى احتلالها في ٢١ - ١٠ .

وفي ٢١ - ١٠ تم وضع مراقبة سرية في لبنان من ضباط سعوديين لتحديد مصادر الخرق والسهر على تنفيذ قرار وقف اطلاق النار . واشرف الملحق العسكري السعودي الفريق علي الشاعر على ذلك . كما تم وضع نقاط مراقبة في ٢٢ - ١٠ على خطوط التماس في العاصمة والضواحي ، بغية تسجيل المخالفات وابلغها الى الامانة العسكرية لجامعة الدول العربية والى القصر الجمهوري لراجعة الاشراف المخالفة .

السفر لاسباب امنية) والسيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وانتهى في ١٨ - ١٠ - ٧٦ بمصالحة الرئيسين السادات والاسد ، ومصالحة قيادة المقاومة مع سوريا . ونص البيان الصادر عن المؤتمر على النقاط التالية : ١ - تدعيم التضامن العربي ، ٢ - ضمان عربي لسيادة لبنان ووحدته واستقلاله ، ٣ - تنفيذ اتفاق القاهرة وملاحقه بضممان عربي ، ٤ - تحويل «قوات الامن العربية» الى «قوات ردع عربية» تضم ٣٠ الف جندي ، ووضعها تحت تصرف الرئيس سركيس مباشرة ، ٥ - انشاء لجنة رياضية تضم ممثلين عن السعودية ومصر والكويت وسوريا تتولى التنسيق مع الرئيس اللبناني لتنفيذ المقررات في مهلة ٩٠ يوما .

وقرر المؤتمر وقف القتال نهائيا في كل الاراضي اللبنانية ابتداء من الساعة ٦٠٠ من يوم ٢١ - ١٠ - ٧٦ ، وعودة لبنان الى ما كان عليه قبل ١٣ نيسان ١٩٧٥ ، وتضمن الملحق بالبيان جدولا زمنيا ينص على انسحاب جميع المسلحين وازالة كل المظاهر المسلحة في جبل لبنان في الايام الخمسة التي تلي وقف اطلاق النار ، وكذلك في الجنوب . اما في بيروت وضواحيها فقد حددت لذلك مهلة ٧ ايام ، وللشمال ١٠ ايام ، على ان تلي ذلك اعادة فتح كل الطرق ، واعادة المؤسسات العامة الى الحكومة اللبنانية ، والمساهمة في اعادة تعمير لبنان . واتفق على عرض المقررات على القمة الموسعة التي تقدر عقدها في ٢٥ - ١٠ - ٧٦ في القاهرة . كما نص الملحق في احد بنوده على نقاط مراقبة من قوات الردع العربية بعد انشاء مناطق عازلة في المناطق المتوترة لتثبيت وقف اطلاق النار .

وكان اهم ما يعيز «قوات الردع

بيد أن وجود هذه النقاط لم يوقف إطلاق النار حتى بعد ٢١ - ١٠ ، واستمر القتال وتبادل القذائف ، واتسع حتى وصل إلى الجنوب وشمل مدينة الخيام . واستمر التوتر في بنت جبيل ومحيطها . وفي ٢٣ - ١٠ غادر الفريق على المشاعر ببيروت إلى القاهرة عن طريق دمشق لاجراء مشاورات تستهدف التعجيل في استقدام « قوات الردع » خوفا على وقف القتال من الانهيار ، وخاصة في الجنوب . وفي هذه الاثناء كانت الاتصالات تتم لتشكيل « قوات الردع العربية » . وكانت القوات الوحيدة المتوفرة في لبنان هي « قوات الامن العربية » (السعودية - الليبية - السودانية) ، والقوات السورية الموجودة في لبنان من قبل . وكان الرأي السائد بأن القوات السورية ستشارك في « قوات الردع » بنسبة الثلث أو النصف على ابعد تقدير . لذا اتجهت المقاومة والحركة الوطنية نحو مطالبة الدول العربية المعنية بالتعجيل في ارسال المزيد من القوات لمواجهة التواجد السوري .

في « قوات الامن العربية » بحجة انها منحازة مع المقاومة والحركة الوطنية لا تستند الى اي اساس ، وقد ثبت بطلانها بعد الممارسة والتأكد من حياد هذه القوات، لذا لا بد من اشترك عربي واسع في « قوات الردع » لتتوازن مع قوة سوريا . لئلا تفقد القوات الوجه العربي .

ورغم جميع المحاولات لتجاوز التحفظات حول مشاركة عدد من الدول العربية في « قوات الردع » فقد بات من الواضح أن ارسال القوات سيبقى محصورا في المغرب ، وتونس ، والكويت، ودول الخليج، واليمن ، والسعودية ، والسودان ، ومعظمها دول لا تملك قوات عسكرية ضمة مؤهلة للحركة بسرعة الى لبنان ، الامر الذي ادى الى تضيق مجالات ارسال القوات الى حد بعيد ، وجعل سوريا الدولة الاولى المؤهلة لارسال قوات الى لبنان .

مؤتمر القمة العربي الثامن :

على اثر القمة السادسة اجتمع وزراء الخارجية العرب في القاهرة بتاريخ ٢٠ - ١٠ - ٧٦ ، وفي غياب وزير خارجية ليبيا والعراق . واوصوا بعقد مؤتمر قمة عربي موسع في القاهرة لدراسة مقررات مؤتمر القمة السادس في الرياض . وفي ٢٥ - ١٠ - ٧٦ بدأ مؤتمر القمة جلساته، وحضره ملوك ورؤساء السعودية ومصر وسوريا والاردن والكويت وقطر والامارات العربية واليمن الشمالي واليمن الجنوبي والسودان وموريتانيا والصومال والبحرين ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وممثل العراق وزير الخارجية ، والمغرب وزير الدولة للشؤون الخارجية ، والجزائر وزير الاعلام الجزائري ، وليبيا المرشد عبد المنعم الهوني عضو مجلس قيادة الثورة في ليبيا .

ولاقى تشكيل « قوات الردع » معضلة عملية . فلقد رفضت مصر بشكل قاطع ارسال اية قوات ، ووافقت فقط على ارسال معدات واسلحة اذا لزم الامر . وكانت المقاومة والحركة الوطنية تتحفظان ازاء اشترك قوات اردنية ، كما كانت « جبهة الكفور » تتحفظ ازاء اشترك القوات العراقية والليبية والجزائرية ، وبتهم العراق وليبيا بالمشاركة في الحرب اللبنانية . ولقد طالب جنبلات بعدم التوقف عند اعتراض المتحفظين على اشترك دولة عربية معينة بحجة انها طرف في حرب لبنان ، واعتبر هذه الحجة لاغية بدليل أن سوريا كانت طرفا رئيسيا في القتال ومع ذلك فقد طلبت أن تشكل اكثرية راجحة في « قوات الردع » ، وأن شكوى « جبهة الكفور » سابقا من اشترك ليبيا

الردع ، ، ومساهمة الدول الاعضاء في الصندوق بنسبة مئوية تحددها كل دولة حسب طاقتها ، ، وأن يشرف رئيس الجمهورية اللبنانية على الصندوق ، ويضع بالتشاور مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية والدول المساهمة بنسبة عشرة في المئة على الاقل ، نظاما عاما للصندوق ، يوضح طريقة الانفاق منه وتصفيته عند انتهاء مدته ، وأن يعمل بالنظام الذي سارت عليه « قوات الامن العربية » ، الى أن يتم وضع نظام جديد . وحددت مدة الصندوق بفترة ستة اشهر قابلة للتجديد بقرار من مجلس الجامعة الذي يعقد بطلب من رئيس الجمهورية اللبنانية .

ولقد تقرر أن تساهم السعودية بنسبة ٢٠ في المئة من نفقات « قوات الردع » ، وكذلك الكويت ، وأن تكون مساهمة الامارات العربية بنسبة ١٥ في المئة ، وقطر ١٠ في المئة .

وكان أبرز ما سجل في اليوم الاخير للمؤتمر مساعي رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من اجل حمل مصر والكويت على المشاركة ، ولو رمزيا ، في « قوات الردع » ، لايجاد توازن على المساحة اللبنانية ، الامر الذي يطمئن الحركة الوطنية اللبنانية التي كانت علاقاتها مع سوريا تمر في مرحلة حساسة . ولقد رغبت المقاومة في أن تشارك مصر بقوة رمزية توضع في اماكن محدودة (المطار ، الرفا ، طريق الشام ٠٠٠ الخ) لتعطي الطرف الوطني نوعا من الاطمئنان . وكانت منظمة التحرير قد عملت مسن قبل على اطالة اجتماعات وزراء الخارجية العرب الذي سبق قمة القاهرة ، وساهم في اطالة الاجتماعات رئيس الدورة الحبيب الشطي وزير خارجية تونس ، الا أن المساعي الفلسطينية لم تكفل بالنجاح .

ولقد درس المؤتمر عدة مسائل اهمها : الوضع في لبنان وضرورة الحفاظ على سيادته واستقلاله ، وتضامن الشعبين اللبناني والفلسطيني ، ودرس ايضا الوضع في الجنوب اللبناني والاعتداءات الاسرائيلية المتصاعدة على الاراضي اللبنانية ، واصرار الدولة الصهيونية على ممارسة سياستها العدوانية التوسعية في الاراضي العربية . وعلى اثر ذلك قرر المجتمعون المصادقة على قرارات مؤتمر القمة العربي السداسي في الرياض ، واكدوا التزامهم بالعمل على توفير الضمانات اللازمة لتثبيت وقف اطلاق النار ، وانهاء الاقتتال بجميع صورته ، وعودة الحياة الطبيعية الى لبنان وتعزيز « قوات الامن العربية » ودعمها لتصبح « قوة ردع » تعمل تحت امرة رئيس الجمهورية اللبنانية شخصيا ، كما اكدوا على ضرورة تنفيذ اتفاق القاهرة وملاحقه . ولقد وافق المؤتمر ايضا على تأليف لجنة تضم ممثلين عن المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والجمهورية السورية ودولة الكويت ، تقوم بالتنسيق مع الرئيس سركيس فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق القاهرة ، وتكون مدتها ٩٠ يوما ، واكد من جديد أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، وأن على جميع الدول العربية الاعضاء في جامعة الدول العربية دعم المنظمة وعدم التدخل في شؤونها ، في الوقت الذي اكدت فيه منظمة التحرير سياستها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي .

وقرر المؤتمر أن تساهم الدول العربية ، كل حسب امكاناتها ، في اعادة تعمير لبنان ، والاضرار التي حلت بالشعبين اللبناني والفلسطيني ، والمبادرة العاجلة بتقديم العون لهما ، وانشاء صندوق خاص للانفاق على متطلبات « قوات

مباشرة ، وليس تحت تصرف رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة معا . ولقد اعتبرت الاوساط الاسلامية هذا القرار مخالفا لمبدأ المشاركة ومناقضا للاعراف التي سار عليها الحكم في لبنان منذ الاستقلال . ولكن الملوك والرؤساء اقتنعوا رئيس الحكومة بضرورة عدم الموقف عند هذه النقطة في الظروف المضطربة السائدة التي تتطلب مركزية في اتخاذ القرار ، واعربوا عن ثقتهم المطلقة بحياد الرئيس سركييس الذي يمثل البلاد كلها ، ولا يعتبر نفسه ممثلاً لمناطقة واحدة .

وربحت سوريا في المؤتمر عدة نقاط ، ان لم يتخذ المؤتمر قرارا يسحب قواتها من لبنان ، كما لم يحدد بالضبط نسبة اشتراكها في « قوات الردع » ، واعطى وجودها في لبنان شرعية عربية قال عنها مصدر مسؤول في التجمع الاسلامي في ٢٧ - ١٠ - ١٩٧٦ : « ان الحرج الذي كان يواجه الزعماء المسلمين بالنسبة الى الوجود العسكري السوري في لبنان قد زال بعد مؤتمر القمة نظرا لان الملوك والرؤساء العرب قد سكتوا عنه بعد ما عارضوه قبلا ، واصروا على وضع « قوة الردع » بأمر الرئيس سركييس وحسده بدون مشاركة ، وقد تركوا لرئيس الحكومة امر التفاهم في المشاركة العامة في الحكم وفي طريقة تحقيقها مع رئيس الجمهورية » .

تشكيل قوات الردع ومهامها

في اليوم الاخير لمؤتمر القاهرة ، تحدث الامين العام للجامعة العربية باسم الملوك والرؤساء ، وقال بان « قوات الردع » ستكون بمثابة « قوة امن » في مرحلة اولى ، و « قوة ردع » في مرحلة ثانية ، وان على أي بلد عربي يريسد المشاركة في « القوة » التوجه مباشرة الى الرئيس سركييس .

ولعل اهم ما توصلت اليه قمة القاهرة ، هو وضع حد للخلافات العربية التي كانت تغذي الحرب في لبنان ، وتثبيت وقف اطلاق النار . ولكن المجتمعين لم يذكروا في بيانهم شيئا عن الجنوب ، ولم يتخذوا اي قرار بالنسبة الى الوجود العسكري السوري ، وعودة المهجرين (لبنانيين وفلسطينيين) الى مناطقهم ، وطريقة تطبيق اتفاق القاهرة ، ونسبة اشتراك كل دولة عربية في « قوات الردع » . ويبدو ان السبب الكامن وراء ذلك هو رغبة الملوك والرؤساء في تقديم الخطوط العريضة للحل ، وتحميل الرئيس سركييس مسؤولية حل الامور التفصيلية باسم الشرعية ، واستنادا الى « قوات الردع » الموضوعة تحت تصرفه .

واخذ اتفاق القاهرة بموجب قرارات القمة ، صفة الضمان العربي لتنفيذه ، وتشكلت لهذه الغاية لجنة ضمت : الفريق اول علي المشاعر سفير السعودية ، واحمد لطفى متولي سفير مصر ، والعقيد محمد الخولي ممثل الجمهورية العربية السورية ، وعبد الحميد البعيجان سفير الكويت . وكان اخطر ما يواجه هذه اللجنة التصلب الاسرائيلي ازاء عودة المقاومة الى الجنوب (تطبيقا لاتفاق القاهرة) ، ومعارضة القيادات اليمينية لتطبيق اتفاق القاهرة الذي تعتبره لاغيا بفعل الحرب وتطوراتها ، ومطالبتها بمنع عودة الفلسطينيين ، حتى كلاجئين ، الى مخيمات تل الزعتر وجسر الباشا وضبيه .

ومن الجدير بالذكر ان رئيس الحكومة رشيد كرامي رافق الرئيس سركييس الى القاهرة هذه المرة (على اساس المشاركة) . وكان من المفروض ان يطرح رئيس الحكومة مسألة نوقشت في الاوساط الاسلامية بعد مؤتمر القمة السادسة ، وهي وضع « قوات الردع » تحت تصرف الرئيس سركييس

٤ - ازالة المظاهر المسلحة وفق جدول زمني محدد .

٥ - الاشراف على انسحاب المسلحين الى الاماكن التي كانوا فيها قبيل بدء الاحداث في ١٣ - ٤ - ١٩٧٥ .

٦ - جمع الاسلحة الثقيلة والعربات المدرعة .

٧ - مساعدة السلطات الشرعية اللبنانية على تسلم المؤسسات والمرافق العامة .

٨ - اعادة الحياة الطبيعية الى لبنان كما كانت في ١٣-٤-١٩٧٥ .

٩ - فتح الطرق الدولية خلال خمسة ايام وتسيير الدوريات عليها .

وهكذا احبطت قرارات القمة فكمرة التقسيم ، ووضع العرب تحت تصرف رئيس الجمهورية قوة قادرة على فرض وقف القتال ومكثفة به ، حتى لو اضطرها ذلك الى استخدام العنف .

المواقف والتنفيذ :

في يوم ٢٨ - ١٠ بدأ تسريع اجراءات تطبيق ما تأخر من بنود اتفاق الرياض ، من سحب قوات ، وازالة المظاهر المسلحة، وفتح الطرق ٠٠٠ الخ . واخذت المقاومة الفلسطينية تسحب قواتها من الجبل بكثافة وتدفعها الى الجنوب تطبيقاً للاتفاق المذكور . ولقد وافقت المقاومة والحركة الوطنية على ان تدخل « قوات الردع » المناطق التي تسيطر عليها .

وعندما كانت قوات المقاومة تنسحب من الجبل وتتعاون مع الحركة الوطنية لازالة المظاهر المسلحة في المدن ، عقدت « قيادة القوات الانعزالية » الموحدة في مساء ٢٨ - ١٠ اجتماعاً في مقر حراس الازر .

ولكن عدد الدول المؤهلة لارسال القوات تحدد بشكل واضح عندما شددت مصر على عدم المشاركة في « قوات الردع » ، وحدث حذوها دول المغرب العربي والكويت وقطر واليمن الجنوبية . واستبعدت ليبيا والجزائر والعراق والاردن بسبب التحفظات التي اخذ بها مؤتمر القمة . وعلى هذا الاساس اصبحت الدول المؤهلة لارسال القوات هي : سوريا ، والسعودية ، والسودان ، واليمن الشمالي ، ودولة الامارات فقط . ومن المعروف ان عدد القوات المسلحة لهذه الدول هو (حسب التسلسل المذكور) : ٢٢٧٠٠٠ ، و ٥١٥٠٠ ، و ٥٢٦٠٠٠ ، و ١٨٨٠٠٠ رجل . وهذا يعني ان القوة الاساسية في قوات الردع ستكون سورية بالضرورة .

وفي ٢٧ - ١٠ - ١٩٧٦ ، اشار وزير الاعلام السوري الى موقف سوريا من تشكيل « قوات الردع » ، وذكر ان سوريا مستعدة لتحويل قواتها على الاراضي اللبنانية الى جزء من « قوات الردع » وتشكيل العمود الفقري لهذه القوات . ولقد حصل ما توقعه وزير الاعلام السوري واصبحت « قوات الردع » ، كما سنرى ، تضم اكثرية سورية ، بالاضافة الى وحدات من السعودية والسودان ودولة الامارات واليمن .

ولقد حدد الملوك والرؤساء في مؤتمر الرياض بكل دقة المهمة العملية للقاء على عاتق هذه القوات وهي تتمثل بما يلي :

١ - فرض الالتزام بوقف اطلاق النار والمهزل بين القوات المتحاربة .

٢ - تطبيق اتفاق القاهرة خلال ٤٥ يوماً .

٣ - حفظ الامن الداخلي في مختلف المناطق اللبنانية .

وازاء هذه المشكلة التنفيذية واستمرار تباين الزيران ، وضع الرئيس بالتعاون مع اللواء غنيم خطة عمل تضمن عودة الاوضاع الى طبيعتها ضمن جدول زمني معين ، ولكن الرئيس اثر اعداد المناخ اللازم لتنفيذ الخطة قبل البدء بوضعها موضع التطبيق ، حتى يضمن النجاح وعدم الاحتكاك . وكان عليه ان يترث حتى يتم تشكيل « قوات الردع » واستكمال الوحدات المشتركة فيها . وبادر الامين العام للجامعة العربية في ٣٠ - ١٠ بتوجيه رسائل الى الحكومات المشتركة في « قوات الردع » طالبا الاسراع في ارسال هذه القوات .

وبدا الوضع في مطلع تشرين الثاني غامضا . فقرارات القمة لم توقف اطلاق النار ، و « قوات الردع » لا تزال بعيدة عن لعب دورها كعنصر ضاغطة على الموقف . وتصلب موقف العراق ازاء مقررات القمة ، وسحب في ١ - ١١ رئيس البعثة الدبلوماسية العراقية في دمشق ، وادعت سوريا ان دوريات عسكرية عراقية كثيفة ظهرت على الحدود العراقية السورية .

وفهم انصار استمرار القتال تمهل الرئيس بشكل خاطيء . فتابعوا الترشق بالمدفعية ونصب المتاريس على الطرقات . ولم يعوا جيدا تصريح ممثل الجامعة العربية د . حسن صبري الخولي « بان قوة الردع ستعمل بشكل عادل وعلى جميع الاراضي اللبنانية ، وانه لن يكون هناك تساهل بالنسبة الى السلام » وان الخطة الامنية « ستنفذ بانحسنى او بالقوة » . وكانوا يعتقدون ان بالامكان تسخير الوضع من جديد ، وقضيم السلام بالتدريج .

وفي مرحلة اعداد الاجواء الملائمة لعمل قوات الردع ، حاولت المقاومة والحركة الوطنية اقناع الدول العربية بارسال اكبر عدد ممكن من القوات . كما حاولت « القوات

اشترك فيه ممثلون عن الكتائب والتنظيم ، والاحرار والجيش اللبناني وحراس الارز ، والدرك والامن العام ، والمدعي العام العسكري . وقرر المجتمعون انشاء « مجلس امن قومي » يتولى مهمة الحفاظ على الامن في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم ، ورفض دخول اي قوة عربية الى هذه المناطق . وجاء هذا الرفض على اساس ان المؤتمرات العربية ، وخاصة مؤتمر الرياض والقاهرة ، اعتبرت ان هناك فريقين متنازعين في لبنان ، بينما اعتبر المجتمعون ان هناك لبنانيين « غرباء » معتدين ، ومهمة قوى الامن العربية ينحصر في رد « الغرباء » المحتلين وردعهم عن اللبنانيين القيمين في بيوتهم . وتطرق المجتمعون الى بحث احياء المخافر ، وتسليح قوى الامن ، وانشاء قوة عسكرية رادعة ، وتسليم الحواجز الى السلطات الامنية ، ومنع تدخل عناصر الاحزاب والمنظمات المسلحة في الشؤون الامنية الداخلية الا بناء على طلب السلطات المختصة . وتوحيد جهاز الاستقصاء الخاص بتقصي الجرائم ، ولا سيما الجرائم التي تمس سلامة الوطن وامن « القوات الانعزالية » . وكان المجتمعون يتصورون ان « قوات الردع » ستتحرك على محور واحد ، وتقبل مشاركتهم في الحفاظ على الامن .

ويبرز خلاف جديد مسع بسده تنفيذ القرارات ، على « من يبدأ التنفيذ ؟ » ورأى اركان « جبهة الكفور » ان يبدأ الفلسطينيين اولا لظهار حسن نياتهم ، ويعدها تباشر الجبهة بالتنفيذ . ورفضت المقاومة والحركة الوطنية تجزئة التنفيذ . واقترحتم انسحابات شاملة ومتوازنة ، على ان يتم فتح الطرق وتأمين سير المرافق العامة دفعة واحدة وبمبادرة كلا الطرفين ، كي تحل « قوات الردع » محل المنسحبين .

تشرين الثاني . وكانت القوة العسكرية العربية تراوح في مكانها بانتظار اشارة البدء . وهنا اعلنت دمشق « بان تأخر قوة الردع لن يحول دون البدء بتنفيذ المخطط الامنية ، حتى لو اضطرت سوريا الى تغطية النقص العسكري الحاصل بسبب هذا التأخر » .

وفي مساء ٩ - ١١ ، وبعد تلقي اوامر الرئيس سرقيس ، بدأت «قوات الردع» تحركها على محورين : عاليه - الحازمية (على مشارف بيروت) ، وعينطورة - المتين - الزعرور - ضهور الشوير . وكانت اولى مهماتها : انتهاء المظاهر المسلحة ، وفتح الطرق . وطلب قائد « قوات الردع » العقيد الركن احمد الحاج من الجميع تسهيل مهماتها اذ انها ستضطر الى استخدام العنف اذا دعت الضرورة الامنية لذلك . وقابلت « جبهة الكفور » دخول القوات بالاضراب واغلاق المتاجر احتجاجا على الدخول اليها - واخذ الرئيس سرقيس على عاتقه توازن تصرفات « قوات الردع » ، وطمأن اقطاب جبهة الكفور بأنه ليس هناك داع لتخوفهم ، وان القوات ستدخل جميع المناطق بلا استثناء .

وفي ١٠ - ١١ تمركزت القوات في النقاط المحددة لها ، واتممت مهمتها دون اي حوادث تذكر ، ثم استمرت في تدعيم مواقعها خلال يوم ١١ - ١١ ، وقد أصبح طريق بيروت - دمشق الدولية سالكا بينما وصل عاليه في اليوم نفسه لواء سوري لتعزيز القوات المتقدمة ، وخفت الاشتباكات الى ادنى حد وصلت اليه خلال الاحداث . وتلا ذلك توقف مستمر حتى بدء المرحلة الثانية في فجر ١٥ - ١١ ، حيث تقدمت وحدات من « قوات الردع » حتى بيت الدين ودير القمر ، بينما تحركت وحدات اخرى على ثلاثة محاور هي : الحازمية - برج البراجنة - المطار . والحازمية -

الانعزالية ، اقتناع الرئيس سرقيس بعدم ادخال قوات عربية الى مناطقها . وعندما ظهر واضحا ان « قوات الردع » ستدخل كل المناطق بلا استثناء ، وبشكل متوازن وعادل ، تباينت الآراء في « الجبهة الانعزالية » ، فوافقت الكتائب والرئيس السابق فرنجية على الخطة ، وتحفظ الاحرار ، وهدد حراس الارض بالجوء لمنع اية قوة عربية من الدخول الى مناطق « الجبهة اللبنانية » .

ووقع في ليلة ٢ - ٤ تشرين الثاني تصعيد مفاجيء على جميع محاور العاصمة ، ورغم اكمال وضع الخطة الامنية منذ ٢ - ١١ فان « قوات الردع » لم تتدخل ، وبقيت في مواقعها بانتظار تكاملها . وفي الرابع من تشرين الثاني عين الرئيس سرقيس العقيد الركن احمد الحاج قائدا « لقوات الردع العربية » ، وبدأ العقيد الحاج اتصالاته النهائية لتحريك هذه القوات . وفي مساء ٧ - ١١ - ٧٦ وجه الرئيس سرقيس رسالة الى اللبنانيين ، عبر محطات الاذاعة والتلفزيون ، تحدث فيها عن طبيعة المهمة الموكولة الى « قوات الردع » المؤلفة من قوات الامن العربية التي دخلت لبنان في حزيران ١٩٧٦ (٢٥٠٠ جندي سعودي وليبي وسوداني) ، و ١٠٠٠ جندي سعودي آخرين ، و ٥٠٠ جندي من دولة الامارات العربية المتحدة ، و ٥٠٠ جندي من اليمانيين ، و ٦٠٠ جندي سوداني جاؤوا لدعم الوحدة السودانية ، و ٢٠٠٠٠ جندي سوري .

وفي ٨ - ١١ حشد السوريون في منطقتي عاليه والمتن الشمالي قطعاتهم المخصصة للمشاركة في « قوات الردع » ، وكثفوا حشودهم بين المصنع وسفوح الجبال المطلة على البقاع من الناحية الغربية . ووصل التوتر الى ذروته في ليلة ٨ - ٩

(اقتصاديا وعسكريا) ، وتعزيز مواقعه الدفاعية أستنادا الى الوجود الاسرائيلي غير المرئي ، الامر الذي اقلق الملوك والرؤساء العرب ، ووضع صعوبة جديدة امام تنفيذ قرارات القمة .

وعندما انتهى العام ١٩٧٦ كان الجنوب يشكل بؤرة غير آمنة تماما ، واستمرت المجابهة غير الساخنة بين قوات الطرفين . ولقد كان بالامكان تصفية هذا الجيب ، وخاصة بعد ان حشدت المقاومة والحركة الوطنية قواتها حوله . كما كان بإمكان قوات الردع اعادة الامور الى نصابها واغلاق « السياج الحسن » الذي فتحت اسرائيل لتحقق كسبا دعائيا ولتضمن التعامل مع جيرانها وسط بحر العداء الذي يحيط بها . ولكن الموقف الاسرائيلي المتشدد ازاء سيطرة المقاومة على الجنوب او دخول قوات عربية كثيفة اليه ، والاتصالات الدولية المرامية الى تهدئة الموقف الذي يمكن ان يتطور ويصبح شرارة اندلاع حرب عربية-اسرائيلية ، واصرار الصهاينة على ان لا يدخل الجنوب سوى وحدات من الجيش اللبناني السذي لم يستكمل بناءه ، فرضت تجميد الاوضاع في الجنوب بانتظار قرار من الرئيس سركيس .
عصام الجزار

الشيخ عين الرمانة- الاسواق التجارية - منطقة الفنادق - وضهور الشوير - بعبدات - برمانا - المكلس - الاشرفية وانتهى تمرکز القوات في النقاط الصاسة من العاصمة في حوالي الساعة العاشرة . دون حوادث تذكر ، سوى تدمير مريض رشاش ثقيل اطلق النار على « قسوات الردع » من بناية فتال . وفي اليوم التالي استقبل مطار بيروت اول طائفة تابعة لشركة طيران الشرق الاوسط .

وبانتهاء المرحلة الثانية من الخطة الامنية اختفت المظاهر المسلحة في منطقة تواجد « قوات الردع » التي بدأت تعزز مواقعها ، وتؤمن حراسة المرافق الهامة . وفي ٢٢ - ١١ انتهت المرحلة الثالثة بدخول طرابلس وصيدا . وبدأ الاعداد لتنفيذ بقية قرارات القمة (جمع السلاح الثقيل ، تنفيذ اتفاق القاهرة ، استلام المؤسسات والمرافق العامة اعادة بناء لبنان ٠٠٠ الخ) .

ومن الجدير بالذكر ان الامن ساد المناطق التي دخلتها « قوات الردع » ، وعادت عجلة الحياة الطبيعية فيها الى الدوران بشكل افضل من ذي قبل ، وزال التوتر والمظاهر المسلحة في هذه المناطق رغم استمراره في جنوبي لبنان ، حيث تابع الجيب اليميني تعامله مع اسرائيل

- ١ -

عن الازمة الحكومية وتقديم الانتخابات

سلاح الطيران الكولونيل بنيامين بيلد ،
بالاضافة الى ٢٠٠٠ مدعو ، (دافار
١٢-١٢-٧٦ ، ر ١٠١٠-١٤-١٢-٧٦) .

والفارق بين الحدثين ، انه بينما التزم
الاعلام الاسرائيلي الرسمي وغير
الرسمي ، الصمت ، ودون ان تعقب على
ذلك اية كتلة سواء كانت مؤتلفة او معارضة
وسواء كان ذلك من الناحية السياسية او
الدينية للمساس بقدسية السبت ، الذي
سببه الاستقبال الرسمي الذي اقيم من
اجلها حينه ، نرى ان هبوط طائرات
الـ ف ١٥ في الحالة الثانية ، وحفل
الاستقبال الاستعراضى الذي اقيم من
اجلها في ذلك الوقت، نرى ان هبوط طائرات
الصحف الاسرائيلية الصادرة يوم الاحد
في ١٢-١٢-٧٦ ، مصحوبا بالضجة التي
اقامتها الاحزاب الدينية بما فيها حزب
«المفدال» الائتلافي ، احتجاجا على انتهاك
حرمة السبت ، والتي وصلت اوجها بتقديم
« الكتلة الدينية التوراتية » مشروع
اقتراح لحجب الثقة عن الحكومة في
الكنيست ، وهو الاقتراح الثاني عشر
منذ تشكيل حكومة رابين قبل ثلاث سنوات .
وكان من الممكن ان يمر الاقتراح على
هذا الاقتراح لحجب الثقة عن الحكومة ،
ككل الاقتراحات السابقة له ، والتي انتهى
الحديث عنها بمجرد سقوطها في الكنيست ،
لولا ذلك التطور الدرامى للاحداث ، بعد
ان اعلنت كتلة « المفدال » الائتلافية ، والتي

في ١٦/٥/١٩٦٩ وفي الساعة ١٧:٤٠
من مساء يوم الجمعة وقبل حلول يوم
السبت بعشرين دقيقة كما هو المفروض ،
هبطت اول دفعة من طائرات الفانتوم التي
زودتها الولايات المتحدة لاسرائيل ، في
احدى القواعد العسكرية . وقد استقبلت
الحكومة الاسرائيلية هذه الطائرات ،
باحتراف رسمي حضرته رئيسة الحكومة
جولدا مثير ووزير الدفاع موشي ديان
ووزير الخارجية ابا اييان ، آنذاك ، وقد
مر هذا الحادث دون الاعلان عنه ، ودون
ان يثير في حينه اي جدل سواء كان ذلك
داخل الحكومة نفسها ، او داخل الكنيست ،
« بسبب المساس بقدسية السبت وتدنيسه »
على الرغم من ان الحكومة التي كانت
قائمة آنذاك ، كانت حكومة ائتلافية وتضم
وزراء عن كتلة « ليكود » المعارضة ، وكتلة
المفدال الدينية .

وفي تاريخ ١٠/١٢/١٩٧٦ وفي الساعة
١٥:٢٥ من مساء يوم الجمعة وقبل
حلول يوم السبت بسبع واربعين دقيقة ،
هبطت اول دفعة من طائرات الـ ف ١٥
التي تزودها الولايات المتحدة الآن
لاسرائيل ، وفي قاعدة عسكرية بالقرب من
القاعدة نفسها التي هبطت فيها طائرات
الفانتوم . وقد استقبلت هذه الطائرات
هي الاخرى « باحتفال رسمي حضره كل
من رئيس الحكومة اسحق رابين ورئيس
الاركان الجنرال مردخاي غور ، وقائد

ولذا فقد سارع اسحق رابين مصحوبا
بوزير العدل حاييم تسادوك ، للاجتماع
بوزراء «المفدال» مرة اخرى ، يوسف بورج
واسحق رفائيل وزقولون هامر ، في محاولة
يائسة من اجل تغيير موقف حزبهم ، الا ان
وزير المفدال اسحق رفائيل وزقولون هامر
قالا ان « جميع الايضاحات التي قدمها
رئيس الحكومة ، من ان حقل الاستقبال
قد انتهى قبل حلول السبت ، واعتذاره امام
الخدمة ، قد اقنعتهما بعدم التصويت ضد
الحكومة ، ولكنهما يريان ان من واجبهما
الامتناع عن التصويت على الاقل ،
(هاتسوفيسه ، دافار ٧٦/١٢/١٤ ،
ر ١٠١٠ ٧٦/١٢/١٥) .

واصبح واضحا ان « المفدال » ستمتنع
عن التصويت وان « ليكود » سوف تعطى
فرصة للتحديث في المناقشة العامة التي
اقرتها لجنة الكنيست ليوم ٧٦/١٢/١٤ ،
وتجيب عن الثقة من قبل المتدينين الى
الناحية الرسمية ، باتهامها الحكومة
« باستغلال التفوق الرسمي . وشراء
الاسلحة ، وفقدان كرامة الحكومة ،
(ر ١٠١٠ ٧٦/١٢/١٥) .

وهكذا ، فان الازمة الوزارية تحولت
من امر ديني يتعلق بانتهاك حرمة
السبت ، الى امر سياسي بحث ، وراحت
جميع الكتل المختلفة في الكنيست تجند كل
قواها استعدادا للاقتراع على اقتراح
حجب الثقة عن الحكومة ، مما حدا
بالحكومة استدعاء وزير الدفاع شمعون
بيرس من الولايات المتحدة وباقي اعضاء
الكنيست في الخارج استعدادا لهذه الهجمة
المعارضة الجماعية . وقد علقت صحيفة
يديעות احروتوت في عددها الصادر يوم
٧٦/١٢/١٣ انه « اتضح ان الموضوع الذي
سيطرح اليوم للتصويت ، ليس تدني
السبت ، كما انه ليس سبب الخلاف بين
المعارضة والحكومة » ، وربما كان فسي
ذلك تلميح للرغبة الاميركية - والتي كثر

تشارك في ثلاث مناصب وزارية في حكومة
رابين ، عن نيتها الامتناع عن التصويت
ضد الاقتراح في الكنيست ، على الرغم
من التفاهم الذي تم بين كل من رئيس
الحكومة اسحق رابين ورجال الون ، وبين
الوزراء المفداليين في الحكومة ، على
الاكتفاء بالاعتذار الذي صدر عن اسحق
رابين في جلسة الحكومة في ٧٦/١٢/١٢ .
الا ان كتلة « المفدال » قررت في اجتماعها
الطاريء بعد التصويت الذي جرى داخل
الكتلة ، وبأكثرية ٩ الى ١ (وزير
الداخلية يوسف بورج) ، معلنة « نحن لم
نبادر بطلب سحب الثقة من الحكومة
ولكن الوضع الذي نشأ يحتم علينا الامتناع
عن التصويت » (ر ١٠١٠ ٧٦/١٢/١٣)
وهذا يعني ان الحكومة ستواجه اقتراح
حجب الثقة ، وهي تفتقد لعشر من
الاصوات المؤيدة ، مما خلق ازمة وزارية
داخل الحكومة .

وكانت كتلة « ليكود » قد عقدت اجتماعا
طارئا لبحث الموقف المستجد ، يحدوها
امل كبير باسقاط الحكومة هذه المرة ، بعد
اعلان « المفدال » عن موقفه . محاولة
اضافة جوانب رسمية على اقتراح حجب
الثقة ، وذلك بهدف تأييد الاقتراح على
نطاق واسع ، وليس بقضية ذات طابع
ديني محض . كما واصبح واضحا ان
جميع الكتل الصغيرة ستصوت مع
« الجبهة الدينية التوراتية » و « ليكود »
مؤيدة سحب الثقة من الحكومة مقابل
« المعراخ » وكتلة الاحرار المستقلين
الاتلافية ، مما سيجعل الفرق بين مؤيديها
وبين معارضيها ضئيلا جدا ، لا سيما وان
كتلة الاحرار المستقلين ، كانت قد
لوحث بالانسحاب من الائتلاف ومن
الحكومة قبل اسبوع واحد فقط من بداية
الازمة ، اذا لسم يستجيب « المعراخ »
لطلباتها بشأن تعديل قانون التامين الصحي
والعمل ، واجراء اصلاحات في بنية الحكومة
والوزارات .

وبدا رئيس الحكومة اسحق رابين رده، معلنا ان اقتراح حجب الثقة يرتكز على افتراض خاطيء ، وانه لم يكن ثمة تدنيس لحرمة السبت في استقبال طائرات الف ١٥٠ وعلى الرغم من ذلك اعرب عن اسفه اذا ما كان الاحتفال قد سبب لاي كان بتدنيس السبت . اما لماذا الاعلان عن امر وصول الطائرات ؟ فقد دافع رابين عن ذلك بقوله « كان ذلك مناسبة ان نقول لشعبنا ولاعدائنا وللعالم كله ، اننا اقوياء ، وعلينا ان نعمق ذلك بشكل واع ، لا ان نزرع الارتباك ونظهر عدم الثقة ، فان ثمة ثقة بقوتنا حين يكون لدينا القوة ولدينا الوسائل » (دافار ٧٦/١٢/١٥) . ثم تطرق رابين الى الاحتفال الرسمي الذي اقيم عام ١٩٦٩ لاستقبال طائرات الفانتوم في ظروف مشابهة في محاولة لارباك اعضاء « ليكود » قائلا « وانا اعرف انه في ليكود يوجد اعضاء كنيست الان ، كانوا وزراء في تلك الحكومة ، فاذا كانوا يعتقدون بان سبعا واربعين دقيقة ليست وقتا كافيا بين هبوط الطائرات وحلول السبت ، وان العشرين دقيقة كافية ، فانا استغرب ذلك ! » (المصدر نفسه) .

وعلى ذلك رد عضو الكنيست الليكودي يوسف تمير « سيدي الرئيس ، اذا كنت لم تنجح في اقناع زملائك في المفدال ، بان الحق معك ، فكيف ستستطيع اقناع الشعب والكنيست ؟ » (المصدر نفسه) ، وانتهى خطابه بالشعار التقليدي لليكود بان « الحكومة تفتقر الى عمود فقري ، وتسودها النزاعات الداخلية ، ولذا فان حزب ليكود ، سيحجب ثقته عن الحكومة » (المصدر نفسه) .

اما عضو الكنيست المفدالي سيمحسا فريدمان ، فقد عبر عن اسف حزبه « المفدال » لامتناعه عن التصويت على اقتراح حجب الثقة عن الحكومة وهذا من خلال الاحتجاج « على اهانة يوم السبت التي

الحديث عنها في الصحف الاسرائيلية قبل الازمة الوزارية - في تقديم الانتخابات الاسرائيلية للكنيست التاسع ، وصولا الى حكومة بديلة غير حكومة الاقلية ، تكون قادرة على اجراء المفاوضات واتخاذ القرارات عشية انعقاد مؤتمر جنيف للسلام ، دون ان تكون هذه الحكومة اسيرة لمشيئة الاحزاب الصغيرة فسي الائتلاف ، والتي قد تكون حجر عثرة امام التطورات السياسية الجديدة للولايات المتحدة في الشرق الاوسط . او ربما كان ذلك للاسباب التي طرحتها صحيفة دافار الرسمية ، بان هذا الاقتراح الذي قدمته كتلة « الجبهة الدينية التوراتية » هو ، بدون شك ، اقتراح مغيب وان « كل المقصود منه هو احراج المفدال عشية المعركة الانتخابية المرتقبة في الشارع الديني ، ولو كان همها الموضوع نفسه لاكتفت بتوضيح رئيس الحكومة وتعبيره عن اسفه ، اذا ما كان قد تسبب في اي تدنيس للسبت ، ولكن لان همها كان محض سياسي ، فانها سترفع اقتراحها اليوم في اجتماع الكنيست » (دافار ٧٦/١٢/١٤) .

وقد قدم الاقتراح عضو الكنيست ليمان كهانا عن « الجبهة الدينية التوراتية » مدعيا انه قد وصل الى اسرائيل سلاح في الماضي ، ووصلت طائرات ولكن « لماذا في هذه المرة جرى تدنيس للسبت ، وجرى المس بكرامة الاشخاص ؟ ولماذا اقيم ذلك الاحتفال الاستعراضي ؟ » (دافار ، هارتس ، عل همشمار ، ر ١٠١٠ ٧٦/١٢/٢٥) واضاف قائلا انه « لا يمكن منح الثقة لحكومة تكون على استعداد لتدنيس حرمة يوم السبت في حفل رسمي ، وتكون على استعداد لتخلييل من حذروها من ذلك سلفا ، لا لشيء سوى القيام بعمل استعراضي ، هناك شك كبير ، في وجود ما يبرره ، حتى ولو لم يتضمن الامر تدنيس يوم السبت » (المصدر نفسه) .

نفسه من الذين يعارضون حكومة رابين ، لسقطت ايضا بسبب صوت واحد .

والاكثر من ذلك انه اتضح بشكل قاطع ، ان الرغبة في تغيير الحكومة ، ضمت هذه المرة جبهة برلمانية عريضة . وبغض النظر عن الموضوع المطروح كسبب لاقتراح حجب الثقة ، وعلى هذا علقت صحيفة يديعوت احرونوت ، في عددها الصادر يوم ١٥/١٢/٧٦ بان « قضية المراسيم ويوم السبت استخدمت كذريعة للتعبير عن خيبة امل الجماهير من هذه الحكومة بالذات ، فان الجميع قد سئموا منها ، » وتمضي الصحيفة الى القول انه « طيلة الـ ٢٩ عاما التي انقضت منذ قيام الدولة ، لم يحدث ان اتحدت قوى مختلفة جدا ، ومتعارضة جدا ، في جبهة واحدة ضد قادة الدولة كما يحدث الان ، (يديعوت احرونوت ١٥/١٢/٧٦) .

اما صحيفة معاريف فقد علقـت بقولها « ان الحكومة خرجت من اختبار حجب الثقة باغلبية ضئيلة ، لكنها اكبر مما كان متوقعا » (معاريف ر ١٠٠٠ ١٥/١٢/٧٦) . وازدادت الصحيفة انه « باستطاعة اعضاء كتلة المبدال في الكنيست الجلوس بهدوء ، والا يتوقعوا اية عقوبة ، ردا على انتهاكهم للانضباطية الائتلافية ، وذلك لانه ليس في مقدور رئيس الحكومة ، تشكيل ائتلاف آخر » (المصدر نفسه) .

وكانت الصحيفة تشير بذلك الى امتناع كتلة « المبدال » نفسها حين كانت في حكومة جولدا مئير الائتلافية ، عن الاقتراح ضد اقتراح حجب الثقة الذي رفعتة كتلة « اجودات يسرائيل » بالنسبة للبت التلفزيوني في تاريخ ١٩/٥/٦٩ دون ان تجرؤ رئيسة الحكومة انذاك جولدا مئير على الرغم من انها كانت اقوى من رابين ، على اتخاذ اية اجراءات عقوبية ضد وزراء « المبدال » بحكم قانون الانتقال لعام ١٩٤٩ ، الذي ينظم مسألة الانضباطية

نجمت عن الاستقبال الذي جرى لطائرات ف - ١٥ الثلاث ، وبسبب الاهانة التي وجهت للعقل الانساني ايضا ، بواسطة من يريد اقناع الآخرين بان العملية كما نظمت ، لها طابع خاص » (دافار ، هاتسوفيه ، ر ١٠٠٠ ١٥/١٢/٧٦) .

وهكذا سقط اقتراح « الجبهة الدينية التوراتية » لحجب الثقة عن الحكومة هذه المرة ايضا ، باكثرية ٥٥ صوتا للمعراج والاحرار المستقلين والاقليات وعضو الكنيست ك . هيلفي والوزير المبدالي يوسف بورج ، الذي خرج على قرار حزبه وصوت ضد الاقتراح مع الحكومة ، مقابل ٤٨ صوتا لليكود والجبهة الدينية التوراتية ، وركاح ، والمركز الحر ، ودانس ، والاشتراكيين المستقلين وموكيد ، وامتناع تسعة من اعضاء كتلة المبدال بينهم الوزيران اسحق رفائيل وزفولون هامر .

ورغم ان هذه النتيجة كانت متوقعة تقريبا ، الا ان الاقتراح على اقتراح حجب الثقة هذه المرة ، وضع بعض علامات السؤال بالنسبة لمدى قدرة « المعراج » على تنفيذ الانضباط الائتلافي ، اذ ان التمرد الجماعي لاعضاء كتلة « المبدال » في الكنيست ، بما فيهم الوزيران في الحكومة الائتلافية اسحق رفائيل وزفولون هامر على « المعراج » بامتناعهم عن التصويت ضد اقتراح حجب الثقة ، قد كشف مدى تعلق مصير الحكومة بهذه الكتلة ، وقد عقب عضو الكنيست المبدالي يهودا بن مئير على نتائج الاقتراح « لقد انقذنا الحكومة ولو اتنا صوتنا ضدها لسقطت » (ر ١٠٠٠ ١٧/١٢/٧٦) .

ثم ماذا كان سيحدث ، لو ان الاحرار المستقلين في الائتلاف ، قد تركوا الحكومة كما هددوا من قبل ؟ قلو اقتراح اربعة من كتلة الاحرار المستقلين ضد الحكومة ، او حتى اربعة اعضاء من حزب « العمل ،

ذلك واطلعهم على عزمه ، وفي الساعة الحادية عشرة من نفس اليوم ، اجتمعت الحكومة ، وافتتح رابين الجلسة باعلانه عن الوضع الذي نجم عقب امتناع وزراء « المبدال » عن التصويت في الاقتراح الذي تم على اقتراح حجب الثقة عن الحكومة في الكنيست يوم ٧٦/١٢/١٤ ، مقترحا على الحكومة تطبيق قانون الانتقال لعام ١٩٤٩ المذكور ، والذي ينص على ان « حكم اعضاء الحكومة الذين امتنعوا عن التصويت كحكم المستقلين من الحكومة » (دافار ، هارتس ٧٦/١٢/٢٠) . ووضح رابين ان هذا القرار قد جاء « من خلال الوعي ، ان ليس لحكومة اسرائيل ان تتنازل عن تطبيق القانون وعن كرامتها حتى ولو اثقل هذا الامر على وضعها البرلماني » (المصدر نفسه) .

وفي نهاية كلامه اقترح اسحق رابين على الحكومة مشروع قرار شكلي مفاده ان « حكم وزراء المبدال ، كحكم المستقلين من الحكومة اثر خرق المسؤولية الائتلافية » (المصدر نفسه) ، حيث اقر بالاجماع وهكذا كلف وزير الداخلية يوسف بورج ووزير الاديان اسحق رفائيل ، ووزير الشؤون الاجتماعية زفولون هامر ، عن اشغال مناصبهم كوزراء في الحكومة .

وقد رد الوزير زفولون هامر الذي صغته المفاجأة على هذا القرار بقوله : « ٠٠٠ لقد كان باستطاعتنا ان نصوت مع اقتراح حجب الثقة ونسقط الحكومة ، ولكننا لم نفعل ذلك لانه لم يكن لدينا اية نوايا جانبية ، ولكن حزب العمل قرر ان يخطو هذه الخطوة - على ما يبدو - لاسباب تخصه » ، (دافار ٧٦/١٢/٢٠) . و اضاف يقول « ان من يظن ان الحكومة ستستطيع الاستمرار بتمثيل احادي قانه مخطيء ، ان يستحيل عليها ان تمثل الشعب في هذه الفترة ، وفي هذه البلاد ، في وضعها غير المتوازن من الناحية السياسية والامنية » (المصدر نفسه) .

الائتلافية . ان ينص هذا القانون على ان الوزير الذي يقترح ضد الحكومة او يمتنع عن تأييدها ، هو بحكم المستقل من منصبه ، اذا ما اخطر الكنيست خلال اسبوعين بذلك ، اي ان الوزيرين المبدالين رفائيل وهامر ، يكونان بحكم المستقلين من الحكومة ، وفق هذا البند من القانون ، اذا اراد اسحق رابين تطبيقه - ويوافق على ذلك فوراً . كما وينص قانون الانتقال ، بالنسبة للكتلة البرلمانية المشاركة في الائتلاف الحكومي ، على ان الاقتراح ضد الحكومة او الامتناع عن الاقتراح هو بحكم انشقاق هذه الكتلة عن الائتلاف ، ووزرائها من الحكومة ، اذا ما قررت الحكومة ذلك خلال اسبوع من يوم الاقتراح شريطة ان تعلن للكنيست عن ذلك خلال اسبوعين .

والمعنى العملي لتطبيق هذه البنود هو تقديم الانتخابات ، ان لن يكون للحكومة اكثرية في توازن القوى البرلمانية الذي نجم عن الازمة ، اذا ما انضمت كتلة « المبدال » المقالة للمعارضة ، وهذا معناه ان الحكومة تستطيع الاستمرار في الحكم كحكومة ائتلافية ، حتى اجراء الانتخابات قبل موعدها القانوني . الا ان اسحق رابين وخلفاء لكل التوقعات ، تخطى في جراته هذه المرة رئيسة الحكومة السابقة جولدا مئير ، ومضى في اللعبة حتى النهاية ، « وقرر تصفية حساباته مع وزراء المبدال على امتناعهم عن التصويت على اقتراح حجب الثقة الاخيرة في الكنيست ، باقصائهم عن مناصبهم » (دافار - هارتس ٧٦/١٢/٢٠) .

وقد دعا اسحق رابين وزراء « المعراخ » الى عقد جلسة طارئة في ٧٦/١٢/١٩ ، ويحضور رئيس الوكالة اليهودية يوسف الموجهي ورئيس الائتلاف بالنيابة عيدي يافي واطلعهم على نيته تطبيق اجراءات ضد وزراء « المبدال » ، واخراجهم من الحكومة ، حيث دعا وزراء المبدال بعد

اما حزب « ليكود » فقد سارع السي الاعلان عن نية حزبه تقديم اقتراح للكنيست بحجب الثقة عن الحكومة ، بحجة انها لا تتمتع سوى بتأييد اقلية من اعضاء الكنيست ، وقد علق منحيم بيغن على ذلك بقوله : « ان المعارضة لا تستطيع تمكين حكومة اقلية من الاستمرار في العمل وكان شيئاً لم يحدث ، ان ما حدث خطيو جدا ، فالحكومة لا تحظى سوى بتأييد اقلية من اعضاء الكنيست ، وواجبنا ان نثبت ذلك . وانا اعتقد انه يتحتم على رايبين - وبدون اقتراحنا - ان يتوجه الى رئيس الدولة ، بعد بيان في الكنيست غدا ، ليقدم له استقالة الحكومة ، واذا لم يفعل ذلك فواجبنا هو ان نبرهن على ان هذه الحكومة لا تحظى بتأييد الاغلبية ، وان عليها ان تستقيل » (ر ١٠٦٠ ٧٦/١٢/٢٠) .

ومن بين الصحف التي علقت على خطوة رايبين هذه ، كانت صحيفة معاريف التي كتبت في عددها الصادر يوم ٧٦/١٢/٢٠ ان « عرض العضلات المفاجيء من جانب رئيس الحكومة ، اثار العديد من الاسئلة ، والمسؤال الاول : من اين جاءت هذه الشجاعة المفاجئة وعاصفة التصلب لدى قيادة حزب العمل ، التي لم تظهر في العامين الماضيين قدرا كافيا من المسؤولية الرسمية ؟ والسؤال الثاني : ماذا سيحدث في المستقبل ؟ ثم تمضي الصحيفة معبرة عن اعتقادها بان اسحق رايبين درس بالطبع « انعكاسات خطوته على موقفه الشخصي في جماعة حزبه وعلى اعداد اللوائح السياسية الجديدة » ، وان الموضوع خطير ومصيري لان الامر وقع « في ذروة ازمة اقتصادية واجتماعية ، وعشية اختبارات سياسية ضعبة جدا في المجال الدولي » (معاريف ٧٦/١٢/٢٠) .

اما يديعوت احرونوت فعلقت تقول « انه مهما كانت الحسابات السياسية ، فان المسألة هي ما اذا كانت حكومة اقلية تستطيع القيام باعبائها من الناحية

اما وزير الداخلية المقال يوسف بورج ، فلم يتردد هذه المرة في مهاجمة رئيس الحكومة بشدة من على منبر الكنيست : « ليس لدي شك في ان قرار الحكومة ، لم يتخذ بسبب الرغبة في تقوية الانضباط الائتلافي ، فاية حكومة بقيت بدوننا ؟ وكم هو الوقت الذي ستستمر فيه في الحكم ؟ وكم هو الوقت الذي ستبقى فيه متمتع بثقة الكنيست والشعب ؟ » (ر ١٠٦٠ ، ماتسوفيه ٧٦/١٢/٢٠) . و اضاف يوسف بورج « وانا اقول ان رئيس الحكومة لجا السي خطوته هذه ، ليس من موقع القوة ، بل من موقع الضعف ، ومن شدة الضعف عاله يهرب الى الامام ، نحو الانتخابات المبكرة . انه يهرب الى الانتخابات المبكرة على جناح اقتراح وقرار شبه درامي ، وكأنه يمكن بهذه الوسيلة ، ان يجعل الجمهور ينسى ولو للحظة ، صورة حزبه الذي تنهشه الخلافات الداخلية ، اضافة الى المسؤولية عن تجر الوضع في مالية الدولة ، وتدهور علاقات العمل ، وتدهور العلاقات مع الهستدروت . ان هروب رئيس الحكومة لن يحل له اية مشكلة ولن يعفيه من المسؤولية الثقيلة ، في حين ان الشعب بحاجة الى الاستقرار ، فانه يتسبب في هزة اخرى ، وفي حين ان الحكومة بحاجة الى توسيع قاعدتها ، فانه يشكل حكومة تستند الى قاعدة اضيق . هذه هي مسؤولية تاريخية اخذها على عاتقه ولن يستطيع التهرب منها » (المصدر نفسه) .

وعلى صعيد الاحزاب بشكل عام ، فقد كانت المفاجأة كاملة من خطوة رئيسس الحكومة اسحق رايبين ، باستثناء الاحزاب المشاركة في الائتلاف ، والتي علمت بخطوته هذه سلفا ، وكان يبدو ان معظم الاحزاب راضية عن امكانية تقديم الانتخابات . على الرغم من ان هذه الاوساط رأت في خطوة رايبين ضربة موجبة لها ، وقطع طريق على اتمام تنظيم نفسها والاعداد للمعركة الانتخابية .

الادبية ، وسط ظروف مخينة ، قد يتقرر فيها مستقبل البلاد والدولة ، وتعتقد الصحيفة ايضا ، بان السلطة في اسرائيل .

« على ابواب ضغوط قوية من الخارج ، وعلى ابواب هاوية في الداخل، وعلى هذا فان الانتخابات المبكرة هي المخرج الافضل» (يديحوت احرونوت ٢٠/١٢/٧٦)

١ - ان يطلع الحكومة على نيته .
٢ - ان يقدم كتاب استقالته لرئيس الحكومة .

٣ - يجب ان تمر ٤٨ ساعة من اللحظة التي قدم فيها استقالته ، خلال هذه الـ ٤٨ ساعة يستطيع ان يتراجع عن استقالته ، فاذا لم يرجع بها ، يكون مستقيلا بحكم القانون .

الا ان اسحق رابين لم يمنحها هذه الفرصة ، وسارع بعد انتهاء الجلسة الى رئيس الدولة افرايم كتسير ، حيث قدم استقالته ، والحكومة تحولت بفعل القانون الى حكومة انتقالية .

وقد جاء في البيان الذي قدمه اسحق رابين للكنيست يعلن فيه استقالته « ... لقد قدمت استقالتي لسيادة الرئيس ، بعد ان اطلعت الحكومة على نيتي بذلك . وهذه هي الاسباب الاساسية لاتخاذى هذه الخطوة : في جلسة الحكومة يوم الاحد قدمت اقتراحا للحكومة ، ان تطبق القانون على وزراء المبدال وكتلتها في الكنيست ، وكنت اعلم عندما رفعت هذا الاقتراح ، ان الحكومة ستبقى حكومة اقلية تستند على ٥٧ عضو كنيست فقط . ولانني لم افو ، ولا انوي ان اكون رئيس حكومة اقلية حتى يوم الانتخابات المعين في القانون ، كان يترتب علي ان اعمل على تقديم الانتخابات وحل الكنيست . وقد قبل اقتراحي بالنسبة لذلك في مركز الحزب هذا المساء ، وفي التجمع المبامي بشكل جماعي ، ثم تقدمت بتوصية لمراكز الاحزاب كسي تقرر هذا الموقف . ولهذه الاسباب اشرت ان استقيل من منصبى الآن ، كي اتمكن من الاستمرار في نفس الطريق ، والوصول الى تشريع قانون لحل الكنيست ، وتقديم الانتخابات .

وهكذا فقد اصبح واضحا ان اسمق رابين قرر التعجيل في موعد اجراء الانتخابات للكنيست ، وقد اعلن عن ذلك امام حزبه ، بعد ان اجري مشاورات مكثفة مع ستة من وزراء حكومته ، اربعة منهم من حزبه وهم ، يجال لون وحاييم تسادوك ، ويسرائيل جليلي ويهوشع رابينوفتش ، وكذلك مع وزيرى الاحرار المستقلين ، ووجيد رابين نفسه امام خيارين فقط ، اما ان يقدم استقالة حكومته قبل التصويت على اقتراح حجب الثقة الذي تقدمت به كتلة ليكود . او ان يؤجل الاستقالة الى ما بعد الاقتراح اذا ما ضمن اسقاط الاقتراح ، الا ان رابين اختار الخيار الاول ، بعد ان فشلست الحكومة في الاتصالات التي اجرتها مع عضوة الكنيست شولاميت الوني ، وباقي الكتلة الصغيرة لاقناعها بتأييد الحكومة في الكنيست او الامتناع عن التصويت على الاقل ، فسارع رابين الى عقد جلسة حكومية طارئة في مبنى الكنيست ، واطلع الوزراء على نيته الذهاب الى رئيس الدولة في نهاية الجلسة لتقديم استقالته . وفي نفس الجلسة اطلع وزيرا الاحرار المستقلين كول وهاوزنر الحكومة على نيتهما تقديم استقالتهما من الحكومة . بل وقدما استقالتهما فعلا الى رئيس الحكومة مما زاد في تعقيد الازمة ، الا ان المستشار القانوني للحكومة بروفيسور ٠٦ براق ، عبر عن رأيه بان الوزيرين ليسا بحكم المستقلين لان خطوات الاستقالة لم تكتمل طبقا للقانون ، وهكذا ، فان استقالة وزيرى الاحرار المستقلين خلفت

(دافار ٧٦/١٢/٢٢) .

اما صحيفة هارتس الصادرة في ٧٦/١٢/٢٠ ، فقد اوردت هي الاخرى نبأ خاصا لها من واشنطن مفاده ، ان اوساط اميركية تتنبأ في ان تقديم الانتخابات في اسرائيل، سوف يسبب تغييرات حاسمة في برنامج العمل المنتظر ، للمفاوضات على تسوية في الشرق الاوسط للسنة المقبلة (١٩٧٧) . وتضيف الصحيفة ان هذه الاوساط قد عقيبت باستغراب كامل على خطوة اسحق رابين ، ويعتقدون ان ثمة تحضيرات تجري الآن لمواجهة احتمال مفاوضات مبكرة وملزمة ، على اتفاقيات انهاء حالة الحرب مع مصر وسوريا في شهور الصيف .

كما وورد النبا عن موظفين مسؤولين في الادارة الاميركية ، انهم قد عقبوا على التغييرات في الحكومة ، بانها خطوة ايجابية في اتجاه السلام ، وان الخبراء في شؤون الشرق الاوسط في الادارة الاميركية قد ايدوا تقديم الانتخابات في اسرائيل ، لان وزراء المدال كانوا يشكلون حجر عثرة ، امام التطورات السياسية الجديدة للولايات المتحدة .

وسواء كانت الجراة التي اتسم بها رابين في معالجته للامنة الوزارية والتي انتهت باخراج « المدال » من الائتلاف واقالة وزرائه من الحكومة ومن ثمهاستقالة الحكومة نفسها سعيا وراء تشريع لحل الكنيست وتقديم الانتخابات ، قد هيبت عليه مع الطائرات الاميركية النفاثة تمشيا مع العرف في هبوطها دائما عشية الانتخابات في اسرائيل ، ام كانت جراة المياثس في قفزه نحو الهاوية ، نتيجة للتدهور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تعيشه اسرائيل الآن ، فقد تركت الباب مفتوحا امام احتمالات تغيير ، قد تكون كبيرة ، في القيادة الاسرائيلية ، لمواجهة التطورات المستجدة في النزاع الشرق اوسطى .

توفيق فياض

وبناء عليه تتحول هذه الحكومة الآن ، الى حكومة انتقالية ، وأمل ان تستمر حتى تشريع قانون حل الكنيست وتقديم الانتخابات ، (دافار ٧٦/١٢/٢١) .

ومن الجدير بالذكر ، ان صحيفة دافار الصادرة في ٧٦/١٢/٢١ ، والتي اوردت نبأ استقالة رئيس الحكومة في عنوانها الرئيسي ، قد نشرت نبأ خاصا لمراسلها في واشنطن ناحوم برناع ، تحت الخبر الرئيسي مباشرة ، ويفيد النبا ، بان الاتحاد السوفيتي اعرب في اتصالاته السرية مع موظفين امريكيين في الاشهر الاخيرة عن قلقه البالغ من موعد الانتخابات المتأخرة في اسرائيل ، وسأل اذا ما كان بالامكان تقديمها ، كي يزيد ذلك من امكانية اجراء مفاوضات تسوية عملية عام ١٩٧٧ ، وان الادارة الاميركية قدنقلت هذا القلق للحكومة الاسرائيلية . ويفيد النبا ان السوفييت يتوجسون خيفة ، من ان يكرس عام ١٩٧٧ بكامله ، لحسابات ترتبط في معركة الانتخابات المقبلة في اسرائيل .

وفي عددها الصادر في ٧٦/١٢/٢٢ ، نقلت الصحيفة عن رئيس رابطة جماعة الاساتذة من اجل السلام في الشرق الاوسط بروفيسور يوسف روتشلد ، والذي وصفته الصحيفة بأنه صديق حميم لوزير الخارجية القادم سيروس فانس ومستشار الرئيس كارتر للشؤون الامنية بيجنسكي قوله « ان خطوة رئيس الحكومة اسحق رابين في حله للحكومة ، وتقديم الانتخابات سوف تصلح الانتطباع المغلوط في الولايات المتحدة من ان هذه الحكومة (حكومة رابين) ، تفتقد القدرة على القرار ، كما ونقلت عنه قوله « ان تقديم الانتخابات سيقرب من فرص السلام في المنطقة ، ومع ذلك فان هذه الاستقالة ستعرق الى حد ما ، رغبة ادارة الرئيس كارتر في تعجيل الخطوات في هذه المنطقة ، والآن لا بد وان يضطر للانتظار حتى تتشكل حكومة جديدة في البلاد قبل ان تتجدد المساعي ،

المفاوضات السرية بدلا من مؤتمر جنيف

الدبلوماسية السرية ، بدلا من اجراء مفاوضات في اطار مؤتمر السلام . وهو يعتقد بانه من غير الممكن المتوصل الى اتفاقية في السنة القادمة ، وانه يجب في البداية اجراء مفاوضات حول تسوية جزئية مع سوريا ، وبعد ذلك مع مصر واخيرا مع الاردن (دافار ١٤ - ١٢ - ١٩٧٦) . كما عبر بيرس اثناء لقائه مع وزير الخارجية الاميركية الجديد سايروس فانس ، عن شكوكه بالنسبة لامكانية النجاح العملي لمؤتمر جنيف . وقال « انه يفضل الدبلوماسية السرية حسب اسلوب المراحل التي بدايتها المفاوضات بين اسرائيل وسوريا » (هارتس ١٥ - ١٢ - ١٩٧٦) .

وكان واضحا عدم رغبة اسرائيل في عقد مؤتمر جنيف ، عندما حاول رئيس الحكومة ، يتسحاق رابين ، طرح بديل لمؤتمر جنيف ، وذلك بعقد مؤتمر على غرار « هلسنكي » للشرق الاوسط . وقد طرح هذا الاقتراح في الكلية التي القاها امام مؤتمر الانترناسيونال الاشتراكي . وقد قصد بهذا الاقتراح كما شرحه رابين نفسه ، بان الاعتماد على صيغة مؤتمر هلسنكي ، لم يكن مريحا للعرب من عدة نواحي : ففي هلسنكي اشتركت دول فقط، وفي ذلك رد على السؤال لماذا يجب عدم اشراك م . ت . ف ، وفي هلسنكي لم تبحث المشاكل الاقليمية ، كما انه لم يتم في هلسنكي الحديث عن العودة الى الخطوط التي كانت قبل الحرب العالمية الثانية ، وتم كذلك في هلسنكي على ان تغيير الخطوط ليس امرا ملغيا (عمال همسمار ١٦ - ١٢ - ١٩٧٦) . وقد علق

تناولت الصحافة الاسرائيلية خلال الفترة الاخيرة موضوع عقد مؤتمر جنيف، وقد كان واضحا من خلال التصريحات الرسمية الاسرائيلية ، ان اسرائيل لا تريد عقد مؤتمر جنيف وانها تريد اسلوب الاتصالات السرية الثنائية ، كما كان واضحا ان المسؤولين الاسرائيليين لا يريدون اشترك وقد من م . ت . ف في المفاوضات ، وانهم يريدون فقط اشراك بعض الشخصيات من المناطق المحتلة ضمن الوفد الاردني .

مؤتمر جنيف والحل المسلمي

حذر وزير الدفاع الاسرائيلي شمعون بيرس في خطاب القاها امام مؤتمر الرؤساء اليهود ، من ان عقد مؤتمر جنيف يمكن ان ينتهي بتأزيم النزاع في الشرق الاوسط . وخلال جلسة مغلقة لهذا المؤتمر قال بيرس : « يجب على اسرائيل القول انها ستذهب الى مؤتمر جنيف ، وبصورة خاصة يجب ان تقول ذلك لاصدقائها الاميركيين ، ولكن يجب عليها ان تكون مدركة للخطر ، انه بدلا من تسوية النزاع فانه سيتم تأزيمه ، لانه سيتم دعوة كافة الاطراف الى جنيف ، وستطرح فيه كافة القضايا المختلف عليها . ومع هذا ، فانه نظرا لان جنيف يعتبر رمزا ، فانهي اؤيد الذهاب الى هناك » (دان مرغليث ، هارتس ٩ - ١ - ١٩٧٧) . وقد لمح بيرس ، في نفس اللقاء الى انه يعتقد بان التسوية لن تتم في جنيف وانما باتصالات اخرى .

وكان بيرس قد ذكر قبل ذلك انه يعتقد بان مؤتمر جنيف سيعقد فقط في النصف الثاني من عام ١٩٧٧ . وانه يريد اسلوب

يعقوب ريفتين على ذلك بقوله : بالنسبة لبدأ اشتراك الدول فقط ، لا تزال هناك شعوب لم تحظ بعد بالسيادة السياسية، وهل من المحذور تأمين مكانة تمثيلية لها ، من أجل تمكينها من النضال السياسي من أجل حريتها ؟ ألم تكن هذه حالتنا قبل مدة ليست ببعيدة . وبالنسبة لاشراك م . ت . ف : لماذا يجب ان نخلق في العالم الانطباع باننا نغلق كافة المطرق نحو النضال السياسي امام الحركة الوطنية الفلسطينية ، واننا نترك امامها فقط الطريق نحو الحرب المباشرة ؟ حيث انه من المفروض انه يوجد داخل الحركة الفلسطينية نفسها نقاش حاد ، حول الاشتراك او عدم الاشتراك في مؤتمر جنيف . (نفس المصدر) .

وعلق تسفي شيلواح ، حول اقتراح عقد مؤتمر هلسنكي للشرق الاوسط ، واقتراح اسرائيل في الجمعية العمومية التابعة للأمم المتحدة ، بعقد مؤتمر جنيف بدون م . ت . ف بقوله « ان اقتراح رابين عقد مؤتمر على غرار هلسنكي افضل بكثير من « مبادرة جنيف » . وأشار الى ان تلك المبادرة ، لا يرجى منها اية نتائج عملية ، « وانها جاءت قبل كل شيء بسبب ضغوط يسارية على الحكومة . فمن أجل ان يبرز حزب مبام ، موقفه امام يساريه الذين يضغطون عليه للانسحاب من المعارك ، فقد طالب الحكومة في كافة المناسبات بمبادرات سلمية » (يديعوت احرونوت ١٣ - ١٢ - ١٩٧٦) .
من يخاف من جنيف ؟

كتب المعلق الاسرائيلي دانيال بلوخ ، في صحيفة دافار المصادرة يوم ١٧ - ١٢ - ١٩٧٦ مقالا بعنوان « من يخاف من جنيف » ، أوضح فيه ملابسات الوضع السياسي في المنطقة ، ولح فيه الى ان اسرائيل تخاف من عقد مؤتمر جنيف ، وبما يلي اهم النقاط التي وردت في هذا المقال . يقول بلوخ ان السياسة

الاسرائيلية تعتمد على موديلات . فقبل عدة اشهر سيطر موديل التسويات لانهاء حالة الحرب ، وأن من تحدث عن مؤتمر جنيف او حول التسوية انشاملة فقد اعتبر كافرا . وقد عاد موديل جنيف والتسوية المشاملة في هذه الايام . ويرى بلوخ ، ان هناك عقبة رئيسية تقف في طريق عقد مؤتمر جنيف - مسألة التمثيل الفلسطيني . وانه طالما لم تعترف م . ت . ف بوجود اسرائيل وانها لم تقبل قرارات ٢٤٢ و ٢٢٨ فاننا (اسرائيل) نقف على ارضية صلبة ومؤيدين من قبل الولايات المتحدة . وحتى هذه الساعة لم تغير م . ت . ف النعمة ، ولكن المسألة ليست مستحيلة . ويتضح ، حسب رأي الكاتب ، « ان قسما من الزعامة العربية قد خطا بعض الخطوات نحو الاعتراف باسرائيل ، وان « لاءات » الخرطوم ليست قائمة الان . كما انه يمكن ان يحصل نفس الشيء لمقررات مؤتمر الرباط واتخاذ قرار بتمثيل مشترك لـلاردن ولـم . ت . ف . « واحيانا » هناك انطباع بان السياسة الاسرائيلية ليست مستعدة لاستقبال مثل هذه التطورات ، لاننا لم نعرف كيفية الرد على حملة السادات السياسية » .

هذا ويرى الكاتب ، في عقد مؤتمر جنيف ، سواء كان لاسباب تكتيكية او لاسباب داخلية ، قيمة اعلامية وتربوية . وأن مجرد الحديث عن هذا الاجراء ومجرد الترتيب له ، سيكون اقترابا من امكانية اجراء تسويات سياسية . « ومن المهم جدا ، ان يتم الامر بالذات من خلال مبادرة اسرائيلية ، دون ان نكون مضغوطين ، ومن خلال استقبال الادارة الجديدة في واشنطن في جو سياسي مريح بالنسبة لاسرائيل » .

ويتوقع بلوخ ، ان نشاطا سياسيا كبيرا سيبدأ في شباط او آذار . « ولكن ربما ان مبادئ سياسة كارتر لن تكون مختلفة كثيرا عن الادارة السابقة ، ولكن لن

العربي أو ذلك ، ليست الا محاولة لاحباط المفاوضات .

● ان اية تسوية تتم ستكون بناء على قرار مجلس الامن ٢٤٢ ، الذي يؤكد عدم السيطرة على الاراضي عن طريق الحرب .
● والمهم جدا ، هو انه لن تتم هناك تسوية دون الاشتراك الفعّال والمستقل لممثلي الشعب الفلسطيني - م . ت . ف . هذا ايضا هو احد الدروس الرئيسية من الحرب الاهلية في لبنان ، التي اثبتت ان المحاولة المتواصلة والعنيفة ، لمصادرة تمثيل الشعب الفلسطيني من ايدي قيادته التي حصلت على اعتراف كبير في السنوات الاخيرة قد باءت بالفشل .

ويعلق المكاتب على الرفض الاسرائيلي للتفاوض مع م . ت . ف قائلا : « ان رفض التفاوض مع م . ت . ف الذي ينبع منه الشلل الذي يصيب الزعامة الاسرائيلية مقابل مبادرة السلام العربية الاخيرة ، غريب جدا . واذا كنا نعترف بالحقائق الثلاث الاولى التي ذكرناها ، فان الرابعة هي في صالح امن اسرائيل ، وعلى القيادة الاسرائيلية المسؤولة ان تطلب توقيع م . ت . ف على كل اتفاقية تحصل عليها ، . وطالب باشتراك الفلسطينيين وقال « لن يتم هناك اتفاق بدونهم ، وان اية دولة عربية لن تجرأ على توقيع اية اتفاقية دون اشراكهم . وان قيادة م . ت . ف الحالية هي التي ستوقع على كافة بنود الاتفاق ، والا فلن يتم التوصل الى اتفاق . لانه يوجد لهذه الزعامة تأييد جماهيري واسع منذ ان اصبحت م . ت . ف اسما مرادفا « للوطنية الفلسطينية » وان اشترك م . ت . ف في مؤتمر جنيف هو اعتراف واقعي باسرائيل . وان من كثر صيغ اكل الدهر عليها وشرب ، هو مندوبنا حاييم هرتسوغ . واذا كان هذا هو رد الفعل ، فان احتمالات اسرائيل بالحصول على السلام ، عندما يتدقق على

يعودوا الى اسلوب كيسنجر ، سواء في مجال الشكل الدبلوماسي ام في الوعود من تحت الطاولة . ويجب عدم التوقع ، ان يكون مفهوم حدود السلام النهائية لدى الادارة الجديدة ، مختلفا عن مفهوم روجرز او راسك . ولكن السؤال هو فقط اذا كانت الادارة الاميركية ، ستهتم ، في التوصل الى تسوية سياسية حقيقية مقابل الانسحاب الاسرائيلي وهمل سيواصلون الاهتمام بالحفاظ على ميزان القوى في الشرق الاوسط وقوة اسرائيل العسكرية » (المصدر نفسه) .

ومن جهة اخرى ، كتب معلق اخر ، مقالا تحت عنوان « الخوف من السلام » ، علق فيه على رد رابين على حملة السادات وعلى رد هرتسوغ المندوب الاسرائيلي في الامم المتحدة على المندوب الاردني هناك ، قائلا ، « انما هي بمثابة رفض مبادرة السلام العربية » . ويرى دانيال عميت (دافار ٥ - ١٢ - ٧٦) ، انه يسود خلال السنوات الاخيرة في المعركة السياسية في الشرق الاوسط عدة حقائق استراتيجية ، التي بدونها يحكم على اي تخطيط للمدى البعيد بالفشل :

● يجب ان تكون التسوية شاملة . وان اي جانب من النزاع ، يبقى معلقا سيعرض للخطر كافة الاتفاقيات التي يتم التوقيع عليها ، والخطر من ذلك : فهو يزعزع الثقة المهمة جدا لتحقيق اية اتفاقية .

● ان اطار المحادثات حول التسوية في الشرق الاوسط هو مؤتمر جنيف ، الذي تجري فيه مفاوضات مباشرة بين كافة اطراف النزاع . ان احد الدروس الهامة للمثاساة اللبنانية هو ان الاشتراك الكامل لكافة الدول العربية ، يمكن ان يؤدي الى نتائج ايجابية . وان استعمال وسائل الدعاية منذ الخمسينات ، حول الاستعداد لمقابلات مباشرة مع هذا الزعيم

بإبها ضعيفة ، (المصدر نفسه) . اشراك م . ت . ف والتسوية مع الأردن

لا يزال الموقف الاسرائيلي الرسمي متصلبا سواء ازاء اشترك م . ت . ف بالمفاوضات في جنيف أم ازاء اجراء مقاضات معها . فقد اشار رابين قسي جلسة الحكومة ، الى انه لم يطرأ اي تغيير على الموقف الاسرائيلي بالنسبة للموضوع الفلسطيني ، الذي يركز على اربعة مبادئ كما وردت في (دافار ١٢ - ١٢ - ١٩٧٦) .

● يجب ان يكون حل المشكلة الفلسطينية مرتبطا بالاتفاقية مع الاردن .

● تعارض اسرائيل مبدئيا دولة ثالثة بينها وبين الاردن .

● خلال المفاوضات مع الاردن لن تعارض اسرائيل اشراك ممثلي السكان قسي الضفة في المحادثات .

● ترفض اسرائيل اية مقاضات مع منظمات الارهاب ، .

وكان رابين قد اوضح في مناسبة اخرى ، « انه يجب الفصل بين حل المسألة الفلسطينية وبين استعداد اسرائيل للتفاوض مع الهيئة المسماة م . ت . ف ، وانه يجب البحث عن حل للمسألة الفلسطينية في اطار اتفاقية بين الاردن واسرائيل ، (هارتس ١٤ - ١٢ - ٧٦) .

ومن جهة اخرى اوضحت اسرائيل للولايات المتحدة بانها تعارض تشكيل وفد عربي واحد لمؤتمر جنيف اذا ما اشتركت م . ت . ف في هذا الوفد . وردا على التوضيحات التي اجرتها وزارة الخارجية الاميركية في اعقاب معلومات عن موافقة م . ت . ف . الاشتراك في وفد عربي موحد ، « اعلنت اسرائيل انها ستعارض اي تمثيل ل م . ت . ف قسي

المؤتمر وانها ستوافق فقط على اشتراك شخصيات من الضفة في الوفد الاردني ، (ناحوم برناع ، دافار ١٠ - ١٢ - ٧٦) .

هذا وقد اجرت صحيفة دافار ، (٢١ - ١٢ - ٧٦) ، مقابلة صحفية مع موشي دايان ، وزير الدفاع السابق ، حيث تطرقت فيه الى مؤتمر جنيف واشتراك الفلسطينيين ، وقد سئل ، لقد قلت منذ مدة ان الروس ، سيوافقون على الذهاب الى مؤتمر جنيف دون اشراك م . ت . ف ، فعلى ماذا بنيت هذا الافتراض ؟ فقال : « بنيت هذا الافتراض على ثلاثة امور ، اولاً ، وافق الروس على ذلك قبل سنتين ، وبصورة عامة فان سياستهم ثابتة . وان مطلبهم باشتراك م . ت . ف الان انما هو موقف تكتيكي ، ورد فعل على ان الاتفاقيات السابقة قد تمت بوساطة الولايات المتحدة ، وليس في اطار جنيف الذي تشترك فيه كلا الدولتين . ثانياً ، ان الصيغ السوفياتية الان بالنسبة لجنيف ليست متطرفة . فهم مستعدون حسب الصحف لجلسة افتتاحية دون م . ت . ف . ويعد هذا للجان عمل مختلفة . وثالثاً ، وهو السبب الرئيسي - لا اعتقد بان الاتحاد السوفياتي يريد الان حرباً اخرى في الشرق الاوسط ، لانه خسر هيبة ونفوذاً كبيرين نتيجة للحرب الاخيرة . وهم حسب رأيي ، يريدون تدعيم نفوذهم ومركزهم في الشرق الاوسط بطرق سياسية ، وان احدى الطرق هي مؤتمر جنيف باشتراكهم ، ولهذا سيكونون مستعدين للتوصل الى اتفاق حول تركيب المؤتمر وخاصة لاجياء هذه المؤسسة ، . وسئل حول فكرة ارسال وفد عربي موحد الى جنيف باشتراك م . ت . ف فيه فاجاب : « يجب ان تشترك في المؤتمر فقط الدول - اسرائيل وسويسرا ومصصر والاردن ورؤساء المؤتمر الولايات المتحدة وروسيا وهناك مهمة معينة للامم المتحدة . واذا ارادت الدول العربية ان تضم داخلها

فلسطين ايضاً ، فهم يستطيعون فعل ذلك ،
وإذا ارادت كافة الدول العربية ان تجري
بينها مناقشات مشتركة فهذا شأنها » .

اما بالنسبة للحل مع الاردن ، فيؤيد
رئيس الحكومة راين ، الحل الوسط
الاقليمي في الضفة الغربية ، من خلال
الافتراض ان نهر الاردن سيبقى الحدود
الامنية . وقد تحدث حول هذا الموضوع
امام اللجنة الفرعية للجنة التحضيرية
للشؤون السياسية التابعة لحزب العمل .
ومما قاله راين ايضاً : « يجب حل
المشكلة الفلسطينية في شرق الاردن وليس
عن طريق اقامة دولة ثالثة » . وأشار الى
انه لن يعارض ان يكون هناك ممثلون من
الضفة الغربية في المفاوضات التي
ستجري في مؤتمر جنيف . وانه يجب
التمييز بصورة واضحة جداً بين
المفاوضات مع مصر وسوريا والاردن ،
فبالنسبة لمصر ، المشكلة الرئيسية بالنسبة
لينا هي ، الشريط الاقليمي مع شرم
الشيخ . وبالنسبة لسوريا يجب ان يكون
واضحاً اننا لن ننزل من الجولان حتى في
اطار اتفاقية السلام ، ولكن لا يعني ذلك
بالذات الحدود الحالية (دافار ٢ - ١
١٩٧٧) ، وفسر راين في تلك الجلسة
ماهية السلام بالنسبة لاسرائيل فقال :
« حدود مفتوحة ، مرور حر للاشخاص
والمبضائع وعلاقات دبلوماسية » .

هذا وتكررت دافار ٩-١٢-٧٦ ، ان خبراء
الشرق الاوسط في وزارة الخارجية الاميركية
قد اعدوا سلسلة من الوثائق لادارة
الجديدة ، التي تؤكد ضرورة حل مشكلة
اشترك م.ت.ف. في المفاوضات للتسوية
في الشرق الاوسط . وقالت الصحيفة ان
« هناك قسماً من خبراء الشؤون العربية،
في وزارة الخارجية يعتقدون بأن م.ت.ف.
مستعدة لان تندمج في حملة السلام
المصرية » . وكان كيسنجر ، وزير الخارجية
الاميركية السابق ، قد حاول اقناع وزير
الخارجية الاميركية الجديد ، فانس ،

بالامتناع عن السعي الى اجراء تسوية
شاملة في الشرق الاوسط . ويرى كيسنجر ،
حسب ما اورده ناحوم برناع (دافار
١٩-١٢-٧٦) ان تجري في المرحلة الاولى
اتصالات مع الاطراف ، يتم خلالها
الوصول الى اتفاق لاشراك رمزي
للفلسطينيين في المحادثات . ومن ثم
تجري المحادثات استعداداً لعقد اتفاقية
انهاء حانة الحرب مع سوريا ومصر مع
احتمال مفتوح للتفاوض مع الاردن فسي
موعد متأخر جداً . ويعتقد كيسنجر ،
بناء على اتصالات مسبقة مع جهات
اسرائيلية ، ان اسرائيل ستوافق على
اشترك مستشارين فلسطينيين في الوفود
السياسية العربية للمحادثات . وان
اسرائيل لن تعارض في ان يكون ممثلو
م.ت.ف. بين هؤلاء المستشارين . كما
يعتقد كيسنجر ، بناء على معلومات
مخابراتية ، وصلت الى مصادر اميركية ،
ان هناك امكانية لاقتناع سوريا ومصر
بالموافقة على التسوية ، التي تتجاوز
تطلعات م.ت.ف. بالتمثيل المباشر في
المحادثات . ويعتقد الاسرائيليون ان تأييد
السادات لاقامة دولة فلسطينية في المناطق
ما هو الا تكتيكي فقط ، ويمكن اقناعه
بسحب هذا التأييد . ويعتقد كيسنجر ايضاً
انه عشية المحادثات مع سوريا حول
تسوية انهاء حالة الحرب ، توضح اسرائيل
بصورة سرية ، انها ستكون مستعدة
للانسحاب من عدد من المستوطنات في
هضبة الجولان .

ومن جهة اخرى ، يعتقد يغال الون ،
وزير الخارجية الاسرائيلية « ان الطريق
الوحيد لتصفية م.ت.ف. كزعيم
للفلسطينيين ، هو منح الاردن نقطة ارتكاز
في الضفة الغربية . وانه طالما اننا غير
مستعدين لحل وسط اقليمي مع حسين ،
فانه لا يوجد لديه اي سلاح ضد م.ت.ف.
وفي اللحظة التي سنكون فيها مستعدين
لحل وسط حتى ولو كان جزئياً ، فاننا

ولكن أكثر ما يخيف الاسرائيليين من اقامة الدولة الفلسطينية ، حسب رأي «بولس» ، ويعتبره الخطر الرئيسي ، هو ان هذه الدولة ستري من واجبهـا ولا تستطيع التنكر لذلك ، «المطالبة يضم مناطق اسرائيلية (داخل الخط الاخضر) المزدحمة بالسكان العرب . وكان باستطاعة الملك عبدالله التنازل عن وادي عاره ، حتى بالرغم من ان الجيش الاسرائيلي لم يحتله في الحرب . ولكن الدولة العربية - الفلسطينية لن تستطيع التنازل عن دعاية تحررية وحدوية تجاه عرب اسرائيل . وان مجرد قيامها هو بمثابة تحدي لسلامة امن اسرائيل» . وانتقد «بولس» الدعاية الاسرائيلية ، ضد العائلة الهاشمية ، مؤكدا انها في نهاية الامر «الجهة العربية ذات الوزن ، المستعدة للقبول بنا وبحقنا فسي الوجود في المنطقة» . وانتقد ايضا المناداة بتحويل الاردن الى دولة فلسطينية والقول بان غالبيتها من الفلسطينيين فقال : «ان من يشير الى الحقيقة بان غالبية سكان شرق الاردن هم فلسطينيون ، انما يستخدم فقط الحيلة الكلامية ، وانه ليس من مهمات الصهيونية التاريخية اسقاط نظام البدو في عمان . وان مسألة الحكم الاسرائيلي على مليون عربي الذين لا يريدون هذا الحكم ، لا نستطيع حلها عن طريق الصاق الشارة الفلسطينية على المملكة الهاشمية ، وان كل من يعتقد بان حكما «فلسطينيا» في عمان سيقبل بالحكم العسكري الاسرائيلي في كافة المناطق المحتفظ بها بايدينا منذ ١٩٦٧ انما يرمى الاوهام» (المصدر نفسه) .

« حملة السلام العربية »

علقت الاوساط الاسرائيلية على مبادرة السادات الاخيرة ، ووصفتها بأنها حملة تكتيكية ، وانها فقط تعبر عن المشاكل الداخلية التي تسود العالم العربي وبالذات مصر . ولكن هذه الاوساط لم تخف قلقها من المكاسب الاعلامية التي يمكن ان تحققها هذه الحملة . ومن هنا جاء رد رابين ،

سنخلق لدى حسين ولدى الزعامة المعتدلة في الضفة ، مصلحة للحلول مكان م٠ت٠ف٠ وقد أمن الون في عام ١٩٦٧ بعد حرب الايام الستة بمسألة الادارة الذاتية فسي الضفة كوسيلة ناجعة ضد م٠ت٠ف٠ وهو يشك الان اذا كان هذا الاسلوب ممكنا ، وان القدرة على محاربة قوة م٠ت٠ف٠ تمر عن طريق حسين» (دانايال بلوخ دافار ١٠١-٧٧) .

هذا ولا يؤمن الون بفكرة الاتحاد الفيدرالي بين اسرائيل والضفة الغربية ، لانه حسب تقديره لا يوجد فرق كبير بين اتحاد فيدرالي وبين دولة ثنائية القومية . «لا يوجد طريق اخر للتسوية ، سوى اقامة دولة اردنية ، ذات اقليمين، يرتبط بعضهما ببعض كدولة واحد . ويعتقد ان هناك دلائل في العالم العربي تقترب من هذا الرأي ، واليوم تسمع اصوات حول العلاقة بين الدولة الاردنية والدولة الفلسطينية» . (المصدر نفسه) .

هذا وقد هاجم احد كبار المحررين في جريد هارتس ، التلويح دائما بمشروع الون واعتبر ان النتيجة الحتمية لذلك ، ستؤدي الى اقامة دولة فلسطينية . فقد قال «بولس» : اننا اذا لم نتوقف عن تقديم مشروع الون على انه يحتوي على اعلى حد من التنازلات التي يمكن ان نكون مستعدين لها ، فان هناك خوفا كبيرا ، من اننا لا نستطيع في نهاية الامر ، الحيلولة دون اقامة «دولة ثالثة» بيننا وبين الاردن . وان هذه الدولة لن تكون «مجردة» . اذ لا يوجد اية قوة تستطيع ان تشرق الوعي الوطني لسكانها ، وان تقبل بمثل هذا الالتزام على نفسها . وحتى اذا اضطرت الى القبول بذلك ، فاننا في هذه الحالة ، لن نكون واثقين ومتاكدين ، من انها لن تتحول الى قاعدة للعمليات الارهابية ضدنا ، حيث انه لن يكون هناك جيش نظامي يستطيع ان يضرب منظمات المخربين (هارتس ١٠١-٧٧) .

أورد أمنون برزيلي ، في صحيفة (هآرتس ٢٣-١-٧٧) ، النقاط الرئيسية التي وردت في هذا المشروع ، والأسباب التي دفعته الى تقديمه .

يرى فايتس أن الاتجاهات التي تلوح ، هي حسب رأيه ، ذات دلالات خطيرة لليهود وللعرب الذين يعيشون في المنطقة وهذا هو أحد الأسباب للحاجة الملحة الى إيجاد حلول يتعلق بها مستقبل وربما مصير اسرائيل . ويرى أيضاً أن العلاقات الرئيسية التي تتطلب حلولاً بصورة ملحة هي : العلاقات مع السكان العرب - الفلسطينيين ، واستيعاب الهجرة والوضع الاقتصادي . وأن هذه المشاكل حسب رأيه ، قد تأزمت منذ حرب يوم الغفران وتحت « ثلاثة سيوف تسلط فوق رؤوسنا » .

ويعتمد مشروع فايتس ، على دراسات اجرتها الوكالة اليهودية خلال السنوات الاخيرة وكذلك على مادة احصائية ثم جمعها في السنوات الاخيرة أيضاً . ومن مبادئ مشروع الرئيسة لوقف التدهور في مسألة المشكلة الفلسطينية، يذكر المشروع ضرورة تقليل الاختلاط السكاني وكذلك انتقال العمال من التجمعات السكانية العربية الى مناطق اسرائيل للحيلولة في المستقبل دون حدوث توترات اجتماعية وطبقية مستمرة على اساس قومي .

«وهناك مبدأ آخر وهو اعطاء السكان العرب في المناطق المحتلة تعبيراً سياسياً . وبدون مثل هذا التعبير ، لا يمكن أن تكون هناك قاعدة للسلام بيننا وبينهم . والمبدأ الذي يليه ينص على انه في أية تسوية، يجب منح كافة الذين يسكنون في اسرائيل حقوقاً مواطنة متساوية ، وحق تقرير المصير للعرب - الفلسطينيين حتى يتمكنوا من إقامة حكم واسلوب حياة خاص بهم» .

ويقترح فايتس في خطته كحل للمشكلة الفلسطينية ، تقسيم اسرائيل والمناطق

يعرفون جيداً ان مشروع السلام الاميركي، لا يختلف كثيراً عن مشروعهم من الناحية الاقليمية .

ويقول ماتى غولان ، أي معنى ذلك : «أن واشنطن سواء كانت في عهد نيكسون أو فورد أو كارتر ، فانها تؤيد انسحاب اسرائيل كاملاً من المناطق التي احتلت في حرب الايام الستة . ما عدا - وهنا الفجوة مع الموقف العربي - اجراء تعديلات على الحدود . ولكن أية تعديلات على الحدود ؟ صغيرة وغير جوهرية، وهنا الفجوة مع الموقف الاسرائيلي الذي يتحدث عن تعديلات جوهرية على الحدود . وإذا ما تفحصنا الفجوتين ، فسنصل الى نتيجة ان الفجوة بين الولايات المتحدة وبين الدول العربية أصغر بكثير مما هي عليه بين واشنطن والقدس» (هآرتس ٢٦-١٢-٧٦) .

ولهذا يسعى السادات ، حسب ماتى غولان ، من وراء رسم خريطة اميركية الى تحقيق ظاهرتين ايجابيتين بالنسبة له : الخلاف الكبير وربما الانشقاق بين اسرائيل والولايات المتحدة وامكانية ان يثبت للعالم بأن الفرق بينه وبين الولايات المتحدة يمثل فقط بعدة كيلومترات « مقبلة » . ولكن الرد الاميركي - الاسرائيلي على ذلك، هو ان الولايات المتحدة معنية ليس فقط بتقديم خريطة وإنما بمشروع سلام . وهنا يمكن نقل النقاش حول المناطق الى النقاش حول ماهية السلام . وفي مثل هذه الحالة سيصعب على العرب أن يوضحوا لماذا يرفضون عقد اتفاقية سلام حقيقي .

مشروع لتوطين اللاجئين الفلسطينيين

في إطار البحث عن حلول لانتهاء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تقدم رعان فايتس، رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، بمشروع الى حزب العمل ، لتسوية مشكلة اللاجئين داخل المناطق المحتلة . هذا وقد

الأردنية ، ما عدا استيراد الأسلحة والعتاد العسكري ، وفي حال غياب الاتفاق مع الأردن فإنه بالإمكان اختيار أحد الخيارين السياسيين : إقامة دولة فلسطينية أو إنشاء اتحاد فيدرالي . وأن توحيد الألوية الثلاثة مع كامل الحقوق ، ما عدا إقامة جيش وشراء أسلحة ، معناه حسب رأي فايتس ، دولة فلسطينية .

دولة فيدرالية

«ستؤلف الدولة الفيدرالية من ثمانية ألوية وستكون القدس عاصمة لها . وستشكل أرض إسرائيل (فلسطين) من الناحية الأمنية والعلاقات الخارجية ، وحدة واحدة ، تديرها حكومة مركزية . وأن كافة الشؤون الداخلية بما فيها تقديم الخدمات والمبادرة بأعمال التطوير ، ستكون بأيدي إدارة محلية في الألوية . ويقترح المشروع نموذج الكونجرس الأميركي ، الذي بموجبه ينتخب كل لواء عدداً متساوياً من الممثلين إلى برلمان الدولة . وستشكل البرلمان الحكومة المركزية . وستكون الحكومة المركزية مسؤولة عن قضايا الأمن والخارجية والعمل والجمارك والتنسيق بين الألوية . وسيتم في كل لواء اختيار مجلس إقليمي وسيشكل هذا المجلس الحكومة المحلية للواء ، وستكون مسؤولة عن علاقات الداخل مثل مشاريع التنمية واستيعاب الهجرة والتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والدين الخ ، »

ويعطي فايتس الأفضلية الرئيسية للاتفاق مع الحكومة الأردنية ، هذا الاتفاق الذي يجب السعي إليه ، حتى على حساب القيام ببعض التنازلات ، مثل ضم قطاع غزة إلى الأردن ، وتقليل الاستيعاب اليهودي على امتداد نهر الأردن إلى الحد الأدنى . وأن احتمال إقامة دولة فلسطينية أفضل بنظر فايتس ، من إقامة دولة فيدرالية .

حمدان بدر

المحتلة إلى ثمانية ألوية . خمسة للسكان اليهود وثلاثة للسكان العرب . والألوية اليهودية هي : صفد ، حيفا ، تل أبيب ، أشدود ، ويثر السبع . والألوية العربية هي : نابلس ، والخليل ، وغزة . وستكون مدينة القدس بموجب المشروع لواءً مستقلاً بحد ذاته . وستشكل في كل لواء «إدارة اللواء» التي تتسلم شؤون الداخل في مجالات التطوير والخدمات . وستتولى الحكومة المركزية بالذات ، شؤون الأمن والخارجية والمالية ، وكذلك تتولى تنسيق نشاطات الألوية وتشرف عليها .

إن أهمية التقسيم إلى ألوية ، حسب رأي فايتس ، أنها «ستمكن من تطوير القرى العربية» . وهناك تحفيز آخر لذلك سيتم إيجاده في العلاقات المالية والاقتصادية المباشرة بين الألوية العربية وبين مصادر المساعدات من الدول المختلفة ومن مؤسسات دولية ، وكذلك البدء بدفع تعويضات للاجئين العرب الذين يسكنون في المناطق المحتلة .

علاقات اقتصادية

«ستكون هناك علاقات اقتصادية بين الألوية على أساس انتقال المنتوجات والخدمات في أي حل سياسي . وأنه ستكون في هذا الإطار إمكانية نقل فائض مياه نهر الليطاني عن طريق المشروع القطري (مشروع تحويل نهر الأردن) ، لتطوير الألوية العربية - نابلس والخليل وغزة - وكذلك لتطوير قاعدة لاقامة منطقة تجارية حرة في غزة ، »

هذا ويختبر المشروع فكرة الألوية مع كل واحد من الحلول السياسية المقترحة . فإذا تم اتفاق مع الأردن ، فإن الألوية الثلاثة ستضم إلى المملكة الأردنية . كما أن مشروع التطوير يأخذ في الحسبان شق طريق مباشر بين الخليل وغزة . وأن هذا الطريق لن يمر عبر المستوطنات اليهودية ، وأن ميناء غزة يمكن أن تستعمله المملكة

الانتخابات واثرها على الموضع الاقتصادي

بعض البلدان الأخرى ، انما يدل على التقدم الاقتصادي في إسرائيل (في مقابلة مع ملحق صحيفة هتسوفيه ، ٢٦-١٢-٧٦) ، ثانيا ، ما تتحمله إسرائيل من اعباء أمنية تتمثل في ميزانيات الدفاع الضخمة خلال كل سنة ، فاسرائيل تنفق ثلث ميزانيتها تقريبا في كل سنة على الأمن ، كذلك فان الجزء الأكبر من المساعدات الخارجية (بالعملة الصعبة) ينفق على مشترياتها من الاسلحة .

اتخذت إسرائيل خلال السنتين الأخيرتين عدة اجراءات لاصلاح وضعها الاقتصادي ، واهمها : الاصلاح في ضريبة الدخل حسب توصيات لجنة بن شاحار ، فرض ضريبة القيمة المضافة ، وتعيين حد اقصى لعلاوة غلاء المعيشة بحيث تصل الى ٧٠٪ فقط ، ثم تمديد ربط السندات الحكومية بقيمة الدولار ، وبالتالي اتباع اسلوب التخفيض التدريجي في قيمة الليرة الاسرائيلية . وتشير الدلائل الى أن المكاسب التي حققتها هذه الاصلاحات والاجراءات تعتبر جزئية ، «كذلك فان الهدوء في جبهة الاجور لم يتحقق حتى الان (والاضرابات العمالية دليل على ذلك) . اما تمديد ربط السندات (بقيمة الدولار) فانه لم يؤد الى خلق ثقة بالحكومة لدى المستثمرين . كذلك لم يتم ايجاد حل حقيقي لمشكلة ديون الحكومة المحلية المتزايدة . . . اما بالنسبة لاسلوب التخفيض التدريجي في قيمة الليرة ، فقد ادى الى تبيد المخاوف من امكانية حدوث تخفيض كبير في العملة ، رغم ان وزارة المالية تعمل في كل مرة على خلق توتر ما بسبب ما تشيعه من امكانية احداث

تتوقف التطورات الاقتصادية المتوقعة في إسرائيل خلال هذه السنة ، الى حد كبير ، على ما اتخذ خلال السنتين الأخيرتين من اجراءات واصلاحات ، في محاولة للحد من تدهور الوضع الاقتصادي ويجاد حل للمشاكل المعقدة التي تجمت بعد حرب ١٩٧٣ ، والتي تمثلت اساسا في العجز المتزايد في ميزان المدفوعات ، وسرعة ازدياد التضخم المالي . وقد اعلن وزير التجارة والصناعة حاييم بارليف ، ان هذه السنة ستكون سنة صعبة للاقتصاد الاسرائيلي ، « انها سنة ميزانيات منخفضة ، وضائقة شديدة بالنسبة للتسليف . ويجب ان ندرك هنا ان الميزانية (المقترحة) تتحدث عن تدفيق مبلغ اضافي (للمتداول) بمقدار ٥٠٠ مليار ليرة ، ومحظور التحدث عن مبالغ اكبر ، لان ذلك سيؤدي الى زيادة التضخم ، وخفض فائض العملة الصعبة» (هارتس ، ٢٦-١٢-٧٦) . ويبرر بارليف مشاكل اسرائيل الاقتصادية بقوله ، انها تعود الى سببين اساسيين ، اولهما المشكلة الاقتصادية العالمية «فالاشخاص يرفضون رؤية ما يجري حولنا في العالم ، ولذلك يتولد انطباع خاطيء ، وكأنه لم تكن هناك سياسة (اقتصادية) واضحة . . . فقي العالم توجد مشكلة بطالة متفاقمة ، الامر الذي لم يحدث له مثيل عندنا . كذلك فان صادرات دول صناعية أخذة في الانخفاض ، بينما صادراتنا في ارتفاع ، وميزان مدفوعات معظم الدول في العالم قد ساء ، بينما تحسن عندنا » . ويعتقد بارليف ان حقيقة التحسن في الوضع الاقتصادي الاسرائيلي ، في الوقت الذي يسوء في

الجديدة ويهرب المستثمرين الاجانب .
 ففي نسبة التضخم المالي الحالية ، هناك
 احتمالات قليلة بأن نجد مستثمرين على
 استعداد للمخاطرة بتنفيذ استثمارات
 جديدة . ان عدم توفر هذه الاستثمارات
 سيعود بالضرر على البرامج المخططة
 لاعادة تجديد النمو الاقتصادي في سنة
 ١٩٧٨ ، وذلك بعد حدوث تدهور خطير
 خلال السنين الاخيرة بسبب توقف هذا
 النمو . وحسب تقدير بروفيسور افرام
 كلايمان (استاذ اقتصاد في الجامعة
 العبرية) فقد ادى توقف هذا النمو الى
 خسارة ١٢ مليار ليرة على الاقل ، خلال
 السنين الثلاثة الاخيرة . ويتحدث
 الكاتب في مقال اخر (دافار ، ١٢-٧٧)
 عن مشكلة الغلاء فيقول : « ان المعطيات
 التي نشرت في بداية هذا الاسبوع ،
 والتي اشارت الى ان معدل ارتفاع
 الاسعار للمستهلك قد بلغ خلال سنة
 ١٩٧٦ ، ٢٨٪ ، لم تثر اية دهشة ...
 ان الجمهور الاسرائيلي لا يفعل بوجه
 خاص من نسبة التضخم المالي حتى اذا
 بلغت ٢٨٪ ، ويصبح هذا الامر وكأنه
 جزء من واقع حياتنا ، . وهنا بعض
 الامثلة على نسبة ارتفاع اسعار بعض
 المواد الاستهلاكية الاساسية في اسرائيل:
 الخبز - ٥٢٫٣٪ ، الحليب ومنتجاته -
 ٤٤٫٢٪ ، الزيوت والزبدة - ٥٤٫٤٪ ،
 البيض ٥١٫٤٪ ، لحوم الطيور - ٤٦٫٧٪ ،
 القهوة - ١١٫٢٪ ، لحم البقر ٤٠٪ .
 ويلخص عضو اللجنة المالية في
 الكنيست ، ابراهام ملميد هذا الوضع
 بقوله : « ان الدمج بين التضخم المالي
 السريع وبين توقف النمو الاقتصادي ،
 يشكل ميزانا سلبيا للسياسة الاقتصادية .
 ويعدد ملميد الوسائل التي ينبغي اتباعها
 من اجل مكافحة التضخم المالي بقوله :
 « ان هذا العمل يجب ان يتم بواسطة
 تقليص الميزانيات ، واتباع سياسة الكبح

تخفيض كبير . كذلك فقد اصبح واضحا
 اليوم ان ضمان ربحية الصادرات (التي
 تعتبر الهدف الاساسي لسياسة التخفيض
 التدريجي) لم تتحقق (ملحق هتسوفيه ،
 ٧٦-١٢-٣٦) .

لذلك يمكن القول ان كل واحد من هذه
 الاصلاحات قد ادى الى نتائج جزئية . اما
 المكسب العام فهو تحقيق تحسن في ميزان
 المدفوعات خلال السنة الماضية ، ناتج في
 اساسه عن تأثير السوق العالمية ، ولكن
 ليس هناك اي تأكيد لاستمرار هذا التحسن
 خلال هذه السنة .

وبالنسبة للاهداف الاقتصادية خلال هذه
 السنة ، فقد اعلنت وزارة المالية الاسرائيلية
 ان هناك ثلاثة اهداف ستعمل على تحقيقها ،
 وهي : اولا وقف التضخم المالي السريع .
 ثانيا ، اعادة تجديد الانعاش الاقتصادي .
 ثالثا ، تحسين ميزان المدفوعات .

التضخم المالي يهرب الاستثمارات الجديدة

ان قضية التضخم المالي السريع هي
 من اكثر القضايا التي تحظى الان بالاهتمام
 المتزايد في اسرائيل ، بعدما اتضح خلال
 السنة الماضية ، ان لها تأثيرا سلبيا
 على الاصلاحات والاجراءات الاقتصادية ،
 واهمها تلك المتعلقة بزيادة الاستثمارات
 خاصة الاجنبية . وبحسب رأي المعلق
 الاقتصادي في صحيفة دافار (١٢-٧٦)
 ان محاربة التضخم المالي والحد من
 ارتفاع الاجور يعتبر المهمة الاولى في
 السنة الحالية ، وكما يبدو اصبح
 واضحا الان لوزير المالية ان محاربة
 التضخم المالي يجب ان تكون على رأس
 سلم الاولويات في السياسة الاقتصادية ،
 وذلك بعدما اتضح ان هذا التضخم يهدم
 كل مكسب ، ويقوض الثبات الاقتصادي
 والاجتماعي ويحد من الاستثمارات

«بالضوء الأحمر» كان يجب خفض النشاط الاقتصادي ، وذلك بهدف تغييب البنية . وكان التغيير المطلوب هو تحويل انتاج المصانع إلى التصدير بدلا من الاستهلاك المحلي ، وكان المطلوب تشجيع القطاع الانتاجي من خلال تقليص قطاع الخدمات ، ويضيف ملميد مفسرا هذه الخطوة ، ان خفض النشاط لم يكن هدفا وانما وسيلة لفترة انتقالية . «ففي نهاية الامر تلزم ظروفنا الخاصة نموا اقتصاديا سريعا ، اننا ملزمون بتمويل نفقات امن كبيرة ومتزايدة . . . الامر الذي يمنع تحويل موارد (كبيرة) إلى أهداف اجتماعية ضرورية . وكان واضحا أيضا ان الدولة التي تضطر إلى استيعاب هجرة ، لا تستطيع تجميد (النشاط الاقتصادي) داخلها لفترة طويلة بل لفترة انتقالية محدودة - وذلك قبيل نمو مجدد على اساس افضل» . وحسب رأي ملميد ان النتائج التي كانت مرجوة من وراء خفض النشاط الاقتصادي لم تتحقق حتى الان ، « لم يتحقق تغيير في بنية الاقتصاد . لم يحدث تحويل جدي لانتاج المصانع من الاستهلاك المحلي إلى الصادرات . كذلك لم يرتفع الانتاج الاقتصادي أضف إلى ذلك : ارتفعت نسبة البطالة غير المنظورة - الأمر الذي يمكن معرفته من خلال الحقيقة بأن الانتاج لم يرتفع ، بينما لم ينخفض عدد العاملين . والأسوأ من ذلك ، أن عدد العاملين في فرع الخدمات قد زاد على حساب عمال الانتاج . وهذا يدل على أننا لم نحقق أية مكاسب في مجال لتحسين البنية الاقتصادية . لذلك ، اقول اننا خسرنا وقتا ثميننا ، لاننا رفعنا الدين الخارجي ، بالإضافة إلى زيادة الدين بالعملة المحلية كل هذا بمثابة خطأ لا يمكن اصلاحه (المصدر نفسه) .

وتشير الاحصاءات الرسمية إلى ان عدد العاطلين عن العمل قد بلغ في شهر ايلول ، ١٩٧٦ ، ٤٧ الفا ، وتشير الأرقام

في المداخل والاجور ، وبواسطة السياسة المالية . ان دمج جميع هذه الوسائل يمكن أن يؤدي إلى كبح التضخم المالي بمدى كبير ، وإلى تحقيق الاهداف الأخرى ، وفي الأساس منع زيادة الاستيراد وتشجيع الصادرات . ان استخدام وسيلة واحدة في السياسة المالية ، أي تقليص التسليف ، يمكن ان يؤثر بشكل سلبي على الصادرات . هذا في الوقت الذي يخصص فيه بنك اسرائيل للصادرات المكان الأول في سلم الافضليات (مقابلة في ملحق هتسوفيه ، ٧٦-١٢-٣١) .

دلائل انكماش في الاقتصاد

لم تحدث اية زيادة في الانتاج القومي في اسرائيل خلال السنتين الاخيرتين، وذلك بعد ان ارتفع في الفترة الواقعة بين ١٩٦٨ حتى ١٩٧٢ بمعدل ١٣.٥٪ ، وفي سنة ١٩٧٤ بمعدل ٧٪ . وان عدم النمو الاقتصادي يتطور الآن إلى وضع يمكن وصفه ببداية انكماش . وهذا القول غير واضح بكل ما يتعلق بمدى عمق هذا الانكماش ، ولكن جميع المعطيات تشير إلى أننا حقيقة نواجه انكماشاً معيناً . كذلك ليس واضحاً كيف سيتطور هذا الانكماش : هل سيكون شديداً وخطيراً ، ام أن ما يحدث ليس سوى تراجع معين لا يؤدي إلى اية أزمة خطيرة، (يتسحاق دوتيش - ملحق هتسوفيه، ٧٦-١٢-٣١) . ويقسر عضو الكنيست ملميد (المصدر السابق) سبب عدم النمو في الانتاج القومي بقوله ، ان هذا الامر كان مضطماً له ، «فبعد حرب يوم الغفران اتفق على الحاجة إلى خفض معين في النشاط الاقتصادي . لقد كان الاقتصاد ساخناً بشكل غير مقبول . كانت هناك صعوبات معينة في ميزان المدفوعات . وقد بدأ وضع قاتئ العملة الصعبة يؤثر

كبيراً لسياسة إسرائيل الاقتصادية .
وتجدر الإشارة هنا الى ان هذا العجز
كان قد بلغ في بداية سنة ١٩٧٦ ، ٢٩
مليار دولار . الا ان التوقعات لهذه
السنة ، لا تبدو متفائلة جداً بالنسبة
لامكانية استمرار هذا التحسن خلال هذه
السنة ، وهذا ما يؤكده معظم الخبراء
الاقتصاديين في إسرائيل .

توقعات غير مشجعة لسنة ١٩٧٧

لقد اصبح واضحاً الان في اسرائيل ،
ان الازمة الحكومية ، والانتخابات
للكنيست سيكون لهما تأثير سيء على
الوضع الاقتصادي ، وذلك للأسباب
التالية : أولاً ، لا تستطيع الحكومة
بوضعها الحالي ممارسة صلاحيات كاملة
فيما يتعلق بالاجراءات الاقتصادية التي
اتبعتها خلال السنين الماضية ، وذلك
خوفاً من ان يؤدي الى زعزعة ثقة
الجمهور بقادتها ، خاصة وانهم يطمحون
الى الاستمرار في سلطتهم بعد الانتخابات .
ثانياً ، لا يستطيع الكنيست المصادقة على
قوانين واجراءات اقتصادية جديدة ، قبل
موعد الانتخابات ، خاصة تلك المتعلقة
بالميزانية المقترحة لعام ١٩٧٧ وما يتبعها
من اجراءات على غرار تجميد الاسعار
والدخل . ثالثاً ، عدم الاستعداد الذي
ظهر لدى الهستدروت وارياب العمل ،
للمصادقة على أية اتفاقات جديدة مع
الحكومة الحالية ، تتعلق بالاجور والدخل
وتحديد ارتفاع الاسعار ، الامر الذي
سيجعل المفاوضات الجارية بين هذه
الاطراف عديمة الفائدة ، الامر الذي
سيؤدي الى استمرار اشتعال جبهة
المطالب العمالية ، وما يرافقها من
اضرابات وتعطيل للمرافق الحيوية .

وهناك من يقول ، ان النصف الاول من
سنة ١٩٧٧ سيكون عديم الفائدة من ناحية
اقتصادية ، حيث لن تتحقق خلاله اية

غير الرسمية الى ان هذا العدد قد ارتفع
في نهاية هذه السنة الى ٥٠ الفا . اما
التوقع في سنة ١٩٧٧ ، فهو ان عدد
العاطلين عن العمل سيصل الى ٧٠ الفا .
ويعتبر فرع البناء ، من اكثر الفروع
التي تضررت نتيجة خفض النشاط
الاقتصادي حيث انخفضت نسبة النشاط
داخلة في السنة الماضية بـ ٥٠٪ تقريباً ،
الامر الذي ادى الى انخفاض عدد عمال
هذا الفرع بعشرة الاف تقريباً . وتبشر
التوقعات الرسمية بانخفاض عددهم بعشرة
الاف اخرى خلال سنة ١٩٧٧ . وفي
حديث مع مدير عام وزارة المالية ، عميرام
سيفان (المصدر السابق) ، اعلن ان عدد
العاطلين عن العمل ، يجب الا يتجاوز
الى ٥٠ - ٦٠ الفا خلال سنة ١٩٧٧ .
وان الهدف الاساسي ، هو ٠٠٠ تأمين
فرص عمل اكثر في فروع الانتاج ٠٠٠
ومن اجل ذلك ، استخدمنا وسائل كثيرة
ومتنوعة : التخفيض الزاحف ، التسليف
لتحويل الصادرات ، الحوافز التدريجية ،
تقليص الطلبات المحلية وتحويل المساعدات
للمصدرين وللعمال في فروع التصدير
ايضاً . ان هذه الوسائل مجتمعة بدأت
تعطي ثمارها . فقد انتقل نمو عشرة
الاف شخص من الانتاج للاستهلاك المحلي
الى الانتاج للصادرات . وارتفعت
الصادرات بأكثر من ٢٠٪ . ان سرعة
الزيادة هذه تعني مضاعفة الصادرات
خلال ثلاث سنوات .

ان زيادة الصادرات هي الوسيلة
الرئيسية في سياسة اسرائيل الاقتصادية ،
لحل مشكلة العجز في ميزان المدفوعات .
ويبدو ان جميع الاجراءات تقريباً ،
ابتداءً من تمويل العمال الى فروع
الانتاج ، وانتهاءً بالتخفيض التدريجي
للمعملة ، تصب في هذا الاتجاه . وقد
ادت هذه الاجراءات مجتمعة الى خفض
العجز بنحو ٨٠٠ مليون دولار خلال
السنة الماضية ، الامر الذي يعتبر مكسباً

دافار ، ٢٤-١٢-٧٦) . وبالفعل فقد أعلن بتاريخ ٢١-١-٧٧ ان اتفاقا مبدئيا حول تجميد الاجور والاسعار والارباح والضرائب لفترة محدودة لا تتعدى بضعة اشهر قد تم بين الحكومة والهستدروت ، وان جهودا تبذل الان من اجل كسب موافقة ارباب العمل ايضا . (هارتس ، دافار ، ٢١-١-٧٧) .

ورغم الانتخابات ستضطر وزارة المالية ايضا الى اتخاذ قرارات بشأن موضوعين هاميين . الموضوع الاول يتعلق باسعار البنزين . «فقد اوضح وزير المالية ان قرار مؤتمر اربيك حول رفع اسعار النفط بنسبة ١٠٪ ، سيزيد نفقات الحكومة الاسرائيلية بـ ٧٠٠ مليون ليرة في السنة تقريبا ٠٠٠ وفي المباحثات التي جرت حتى الان (بين الحكومة والهستدروت) ، ظهر ان هناك استعدادا لدى وزارة المالية لتأجيل رفع اسعار البنزين حتى شهر آذار (من هذه السنة) ٠٠٠ وعلى هذا الاساس ربما تحملت الحكومة اعباء هذا الغلاء خلال ثلاثة اشهر او اكثره (دافيد ليفكين - دافار ، ٢٤-١٢-٧٦) .

اما الموضوع الثاني الذي يتطرق اليه الكاتب فهو مسألة المساعدات الحكومية ، «فائناء خفض هذه المساعدات في اول شهر تشرين الثاني (من السنة الماضية) اوضحت وزارة المالية ، انه قبيل شهر آذار حتى نيسان ، لن يكون هناك مهرب من تخفيض اخر بها وبالتالي زيادة اسعار الحاجيات الاساسية ٠٠٠ ولكن ثمة شك اذا كانت الحكومة على استعداد لتخفيض هذه المساعدات في الاشهر القريية ، وربما اخرت هذا الاجراء حتى بعد الانتخابات» (المصدر نفسه) . لذلك يمكن القول ان فترة الانتخابات ، ستميز بجمود الوضع الاقتصادي الحالي ، مع محاولة الحفاظ على الاستقرار والهدوء الداخلي ، وذلك حتى انتهاء الانتخابات ، وتشكيل حكومة

اصلاحات مجدية . «وسيكون لفترة الانتخابات هذه تأثير قوي على النشاط الاقتصادي ، من عدة اتجاهات : اولاً ، ستقوم ادارة الانتخابات في اسرائيل باتفاق بعض المبالغ المحددة من اجل اجراء الانتخابات . ثانياً ، ستفق اجهزة الاحزاب مبالغ مختلفة ، سواء من الاعتمادات الرسمية او خارجها . ثالثاً ، ستحول الحكومة اموالا من اجل منع الانخفاض في العمالة في الاماكن التي يسود بها الخوف من البطالة» (يتسحاق دوتيش - ملحق هتسوفيه، ٢١-١٢-٧٦) . اذن ستميز سنة الانتخابات بتحويل مبالغ مالية ضخمة الى الاقتصاد ، بحيث تؤدي الى ارتفاع كبير في معدل الاستهلاك الفردي ، الامر الذي يهدد بنسف جميع المكاسب التي حققتها الحكومة الاسرائيلية خلال السنين الاخيرة في هذا المجال . والافتراض الحالي هو ان وزارة المالية تستطيع الان ان تصرف وفق سياستها الحالية مع الامتناع عن اتخاذ مبادرات جديدة . ولكن بعد تشكيل الحكومة الجديدة ، تستطيع وزارة المالية اتباع خطوات اقتصادية قوية يفرضها الوضع الاقتصادي ، من اجل تحقيق الاهداف المتمثلة في خفض العجز في ميزان المدفوعات ، وتعديل سرعة ارتفاع الاسعار واعادة تجديد النمو الاقتصادي . ومن الواضح لاصحاب هذا الرأي في وزارة المالية ، ان الظروف غير مؤاتية لاجراء تخفيض كبير في العملة او فرض ضرائب غير مباشرة جديدة ، وذلك بواسطة رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة . لذلك ، فالاقتراح القائم هو السعي من اجل تحقيق اتفاق مع الهستدروت وارباب العمل ، على اساس خطة مقلصة ، الهدف الاساسي منها الحد من سرعة التضخم المالي ، وبحيث لا تتجاوز مدة سريان مفعول هذا الاتفاق ستة اشهر ، اي بعد الانتخابات للكنيست» (دافيد ليفكين -

سياسة التخفيض التدريجي هذه في قيمة الليرة ، أصبح الدولار يعادل ٨.٩٤ ليرة اسرائيلية ، وذلك بعد التخفيض الاخير ، الذي اقرته الحكومة الاسرائيلية في تاريخ ١٦-١-٧٧ بقيمة ١.٩٪ .

واعلن وزير المالية رابينوفيتش بعد اقرار مشروع الميزانية من قبل الحكومة ، ان هذا المشروع يعتبر نقطة تحول بالنسبة الى معالجة مشاكل التضخم المالي السريع ، حيث يشمل على اقتطاع ملياري ليرة من ميزانيات الخدمات في مختلف الوزارات واقتطاع مبلغ ٥٤ مليار ليرة في بند نفقات الحكومة ، وعلق حاكم بنك اسرائيل ، ارنون جافين على ذلك بقوله ، ان هذا القرار الذي يعتمد على كبح جدي لنفقات الحكومة وتقليص لميزانياتها يعتبر تحولا في امكانية ايجاد حل لاحدى المشاكل الاساسية في الاقتصاد الاسرائيلي وهي مشكلة التضخم المالي . «انه دلالة على جهد قوي لخفض سرعة التضخم المالي ، ويشكل لا يؤدي الى افساد التحسن الذي طرأ على ميزان المدفوعات ، واذ نفذ هذا القرار سيقوفا احتمال افضل لتحسين ميزان المدفوعات في سنة ١٩٧٧ - ٧٨ ايضا (المصدر نفسه) .

كذلك اعلن مدير قسم البحث في بنك اسرائيل دكتور تسفي زوسمان ان هناك تشابها بين مشروع الميزانية الذي اقرته الحكومة وبين التوصيات التي قدمها خبراء بنك اسرائيل في هذا المجال . واضاف زوسمان قائلاً : «ان التقدير الذي تبلور من الدراسات التي اجراها قسم البحث حول الميزانية المقترحة ، هو ان التضخم المالي يزداد نتيجة النفقات ، التي تعتبر الضرائب غير المباشرة احدي مركباتها الهامة . لذلك ثمة مبرر لخفض الغلاء بواسطة خفض هذه الضرائب ، ورفع اسعار الخدمات الحكومية ، كما تقترح وزارة المالية الان (هارتس ، ٣-

جديدة ، حيث يتوقع عندئذ سياسة اقتصادية جديدة ، وربما عودة السى الاجراءات القديمة كاسلوب تخفيض العملة وزيادة الضرائب وما شابه .

ميزانية مؤقتة ليضعة اشهر

صادقت الحكومة الاسرائيلية بتاريخ ٣٠-١١-١٩٧٦ على مشروع الميزانية للسنة المالية ١٩٧٧-٧٨ ، التي تبدأ في اول شهر نيسان من كل سنة . ويبلغ حجم هذه الميزانية ١٢٢.٥ مليار ليرة اسرائيلية ، مقابل ٨٧ مليار ليرة قسي السنة الماضية . كذلك صادقت الحكومة على بعض الاجراءات الاقتصادية الاخرى التي اقترحها وزير المالية ، يهوشوا رابينوفيتش ، وتهدف الى الحد من الغلاء ومحاربة التضخم المالي السريع ، وبموجب هذه الاجراءات سينخفض معدل ارتفاع الاسعار للمستهلك خلال هذه السنة بنسبة ٨٪ ، حيث ستراوح نسبة ارتفاع الاسعار بين ٢٣ - ٢٥٪ مقابل ٢٨٪ خلال سنة ١٩٧٦ . وبموجب هذه الاجراءات ايضا ، يتوقع ارتفاع الاجور خلال سنة ١٩٧٧ بنسبة ٢٦٪ ، بينما سيرتفع الاجر الصافي (بعد حسم الضرائب) بنسبة ٣٪ تقريبا (هارتس ، دافار ، ١-١٢-٧٦) .

ونتيجة لهذه الاجراءات يتوقع ازدياد الاستهلاك الفردي ، بينما سيؤدي انخفاض معدل الاسعار الى تحديد حجم التخفيضات التدريجية في قيمة الليرة الاسرائيلية ، وهي السياسة المتبعة منذ منتصف سنة ١٩٧٥ ، وبموجبها يتم تخفيض الليرة الاسرائيلية بنسبة لا تفوق الاثنى بالمثل خلال فترات زمنية متقاربة لا تقل عن الشهر ، وذلك من اجل احداث ملاءمة جارية في قيمة الليرة الاسرائيلية مقابل العملات الاخرى ، خاصة الدولار ، وذلك لتشجيع الصادرات ، وبالتالي كسب المزيد من العملة الصعبة . وبموجب

٧٧- الاكثرية الساحقة في الكنيست لاقرار مشروع ميزانيتها لهذه السنة ، وبدلا من ذلك سيكون لزاما عليها التعاون مع احزاب اخرى من اجل ايجاد طريق يمكنها من العمل بصورة قانونية بكل ما يتعلق بنفقاتها المالية خلال الاشهر الاولى من السنة المالية ١٩٧٧ - ٧٨ . ان المخرج البسيط لهذه المشكلة هو التوصل الى اتفاق حول المصادقة على ميزانية جزئية لثلاثة او اربعة اشهر ٠٠٠ وهكذا يمكن مواصلة النشاط الاقتصادي خلال هذه الفترة ٠٠ ، (يعكون ارنون - دافار ، ٧٦-١٢-٢٨) .

ويضيف ارنون قائلا ، ان مشروع الميزانية يجب ان يقدم الى الكنيست للبحث به حسب الاصول المتبعة . وينبغي التصرف بمشروع الميزانية وكأنه ليس هناك أزمة حكومية ولا حكومة اقلية . هناك أهمية كبرى ، خاصة اثناء فترة الانتخابات ، لمعرفة الاسلوب الذي يقترحه الحزب الحاكم لادارة شؤوننا في السنة المقبلة ، وما تقترحه الاحزاب - الموجودة اليوم في طرف المعارضة - حول التغيير في الميزانية ، في حال وصولها الى الحكم . ومن خلال طريقة رد الاحزاب على ميزانية الدولة ، يمكن معرفة المواقف التي ستتخذها ازاء جميع القضايا الاقتصادية ومعظم القضايا الاجتماعية ، وربما ٠٠٠ طريقة تفكيرها في المواضيع السياسية والامنية ٠٠٠ يجب عدم اعفاء ممثلي الحزب الحاكم ، ولا حتى ممثلي الاحزاب المعارضة ، من واجب شرح مواقفهم للشعب ، واسلوب تخطيطهم في السنة المقبلة (المصدر نفسه) .

لذلك فان الميزانية المقترحة والاجراءات التي دعت اليها الحكومة ، ستعتبر جزءا من برامج الاحزاب الانتخابية ، حيث ستظهر في المستقبل القريب وجهات نظر مختلفة وربما متناقضة حول مواضيع اقتصادية واجتماعية ستكون ذا تأثير كبير على نتائج الانتخابات .

حظه شاهين

٧٦-١٢) .

من جهة اخرى اثار مشروع الميزانية بعض الاعتراضات من جانب الهيئات الاقتصادية في اسرائيل . فقد ساد الهستدروت جو من الاستياء بسبب عدم اطلاق ممثليها على بنود مشروع الميزانية قبل اقرارها من قبل الحكومة (دافار ، ٧٦-١٢-١) . الا ان هذا الامر لم يؤثر على المباحثات الجارية بين ممثلي الهستدروت وارياب العمل والحكومة من اجل الوصول الى اتفاق شامل حول علاقات العمل خلال الفترة المقبلة .

كذلك اعلن رئيس اتحاد الصناعيين ابراهام شفيط عن معارضته لحجم الميزانية المقترحة ، وبدلا من ذلك اقترح مبلغ ١٠٧ مليار ليرة اسرائيلية ، معتمدا على نسبة التضخم المالي المتوقعة خلال هذه السنة وهي ٢٣٪ . « ان المبلغ الاعتيادي الذي اقترحتة الحكومة كمخرج ليس سوى تمثيل لجميع مطالب الوزارات الحكومية ٠٠٠ بينما لم تنفذ الحكومة اية خطوة حقيقية من اجل خفض نفقاتها » .

وحسب قوله فانه يرفض الميزانية المقترحة لانها لا تعكس سياسة واضحة واجابة صحيحة على المشاكل الاساسية ، وهي محاربة التضخم المالي ، الهوة في ميزان المدفوعات وخلق اساس للانعاش الاقتصادي (هارتس ، ٧٦-١٢-٢) .

لقد اصبح واضحا ومؤكدا الان ان مشروع الميزانية هذا لن يقر يكامله في الكنيست ، وانما تستقر المداولات بين اروقة الكنيست على اقرار ميزانية مقلصة لاربعة اشهر فقط ، ريثما يستقر الوضع السياسي وتتشكل حكومة جديدة ، ويبدو ان هذا الامر يلقي الان موافقة جميع الاطراف في الكنيست (١٠١٠٠ ، ١-٣٦-٧٧) .

ويعلق الكاتب الاقتصادي لصحيفة دافار على هذه المسألة بقوله : « انني ادرك المشكلة الخطيرة التي تواجه الحكومة الان ، وهي انها لن تجد في تاريخ ٣٦-٣١